







32101 061494546

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



رسالة  
وخيرة المؤمنين  
ليوم الدين

للمآة آية الله العظمى  
الحاج السيد محمد حسين الشاهرودي  
(دام ظله)

القسم الاول  
العبادات



رسالة  
في خيرة المؤمنين  
ليوم الدين

للمآة آية الله العظمى  
الحاج السيد محمد الحسيني الشاهرودي  
(دام ظله)

القسم الاول  
العبادات

(RECAP)

(Arabic)

KTBL

.H87227

1986

gism 1

كتاب : ذخيرة المؤمنين

تأليف : آية الله الشاه ردي

نشر : المؤلف

طبع : مطبعة الأمير - قم

العدد : (١٠٠٠) نسخة

التاريخ : ١٤٠٧ هـ



بسم الله  
العمل بهذه الرسالة اشرفه محمد بن احمد  
محمد بن احمد بن محمد بن احمد  
رجب ١٣٩٨

(مسألة ٣) : يجب على العالمي ان يقلد الاعلم في مسألة وجوب

تقليد الاعلم فان ائق يوجوبه لا يجوز تقليد غيره في المسائل الفرعية وإن ائق بجواز تقليد غير الاعلم في صورة مخالفته لفتوى الاعلم فيتعين بين تقليده وتقليد غيره ، ولا يجوز له تقليد غير الاعلم في مسألة تقليد الاعلم إذا ائق بعدم وجوب تقليد الاعلم ، نعم لو ائق بوجوب تقليد الاعلم يجوز الأخذ بقوله لكن لا من جهة حجية قوله بل لكونه موافقاً للاحتياط .

( مسألة ٤ ) : يثبت اجتهاد المجتهد واعلميته بأمور :

- ١ - ان يحصل له اليقين ، كما إذا كان من أهل العلم والتميز في تشخيص المجتهد والاعلم من غيرهما .
- ٢ - شهادة العدلين من أهل العلم مع تمكثهما من تشخيص المجتهد والاعلم بشرط ان لا يعارضهما مثله .
- ٣ - قول جماعة من أهل العلم ، الذين يتمكنون من تميز المجتهد والاعلم من غيرهما ، مع حصول الاطمئنان بقولهم .
- ( مسألة ٥ ) : يعرف فتوى المجتهد من طرق أربع :
- ١ - ان يسمع المسألة من المجتهد نفسه .
- ٢ - ان يخبره شاهدان عادلان .
- ٣ - ان يسمع من شخص يطمئن بقوله .
- ٤ - ان تكون المسألة موجودة في رسالته العملية مع الاطمئنان بصحة ما في الرسالة .

- ( مسألة ٦ ) : إذا لم يقطع المقلد بتبدل فتوى المجتهد فله ان يعمل بما في الرسالة ولا يجب عليه الفحص بمجرد الاحتمال .
- ( مسألة ٧ ) : يجب على العامي في زمان الفحص عن المجتهد أو الاعلم ان يعمل بالاحتياط .

( مسألة ٨ ) : إذا قلد من ليس له أهلية العتوى ثم التفت وجب عليه العدول وكذا إذا قلد غير الاعلم وجب العدول الى الاعلم في صورة مخالفته لعتوى الاعلم وكذا إذا قلدا لاعلم وصار غيره اعلم منه علم الاحوط .

( مسألة ٩ ) : إذا قلد مجتهداً من غير فحص عن حاله أو قطع بكونه جامعاً بشرائط ، ثم شك في كونه جامعاً لها أم لا ، وجب عليه الفحص ، أما إذا أحرز كونه جامعاً للشرائط ثم شك في روال بعضها عنه كالعدالة والاجتهاد لا يجب عليه الفحص ويجوز البناء على بقا حالته الأولى .

( مسألة ١٠ ) : إذا عرص للمجتهد ما يوجب فقهه لشرايط ، من فسق أو جنون ، أو نسيان فلا يجوز الرجوع اليه بعد ذلك واخذ المسائل منه .

( مسألة ١١ ) : يثبت الاجتهاد بالاختار ، وبالشيع المفيد للعلم وبشهادة العدلين وكذا الاعلامية ، كما انه تثبت عدالة المجتهد بالعلم الحاصل بالاختار أو بعينه وبشهادة العدلين بها ، وبحسن الظاهر الموجب لوثوق ، وتعتبر المذكورات في القاضي ايضاً فلا يجوز تقييد من لا يعلم انه بلغ رتبة الاجتهاد .

( مسألة ١٢ ) : يجب تعلم مسائل الشك والسهو وغيرهما بما هو محل الابتلاء غالباً كما يجب تعلم اجزاء العبادات وشرائطها ومواضعها ومقدماتها ، نعم لو علم اجمالاً ان عمله واجد لجميع الاجزاء والشرائط ، وواقف للخرائع صح وان لم يعلم تفصيلاً .

( مسألة ١٣ ) : إذا علم انه كان في عباداته بلا تقليد مدة من الزمن ولا يعلم مقدارها ، فان علم بكيفيةها وموافقتها لواقع أو لعتوى المجتهد الذي يقلده فعلاً ولا اشكال وإلا فليفرض الاعمال السابقة بمقدار يعلم براءة ذمته .

( مسألة ١٤ ) إذا كانت أعماله السابقة مع تقليد ولا يعلم أنه بتقليد صحيح أم فاسد ، يبقى على الصحة .

( مسألة ١٥ ) إذا مضت مدة من بلوغه ، وشك بعد ذلك في أصل التقليد لا في صحته يجوز له البدء على الصحة في أعماله السابقة وفي اللاحقة يجب عليه التقليد .

( مسألة ١٦ ) [١] بقل شخص فتوى المجتهد خطأ وجب عليه إعلام من تعلم منه .

( مسألة ١٧ ) إذا اتفق في إنشاء العبداء مسألة لا يعلم حكمها ولم يتمكن حينئذ من استعلامها جاز له العمل على الاحتمالات الحاصلة لديه ثم يسأل عنها بعد المراجحة فإن نبي له الصحة اجتزأ بالعمل وإن تبين البطلان أعاد .

( مسألة ١٨ ) : ولي الميت يأتي بمعاملات الميت أو يستأجر من يأتي بها طبق فتوى مجتهد لا مجتهد الميت وأما الوصي والوكيل فإن صرح الموصى أو الموكل بأن يأتي بالعمل ( سواء كان من الصادات أو غيرها ) على طبق فتوى مقلده أو علم إرادته ذلك من حاله أو من قرينة أخرى فلا بد أن يأتي بها كما أراد على طبق فتوى مجتهد الموكل أو الموصى وإن لم يصرح ولم يعلم ذلك من حاله أو من قرينة أخرى فيأتي بالعمل على طبق فتوى مجتهد الوكيل أو الوصي والاحوط في كلتا السورتين إتيان العمل بنحو يكون صحيحاً عند كليهما .

( مسألة ١٩ ) : الاحتياط المذكور في مسائل هذه الرسالة إن كان مسبوقاً بالفتوى أو ملحوقاً بها جار تركه . وإلا فلا .

# كتاب الطهارة

## ( أقسام المياه )

الماء أما مطلق : أو مضاف ، والمضاف مالا يصح إطلاق لفظ الماء عليه بلا إضافة إلى شيء كالمتنصر من الأجسام كماء الرقي والرمان والمعتزج بغيره بشكل يخرج من صدق اسم الماء عليه كماء السكر والملح ، والمطلق هو ما يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا إضافة إليه وهو على أقسام :

١ - الجاري من مادة كالأنهار والعيون .

٢ - المطر حين نزوله .

٣ - البئر والنزير .

٤ - الكر .

٥ - الماء القليل الذي ليس له اتصال بمادة .

( مسألة ٢٠ ) الماء للمضاف طاهر في نفسه ، وغير مطهر ، لا من الحدث ولا من الخبث ولو ، لا قاصحاً ينجس كله وإن كان قدر كبر ، نعم إذا كان جارياً من العالي إلى السافل بتدافع وقوة فلا يمتنع من أعلاه بملاقاة أسفله للنجاسة .

( مسألة ٢١ ) إذا امتزج الماء المضاف الممتنع من الماء الكر الطاهر

أو الجري بحيث لا يصدق عليه اسم المضاف يصير طاهراً كله .

( مسألة ٢٢ ) الماء القليل ينجس بمجرد ملاقاته لنجاسة . وأما الكثير - الذي يبلغ الكر - فلا ينفعل بعلاقات النجس والمنتجس ، إلا إذا تغير لونه أو طعمه أو رائحته بالنجس كالبول والدم لا المنتجس كما إذا احمر الماء بالصبغ المنتجس .

( مسألة ٢٣ ) إذا تغير لونه أو طعمه أو رائحته بمجاورة غير النجس من دون ملاقاته للنجس لم ينجس .

( مسألة ٢٤ ) إذا تغير الماء بغير ادون والطعم والرائحة لا ينجس .  
( مسألة ٢٥ ) الماء المعلوم نجاسته سابقاً مع الشك في الطهارة نجس وأما الماء المعلوم طهارته سابقاً أو المشكوك الطهارة والنجاسة فهو طاهر .

( مسألة ٢٦ ) مقدار الكسر وزناً ألف ومائة رطل بالمراقي وهو حسب حقة كربلاء والنصف المقدستين ( التي هي عبارة عن ثعمائة وثلاثة وثلاثين مثقال وثلاث مثقال ) سبع وثمانون حقة وثلاث أوقية وتسع وعشرون مثقالاً تقريباً وهو يساوي ( ٣٧٧٥٠٠ ) كيلو غرام تقريباً أي يكون ٣٧٧٥٠٠ كيلو أكثر من الكر بسبعة عشر مثقالاً ونصف مثقال ومقداره في المساحة ما يبلغ ثلاثاً وأربعين شبراً إلا ثمن شبر

( مسألة ٢٧ ) إذا كان الماء بقدر كر ثم شككنا في نقضانه يحكم بكريته وأما إذا كان الماء أقل من الكر ثم شككنا في بلوغه كراً فهو كالماء القليل .

( مسألة ٢٨ ) ثبت كرية الماء بطارق ثلاثة .

١ - أن يتيقن الانسان بالكربة .

٢ - شهادة العدلين .

٣ - حصول الاطمئنان من قول ذي اليد كصاحب الحمام .

( مسألة ٢٩ ) ماء المطر حال نزوله من السماء كالجاري فلا ينجس ما دام لم يتغير ولا بد ان يكون بمقدار يصدق عليه المطر عرفاً فلا يكفي القطرة أو القطرات القليلة .

( مسألة ٣٠ ) . المراد من ماء المطر الذي لا ينجس الا بالتغيير القطرات النازلة والمجتمع منها تحت المطر حال تقاطره عليه وكذا المجتمع المتصل بما يتقاطر عليه المطر .

( مسألة ٣١ ) يطهر ماء المطر كل ما اصابه من المنتهجات القابلة للتطهير نعم في الولوغ الاحوط التعقيم أولاً ، والفرش النجس إذا وصل المطر ان تدممه ونفذ في جميع اجزائه يطهر كله ظاهراً وباطناً وإذا اصاب بعضه يطهر ذلك البعض وإذا اصاب ظاهره ولم ينفذ فيه يطهر ظاهره فقط .

( مسألة ٣٢ ) ماء المطر إذا تقاطر على عين النجس ، ثم ارشح منه ووقع على شيء طاهر فذا لم يكن حاملاً لعين النجس ولم يكن متغيراً طعمه أو رائحته أو لونه فهو طاهر وإلا فنجس وينجس ما وقع عليه .

( مسألة ٣٣ ) : ماء المطر إذا تقاطر على التراب المنتجس وجعله طيناً أو وحلاً يصبح طاهراً .

( مسألة ٣٤ ) اذا اجتمع ماء المطر في مكان وكان أقل من الكر ففي حال التقاطر يطهر المنتهجات .

( مسألة ٣٥ ) إذا تقاطر المطر على العرش الطاهرة ، وكان تهنئاً منتجساً لا تنجس الفرش ، بل يطهر المنتجس الذي تهنئته إذا وصل اليه ماء المطر في حال التقاطر .

## احكام التغلي

( مسألة ٣٦ ) : يجب في حال التغلي - بل وفي بقية الاحوال - ستر العورة عن المكلفين رجلاً كان او امرأة حتى مثل الام والاخت - او أي عزم - وكذلك المجنون والطفل المميز كما يحرم النظر الى عورة الغير ولو كان المنظور مجنوناً ، أما الزوج والزوجة فيجوز لكل منهما النظر الى عورة الآخر .

( مسألة ٣٧ ) : يحرم في حال التغلي استدبار القبلة واستقبالها بمقادير بدنه وهي الصدر والبطن والركبتان

( مسألة ٣٨ ) : لا يجوز في حال التغلي استقبال القبلة او استدبارها وإن امان العورة عنها ، بل الاحتياط الوجوبي بترك الاستقبال بالعورة وإن لم تكن مقادير بدنه اليها .

( مسألة ٣٩ ) العورة في المرأة ( هنا ) القبل والدبر ، وفي الرجل هما - مع البيضتين - وليس منها الفخذان ولا الايتارن ، بل ولا العانة والعجان .

( مسألة ٤٠ ) يحرم التغلي في أربعة أماكن :

١ - في الطريق النافذ مع الاضرار بالمارة ، والغير النافذ الذي يكون ملكاً لملك البيوت حتى مع عدم الضرر إذا لم يرضى المالكين .

٢ - في ملك الغير إلا مع رضاه .

٣ - في الاوقاف الخاصة لطائفة معينة كبعض المدارس .

٤ - على قبور المؤمنين إذا كان موجباً للهتك



### ( الاستنجاء )

- ( مسألة ٤١ ) لا يطهر مخرج البول بغير الماء والاحوط الوجوبي غسل مخرج البول بالماء القليل مرتين .
- ( مسألة ٤٢ ) يتخير في مخرج الغائط بين غسله بالماء والمسح بشيء قالع للنجاسة كالأحجار والخرق .
- ( مسألة ٤٣ ) يجب غسل مخرج الغائط بالماء فقط في صور ثلاث :
- ١ - إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدم .
  - ٢ - إذا تنجس المخرج بنجاسة من الخارج .
  - ٣ - إذا تعدى الغائط من المخرج .
- ( مسألة ٤٤ ) يجب في العمل بالماء إزالة عين النجاسة وأثرها ولا تجب إزالة اللون والرائحة ، أما المسح فيعجز فيه إزالة العين ولا تجب إزالة الأثر ولا بد من التكميل بثلاثة أحجار ونحوها وإن حصل البقاء بالأقل .
- ( مسألة ٤٥ ) يحرم الاستنجاء بالأشياء المجترمة ، ولكن لو فعل يطهر المحل .

### ( الاستبراء )

- ( مسألة ٤٦ ) - الاستبراء عمل مستحب ، وأحسن طريقه : أن يمسح بقوة ما بين المقعد وأصل الذكر ثلاثاً ، ثم منه إلى رأس الخشفة

ثلاثاً ، ثم ينتر رأس القضيبي ثلاثاً . ولو خرجت بعده رطوبة مشتبهاً يحكم بطهارتها وعدم ناقصيتها .

( مسألة ٤٧ ) لا يزوم للمباشرة في الاستبراء ، بل يكفي وان باشره غيره كزوجته أو علوكته .

( مسألة ٤٨ ) : لو شك في الاستبراء يني على عدمه ، فإذا خرجت منه رطوبة تكون ناقضة للوصو . وإذا شك في صحة الاستبراء يني على الصحة فتكون الرطوبة الخارجة ظاهرة وغير ناقضة للوصو .

( مسألة ٤٩ ) إذا بال واستبرأ وتوضوء ، ثم خرجت منه رطوبة مشتبهاً بين البول والمي ، يجب عليه الجمع بين العمل والوصو احتياطاً .  
( مسألة ٥٠ ) لا استبراء للنساء ، فأى خرجت منها رطوبة وشك في بولييتها يحكم بطهارتها وعدم ناقصيتها للوصو .

### ( مستحبات النغلي ومكروهاتها )

( مسألة ٥١ ) : يستحب تقديم الرجل اليسرى عند الورد في مكان النغلي ، والجلوس في مكان لا يراه أحد ، ونعطيئة الرأس عند النغلي وان يتكى حال الجلوس على رجله اليسرى . ويكره استقبال قرص الشمس أو القمر بفرجه واستقبال الريح بالبول ، والجلوس في الشوارع والمشارع ، وابواب الدار وتحت الاشجار المثمرة . وفي الاراضي الصلبة وثقوب الحيوانات ، والماء خصوصاً الراكد ، والأكل والتكلم ، بعد ذكر الله والضرورة .

( مسألة ٥٢ ) : يكره البول واقفاً إلا في حالة التنوير .

- ( مسألة ٥٣ ) : يكره مداقعة الاحبشين ويحرم مع الضرر .  
 ( مسألة ٥٤ ) : يستحب البول قبل الصلوة والنوم والجماع وبعد  
 خروج للني .

## ( النجاسات )

- ( مسألة ٥٥ ) : النجاسات إحدى عشرة :  
 ١ - البول . ٢ - الغائط . ٣ - المني .  
 ٤ - الميتة . ٥ - الدم . ٦ - الكلب .  
 ٧ - الخنزير . ٨ - المسكر . ٩ - الفقاع .  
 ١٠ - الكافر . ١١ - عرق الابل الجلالة بل كل حيوان جلال  
 احتياطاً .

## ١ . ٢ - البول ، والغائط

- ( مسألة ٥٦ ) : البول والغائط من الحيوان ذي النفس السائلة غير  
 المأكول اللحم (ولو العارض كالجلالة وموطوء الانسان) نجس واما المأكول اللحم  
 وغير ذي النفس فهو طاهران، وكذلك الطيور مطلقاً وان كان غير مأكول اللحم  
 حتى الخفاش وان كان الاحوط الاستحبابي الاجتناب عنهما في غير مأكول  
 اللحم خصوصاً الخفاش .

## ٣ - المني

- ( مسألة ٥٧ ) : المني من كل حيوان ذي نفس سواء كان محلل الأكل  
 أولاً وأما غير ذلك النفس فالمني منه طاهر .

## ٤ - الميتة

( مسألة ٥٨ ) الميتة من كل حيوان ذي الدم مما تحبه الحياة وما يقطع من جسده حياً بما تحلله الحياة عدا ما يمسك من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالثبور والثللول ، وما يطو الشمة من القشور والقروح ويحويها عند البرء وقشور الجرب ويحويها .

( مسألة ٥٩ ) . الاجزاء الميتة التي لا تحلله احياء كاعطه والقرن والس والستار والصفر والخامر والشعر والصوف والوبر والريش ظاهرة وكذا البيض الذي اكتمت القشر الأعلى من مأكل اسحم بل ومن غيره وان حرّم أكله ولا بد من غسل ظاهره .

( مسألة ٦٠ ) الزمعة وهي المادة الصفراء التي يصنع بها الجس وتكون متجمدة في جوف الجنين والحمل ، ظاهرة ، وكانت من الميتة ولا بد من غسل ظاهرها ( مسألة ٦١ ) ما يستورد من الخارج من الأدوية السامة والعلطور والدهن وصبغ الاحذية والصابون ظاهر إلا اذا عم بتجاسسته .

( مسألة ٦٢ ) ما يؤخذ من يد المسم أو سوق المسلمين من اسحم والشحم والجند إذا لم يعلم مسبوقته بيد الكافر يحكم بالطهارة وإن لم يعلم تذكّيته وكذا الفراء التي يؤخذ من بلاد المسلمين واللحم الذي يوجد مطروحاً في أرض المسلمين ، وأما اذا علم كونه مسبوقاً بيد الكافر فان احتمل ان المسلم الذي أخذه من الكافر قد تفحص عن حاله واحرز تركّيته فهو أيضاً يحكم بالطهارة وأما اذا علم ان المسلم قد أخذه من الكافر بدون تفحص وجب الاجتناب عنه .

( مسألة ٦٣ ) : اذا أخذ لحماً أو شعماً أو جلدأ من الكفار أو سوقهم ولم يعلم إنه من ذي النفس أو من غيره كالسمك وبعوه فهو محكوم بالطهارة وإن لم يثبت عنده تذكيتة .

( مسألة ٦٤ ) : إذا أخذ شيئاً من الكافر أو سوقهم ولم يعلم إنه من بهيمة الحيوان أو غيره فهو محكوم بالطهارة ما لم يعلم بملاقاته للنجاسة بل يصح الصلوة فيه أيضاً ومن هذا القبيل اللاستيك والشمع ونحوهما المتوردة من بلاد الكفر في هذا العصر عند من لا يطلع على حقيقتها .

## ٥ - الدم

( مسألة ٦٥ ) . دم ذي النفس السائلة نجس بخلاف غيره كالسمك والبق والقمل والبرغوث فإنه طاهر والمشكوك في أنه من أيهما محكوم بالطهارة والعلة المستحيلة من المني نجس حتى العلقة في البيضة وأما الدم الذي يوجد في البيضة لا دليل عندنا على نجاسته مثل القطة الصغيرة من الدم المتكونة في البيضة .

( مسألة ٦٦ ) الدم المتخلف في الذبيحة طاهر بعد خروج ما يعتاد خروجه بالذبح أو النحر من غير فرق بين المتخلف في بطنها أو في اللحم بشرط أن لا يتنجس بنجاسة خارجية مثل آلة التذكية . لكن الاحوط وجوباً ترك الصلاة في الدم الأكثر من الدرهم المتخلف في الذبيحة التي لا يجوز أكل لحصها .

( مسألة ٦٧ ) : الدم الخارج من بين الاستان نجس <sup>ولا</sup> على المشهور ولا يجوز بلعه وإذا استهلك في ماء الغم يطهر ويجوز بلعه فلا يحتاج إلى تطهير الغم

بالمضمضة وغيرها .

( مسألة ٦٨ ) : الدم المنجمد تحت الاظفار أو الجلد بسبب الرض تجس على المشهور ما لم يعلم استحالاته ، فلو انشق الجلد ووصل اليه الماء تنجس ويشكل معه الوضوء والغسل والاحوط اخراجه ان لم يكن حرجاً أما مع الاحراج فيضع عليه شيئاً كقطعة من الثوب ويمسح عليه او يتوضأ أو يغتسل في ماء معتصم كالكر والجاري هذا اذا عم من أول الامر انه دم منجمد وان احتمل انه لحم صار كالدم بسبب الرض كما هو الغالب فهو طاهر .

## ٧٠٦ - الكلب والخنزير

( مسألة ٦٩ ) : الكلب والخنزير البريان نجسان بجميع اجزائهما حتى ما لا تعلمها الحياة كالشعر والعظم والظفر وكذا رطوباتهما وفضلاتهما .  
( مسألة ٧٠ ) : الكلب والخنزير البحريان طاهران بجميع اجزائهما .

## ٨ - المسكر

( مسألة ٧١ ) : المسكر المسايح بالاصالة نجس بجميع أقدامه دون الجامد كالخشيش والبنج وان صار مايعاً بالمعارض  
( مسألة ٧٢ ) : كلما شك فيه هل انه من الاقسام الطاهرة أو النجسة فهو عكوكوم بالطهارة طاهراً ولا يجب الفحص عنه فاذا شك في مايع انه مسكر أم غير مسكر يجوز شربه . ولا يجب غسل ما لاقاه .

( مسألة ٧٣ ) . العصي العني إذا غلا بالنار أو بنقسه صار حراماً .  
 ( مسألة ٧٤ ) : العصي الزبيبي والشمري لا ينجس ولا يحرم بالفليان  
 والاحوط الاستحبابي الاجتناب عن عصي الزبيب والكشمش .

## ٩ - الفقاع

( مسألة ٧٥ ) . الفقاع وهو شراب خاص متخذ من الشمع نجس  
 وأما المتخذ من الشمع بأمر الأطباء ويسمى بماء الشمع وليس بمسكر  
 فهو طاهر .

## ١٠ - الكافر

( مسألة ٧٦ ) الكافر من لم ينتحل ديناً أو انتحل غير الاسلام  
 أو انتحله وحجده ما يعلم انه من الدين وإنه صدر من النبي ( ص )  
 سواء كان من ضروريات الدين أولاً وأما مع عدم العلم بصدوره من  
 النبي فإذا كان من الضروريات فالاحتياط الواجب الاجتناب عنه بل  
 الاقوى وجوب الاجتناب عن منكر المعاد والكبائر الضرورية .

( مسألة ٧٧ ) : الكافر هو :

- ١ - من لم ينتحل ديناً .
- ٢ - أو انتحل غير الاسلام .
- ٣ - أو انتحله وحجده ما يعلم انه من الدين .
- ٤ - أو صدر منه ما يقتضي كفره من قول أو فعل .

ولا فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصلي والحربي والذمي والخارجي والغالي والناصي .

( مسألة ٧٨ ) : الشيعة غم الاثني عشرية إذا لم يعلم منهم نصب ومعاداة وسب لأحد الأئمة الذين لا يعتقدون بأمامتهم طاهرون وأما مع ظهور ذلك منهم فهم كسائر النواصب محكومون بالنجاسة .

( مسألة ٧٩ ) : جميع اجزاء الكافر نجس حتى ما لا تعلقه الحياة كالشعر والاظفر ورطوباته .

( مسألة ٨٠ ) : الطفل غير البالغ إذا لم يكن أحد أبويه أو جده وجدته مسلماً فهو محكوم بالنجاسة .

( مسألة ٨١ ) : من يشك في اسلامه محكوم بالطهارة ولكن لايجري عليه بقية احكام الاسلام مثلاً لايجوز تزويجه من امرأة مسلمة ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين إذا كان وفقاً عليهم أو محتصاً بموتاهم أو مزاحماً لدنهم و حريماً لهم .

## ١١ - عرق الابل الجلالة

( مسألة ٨٢ ) : عرق الابل الجلالة وهي التي اعتادت أكل عذرة الانسان نجس بل عرق مطلق الحيوان الجلال على الاحوط وأما عرق الجنب من الحرام فالأقوى الطهارة وإن لم تصح معه الصلوة .

( مسألة ٨٣ ) : لا فرق في عرق الجنب من الحرام بين خروجه حال الوطئ أو بعده ولا بين الرجل والمرأة ولا بين الزنا واللواط والدخول بالحيوانات والاستمناء ( والاستمناء هو ملاعبة الانسان مع نفسه بشكل



يوجب خروج للذي ) .

( مسألة ٨٤ ) : الجنابة من الحرام ، لا يختص بالحرمة الذاتية بل

وطي الزوجة في حال الحرمة - كحال الحيض - أيضاً منه .

( مسألة ٨٥ ) . وطى الزوجة في حال يحرم عليه الوطى - كحال

الصوم في شهر رمضان مثلاً - أيضاً من الجنابة من حرام .

( مسألة ٨٦ ) : إذا جنب من حرام ويشتم بدل الغسل فعرقه مانع

من الصلاة .

### ( طرق ثبوت النجاسة او التنجس )

( مسألة ٨٧ ) : طريق ثبوت النجاسة ثلاثة .

١ - اليقين .

٢ - قول ذي اليد كالزوجة والخدام الذي يكون المال تحت يده

وتصرفه .

٣ - البيينة العادلة .

( مسألة ٨٨ ) : العدل الواحد اذا اطعن بقوله فيها وإلا فلا يترك

الاحتياط .

( مسألة ٨٩ ) : العلم الاجمالي كالتفصيلي ، فاذا علم بنجاسة أحد شيئين

أو اشياء يجب اجتنابها إلا اذا كان أحدهما خارجاً عن محل ابتلائه فلا

يجب الاجتناب عن الآخر .

( مسألة ٩٠ ) : اذا شك في طهارة مكان نجساً فهو محكوم بالنجاسة

وإذا شك في نجاسة ما كان طاهراً فهو محكوم بالطهارة ولا يجب الفحص

لأحراز الطهارة .

## ( احكام النجاسات )

( مسألة ٩١ ) : يشترط في صحة الصلوة واجبة كانت أو مندوبة طهارة بدن المصلي ، وشعره وظفره وغيرهما من توابع جسده ولباسه سواء استقر بها أولاً من النجاسات والمنتجسات ولو كانت قليلة مثل رأس الأبرة وكذلك يشترط في صحة الطواف حتى المنتهوب على الاحوط .

( مسألة ٩٢ ) يشترط في صحة الصلوة طهارة موضع الجبهة في حال السجود دون المواضع الأخر فلا بأس بنجاستها إلا اذا كانت مسربة للبدن أو لباسه بنجاسة غير معفو عنها في الصلوة .

( مسألة ٩٣ ) : من صلى بنجاسة متعمداً بطلت صلاته ووجبت اعادةها من غير فرق بين بقاء الوقت وخروجه وكذا الناسي لها ، سواء تذكرها في الاثناء أو بعد الصلوة بخلاف الجاهل بها حتى فرغ فانه لا يعيد في الوقت فضلاً عن خارجه وإن كان الاحوط الاعادة .

( مسألة ٩٤ ) : لو علم بالنجاسة في اثناء الصلوة وامكنه ازالته بنزع أو غيره على وجه لا ينهي الصلوة وبقاء التستر فعل ذلك ومضى في صلاته وإن لم يمكنه ذلك استأنفها من جديد في حال سعة الوقت ومع ضيقه يصلي عارياً وهكذا حكم من عرض عليه النجاسة في اثناء الصلوة .

( مسألة ٩٥ ) : السائر للمعصر في النجس اذا لم يمكن نزع ثيابه ليرد أو يحو صلي فيه ولا تجب الاعادة وإن تمكن من النزع يصلي عارياً .

( مسألة ٩٦ ) : يحرم تنجيس المصحف وكتابه بالمداد وبأي

مادة نجسة ولو كان حرفاً واحداً وإذا كتب به جهلاً أو عمداً يجب محوه

أو تطهيره .

( مسألة ٩٧ ) : إذا تنجس جلد القرآن يجب تطهيره في صورة الهتك .

( مسألة ٩٨ ) . لا يجوز وضع القرآن على عين النجس كالدم والميتة

ولو كانا يابسين اذا استلزم الهتك كما هو الغالب .

( مسألة ٩٩ ) . لا يجوز اعطاء القرآن الى الكافر في صورة لزوم

الهلك وهو الغالب .

( مسألة ١٠٠ ) إذا وقع ورق القرآن أو شيء آخر محترم ، مثل

الورق المكتوب فيه اسم الله أو النبي ( ص ) أو الامام ( ع ) في المرحاض

ونحوه ، فلا بد من إخراجه ومع عدم الامكان يجب ترك استعماله حتى

يثيقن باضمحلاله ، وكذا اذا وقعت التربة الشريفة فيه

( مسألة ١٠١ ) : يحرم أكل النجس وشربه واعطاؤه لغير وأما

بالنسبة الى الاعمال فيجوز ذلك إلا ان يكون مسكراً أو مضراً .

( مسألة ١٠٢ ) : يجوز بيع الشيء النجس وعاربته مع الاعلام

وأما مع عدم الاعلام فاذا كان موجباً لترك واجب أو فعل حرام

فالاقوى الحرمة .

( مسألة ١٠٣ ) : لا يجب اعلام المصلي في لباس النجس أو الأكل

للشيء النجس مع جهله بذلك .

( مسألة ١٠٤ ) : إذا كان جزء من بيته أو فراشه نجساً وعلم تنجس

ضيوفه بذلك فيجب عليه الاعلام في صورة ما اذا كان اذنه لدخولهم

موجباً قطعياً لوقوعهم في الحرام أو ترك الواجب كما لو صار سبباً لفصلاة

بلا طهارة عن الحدث وإلا فلا يجب عليه الاعلام كما لو صار سبباً

للفلاة في اللباس النجس جهلاً .

( مسألة ١٠٥ ) : يجب على صاحب الدار اعلام الضيف اذا علم بتنجس الطعام في الاثناء ولا يجب على أحد الضيوف اعلام الآخرين اذا علم بذلك ، إلا اذا كان معاشرأ معه بحيث يكون سبباً لسراية النجاسة اليه فيجب عليه الاعلام بعد الأكل .

( مسألة ١٠٦ ) : اذا استعار شيئاً وتنجس عنده فالاقوى وجوب الاعلام اذا كان تركه موجباً لعمل حرام أو ترك واجب مثل الصلاة بلا طهارة عن الحدث لا الصلاة باللباس النجس جهلاً .

( مسألة ١٠٧ ) : لا يعتني بأخبار الطفل بتطهير الشيء أو تنجيسه إلا اذا حصل من قوله الاطمئنان .

## كيفية تنجس الاشياء بالنجاسات

( مسألة ١٠٨ ) : لا ينجس ملاقي النجس مع يبوسة المتلاقيين ولا مع النداواة التي لم تنتقل منها شيء بالملاقاة ، نعم ينجس الملاقي مع وجود البلة للمسرية في احدهما .

## النجاسات المعفوة في الصلاة

### ١ - دم الجروح والقروح

( مسألة ١٠٩ ) : لا يضر بالصلاة دم الجروح والقروح الموجود في البدن واللباس حتى يبرأ والاقوى صحة الصلاة وان لم يكن في ازالتهما مشقة .

( مسألة ١١٠ ) . لا فرق في دم الجروح والقروح بين قليله وكثيره .

## ٢ - الدم الاقل من الدرهم

( مسألة ١١١ ) : يعفى في الصلاة عن الدم الاقل من الدرهم البغلي

بشرط ان لا يكون من دم الحيض ولا نجس العين وكذا - على الاقوى -  
دم غير مأكول اللحم وكذا - على الاحوط - دم النفاس والاستحاضة  
والكافر والميتة .

( مسألة ١١٢ ) . اذا كان الدم متعرقا في البدن أو اللباس أو فيهما

وكان المجموع أقل من الدرهم يعفى عنه .

( مسألة ١١٣ ) : اذا كانت الطهارة والبطانة متصدتين وكان الدم أيضاً

متصلاً بحيث يراه العرف واحداً فهو دم واحد .

( مسألة ١١٤ ) : اذا شك في دمه انه يبلغ مقدار الدرهم أولاً ،

فلاقوى العفو عنه مع معرفته لمقدار الدرهم .

( مسألة ١١٥ ) : اذا كان الدم أقل من الدرهم وشك في انه دم

معفو عنه أو غيره كدم الحيض فهو محكوم بالعفو ، ولو بان بعد ذلك انه  
غير معفو عنه حكمه حكم الجهل بالنجاسة وقد عرفت .

## ٣ - ما لا يقع ساتراً للمورتين

( مسألة ١١٦ ) : كل ما لا يقع ساتراً للمورتين ، كالخف والجورب

والشكة ونحوهما ، فانه معفو عنه اذا كان متنجساً ولو بنجاسة غير مأكول

اللحم نعم لا يعصى عن التمسك من النجس كجزء الميتة أو شعر الكلب أو الخنزير أو الكافر .

( مسألة ١١٧ ) : الاقوى جواز حمل النجس في الصلاة إلا الميتة وأجزاء ما لا يؤكل وترايب الصدر في صورة التصاقه بالبدن أو اللباس وأما المتنجس فيجوز حمله في الصلاة حتى إذا كان بمقدار الساتر نعم لا يصح التستر به في الصلاة أما ما لا تتم الصلاة فيه كالسكين والدرهم فيجوز الصلاة معه ولو كان عليه عين النجس .

## ٤ - ما صار من البواطن والتوابع

( مسألة ١١٨ ) : ما صار من البواطن والتوابع كالهيئة التي أكلها والخمر الذي شربه والدم النجس الذي أدخله تحت جلده والخيط النجس الذي حاط به جلده فأن ذلك مفعو عنه في الصلاة .

## ٥ - ثوب المربية لولدها

( مسألة ١١٩ ) : ثوب المربية للولد سواء كان ذكراً أو أنثى مفعو عنه إن تنجس ببوله وفضله في اليوم والليلة مرة بشرط أن لا يكون عندها غيره ولا يتعدى الحكم من البول إلى غيره ولا من الثوب إلى البدن ولا من المربية إلى المربي ولا من ذات الثوب الواحد إلى ذات الثياب المتعددة فإن فيه اشكالاً حتى مع الحاجة إلى لبسها جميعاً كما يشكل التعدي إلى المربية لولد غيرها .

## المطهرات

( مسألة ١٢٠ ) : المطهرات أحد عشر :

- الأول - الماء .
- الثاني - الأرض .
- الثالث - القصب .
- الرابع - الاستحالة .
- الخامس - الانقلاب .
- السادس - ذهاب الثلثين .
- السابع - الانتقال .
- الثامن - الاسلام .
- التاسع - التبيحة .
- العاشر - زوال عين النجاسة .
- الحادي عشر - العيبة ، واليك تفصيلها :

## ١ - الماء

( مسألة ١٢١ ) لا يعتبر العصر والتعدد في غسل المتنجس بالماء الكثير بلا فرق بين الجاري وغيره وإن كان الاحوط العصر وكذا التعدد فيما يعتبر فيه ذلك بالماء القليل كالتنجس بالبول ، بل لا ينبغي ترك الاحتياط بالتعدد في للتنجس بالولوغ .

( مسألة ١٢٢ ) . يعتبر التعدد في التطهير بالماء القليل بالنسبة الى المتنجس ببول غير الصبي والاحوطان تكون الغسلتان غير غسلة الازالة إلا اذا استمر جريان الماء بعد زوال العين أما المتنجس بغير البول اذا لم يكن أنية فيكفي فيها الغسلة الواحدة بعد الازالة ولا يكتفي بالغسلة المزيلة إلا اذا استمر جريان الماء بعد الازالة .

( مسألة ١٢٣ ) . اذا ولسخ الكلب في اناء فيه ماء أو غيره من المائعات غسلت بالماء ثلاثاً أوليين مع الخلط بالتراب .

( مسألة ١٢٤ ) . تعتبر الطهارة في التراب المستعمل في غسل الاناء ولا يقوم غير التراب مقامه ولو في حالة الاضطراب والاحوط فيه العمل بالتراب الخالص أولاً ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج منه عن اسم التراب ثم يوضع عليه ماء بحيث لا يخرج التراب عن الاطلاق .

( مسألة ١٢٥ ) . يشترط في التطهير بالماء القليل انفصال الفسالة فاذا كان المتنجس بما ينفذ فيه الماء ويقبل العصر لابد من عصره أو ما يقوم مقامه كالقمز بكفه أو رجله وأما اذا لم يقبل العصر كالأصابون والخزف والخشب والطين ونحوها مما ينفذ فيه الماء يظهر ظاهره بأجراره الماء عليه ولا يضر بقاء نجاسة الباطن لو نفذت فيه .

( مسألة ١٢٦ ) : لا يشترط العصر في التطهير بالماء الكثير والجاري وللطر ولا انفصال الفسالة كما يكفي في طهارة ما نفذ فيه النجاسة وصول الماء الطاهر الى اعماقه مع بقاءه على اطلاقه .

( مسألة ١٢٧ ) : الأنية المنتجة بالولوج اذا تعذر تعفيرها بالتراب لضيق رأسها أو غيره فلا يسقط تعفيرها بما يمكن ، ولو بأدخال التراب فيها وتحريكها تحريكاً عفيفاً ، ولو فرض التعذر أصلاً لم يبعد البقاء على



- النجاسة حينئذ . ولا يسقط التعفير بالغسل بالماء الكثير .
- ( مسألة ١٢٨ ) الاظهر سقوط التعدد في الكر والجاري والاحوط الاستحبابي التعدد .
- ( مسألة ١٢٩ ) : يتحقق تطهير الأواني الصغيرة والكبيرة الضيقة الرأس وغيرها بالماء الكثير بأن توضع فيه بحيث يستول عليها الماء ، وأما بالقليل فيصب الماء فيها ويدار حتى يستوعب جميع اجزائها بالاجراء الذي يتحقق به الغسل ثم يراق ويفعل ذلك ثلاث مرات والاحوط الفورية في ادارة الماء عقيب الصب فيها والافراغ عقيب الادارة على جميع اجزائها .
- ( مسألة ١٣٠ ) : الأواني الكبار المثبتة والحياض ونحوها تطهرها بأجراء الماء عليها حتى يستوعب جميع اجزائها ، ثم يخرج حينئذ ماء الغسالة المجتمعة في أسفلها من غير اعتبار الفوريه المذكورة ولكن يعتبر تطهير آلة الافراغ عند اخراج الغسالة الثانية اذا أريد عودها ، وكذا الثالثة كما لا بأس بما يتقاطر فيه حال الافراغ ولن كان الافضل الاحتياط في ذلك .
- ( مسألة ١٣١ ) : الكوز المصنوع من الطين النجس لا بد من وضعه في الكر أو الجاري بمقدار ينفذ الماء الى جميع اجزائه .
- ( مسألة ١٣٢ ) : التنور النجس يطهر بصب الماء في الموضع النجس من أعلاه إلى أسفل مرتين في البول ومرة واحدة في غير البول .
- ( مسألة ١٣٣ ) : الشيء المتنجس اذا زال عنه عين النجس وضع في الجاري أو الكر بحيث يصل الماء إلى جميع اجزائه فيطهر ولا يحتاج إلى العصر في مثل الفراش والثياب .
- ( مسألة ١٣٤ ) : المتنجس ببول الرضيع غير المتفذي وغير المرتضع يلبس الخنزير والكافرة يطهر بصب الماء عليه ووصوله بجميع الاجزاء

للتنجسة والاحتياط المستحب صب الماء عليه مرة ثانية ولا يحتاج إلى العصر في اللباس والفرش وأمثالهما .

( مسألة ١٣٥ ) : الحصر المتنجس المنسوج بالخيط القطنية ، يطهر بالوضع في الماء الجاري أو الكر ، وأما بالماء القليل ، فالأحوط الوجوبي عصره . أو غمره بكفه أو رجله .

( مسألة ١٣٦ ) : إذا نجس الارز والماش والصابون ونحوها يطهر ظاهره بوضعه في الماء الجاري أو الكر أما إذا نفذت النجاسة فيه فلا بد في تطهير باطنه من الصبر حتى يعلم بنفوذ الماء الطاهر الى كل جزء نفذت فيه النجاسة .

( مسألة ١٣٧ ) : إذا شك في نفوذ الماء المجس بباطن الصابون ونحوه فهو محكوم بالطهارة .

( مسألة ١٣٨ ) : الطعام المتنجس الذي يبقى بين الاستان يطهر اذا ادار الماء في القم ووصل إلى جميع اجزاء الطعام  
( مسألة ١٣٩ ) : اللحم المتنجس - والشحم وأمثالهما - يطهر بالماء كبقية الاشياء .

( مسألة ١٤٠ ) : شعر الرأس واللحية اذا غسل بالماء القليل فلا بد من عصره حتى يخرج ماء الفسالة ان لم يخرج بدون العصر .

## ٢ - الارض

( مسأله ١٤١ ) : الارض الطاهرة الجافة تطهر القدم بمسحها بالمشي أو للمسح مما يزول به عين النجاسة ، وكذا ما يوقى به القدم كالنعل والحذاء

والخف ولا يكفي مجرد المماس وإن زالت النجاسة قبلها والاحوط قصر الحكم والطهارة على ما إذا حصلت النجاسة من المشي على الأرض .

( مسألة ١٤٢ ) . لا فرق في الأرض بين التراب والرمل والحجر أصلياً كان أو مفروشاً به وفي إلحاق الجص والاجر بها اشكال .

( مسألة ١٤٣ ) : الأحسن في طهارة القدم والنعل المشي خمسة عشر قدماً على الأقل وإن زالت النجاسة قبل ذلك بالمشي أو للمسح بها .  
( مسألة ١٤٤ ) . لا يشترط في طهارة القدم والنعل الرطوبة بل تطهران مع الجفاف أيضاً .

( مسألة ١٤٥ ) حواشي القدم والحذاء متلطحة بالطين يشكل طهارتها بالمشي إلا المقدار الذي يماس الأرض فإنه يطهر .

( مسألة ١٤٦ ) . المشي على الركبتين واليدين على الأرض موجب لطهارتهما لمن لا يقدر على المشي على الرجلين وأما أسفل العصا وخشبة الأقطع وبعل الحيوان وعجلة السيارة والعربة ( تاير ) فطهارتها محل اشكال وإن كان الاظهر في العصا والخشبة الطهارة .

( مسألة ١٤٧ ) إذا مشى على الأرض ورأى عين الجص يطهر وإن بقي لون التجس أو رائحته أو ذراته الصغار التي لا ترى والاحوط الاستحبابي إزالة هذا المقدار أيضاً بالمشي .

( مسألة ١٤٨ ) : لا يظهر بالمشي داخل الحذاء وما لا يماس الأرض من القدم .

### ٣ - الشمس

( مسألة ١٤٩ ) الشمس تطهر الأرض وكل ما لا يشغل من الإبنية وما اتصل بها من الأخشاب والابواب والاعتاب وأما الاوتاد والأشجار

والمبانيات والاثمار والخضروات وغير ذلك حتى الألوان المشبعة فتطهرها  
على اشكال والارجح طهارتها وفي تطهير الحصى والهوازي بها مما ينقل  
اشكال .

( مسألة ١٥٠ ) . يشترط في تطهير الشمس أمور :

الاول - زوال عين المجاسة عن المذكورات .

الثاني - وجود الرطوبة المسرية فيها .

الثالث - تجفيفها بالشمس تجميعاً مستنداً إلى إشراقها بدون حجاب

هو جمعت الشمس من وراء غيم أو ستار فلا يطهر .

الرابع - أن لا يشاركها غيرها في التجفيف كالرياح نعم لو كانت

الرياح خفيفة بحيث لا يمد مشاركاً عرفاً فلا يضر .

الخامس - أن يكون التجفيف دفعة واحدة ولو كانت الأرض وبنائها

نحستين فأشرقت الشمس مرة على البناء فيبسى ثم أشرقت مرة ثانية

عليه فببست الأرض التي نعت البناء فلا تطهر الأرض .

( مسألة ١٥١ ) : يطهر باطن الشيء الواحد إذا يبس ظاهره بإشراق

الشمس مع الشروط المذكورة .

( مسألة ١٥٢ ) : لا يطهر الشيئان المتلاصقان - كالحصيرين - إذا

أشرقت الشمس على أحدهما .

## ٤ - الاستحالة

وهو تبديل الشيء إلى شيء آخر بحيث لا يراه العرف ذلك الشيء

بل يراه شيئاً حادثاً متولداً من ذلك الشيء .

- ( مسألة ١٥٣ ) . يطهر الشيء النجس أو المتنجس بالاستحالة إلى جسم آخر مثل ما أحاطته النار رماداً أو تاراً أو دخاناً أو بهاراً وكذا البخار المستحيل بغير النار .
- ( مسألة ١٥٤ ) : ما أحاطته النار فحمماً أو خزفاً أو أجراً أو جصاً أو نورة فلا يطهر بذلك .
- ( مسألة ١٥٥ ) . الحيوان المتكون من نجس أو متنجس ، طاهر مثل الدود المتكون من العذرة .
- ( مسألة ١٥٦ ) . الشيء النجس أو المتنجس إذا لم يعم استحالتهمما فهما باقيا على النجاسة .

## ٥ - الانقلاب

- ( مسألة ١٥٧ ) إذا انقلب الخمر بنعسه أو بواسطة شيء آخر مثل الخل والملح خلاً فهو طاهر .
- ( مسألة ١٥٨ ) : العصير العتي المتنجس إذا استحال إلى الخل لا يطهر .
- ( مسألة ١٥٩ ) الخل المصنوع من التمر أو العنب أو الزبيب النجس نجس .

## ٦ - ذهاب الثلثين

- ( مسألة ١٦٠ ) : العصير العتي إذا غلى بالنار وذهب ثلثاه فهو مطهر لثلث الباقي بناء على النجاسة وعمل بناءً على الحرمة وأما إذا غلى بنفسه فلا يطهر إلا بانقلابه خلاً .

- ( مسألة ١٦١ ) : إذا ذهب ثلثا العصير بدون العليان بالنار ثم غلى الثلث الآخر يعمرم شربه حتى يذهب ثلثاه ثانياً .
- ( مسألة ١٦٢ ) : إذا لم يعلم عليان العصير فهو باق على الحلية وأما إذا على فلا يعمل إلا باليقين بذهاب الثلثين .
- ( مسألة ١٦٣ ) : إذا غلى للمائع ولم يعلم أنه ، ماء حصرم أو غيب فهو محكوم بالحلية .

## ٧ - الانتقال

- ( مسألة ١٦٤ ) : انتقال الشيء موجب لطهارته إذا كان إلى شيء طاهر واستند إليه وعد جزء منه . كما إذا انتقل دم الإنسان أو حيوان آخر ذي النفس إلى غير ذي النفس كالبق والبرغوث والقمل أو انتقل البول أو الماء المتنجس إلى النباتات وأما إذا شك في الاستناد لعدم استقراره في بدن الحيوان فإنه باق على النجاسة .
- ( مسألة ١٦٥ ) : إذا وقع البق على جسد إنسان فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بالنجاسة إلا إذا علم أنه دم إنسان بحيث يستند إليه لا إلى البق .

## ٨ - الإسلام

- ( مسألة ١٦٦ ) : الإسلام مطهر لبدن الكافر بجميع أقسامه حتى الرجل المرتد عن فطرة إذا علم توبته ويتبعه في الطهارة جميع أجزائه

وفضلاته المتصلة به كشمرة وظفره وبصاقه وبخامته .

( مسألة ١٦٧ ) : النجاسة العرضية ان كانت عينها موجودة وجب

تطهيرها وإلا فالاحتياط الواجب تطهير المحل .

( مسألة ١٦٨ ) : لباس الكافر إذا وصل إليه الرطوبة في حال كفره

ولم يكن لابأسه حال التشرف بالاسلام لم يظهر وأما إذا كان لابأساً حين

التشرف فالاحوط الوجوبي الاجتناب .

( مسألة ١٦٩ ) : إظهار الشهادتين كاف في الحكم باسلام الكافر .

وإن لم يعلم اعتقاده القلبي .

( مسألة ١٧٠ ) : إظهار الشهادتين مع العلم بالمخالفة قلباً لا يكون

مطهرأ .

( مسألة ١٧١ ) : الصبي المميز إذا اسم وكان عن بصيرة يقبل اسلامه .

## ٩ - التبعية

( مسألة ١٧٢ ) : التبعية تكون في موارد :

منها - تبعية ولد الكافر إذا أسلم أحد أبويه أو جده .

ومنها - تبعية الأسير فإن المسلم إذا سي كافراً غير بالغ ولم يكن معه

أبواه ولا جده فإنه يتبع السبي في الاسلام إذا لم يكن مميزاً مظهرأ

للكفر .

ومنها - التبعية للميت فإنه يتبع الميت بعد طهارته ، آلات تفصيله من

السدة والمثركة الموضوعة عليه وثيابه التي غسل فيها ويد الغاسل وفي باقي

بدنه وثيابه اشكال أحوطه العدم .

ومنها - تبعية ظرف الحمر عند انقلابه خلا فأنه يطهر داخل الظرف الى حد وصول الحمر اليه حال العليان وكذا تظهر الخرقه التي توصع عليه عادة إذا وصلت اليها الرطوبة .

ومنها - الآلات المستعملة في طبخ العصير العتي - بناء على نجاسته - فإنها تتبع العصير في الطهارة .

ومنها - تبعية يد العاسل عند غسل المتنجس كالثياب والطروف

ومنها - ما بقى من الماء في الثياب بعد عصره بالمقدار المتعارف .

## ١٠ - زوال عين النجاسة

( مسألة ١٧٣ ) بدن الحيوان الصامت وباطن الانسان طاهر عند زوال عين الدجس - أو المتنجس - منه فبدن الدابة المجروحة وولد الحيوان الملوث عند الولادة وداحل العم والانب من الانسان طاهر عند زوال عين النجاسة .

( مسألة ١٧٤ ) : إذا خرج الدم من بين الاسنان فقمه نجس على المشهور ما دام موجوداً وإذا أستهلك الدم يطهر الفم .

( مسألة ١٧٥ ) - إذا بقى بين اسنانه شيء من الطعام وكان في فمه مقدار من الدم ولم يعلم وصول الدم الى الطعام فهو باق على الطهارة .

( مسألة ١٧٦ ) : يطهر فم الانسان إذا شرب شيئاً نجساً أو متنجساً بمجرد بلعه .

( مسألة ١٧٧ ) : إذا شك في شيء اراه من الباطن أو الظاهر وتنجس فبعد زوال عين النجاسة لم يطهر .



## ١١ - الغيبة

( مسألة ١٧٨ ) : إذا تنجس بدن الانسان أو لباسه أو شيء آخر

كالاوي والغرش وعاب صاحبه المسلم يحكم بطهارته بشروط :

الاول - ان يعلم صاحبه بوصول النجاسة إلى بدنه أو ثيابه أو غيره .

الثاني - ان يكون صاحبه معتقداً بتنجسه مثلاً إذا وصل إلى ثيابه

عرق الجنب من الحرام ولا يعتقد نجاسة العرق ما إذا غاب لا يحكم بطهارته .

الثالث - ان يستعمله في ما يشترط فيه الطهارة كالصلاة

الرابع - ان يعتقد بشرطية طهارة هذه الاشياء فيما تستعمل فيه كان

يعتقد بلزوم وقوع الصلاة في اللباس الطاهر .

الخامس - ان يحتمل تطهره وأما من لا يبالي بالطهارة والنجاسة

فالحكم بالطهارة عند عيبه محل اشكال .

السادس - الاحوط الوجوبي كونه بالغاً .

## ١٢ - الاستبراء

( مسألة ١٧٩ ) : استبراء الحلال من الحيوان المخلل يطهره من نجاسة

الجلل فيطهر بوله وخرؤه ومعنى الاستبراء احطاؤه العلف الطاهر الى ان

يزول اسم الجلل عنه .

( مسألة ١٨٠ ) : الاحوط الوجوبي - زائداً على زوال اسم الجلل -

استبراء الحيوان بالمدة المذكورة فيما يلي

١ - في الأبل أربعون يوماً .

٢ - في البقر ثلاثون يوماً .

٣ - في الغنم عشرة أيام .

٤ - في البطة سبعة أيام .

٥ - في الدجاجة ثلاثة أيام .

## احكام الاواني

( مسألة ١٨١ ) : لا يجوز استعمال الأواني المصنوعة من جلد الكلب  
والخنزير والميتة في الأمور المشروطة بالطهارة كالأكيل والشرب والوضوء  
والغسل والاحوط الوجوبي الاجتناب عن جلود هذه الحيوانات وإن لم  
يصدق عليها الأنسية حتى في الانتفاعات التي لا يشترط فيها الطهارة نعم  
لا بأس بما لا يعد في العرف استعمالاً وانتفاعاً كالسيد .

( مسألة ١٨٢ ) : يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل  
والشرب والوضوء والاحوط الوجوبي الاجتناب عن استعمال هذه الطروف  
ولو بزيئة والاحوط الاستحبابي الاجتناب عن اقتنائها ولو لم يستعملها .  
( مسألة ١٨٣ ) : قيل بحرمة صبيحة الأواني من الذهب والفضة  
ولكن في الحرمة تأمل .

( مسألة ١٨٤ ) : يجوز بيع أواني الذهب والفضة وشرائها إذا كان  
للأقتناء ، والاحوط الاستحبابي تركه .

( مسألة ١٨٥ ) : يجوز صياغة رأس الرجيلة وغمد السيف والخنجر  
والسكينة وبيت الساعة وبيت التمويذ والقنديل والخلخال وأمثالها من  
الذهب والفضة .

( مسألة ١٨٦ ) : يجوز استعمال الأمية التي لا يعد منها من  
الذهب والفضة .

( مسألة ١٨٧ ) : يجوز اقتراع الطعام من أواني الذهب والفضة في  
غيرهما ولو لم يكن قاصداً لعدم استعمالهما .

# كتاب الصلاة

وفيه مباحث :

## المبحث الاول - في مقدمات الصلاة

وهي :

- ١ - الطهارة .
- ٢ - الوقت .
- ٣ - القبلة .
- ٤ - الستر .
- ٥ - المكان .

## المقدمة الاولى - الطهارة

وهي ثلاثة اقسام :

- ١ - الوضوء .
- ٢ - الغسل .
- ٣ - التيمم .

## القسم الاول - الوضوء

### وفيه فصول

#### الفصل الاول في اجزائه

وهي غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين .

( مسألة ١٨٨ ) . يجب غسل الوجه ما بين قصاص الشعر الى طرف الذقن طولاً وما دارت عليه الابهام والوسطى عرضاً فما خرج عن ذلك لا يجب غسله ، نعم يجب غسل مقدار من الاطراف امرض تحصيل اليقين بفصل المقدار الواجب .

( مسألة ١٨ ) يجب على الاحوط أن يكون العسل من أعلى الوجه إلى الأسفل ، نعم لو غسله منككوساً وبوى الوضوء بأرجاع الماء إلى الأسفل جاز .

( مسألة ١٩٩ ) : الشعر الخارج عن الحد لا يجب غسله ، وكذا الخارج من الحد وإن كان نابثاً في الحد ، كمسترسل اللحية .

( مسألة ١٩٠ ) : يجب غسل الطاهر من الشعر ، من غير فرق بين الكثيف والخفيف ، مع صدق احاطة الشعر بالبشرة وفي الثاني يستحب التخليل أي البحث لكي يدخل الماء تحت الشعر .

( مسألة ١٩١ ) : يجب الرجوع في غير مستوى الحلقة لطول الاصابع أو لقصرها الى المتعارف ، وكذا من نبت على جبهة الشعر ، أو كان أصلاً فإنه يرجع الى المتعارف أيضاً .

( مسألة ١٩٣ ) : إذا شك في شيء أنه مانع من الماء أم لا وجب إزالته أو إيصال الماء تحته .

( مسألة ١٩٤ ) : إذا علم بعدم عمل جزء من الوجه ولو قليلاً فالوضوء باطل .

( مسألة ١٩٥ ) : يجب غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع ، ويجب غسل مقدار زائد لكي يتيقن بغسل المقدار الواجب .

( مسألة ١٩٦ ) : يجب في العمل الابتداء من المرفق إلى الأصغر .

( مسألة ١٩٧ ) : من قطع بعض يده يجب عليه غسل الباقي .

( مسألة ١٩٨ ) : يجب رفع اللانزع من وصول الماء أو تحريره ،

كالماتم وسعوه .

( مسألة ١٩٩ ) : يجب غسل اليد بجميع أجزائها حتى الشعر .

( مسألة ٢٠٠ ) : يجب مسح الرأس بمقدار عرض الأصبع ولا يكفي

الأقل من ذلك ، والمرأة كالرجل .

( مسألة ٢٠١ ) : يجب أن يكون المسح بباطن الكف والاحوط

الأيمن والأولى الأصابع منه .

( مسألة ٢٠٢ ) : يجب أن يكون المسح بما بقي في يده من النداءة

ولا يجوز استيناف ماء جديد .

( مسألة ٢٠٣ ) : إذا احتمل وجود مانع في أعضاء الوضوء كالوسخ

المانع من وصول الماء يجب إزالته قبل غسله أو مسحه إذا كان احتمالاً

عقلاً .

( مسألة ٢٠٤ ) : يجب جفاف محل المسح على وجهه لا ينتقل شيء

من الرطوبة إلى الماسح بل تنتقل الرطوبة من الماسح إلى الممسوح به حيث

يقال بعد المسح ان هذه الرطوبة من للمسح .

( مسألة ١٠٥ ) . يجب مسح ظاهر القدمين من اطراف الاصابع الى

الكعبين - والاحوط أن يكون الى لفصل - ماولاً ، ويجزي المسح عرضاً ،

والاحوط ان يكون بمقدار ثلاث أصابع مضمومة ، والا فضل مسح تمام مع  
ظاهر القدم . ويجوز الابتداء من الكعبين وان كان للاحوط الابتداء من اطراف الاصابع

( مسألة ٢٠٦ ) : يجب المسح بنداوة اليدين وجفاف محل المسح

كما مر في مسح الرأس .

( مسألة ٢٠٧ ) : لا يجوز المسح على الجوارب والحذاء إلا في حالة

الضرورة ، كالخوف من البرد واللعس .

## الفصل الثاني في شرائط الوضوء

يشترط في الوضوء أمور :

١ - طهارة الماء .

٢ - اطلاقه .

٣ - اباحته .

٤ - ابلحة اثناء الوضوء .

٥ - ابلحة المكان أي الفضاء الذي يقع فيه الوضوء .

٦ - ابلحة المصب .

٧ - ان لا يكون اناؤه من الذهب والفضة .

٨ - طهارة اعضاء الوضوء .

٩ - ان يكون الوقت كافياً للوضوء .

- ١٠ - النيمضة .
- ١١ - الترتيب بين أعضاء الوضوء .
- ١٢ - الموالاة .
- ١٣ - مباشرة للتوضي بنفسه للفعل والمسه .
- ١٤ - عدم وجود مانع من استعمال الماء .
- ١٥ - عدم وجود المانع من وصول الماء الى أعضاء الوضوء .

## ٢١ - طهارة الماء وإطلاقه

- ( مسألة ٢٠٨ ) : الوضوء بالماء المضاف والمتنجس باطل ولو لم يعلم بذلك حين الاستعمال أو نسي .
- ( مسألة ٢٠٩ ) : لو توضؤ به بالماء المضاف أو للتنجس وصل فصلاته باطلة .

## ٣ - إباحة الماء

- ( مسألة ٢١٠ ) : الوضوء بالماء المفصوب أو مع عدم العلم برضا صاحبه حرام وباطل .
- ( مسألة ٢١١ ) : إذا انصب ماء الوضوء من وجهه أو يديه في مكان مفصوب فوضوؤه باطل .
- ( مسألة ٢١٢ ) : الحياض ونحوها الواقعة في المدارس وبقيّة الموقوفات إذا لم يعلم كيفية وقفها كما إذا لم يعلم اختصاصها بسكنتها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها إلا مع جريان العادة بذلك بأن يرى هناك جماعات يتوضؤون بحيث يكشف عملهم هذا عن تعميم الوقف فيجوز له الوضوء .

( مسألة ٢١٣ ) : يجوز الوضوء من الانهار الكبار إذا كانت مملوكة  
لأشخاص معينين ولو لم يعلم برضايتهم ، إلا مع النهي أو الاحتمال العقلائي  
بعدم رضايتهم فإن الاحوط الوجوبي عدم التوضوء .

#### ٤ و ٥ و ٦ - اباحة اناء الوضوء ومكانه ومصب مائه

( مسألة ٢١٤ ) : إذا توضوء في اناء معصوب أو مكان معصوب  
( أي الفضاء ) أو انصب ماء الوضوء في مكان معصوب فوضوؤه باطل  
وأما إذا كان الماء مباحاً والاناة مفصوباً فلا يجوز التصرف في الاناء  
وان تصرف في الاناء بالوضوء منه فإن كان ارتعاساً بطل الوضوء وإن  
كان بالاغتراف تدريجاً فصح وجود ماء آخر صح وضوئه وإن كان أثماً وأما  
في صورة الانحصار فأيضاً لا يبعد الصحة ولكن لا يترك الاحتياط بصم  
التيتم أيضاً

#### ٧ - عدم كون الاناء ذهباً أو فضة

فأنه يحرم جميع الاستعمالات فيها أكلاً وشرباً ووضوياً وغيره ملاحظة :  
حكم الوضوء من آنية الذهب والفضة هو حكم الوضوء من الآنية المعصوبة  
صحة وبطلاناً .

#### ٨ - طهارة اعضاء الوضوء

( مسألة ٢١٥ ) : لا يجب طهارة اعضاء البدن غير محل الغسل والمسح  
من اعضاء الوضوء .



( مسألة ٢١٦ ) . يستحب تطهير مخرج البول والغائط قبل الوضوء .  
 ( مسألة ٢١٧ ) . إذا كان بعض أعضاء الوضوء نجساً وشك بعد  
 الوضوء في أنه هل طهره أولاً فأذا لم يكن ملتفتاً حال الوضوء بالنجاسة  
 فالاحوط الذي لا ينبغي تركه الاعادة أما إذا كان ملتفتاً أو شك في الالتفات  
 صح وضوؤه ومع ذلك لا بد من غسل ذلك المحل .

## ٩ - ان لا يكون الوقت ضيقاً للوضوء

( مسألة ٢١٨ ) . إذا كان الوقت ضيقاً ولا يسع لموضوء والصلوات  
 الكاملة فلا بد له من التيمم لكي تقع الصلاة في الوقت ، أما إذا لم يكن  
 التيمم أقل وقتاً من الوضوء تعين الوضوء .  
 ( مسألة ٢١٩ ) : إذا توضوء في حال الضيق بقصد صلاة بشعر  
 التقييد فوضوؤه باطل وأما إذا توضوء بقصد امر قريب آخر كقراءة القرآن  
 فوضوؤه صحيح .

## ١٠ - النية

وهي المقصد الى الفعل بصوان الامتثال وهو المراد بنية القرية وتعتبر  
 فيه الاخلاص فمضى ضم اليه ما ينافيه بطل سيما الرياء .  
 ( مسألة ٢٢٠ ) : لا بد من استمرار النية الى الفراغ بمعنى عدم  
 التردد أو البناء على العدم فلو تردد أو نوى العدم واتى بالوضوء بهذه  
 الحالة بطل ، ولو عدل الى النية قبل موات الموالاة وصم بقية الافعال الى  
 ما اتى به مع النية صح .

( مسألة ١٢١ ) . لا يعتبر في البية التلغظ باللسان أو الاخطار بالقلب بل يكفي مجرد الالتفات في تمام الاجزاء بمعنى انه لو سئل عن فعله لأجاب بامي اتوصوه

## ١١ - الزبيب بين الاعضاء

( مسألة ٢٢٢ ) يجب تقديم غسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس والاحوط تقديم مسح الرجل اليمنى على اليسرى .

## ١٢ - الموالاة

وهي التتابع في الغسل والمسح ، بمعنى ان لا يفصل بين الاعضاء بمقدار يحصل به جفاف جميع ما تقدم .

( مسألة ٢٢٣ ) . الميراث في الجفاف هو الحال المتعارف ، فلا يضر الجفاف لأجل حرارة الهواء أو البدن أو غيرها إذا كان خارجاً عن المتعارف .

( مسألة ٢٢٤ ) . لا بأس بمشي خطوات في اثناء الوضوء .

## ١٣ - المباشرة

( مسألة ٢٢٥ ) : يجب مباشرة المتوضي للغسل والمسح فلو وضأ غيره - بحيث لا يستند الفعل اليه أو يستند اليها - بطل .

( مسألة ٢٢٦ ) . لا بأس بأن يوضأ غيره في حال الاضطراب بل يجب ان يأخذ أجيداً في ذلك إذا تمكن من الاجرة ولكن هو يتولى النية .

## ١٤ - عدم المانع من استعمال الماء

( مسألة ٢٢٧ ) . من حاف من استعمال الماء على نفسه أو نفس محترمة من مريض أو عطش فلا بد له . من التيمم نعم لو توضأ وعرف بعد ذلك الضرر صح وضوؤه .  
( مسألة ٢٢٨ ) . لو كان كثرة استعمال الماء مصراً فلا بد ان يقتصر على مقدار لا يضر .

## ١٥ - عدم وجود المانع في اعضاء الوضوء

( مسألة ٢٢٩ ) . لو التصق بأعضائه شيء يشك في انه مانع يجب إزالته .  
( مسألة ٢٣٠ ) . لا يضر الوساخة الموجودة تحت الاظفر بشرط ان لا يكون أطول من المتعارف .  
( مسألة ٢٣١ ) . لو احتمل وجود مانع في اعضاء الوضوء احتمالاً عقلاً تياً كما إذا كان صباغاً أو بلاء فلا بد له من الفحص .  
( مسألة ٢٣٢ ) . من عم قبل الوضوء بوجود مانع وشك بعد الوضوء في انه هل أوصل الماء اليه حال الوضوء أولاً فوضوؤه صحيح .  
( مسألة ٢٣٣ ) . لو شك بعد الوضوء في وجود مانع في الاعضاء

## الفصل الثالث في احكام الوضوء

( مسألة ٢٣٤ ) من شك في افعال الوضوء وشرائطه كثيراً لا يعتني بشكّه .

( مسألة ٢٣٥ ) من شك بعد المراح في صحة الوضوء وبطلانه ينبغي على الصحة .

( مسألة ٢٣٦ ) من لم يستبرأ بعد البول ووضوؤه ثم خرجت منه رطوبة بحيث لم يعلم انه بول أو شيء آخر فوضوؤه باطل ويغسل مخرج البول .

( مسألة ٢٣٧ ) من شك في اصل الوضوء فلا بد له من الوضوء .

( مسألة ٢٣٨ ) إذا علم الوضوء وصحّ حدث منه ولا يعم المتقدم منهما فإذا كان قبل الصلاة لا بد له من إعادة الوضوء ، وإذا كان في أثناء الصلاة قطع الصلاة وتوضؤ ، وإذا كان بعد الصلاة فصلاته صحيحة ولا بد من الوضوء لصلوات المقبلة نعم إذا عم نارينخ الطهارة والأقوى صحة صلواته وعدم الاحتياج الى الوضوء .

( مسألة ٢٣٩ ) لو تيقن بعد الوضوء أو في أثناءه بنقص بعض الاجزاء فإذا كانت الرطوبة باقية فلا بد من الغسل أو المسح للجزء المنسي وما بعده وأما إذا جفت الرطوبة فلا بد من الاعادة .

( مسألة ٢٤٠ ) إذا شك بعد الصلاة في انه توضؤ لها أم لا فصلاته صحيحة ولا بد له من الوضوء لصلوات الآتية .

( مسألة ٢٤١ ) إذا شك بعد الصلاة في بطلان وصوته قبل الصلاة أو بعدها فصلاته صحيحة .

( مسألة ٢٤٢ ) المتلى بسلس البول مع الاستمرار نارة يحصل له فترة تسع الوضوء والصلاة ولو كانت بمقدار الاتيان بالواجبات فقط فلا بد له من الاتيان في تلك الفترة ولا يجوز له الاتيان بالمستحبات كالاقامة والقنوت ومحوهما .

ونارة لا تسع بمقدار الاتيان بتمام الصلاة فحينئذ لابد له من وضع ماء عنده وتجهيد الوضوء بعد خروج البول قوراً مرة ، أو مرات إذا لم يكن حرجياً .

( مسألة ٢٤٣ ) من استمر به البول بحيث لا يتمكن من الوضوء والاتيان حتى يجزء من الصلاة فالاحوط الرجوعي الاتيان بوضوء واحد لكل صلاة .

( مسألة ٢٤٤ ) : حكم مستمر الريح والعائط كحكم مستمر البول .  
( مسألة ٢٤٥ ) : يجب على المسكوس والمضطون التحفظ من وصول المجاسة الى بدنه أو ثوبه ولو بوضع كيس أو قطن والاحتياط الاستحبابي غسل الكيس أو القطن أو تبديلهما .

( مسألة ٢٤٦ ) : المسكوس ومن بحكمه إذا برء لا يجب عليه قصاء ما صلاها حتى المرض نعم يجب عليه اعادتها في الوقت .

## الفصل الرابع في غايات الوضوء

( مسألة ٢٤٧ ) يجب الوضوء لستة اشياء :

١ - الصلواة الواجبة غير صلاة الميت .

٢ - السجدة والتشهد المنيين .

٣ - الطواف الواجب .

٤ - النذر والعهد واليمين .

٥ - تفر من كتابة القرآن .

٦ - اخراج القرآن من بالوعة في صورة الاضطراب بمس بعض اعضائه لمخطه .

( مسألة ٢٤٨ ) : يحرم من خطوط القرآن حق بالشعر المتعارف بلا وضوء .

( مسألة ٢٤٩ ) : يجوز من ترجمة القرآن .

( مسألة ٢٥٠ ) : لا يجب منع الاطفال والمجانين من المس إلا في صورة المتك .

( مسألة ٢٥١ ) : يحرم من اسم الله بأي لغة كان بلا وضوء على الاحوط والاحوط الاستعجابي ترك من اسم النبي والأئمة والزهراء سلام الله عليهم .

( مسألة ٢٥٢ ) : يجوز الوضوء قبل الوقت بقصد حصول الطهارة .

( مسألة ٢٥٣ ) : يجوز الوضوء بنية الصلاة بقصد التهيئة إذا كان الوقت قريباً .

( مسألة ٢٥٤ ) : إذا علم بالوقت ونوى بنية الوجوب ثم انكشف الخلاف صح وضوؤه إذا كان من نيته الاتيان بالوضوء على كل حال حتى على تقدير عدم دخول الوقت بحيث لو اخبره شخص حين اشتغاله بالوضوء بأن الوقت لم يدخل لم يرفع اليد عن الوضوء .

( مسألة ٢٥٥ ) : يجب الوضوء لاحدى الغايات الواجبة ، ويستحب

لغايات المستحبة وقد عدد منها زيارة أهل القبور ودخول المساجد ومراقد الأئمة الأطهار عليهم السلام وحمل القرآن وقرآنته وكتابته ومس حواشيه والنوم وتجديد الوضوء والطواف المستحب وصلاة الحاجة وصلاة الجنائز والكون على الطهارة ، ولكن إقامة الدليل على بعضها في غاية الصعوبة والذي يسهل الامران الوضوء في نفسه محبوب ومستحب دائماً فإنه أما بنفسه طهارة أو علة نامة لـطهارة وإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وإذا توضؤ لهذه الغايات يجوز له الاتيان بأي عمل مشروط بالوضوء واجباً كان أو مستحباً .

## الفصل الخامس في مستحبات الوضوء

- ١ - التسمية .
- ٢ - الدعاء حين النظر الى الماء قائلاً : بسم الله وبالله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً .
- ٣ - غسل اليدين ويستحب أن يقول حين الغسل اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .
- ٤ - المضغطة وهي إدارة الماء في الفم ويستحب أن يقول حينذاك اللهم لقي حبي يوم القاك واطلق لساني بذكرك .
- ٥ - الاستنشاق وهو جذب الماء بالأنف ويستحب أن يقول اللهم لا تحرّم عليّ ريح الجنة واجعلني من يشم ريحها وروحها وطيبها .
- ٦ - الدعاء عند غسل الوجه ويقول : اللهم بينض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه .

- ٧ - ان يقول حين غسل اليد اليمنى : اللهم اعطني كتابي بيمينى  
والخالد في الجنان يسيرى وحاسبى حسبا يسيرا .
- ٨ - ويقول حين غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى  
ولا من وراء ظهري ولا تجعلها معلولة الى عنقي واعوذ بك من مقطعات  
الميران .
- ٩ - ويقول عند مسح الرأس : اللهم عشني برحمتك وبركاتك وعفوك .
- ١٠ - ويقول عند مسح الرجلين : اللهم ثبتني على الصراط يوم تزل  
فيه الاقدام واجعل سعبي في ما يرضيك عني يا ذا الجلال والاكرام .
- ١١ - ثنية الفسلات وان كان الاحوط في اليد اليسرى وكذا اليمنى  
اذا لم يستعملها في غسل اليد اليسرى ترك العلة الثانية .
- ١٢ - ان يبدأ الرجل بظاهر الذراع والبرءة تبدأ بالباطن .
- ١٣ - ويكره الاستعانة في الاعمال غير الواجبة .

## الفصل السادس في نواقض الوضوء

وهي سبعة :

- ١ و ٢ - البول والغائط .
- ٣ - خروج الريح من الدبر
- ٤ - النوم الغالب على السمع والبصر .
- ٥ - ما يزيل العقل كالسكر والاعماء والجنون .
- ٦ - الاستحاضة بالتفصيل الآتي .
- ٧ - ما يوجب غسل الجنابة كخروج المني .



## الفصل السابع في وضوء الجبيرة

( مسألة ٢٥٦ ) الجبيرة هو ما يشد بها الجرح والكسور والدواء الموضوعة على الجرح .

( مسألة ٢٥٧ ) : من كان على بعض اعضاء وضوئه جبيرة ، فإن امكن نزعها او غسل ما تحتملها او مسح وجهه وجب . وان لم يتمكن من ذلك ، فإن كان في موضع المسح مسح عليها ، وكذلك اذا كان في موضع الغسل . ( مسألة ٢٥٨ ) الجروح والقروح والكسور الموجودة في الوجه واليدين ، اذا كانت مكشوفة ولا يصرها الماء ، فلا بد ان يتوضأ كما هو المتعارف وان كان يضرها الغسل ولكن لا يضرها المسح بببل اليد فالاحتياط الوجوبي ان يمسح عليها بببل اليد ، واذا أصربها الماء بنائاً . أو كان الموضع رطبا ولا يمكن تطهيره يجب غسل اطرافه ، من الأعلى الى الأسفل ، ويمسح عليه خرقة طاهرة ويمسح عليها ، واذا لم يمكن ذلك يجب غسل الاطراف . والاحوط الوجوبي ضم التيمم في الصورة الاخيرة .

( مسألة ٢٥٩ ) اذا كانت الجروح أو القروح والكسور في موضع المسح وكانت مكشوفة ، فإن أمكن المسح عليها مسح وإلا يضر خرقة طاهرة على الموضع ويمسح عليها بالببل الموجود في اليد ، واذا لم يمكن سقط المسح ويجب التيمم بعد الوضوء .

( مسألة ٢٦٠ ) اذا لم يمكن رفع الجبيرة ، وكان موضع الجرح والجبيرة طاهرين وامكن وصول الماء مسح عدم الضرر ، وجب الغسل . واما اذا كان الجرح والجبيرة نجسين وامكن تطهيرهما مسح عدم الضرر

وجب التطهير وغسل الموضع ، وأمام مع الضرر أو عدم إمكان وصول الماء يجب غسل الاطراف والمسح على الجبهة اذا كانت طاهرة ، أما مع نجاستها فيشد عليها خرقة طاهرة ويمسح عليها وإذا لم يمكن ذلك أيضاً ، يضم اليه التيمم .

( مسألة ٢٦١ ) : اذا كانت الجبهة مستوعبة لتعالم الوجه أو اليدين يجب عليه التيمم زائداً على وضوء الجبهة .

( مسألة ٢٦٢ ) : إذا كانت الجبهة مستوعبة لجميع اعضاء الوضوء ، وجب عليه التيمم بالاضافة الى وضوء الجبهة .

( مسألة ٢٦٣ ) : اذا كانت الجبهة على العضو الماسح كما اذا كانت على الكف أو الاصابع يجب للمسح بيلها .

( مسألة ٢٦٤ ) : اذا كانت الجبهة على بعض موضع المسح كما اذا استوعبت الجبهة الرجل عرضاً لا طولاً يجب للمسح على كل من الجبهة والموضع المكشوف .

( مسألة ٢٦٥ ) : الأرمد اذا أضره استعمال الماء ، يجب عليه وضوء الجبهة ، والاحوط الوجوبي التيمم .

( مسألة ٢٦٦ ) : من كان على بعض مواضع تيممه جبهة فالحال فيه حال الوضوء سواء كانت في الماسح أو المعسوح .

( مسألة ٢٦٧ ) : اذا ارتفع عذر صاحب الجبهة ، لا يجب عليه إعادة الصلوات التي صلاحها بوضوء الجبهة ، والاحتياط الوجوبي إعادة الوضوء للصلوات الآتية .

( مسألة ٢٦٨ ) : يجري حكم الجبهة في الاغسال كما كان يجري في الوضوء والاحوط الوجوبي اثبات الغسل ترتيباً .

## القسم الثاني - الفصل

- الاعمال الواجبة سعة .
- ١ - غسل الجنابة .
- ٢ - غسل الحيض .
- ٣ - غسل الاستحاضة .
- ٤ - غسل النفاس .
- ٥ - غسل الميت .
- ٦ - غسل مس الميت .
- ٧ - الفصل الواجب بالنذر وشبهه ولا يترك الاحتياط ، الفصل فيما اذا فاته صلاة الآيات عمداً مع احتراق تمام القرص .

## المقصد الاول - الجنابة

وفيه فصول :

## الفصل الاول في سبب الجنابة

- ( مسألة ٢٦٩ ) سبب الجنابة امران :
- الاول - خروج المني سواء كان خروجه في النوم أو اليقظة قليلاً كان أو كثيراً مع الشهوة أو بدونها اختياراً أو بدون اختيار .

( مسألة ٢٧٠ ) - إن عرف المني فلا اشكال وإن لم يعرف المني فعلامته في الرجل اجتماع أمور ثلاثة الشهوة والدفق وفتور الجسد بعد حروجه ومع انتفاء واحد منها لا يحكم بكونه منياً هذا في غير المريض وأما المريض فلا يعتبر فيه الدفق بل يكفي الشهوة وأما الفتور فمحل تأمل .  
( مسألة ٢٧١ ) . لو خرجت رطوبة من غير المريض وعلم بوجود إحدى العلامات الثلاث فيه وشك في وجود البقية فإذا كان على وضوء فيجب عليه الغسل <sup>حوط</sup> على ألا <sup>حوط</sup> وإلا ويأتي بالوضوء بعد العسل احتياطاً .

( مسألة ٢٧٢ ) يستحب للأنسان بعد خروج المني البول وإن لم يبل بعد خروج المني ثم خرجت منه رطوبة وشك في أنها مني أم لا ؟ فهو يحكم المني .

الثاني - الجماع في القمل ولو بدون انزال ، وأما في الدبر فتحقق الجنابة به محل اشكال ، فالاحوط الاستنجاء بالغسل .

( مسألة ٢٧٣ ) . يتحقق الجماع بدخول الحشفة بل مقدارها من مقطوعها .

( مسألة ٢٧٤ ) العياد بأشبه - لو وطئ حيواناً وخرج منه المني يكفي الغسل ، وإن لم يخرج فإذا كان منطهرأ سابقاً فيكفي الغسل وإلا فالاحوط الجمع بين الغسل والوضوء .

( مسألة ٢٧٥ ) . إذا تحرك المني من محله ولم يخرج أو شك في خروجه لا يجب الغسل .

( مسألة ٢٧٦ ) . إذا شك في تحقق الدخول لا يجب الغسل وكذا إذا شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أم غيرهما .

( مسألة ٢٧٧ ) : من لم يتمكن من الغسل ويتمكن من التيمم يجوز

له الجماع ولو بعد دخول وقت الصلاة

( مسألة ٣٧٨ ) : لو وجد في لباسه منياً وعلم انه منه ولم يعتسل  
يجب عليه العمل واعادة الصلوات التي علم اتيانها بعد ذلك المني وأما ما  
احتمل اتيانها بعد ذلك المني فلا يجب عليه قصوها .

## الفصل الثاني في ما يحرم على الجنب

وهو أربعة :

الأول - مس كتابة القرآن الكريم أو اسم الله تعالى بأي جزء من  
بدنه وأما مس أسماء الانبياء والأئمة وفاطمة الزهراء ( عليهم السلام )  
فالأحوط الاستحبابي تركه .

الثاني - اللث في المساجد وأما المسجدان الشريفان فدخولهما أيضاً  
حرام ولو كان بنحو المرور .

( مسألة ٣٧٩ ) : يجوز الاجتياز في المساجد ما عدا المسجدين وذلك  
بالدخول من باب والخروج من آخر ويجوز للمساجد<sup>حد</sup> الأئمة على الاحوط  
الوجوبي .

الثالث - الدخول في المساجد بقصد وضع الشيء فيها ولو في حال  
الاجتياز والاحوط الوجوبي ترك الوضع ولو مع عدم الدخول .

الرابع - قراءة سور العزائم وهي ألم السجدة وحج السجدة والنجم  
والعلق ولو يحرف منها .

( مسألة ٣٨٠ ) : لا فرق في حرمة دخول الجنب في المسجد بين المعمور

والخراب وإن لم يصل فيه أحد .

( مسألة ٢٨١ ) : لايجري حكم للمسجد في مايشك في مسجديته  
كصحن المسجد مثلاً .

## الفصل الثالث في ما يكره على الجنب

وهي تسعة :

- الأول والثاني - الأكل والشرب إلا بعد الوضوء أو غسل اليدين .
- الثالث - قراءة ما زاد على سبع آيات من غير سور العزائم .
- الرابع - مس جلد القرآن وحاشيته وبين الخطوط بأي جزء من بدنه .
- الخامس - حمل القرآن .
- السادس - النوم إلا مع الوضوء أو التيمم مع عدم وجدان الماء .
- السابع - الخضاب بالحناء وغيرها .
- الثامن - التدهين .
- التاسع - الجماع بعد الاحتلام .

## الفصل الرابع

في واجبات غسل الجنابة

وهي أمور : الأول .

النية ، ولا بد فيها من الاستمرار إلى آخر العمل .

( مسألة ٢٨٢ ) : غسل الجنابة مستحب في حده ذاته وتجب لعاية

واجبه كالصلاة ونحوهما .

( مسألة ٢٨٢ ) : لا يجب العمل لصلاة الميت ومسجدة الشكر والمسجدة

الواجبة بسبب قراءة العزائم .

( مسألة ٢٨٤ ) : يصحب الغسل لصلاة الميت .

( مسألة ٢٨٥ ) : لا يحتاج في النية قصد الوجوب أو الاستحباب بل

يكفي قصد القرينة .

( مسألة ٢٨٦ ) : إذا قطع بدخول الوقت وقصد الغسل الواجب ثم

انكشف الخلاف وإن الوقت لم يدخل فغسله صحيح .

الثاني - الإيماء بالغسل على إحدى طريقتين .

## ١ - الترتيب

وهو أن يغسل أولاً تمام الرأس والرقبة ثم تمام الطرف الأيمن ثم

تمام الطرف الأيسر .

( مسألة ٢٨٧ ) : لو ترك الترتيب عمداً أو نسياناً أو جهلاً بالمسألة

كما لو قدم الأيسر على الأيمن فغسله باطل إلا أن يتدارك الترتيب بأن

يغسل الأيسر من جديد .

( مسألة ٢٨٨ ) : الأولى عمل السرة والعورتين مع الطرف الأيمن

ومع الأيسر .

( مسألة ٢٨٩ ) : لا بد في غسل كل طرف من ادخال شيء من غيره

حتى يحصل له العلم بغسل تمام الطرف .

( مسألة ٢٩٠ ) : من علم بعد العمل بهدم وصول الماء إلى جزء من

بدنه فان كان من الرأس والرقبة وجب عليه غسله ، ثم غسل الطرف الأيمن ثم الأيسر وان كان من الطرف الأيمن وجب غسله ، ثم غسل الطرف الأيسر وان كان من الأيسر وجب غسله فقط .

( مسألة ٢٩١ ) : لو علم بعد الغسل بعدم وصول الماء الى جزء من البدن ولم يعرف موضعه يعيد الغسل .

( مسألة ٢٩٢ ) : من شك قبل اتمام الغسل في غسل جزء من البدن فان كان من الطرف الأيسر فغسله فقط . وان كان من الايمن يغسله ويعيد غسل الايسر ، وان كان من الرأس أو الرقبة يغسله ثم يغسل الطرف الأيمن ثم الايسر .

( مسألة ٢٩٣ ) : لا ترتيب في مسح الطرف فيجوز غسله من الاعلى الى الاعلى وبالعكس أو بشكل آخر .

## ٢ - الارتعاس

وهو تغطية تمام البدن في الماء تعطية واحدة بنحو يحصل غسل تمام البدن فيها .

( مسألة ٢٩٤ ) : يجب في الارتعاسي رفع قدميه عن الارض إذا كانتا عليها .

( مسألة ٢٩٥ ) : النية في الغسل الارتعاسي تكون مقارنة لتغطية تمام البدن ولا يجب ان تكون قبل الارتعاس .

( مسألة ٢٩٦ ) : لو علم بعد الغسل الارتعاسي بعدم وصول الماء الى موضع من بدنه يظل غسله سواء علم الموضع أو لم يعلم .



( مسألة ٢٩٧ ) : لو صاق الوقت ولم يكف إلا للارتعاسي يتعين عليه العمل الارتعاسي .

( مسألة ٢٩٨ ) : العمل الارتعاسي مطبل للصوم وأما لو صبي وارتعس ففعله وصومه صحيحان .

الثالث - اطلاق الماء وطهارته وإباحته وإباحة الأنية - على تفصيل مر في الموضوع - والمصحب وطهارة البدن وأن يباشر الغسل بنفسه مع التحكك وعدم المانع من استعمال الماء من مرض وجوه .

( مسألة ٢٩٩ ) : لا تجب الموالاة في غسل الأعضاء في الغسل الترتيبي بأن يغسل الطرف الأيمن فوراً بعد الرأس والرقبة بل يجوز الفصل الطويل .

( مسألة ٣٠٠ ) : من لم يتمكن من مدافعة الاخبيثين ( أي التحفظ عن خروجهما ) يجب عليه اتمام الغسل فوراً والصلاة بلا فصل ولا يجوز له الفصل .

( مسألة ٣٠١ ) : من عليه الصوم الواجب أو احرم للحج والعمرة لا يجوز له الغسل الارتعاسي ولو صلى وأغتسل صبح غسله .

### الفصل الخامس في احكام غسل الجنابة

( مسألة ٣٠٢ ) : يجب طهارة البدن قبل الغسل الارتعاسي وأما في

الغسل الترتيبي فيكفي تطهير كل عضو قبل غسله .

( مسألة ٣٠٣ ) : المجتنب من الحرام يجوز له الاعتسال في الماء الحار وإن طرق يده .

( مسألة ٣٠٤ ) : لا يجب غسل ما لا يرى من البدن ككسطن

الأنف والأذن .

( مسألة ٣٠٥ ) : ما يشك في لونه من الظاهر أو الباطن يجب غسله

على الاحوط .

( مسألة ٣٠٦ ) : ثقب الاذن المعد لوضع القرط ( الترجية ) لو كان واسعاً بحيث يرى داخله يجب غسله .

( مسألة ٣٠٧ ) : يجب رفع جميع المواضع قبل الغسل ولو اعتسل قبل العلم بزوال المانع فغسله باطل .

( مسألة ٣٠٨ ) : من شك حين العمل في وجود مانع وجب عليه الفحص حتى يطمئن بعدمه .

( مسألة ٣٠٩ ) : لا يجب غسل الشعر إلا ما يعد من نواحي البدن فلا يجب غسل الشعر إذا كان طويلاً .

( مسألة ٣١٠ ) : الفصل الترتيبي أفضل من الارتعاسي .

( مسألة ٣١١ ) : لو قصد ان لا يدفع الأجرة لصاحب الحمام أو قصد تأجيل الأجرة مع عدم العلم برضاه فغسله باطل وإن استرضاه بعد ذلك .

( مسألة ٣١٢ ) : إذا رضي صاحب الحمام بتأجيل الأجرة وكان الفاسل قاصداً لعدم دفعها أو دفعها من المال الحرام فغسله مشكل إلا إذا علم رضائه بذلك .

( مسألة ٣١٣ ) : لو قصد دفع الأجرة من مال غير محرم فغسله باطل إلا مع رضاه صاحب الحمام بذلك .

( مسألة ٣١٤ ) : من غسل محرّج العائط في خزانة الحمام وشك في رضاه صاحب الحمام في اغتساله بعد ذلك فغسله باطل إلا مع استرضائه قبل الغسل .

( مسألة ٣١٥ ) : من شك في انه اعتسل أم لا . يجب عليه الغسل

أما لو شئت بعد العتل في صحته فلا يجب الإعادة .

( مسألة ٣١٦ ) : من أحدث بالحدث الأصفر في أثناء الغسل فلاقوى

كفاية اتمام الغسل والاتيان بالوضوء بعده وان كان الاحوط إعادة الغسل

، قصد ما في الذمة والاتيان بالوضوء بعده .

( مسألة ٣١٧ ) : إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فانكشف ضيقه

إلا بمقدار الغسل وركعة واحدة من الصلوة فغسله صحيح وان كان

الوقت اقل من ذلك فغسله باطل اذا كان يقصد الصلوة الادائي وان قصد

ما في الذمة أو قصد التربة المطلقة فغسله صحيح .

( مسألة ٣١٨ ) : اذا شك الجنب في انه اغتسل أم لا فصلاته الماضية

صحيحة ويجب عليه الغسل للصلوات الآتية .

( مسألة ٣١٩ ) : اذا اجتمع عليه اغتسال واجبة متعددة يكفي غسل

واحد بنية للمجموع وكذا اذا نوى غسل الجنابة يكفي عن الجميع .

( مسألة ٣٢٠ ) : اذا كتب على موصح من يذنه آية قرآنية أو اسم

الله تعالى لا يجوز له منه أثناء الغسل أو الوضوء بل يجب عليه محوه

أو اصال الماء اليه بألة أو الغسل أو الوضوء ارتماساً .

( مسألة ٣٢١ ) : لا يكفي الغسل عن الوضوء إلا غسل الجنابة وان

اغتسل غير الجنابة فلا بد من ضم الوضوء اليه أيضاً .

## المقصد الثاني - الحيض

وصيه خروج دم الحيض

( مسألة ٣٢٢ ) . الحيض كل دم يخرج من رحم المرأة في كل شهر أياماً ويطلق على المرأة في هذه الحال اسم الحائض

( مسألة ٣٢٣ ) : دم الحيض في أكثر الاوقات أحمر عليل حار يخرج بحرقة ودفع كما ان دم الاستحاضة في الاعمال اصغر بارد يخرج بقتور .

( مسألة ٣٢٤ ) هذه الصمات عالية وفي مقام الاشتباه يرجع الى العلامات التي سوف تأتي .

( مسألة ٣٢٥ ) . كل دم نراه الصبيبة قبل بلوغها ليس بحيض وان توفرت فيه صفات الحيض سواء كانت قرشية أم لا وكذا كل دم نراه المرأة بعد الياس .

( مسألة ٣٢٦ ) : تيأس المرأة ، اكمال سنين ان كانت قرشية وحمسين ان كانت غيرها .

( مسألة ٣٢٧ ) . المشكوك كونها قرشية يجب عليها الاحتياط بالانتيان ، اعمال المستحاضة وتترك الحيض .

( مسألة ٣٢٨ ) المشكوك البلوغ يحكم بعدمه وكذا المشكوك في يأسها .

( مسألة ٣٢٩ ) . للمرأة الحامل يحتمل ان ترى الحيض .

( مسألة ٢٣٠ ) . اقل مدة الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة أيام .

( مسألة ٢٣١ ) : إذا اشتبه دم الحيض بدم البكارة كما افتضت البكر

قال معها دم كثير لا يقطع فشكل في إيه من الحيض أو البكارة فتختير

بإدخال قطعة في محل الدم وتصير قليلا فإن خرجت مطوقة فهو دم البكارة

حتى لو توفرت فيه سمات الحيض وإن كانت منغمسة فهو الحيض .

( مسألة ٢٣٢ ) من لم يتمكن من العملية المذكورة في المسألة

السابقة ترجع إلى حالتها السابقة من طهر أو حيض . ومع الجهل بها

تحتاط بالجمع بين تروك الخائض وأفعال الطاهر .

( مسألة ٢٣٣ ) . يكفي وجود الدم في الأيام الثلاثة ولو كان في

باطن الفرج .

( مسألة ٢٣٤ ) فلو انقطع ولو بلحظة في الأيام الثلاثة حتى من

الباطن فلا يكون حيضاً .

( مسألة ٢٣٥ ) . لا يعتبر وجود الدم في الليلة الأولى من الأيام

الثلاثة واللييلة الرابعة بل يكفي وجود الدم في الليلة الثانية والثالثة .

( مسألة ٢٣٦ ) يكفي في تحقق الثلاثة أيام وجود الدم في أي

ساعة من النهار في اليوم الأول واستمراره إلى تلك الساعة من

النهار الرابع .

( مسألة ٢٣٧ ) إذا رأت الدم ثلاثة أيام وانقطع ثم رآته يوم

العاشر ولم يتجاوز عن اليوم العاشر فمجموع الدم والنقاء المتخلل يكون

بحكم الحيض .

( مسألة ٢٤٨ ) لو رأت الدم وكان أكثر من ثلاثة أيام وأقل من

العشرة ولم يتميز أنه دم حيض أو جروح أو قروح فإذا اطمئنت أنه دم

حيض يجعله حيضاً .

( مسألة ٣٣٩ ) : الاحوط الوجوبي الجمع بين تروك الحائض وانفعال المستحاضة عند تردد الدم بين الجرح والحيض .

( مسألة ٣٤٠ ) : السدم المردد بين الحيض والنفاس إذا تكرر فيه شرائط الحيض يحكم بالحيض .

( مسألة ٣٤١ ) : لو رأت الدم اقل من ثلاثة ايام وانقطع ثم رأت بعد انقضاء العشرة ثلاثة ايام والدم الثاني حيض لا الاول وإن كان الدم الاول في الايام العادة الشهرية .

## فصل في احكام الحائض

( مسألة ٣٤٢ ) . يحرم على الحائض الأمور التالية .

الاول - جميع العبادات التي يشترط فيها الطهارة كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف دون ما لا يشترط بها كصلاة الميت .

الثاني - كل ما يحرم علىجنب .

الثالث - الجماع ، ولو كان بمقدار الحشفة ولم يخرج المني بل الاحوط الوجوبي ترك الأقل من الحشفة .

( مسألة ٣٤٣ ) : يكره شديداً وطيبها في الدبر على الأقوى .

( مسألة ٣٤٤ ) : الجماع في الايام التي تجعلها المرأة حيضاً لنفسها

حرام وإن لم يعلم بأنه في الواقع حيض .

( مسألة ٣٤٥ ) : الاحتياط الوجوبي الكفارة عن الوطي على الزوج دون الزوجة .

( مسألة ٣٤٦ ) . لا كفارة عليه مع جهله بالحيض .

( مسألة ٣٤٧ ) . مقدار الكفارة في الثلث الأول من أيام الحيض دينار من ذهب ونصفه في الوسط ورابعة في الأخير .

( مسألة ٣٤٨ ) . الجماع في كل من الحالات الثلاث يقتضي دفع الكفارات الثلاث .

( مسألة ٣٤٩ ) . يكفي في إعطاء الكفارة قيمة الدينار ولا يجب دفع عينه .

( مسألة ٣٥٠ ) . لو احتملت قيمة الدينار من يوم الوطي الى يوم الدفع فالميزان قيمة يوم الدفع .

( مسألة ٣٥١ ) . من كرر الجماع في حال الحيض فالاحتياط الوجوبي دفع الكفارة متعددة .

( مسألة ٣٥٢ ) . يقبل قول المرأة في الحيض او الطهر أما لو ادعت الحيض ثلاثة مرات في شهر واحد فلا بد من السؤال عن النساء المطلعة بحالها عن صحة دعواها .

( مسألة ٣٥٣ ) : لو حاضت في أثناء الصلاة فصلاتها باطلة .

( مسألة ٣٥٤ ) : لو شككت في أثناء الصلاة بطرؤ الحيض يحكم بصحة صلاتها ولكن لو علمت بعدها بوجود الحيض في الاثناء فصلاتها باطلة .

( مسألة ٣٥٥ ) : من طهرت من الحيض يجب عليها الغسل للعبادات المشروطة بالطهارة .

( مسألة ٣٥٦ ) : لا يكفي الغسل وحده للعبادات بل لابد من

انضمام الوضوء اليه مقدماً عليه او مؤخراً والاحسن التقديم .

( مسألة ٢٥٧ ) : صحة الطلاق مشروطة بالنقاء لا بالغسل فلو طهرت

من الدم ولم تقتل بعد صح طلاقها .

( مسألة ٢٥٨ ) : يجوز وطئ الزوجة بعد نقائها ولو قبل الغسل

والاحتياط الاستحبابي تقديم الغسل والاحتياط الوجوبي غسل الموضع

قبل الوطئ وأما الامور المحرمة عليها حال الحيض كدخول المسجد ومس

كتابة القرآن لا تعمل عليها إلا بعد العمل .

( مسألة ٢٥٩ ) : لا يصح طلاقها حال الحيض بالشروط الآتية :

١ - ان تكون مدخولاً بها .

٢ - ان لا تكون حاملاً .

٣ - ان يكون زوجها متمكناً من استعمال حالها بسهولة سواء كان

حاصراً او غائباً فلو لم تكن مدخولاً بها او كانت حاملاً او كان زوجها

غير متمكن من استعمال حالها صح صلاقه .

( مسألة ٢٦٠ ) : يجب العسل من حدث الحيض في اتيان كل عمل

مشروط بالطهارة .

( مسألة ٢٦١ ) : غسل الحيض كفصل الخنابة في الكيفية والاحكام إلا

انه لا يجزي عن الوضوء كما مر .

( مسألة ٢٦٢ ) : يجب عليها قضاء ما تركته في حال الحيض من

الصيام الواجب دون الصلاة .

( مسألة ٢٦٣ ) : يستحب للحائض التطييف وتبديل القطننة والخرقة

والوضوء في اوقات الصلاة والجلوس في مصليها وذكر الله تعالى والصلاة

على النبي صلى الله عليه وآله والاولى اختيار التصبیحات الاربع ومن لم



تتمكن من الوضوء تتيمم رجاء ولا تفصل بين الوضوء أو التيمم وبين الذكر ١

( مسألة ٣٦٤ ) يتيمم هذا الوضوء أو التيمم بالواقض المأمورة .

( مسألة ٣٦٥ ) : مكروهات الحائض أمور

١ - الخضاب بالحناء أو غيرها .

٢ - قراءة القرآن ولو اقل من سبع آيات .

٣ - حمل القرآن .

٤ - مس هاتش القرآن وبين سطوره بشرط عدم مس الخط والاحرام .

## ملاحظة

وقد ذكرنا أقسام الحيض من الوقتية والعددية والوقتية فقط والعددية فقط والمبتدئة والناسية والاضطربة في الرسالة المسماة بدروس الحيض والاستعاضة والنفاس فراجع .

## المقصد الثالث - الاستعاضة

( مسألة ٣٦٦ ) : دم الاستعاضة في الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج

بفتور من غير قوة ودفع وحرقة ، وربما يخرج بحرقة وقوة ودفع وظلله ويكون لونه أحمر أو أسود ولا حدة لقليله ولا لكثيره .

( مسألة ٣٦٧ ) : كل دم تراه المرأة قبل البلوغ أو بعد اليأس أو

كاست اقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام ولم يكن دم قرع ولا جرح ولا نفاس ولا بكارة فهو محكوم بالاستعاضة .

( مسألة ٣٦٨ ) : الاستحاضة تنقسم الى ثلاثة اقسام .

أ - القليلة ، وهي التي يلوث دمها القطنة ولا يغمرها .

ب - المتوسطة وهي التي يغمر دمها القطنة - ولو من بعض جوانبها - ولا يسيل منها الى الخرقه .

ج - الكثيرة ، وهي التي يغمر دمها القطنة ويسيل منها الى الخرقه ( مسألة ٣٦٩ ) يجب على المستحاضة اختيار حالها في وقت كل صلاة بادخال قطنة في الموضع للتعارف والمصر قليلا لتعلم انها من أي الأقسام ولا يكفي الاختيار قبل الوقت إلا اذا علمت بعدم تغير حالها الى الوقت .

( مسألة ٣٧٠ ) يجب في الاستحاضة القليلة تبديل القطنة او تطهيرها والوضوء لكل صلاة وغسل ظاهر المرج ان وصل الدم اليه .  
( مسألة ٣٧١ ) يجب في الاستحاضة المتوسطة غسل واحد لصلاة الصبح ، بل لكل صلاة حدث قبلها او في اثنائها ، مثلاً اذا حدثت بعد صلاة الصبح يجب للظهيرين ، واذا حدثت بعدهما يجب للعشائين ، هذا مضافاً الى ما ذكر في الاستحاضة القليلة من الوضوء وتجديد القطنة او تطهيرها لكل صلاة .

( مسألة ٣٧٢ ) يجب في الاستحاضة الكثيرة مضافاً الى تجديد القطنة او تبديلها والغسل لصلاة الصبح غسلاً آخران .

احدهما - للظهيرين تجمع بينهما .

والثانية - للعشائين تجمع بينهما .

( مسألة ٣٧٣ ) اذا حدثت الكثيرة بعد صلاة الصبح يجب عليها

غسلان فقط للظهيرين والعشائين

( مسألة ٣٧٤ ) : الجمع بين الصلاتين رخصة وليس بواجب فلو لم  
تجمع بينهما يجب عليها الغسل لكل صلاة

( مسألة ٣٧٥ ) . الاستحاضة القليلة حدث اصفر كالبول .

( مسألة ٣٧٦ ) يجب بعد الوضوء او الغسل ، المبادرة الى الصلاة  
اذا لم ينقطع الدم بعدها او خافت عودته قبل الصلاة او اثباتها نعم  
إذا توضأت واغتسلت في اول الوقت مثلا وانقطع الدم حين الشروع في  
الوضوء او الغسل جاز لها تأخير الصلاة .

( مسألة ٣٧٧ ) . اذا علمت ان لها فترة تسع الطهارة والصلاة  
فالأحوط الوجوبي تأخير الصلاة اليها واذا صلت قبلها فالأحوط الاعادة .

( مسألة ٣٧٨ ) . يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحمض من خروج  
الدم مع عدم خوف الضرر وذلك بحشو الفرج بقماعة او نحوها وشدها  
بغرة او غيرها ، فلو خرج الدم لتقصيرها في الشد اعادت الصلاة  
والغسل . نعم لو كان خروج الدم لغلبة لا لتقصير منها في التحمض  
فلا بأس .

( مسألة ٣٧٩ ) : المستحاضة الكثيرة والمتوسطة اذا أتت باغسالها  
كانت بحكم الطاهرة فيجوز لها المكث في المساجد وقراءة العزائم ووطئها  
وان اخلت سائر وظائفها مثل تغيير القطن .

( مسألة ٣٨٠ ) : المستحاضة تجب عليها صلاة الآيات .

( مسألة ٣٨١ ) : اذا احدثت بالحدث الاصفر اثنا الغسل لا يضر  
بغسلها .

## المقصد الرابع - النفاس

( مسألة ٢٨٢ ) : دم النفاس هو دم الولادة معها او بعدها على نحو يعلم استناد خروج الدم اليها وان يكون قبل انقضاء عشرة ايام من حين الولادة سواء كان الولد تام الخلقة ام لا كالسقط وان لم تلج فيه الروح بل ولو كان مضغة او علقه اذا صدق عليها الولادة والسقط وإلا فمحل اشكال ولا بد من العلم بكونها مبدء نشو انسان ومع الشك يكتفي بشهادة اربع قوايل وإلا فلا يحكم بالنفاس .

( مسألة ٢٨٣ ) : الدم الخارج قبل الولادة ليس بنفاس كما ان الخارج بعد عشرة ايام من حين الولادة ليس بنفاس .

( مسألة ٢٨٤ ) : ليس لاقل النفاس حد فيمكن ان يكون لحظة بين العشرة واكثره عشرة ايام من حين الولادة .

( مسألة ٢٨٥ ) : لو لم ترى النفساء دمأ اصلاً او رآته بعد العشرة من حين الولادة فلا نفاس لها .

( مسألة ٢٨٦ ) : احكام النفساء كاحكام الحائض في الواجبات والمحرّمات وان كان بعضها احتياط وجوبي إلا في اعطاء كفارة الوطي فأن احتياطه استحبابي .

## المقصد الخامس

في ما يتعلق بالأموات  
وفيه فصول

### الفصل الأول

فيمن ظهر عنده امارات للموت

( مسألة ٢٨٧ ) : يجب على من ظهر عنده امارات الموت اداء الحقوق الواجبة الراجعة الى الناس أو الى الباري تعالى فالأول كرد الامانات التي عنده أو الايصاء بها إذا اطمئن بالموصي والثاني كتمضاء الواجبات والتوبة عن المعاصي .

( مسألة ٢٨٨ ) : حقيقة التوبة الندامة والرجوع الى الله وهي من الامور القلبية وان كان الاحوط التلفظ بكلمة : استغفر الله أيضاً والمرتبة الكاملة منها ، ذكرها أمير المؤمنين ( ع ) .

( مسألة ٢٨٩ ) : إذا كان عليه واجب لا يقبل النيابة حال الحياة كاللحج والصلاة والصوم فيجب التبادر بآدائها وان لم يتمكن فيجب الايصاء بها اذا كان له مال وفيما يجب على الولد كالصلاة والصوم يتخير بين اعلامه والايصاء به .

( مسألة ٢٩٠ ) : لا يجب عليه نصب القيم على اطفاله الصغار إلا إذا كان تركه تضييعاً لهم ولحقوقهم ويجب ان يكون القيم أميناً .

## الفصل الثاني في الاحتضار

( مسألة ٢٩١ ) - يجب توجيه المحتضر المسلم الى القبلة بان يلقي على ظهره ويجعل باطن قدميه ووجهه الى القبلة بشكل لو جلس كان وجهه اليها رجلاً كان او امرأة صغيراً كان او كبيراً .

( مسألة ٢٩٢ ) - الاحوط مراعات الاستقبال بالكيومية التي ذكرناها في جميع الحالات الى ما بعد الفراغ من الغسل واما في فترة ما بعد الغسل الى الدفن فالاولى وضعه بشعر ما يوضع حال الصلاة عليه .

( مسألة ٢٩٣ ) - توجيه المحتضر واجب ككفائي ومعنى الواجب الكفائي انه اذا قام به شخص سقط عن الجميع وإلا أثم الجميع .

( مسألة ٢٩٤ ) : المشهور بين العلماء ( رضوان الله عليهم ) استحباب

أمر عند الاحتضار :

أولاً - نقل المحتضر الى مصلاه ان اشدت عليه النزاع ليسهل عليه .

ثانياً - تلقين الشهادتين والاقرار بالأئمة عليهم السلام .

ثالثاً - تلقين الاعتقادات الحققة وتلقين كلمات الفرج بشكل يسهلها .

رابعاً - قراءة سورة ياسين والصفات التي يسهل عليه كما يكره :

أ - ان يحضره جنب او حائض .

ب - ان يمسه حال النزاع .

( مسألة ٢٩٥ ) يستحب بعد الموت أمور -

١ - تغبض عينية وتطيق فمه .

٢ - شد فكيه .

- ٣ - مدّ يديه ووضعهما إلى جنبه .
  - ٤ - مدّ رجله .
  - ٥ - تغطيته بثوب .
  - ٦ - الاسراج في مكان الموت ان مات ليلاً .
  - ٧ - اعلام المؤمنين بموته للقيام بتشييعه .
  - ٨ - التمجيل في دونه ، إلا اذا لم يعلم موته فينتظر حتى اليقين .
- ( مسألة ٣٩٦ ) : يكره تثقيب الميت بوضع حديد او نحوه على بطنه وان يترك وحده ، وحضور الجنب والحاضرين عنده ، وكثرة الكلام <sup>كثرت</sup> والبهاء وان تختلي به النساء .

## الفصل الثالث

### في غسل الميت

- ( مسألة ٣٩٧ ) : غسل الميت واجب كفائي ، وقد مر تعريفه .
- ( مسألة ٣٩٨ ) : اذا كان الغاسل غير الولي فلا بد من ادن الولي .
- ( مسألة ٣٩٩ ) : مراتب الأولياء على الترتيب الآتي :
- ١ - الزوج أول بزوجه من جميع أقاربها .
  - ٢ - المالك أول بعبده وأمه من غيره .
  - ٣ - الأبوان فالأولاد .
  - ٤ - الأجداد فالأخوة .
  - ٥ - الأعمام فالأخوال .

٦ - مولى المعتق ( وهو من ملك عبداً ثم اعتقه )

٧ - ضامن الجريمة ( وهو من عاقده غيره على أن يتحمل كل منهما جنابة الآخر بشرائطه المذكورة في محله ) .

٨ - الحاكم الشرعي .

٩ - عدول المؤمنين .

( مسألة ٤٠٠ ) : البالغ في كل طبقة مقدم على غيره ، والدكر مقدم على الأنثى .

( مسألة ٤٠١ ) : الأولاد في كل طبقة يقومون مقام آبائهم .

( مسألة ٤٠٢ ) : يجب غسل كل ميت مسلم ولو كان مخالفاً ، ولا يجوز تفصيل الكافر ومن يحكمه من المسلمين ، كالنواصب ، والخوارج ، والفلاة .

( مسألة ٤٠٣ ) : النواصب هم الذين يتظاهرون بصدارة الأئمة المعصومين ( عليهم السلام ) ، والخوارج من خرج على إمام معصوم كاهل النهر وان ، والعلاة من رفعوا الأئمة إلى مصابي الألوهية وخرجوا بهم عن مرتبة الانسانية .

( مسألة ٤٠٤ ) : اطفال المسلمين حتى ولد الزنا يحكم آبائهم في وجوب تفصيلهم ، بل وكذا السقط إذا تم له أربعة أشهر ، وإن كان أقل من ذلك فلا يجب تفصيله بل يلف بحرقه ويدفن .

( مسألة ٤٠٥ ) : يشترط المماثلة بين الميت والمقتل ، فلا تغسل المرأة رجلاً ولا العكس ، إلا الزوج والزوجة ، فيجوز لكل منهما تفصيل الآخر حتى مع وجود المماثل .

( مسألة ٤٠٦ ) : يجوز لكل من الرجل والمرأة تفصيل الطفل الذي



لا يزيد عمره على ثلاث سنين .

( مسألة ٤٠٧ ) . يعتبر في الغسل توفر الامور التالية :

أولاً - الاسلام .

ثانياً - الايمان .

ثالثاً - البلوغ .

رابعاً - العقل .

خامساً - قصد القرية .

( مسألة ٤٠٨ ) : يجب أولاً ازالة النجاسة عن بدن الميت ، والاقوى

كفاية غسل كسر عضو قبل الشروع في غسله ، وان كان الاحوط

( الاستحبابي ) تطهير تمام الجسد قبل الشروع في الغسل .

( مسألة ٤٠٩ ) . يجب تفصيل الميت بثلاثة اغسال بالترتيب التالي .

أولاً - غسله بماء الصدر .

وثانياً - بماء الكافور .

وثالثاً . بالماء الخالص .

( مسألة ٤١٠ ) : كيفية الغسل في الاغسال الثلاثة كعمل

الجنباة الترتيبي ، فيبدأ أولاً بالرأس والرقبة ، ثم الطرف الأيمن ، ثم

الجانب الأيسر .

( مسألة ٤١١ ) : يجوز في غسل كل عضو من الاعضاء الثلاثة في

الاغسال الثلاثة رمس العضو في الماء الكثير .

( مسألة ٤١٢ ) : يعتبر في كل من الصدر والكافور ان لا يكون كثيراً

بمقدار يخرج الماء عن الاطلاق ، ولا قليلاً بحيث لا يصدق انه مغلوط

بهما .

( مسألة ٤١٣ ) : يشترط في التغميل أمور :

١ - إزالة الحاجب والمانع عن وصول الماء الى البشرة .

٢ - طهارة الماء .

٣ - إباحة الماء .

٤ - إباحة الصدر والكافور .

٥ - إباحة الفضاء الذي يقع فيه الغسل

٦ - إباحة مجرى الفسالة .

٧ - إباحة المكان الذي يوضع عليه الميت ، كالدفة فإنه أيضاً

مجري الفسالة .

( مسألة ٤١٤ ) . لو مات الحاج - أو المعتمر - في حال الاحرام

فلا يغسل بالكافور ، بل يغسل بالماء الخالص عوضاً عنه .

( مسألة ٤١٥ ) : لو لم يوجد المماثل للميت فيعصله المخالف من

أرحامه ولو كان رضاعياً .

( مسألة ٤١٦ ) : يجب ستر عورة الميت عند الغسل إلا في الزوجين .

( مسألة ٤١٧ ) : الأفضل أن يكون الميت حال الغسل عارياً إلا

العورتين .

( مسألة ٤١٨ ) لا يجوز النظر الى عورة الميت ولعله لا يبطل

الغسل .

( مسألة ٤١٩ ) : من مات حال الجنابة أو الحيض يكفيه غسل

الميت عنهما .

( مسألة ٤٢٠ ) : يجب التيمم عند فقد الماء أو ندر استعماله

ويكفي تيمم واحد عن الاغسال الثلاثة ولا ينبغي ترك الاحتياط بثلاثة

تيممات .

( مسألة ٤٢١ ) يجب ان يكون التيمم بيدي الحى . بان يضرب يديه على الارض ويمسح بهما وجهه الميت وظهر يديه ، والاحتياط الوجوبى ان يتيمم بيدي الميت أيضاً ، مع الامكان .

## الفصل الرابع

### فى تكفين الميت

( مسألة ٤٢٢ ) تكفين الميت واجب كفائى . وقد تقدم تفسيره .

( مسألة ٤٢٣ ) يجب تكفين الميت للمسلم بثلاثة أثواب :

الاول - متزر يستر ما بين السرة والركبة ، والاولى ان يستر من

الصدر الى فوق القدم .

الثاني - قميص يستر من المنكبين الى نصف الساق والاولى وصوله

الى ظهر القدم والأحوط ان لا يحتسب زيادة الكفن على صغار الورثة .

الثالث - إزار يعطي تمام البدن ، ويجب ان يكون طوله زائداً على

الجسد بمقدار يمكن عقده من طرف الرأس والرجلين ، وان يكون

عرضه بمقدار يمكن ان يوضع أحد الجانبين على الآخر ويلف عليه .

( مسألة ٤٢٤ ) : القدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة

مقدماً على الديون والوصايا والميراث .

( مسألة ٤٢٥ ) : كفن الزوجة على زوجها ولو كانت غنية ، وأما

مصارف تجهيزها فليس على زوجها وإن كان أحوط .

( مسألة ٤٢٦ ) : كفن المملوك على سيده .

( مسألة ٤٢٧ ) : لو اوصى ان يخرج مقدار المستحب من الكفن من ثلث ماله يتنفذ .

( مسألة ٤٢٨ ) : لو لم يوصي الميت باخراج الكفن من الثلث يخرج من الاصل ، كما مر ، ويشتري باقل القبحة ، ولا يجب على الورثة اجازة المقدار الزايد من سهامهم .

( مسألة ٤٢٩ ) : كفن الميت ليس على اقربائه ولو كان واجب النفقة .

( مسألة ٤٣٠ ) : كفن الميت لا بد ان لا يكون رقيقاً بحيث يحكي البدن ، نعم يحكي أن يكون مجموع القطع الثلاث ساتراً .

( مسألة ٤٣١ ) : يشترط في كفن الميت توفر امور :

١ - ان لا يكون رقيقاً بحيث يحكي البدن كما مر .

٢ - ان لا يكون مغصوباً .

٣ - ان لا يكون من الحرير الخالص .

٤ - ان لا يكون مذهباً .

٥ - ان لا يكون من الميتة ولا من غير ما كوله النعم جلدأ وشعراً ووبراً .

٦ - لو تنجس الكفن - اما من نجاسة الميت او الخارج - فمح الامكان يجب تطهيره ، او قرضه ما لم يجعل بالمقدار الواجب . وإلا فلا بد من تبديله .

( مسألة ٤٣٢ ) : يستحب لكل أحد ان يهيا كفه والصدر والكافور

قبل موته .

( مسألة ٤٣٣ ) : قد ذكر العلماء في مستحبات الكفن أموراً :

- ١ - العمامة للرجل ، ويكفي فيها المسمى طولاً وعرضاً .
  - ٢ - المقنعة لحرثة بدلاً عن العمامة مع كفاية المسمى .
  - ٣ - لفافة لشديها .
  - ٤ - خرقة يشد بها وسطه ، رجلاً كان أو امرأة .
  - ٥ - خرقة أخرى لقمضه .
  - ٦ - لفافة أخرى فوق اللفافة الواجبة .
  - ٧ - جعل شيء من القطن أو نحوه بين رجليه ، بحيث يستر عورتيه ، ووضع شيء من الخنوط عليه ، ولو خيف خروج شيء من دبره أو دم من منفرجه يحشيها بالقطن .
  - ٨ - إجمادة الكفن .
  - ٩ - أن يكون من القطن .
  - ١٠ - أن يكون أبيض .
  - ١١ - أن يكون من الثوب الذي أحرم أو صلى فيه .
  - ١٢ - أن يلقي عليه شيء من الكافور والذريرة (١) .
  - ١٣ - أن يجعل طرف اليمين من اللفاف على اليسر وبالعكس .
  - ١٤ - أن يحاط الكفن بخيوطه أو احتاج إلى الخياطة .
  - ١٥ - أن يكون المباشر للتكفين على طهارة .
  - ١٦ - أن يكتب على حاشية الكفن الواجب والمستحب - بل العمامة - اسمه واسم أبيه ( فلان بن فلان ) يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً ( ص ) رسول الله ، وأن علياً والحسن والحسين وهلياً ومحمداً وجعفرأ وموسى وعلياً ومحمداً وعلياً والحسن والحجة القائم أولياء
- 
- (١) الذريرة نوع من الطيب وفي المجموع فتاة قصب الطيب .

الله وأوصيائه رسول الله أتتني ، وإن البعث والثواب والعقاب حق .

١٧ - أن يكتب على كفنه القرآن والجوشن الكبير والصغير .

( مسألة ٤٣٤ ) قد عد من مكروهات الكفن أمور

١ - قطعة بالحديد .

٢ - أن يصنع له الأكمام والاررار فلا بأس بما كان فيه من قبل

٣ - بل الخيوط التي يغط به بريقه .

٤ - تطييبه وتبخيره بغير الكافور الذريرة .

٥ - أن يكون أسود .

٦ - الكتابة عليه بالسواد .

٧ - المماسكة في شراء الكفن .

٨ - جعل العمامة بلا حنك .

٩ - كونه وسخاً غير نظيف .

١٠ - أن يكون مخيطاً .

## الفصل الخامس

### في التعنيط

( مسألة ٤٣٥ ) : يجب تعنيط الميت بعد الغسل - أو التيمم - ،

وهو أساس مساجده السبعة ( وهي : الجبهة وباطن اليدين والركبتان

وابهام الرجلين ) بالكافور ، ويكفي المسمى والاحوط وجوبا لا ابتداء بالجبهة .

( مسألة ٤٣٦ ) : لا يعتبر في التعنيط قصد القرية .

( مسألة ٤٣٧ ) الأول تعنيط الميت قبل التكفين وإن جاز بعده وفي اثنتائه .

( مسألة ٤٣٨ ) . لا فرق في وجوب التعنيط بين الصغير والكبير والانشى والخنى والذكر والحمر والعبد .

( مسألة ٤٣٩ ) لو مات الحجاج - أو المعتمر - في حال الاحرام قبل الطواف لا يجوز تعنيطه .

( مسألة ٤٤٠ ) - إذا ماتت المرأة في حال عدة الوفاة يجب تعنيطها وإن حرم عليها التطيب في حال حيائها .

( مسألة ٤٤١ ) : الاحوط ( وجوباً ) ترك تطيب الميت بالمسك والعبر والعود والعلور الاخرى .

( مسألة ٤٤٢ ) . لو لم يوجد الكافور ، أو وجد بمقدار الغسل فقط سقط التعنيط ، ولا يقوم عوضاً عنه طيب آخر ولو في حال الضرورة .

( مسألة ٤٤٣ ) . لو زاد الكافور عن الغسل ولا يكفي لامساس المساجد السبعة فالاحوط ( وجوباً ) تقديم الجبهة على غيرها .

مروغ في مستحبات التعنيط ومكروهاته

( مسألة ٤٤٤ ) يستحب امساس طرف الأنف ومفاصله .

( مسألة ٤٤٥ ) : الأفضل ان يكون مقدار الكافور وزناً ثلاثة عشر درهماً وثلاث ، وهو يعادل سبعة مثاقيل وحمستين تقريباً .

( مسألة ٤٤٦ ) : يستحب خلط الكافور بشي من التربة الحسينية ، بمقدار لا يخرج عن اسم الكافور ، ولكن لا يسمح به المواضع المتأفة للاحترام .

( مسألة ٤٤٧ ) . في بعض الاخبار النهي عن ادخال الكافور في عين

الميت أو أنفه أو أذنه .

## الفصل السادس

### في الجريدتين

( مسألة ٤٤٨ ) : يستحب أكيداً وضع جريدتين رطبتين مع الميت ، صغيراً كان أو كبيراً .

( مسألة ٤٤٩ ) : الأولى ان تكون الجريدتان من النخل وان لم يوجد فمن السدر ثم من الخلاف ( الصنصاف ) او الرمان ثم من كل عود رطب .

( مسألة ٤٥٠ ) : لا تكفي الجريدة اليابسة .

( مسألة ٤٥١ ) : الأولى ان يكون طول الجريدة بمقدار ذراع اليد

( مسألة ٤٥٢ ) : كيفية وضع الجريدتين : ان توضع احدهما في الجانب الايمن ، من الترقوة الى حيث تبلغ ملتصقة بجسده ، والاخرى في الجانب الايسر ، من الترقوة الى حيث تنتهي ، تحت الدغافة وفوق القميص .

( مسألة ٤٥٣ ) : الاولى كتابة اسم الميت وابيه وانه يشهد الشهادتين وان الأئمة من بعد النبي ( ص ) اوصياؤه .



## الفصل السابع

### في التشيع

( مسألة ٤٥٤ ) - يستحب إعلام المؤمنين وأحبارهم لكي يحضروا لتشيعه والصلاة عليه والاستغفار له ، كما ويستحب للمؤمنين المبادرة إلى ذلك ، والأحبار في فضله كثيرة ومتظاهرة ففي بعضها من شيع مؤمناً لكل قدم مئتا ألف حسنة ويمحى عنه مئة ألف سيئة ويرفع له مئة ألف درجة ، وإن صلى عليه يشيعه حين موته مائة ألف ملك يستغفرونه له عند موته .

( مسألة ٤٥٥ ) : وقد ذكر في مستحبات التشيع أمور .

١ - قول أنا لله وأنا إليه راجعون ( عند رؤية الجنازة ) .

الله اكبر ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وصدق الله ورسوله .  
اللهم زدنا إيماناً وتسليماً .

الحمد لله الذي تمزّر بالقدره وفهر عبادة بالموت والفناء ، وغيرها من الأدعية .

٢ - أن يقول حين حمل الجنازة ، بسم الله وبالله وصلّى الله على محمد وآل محمد ، اللهم اغفر للمؤمنين وللمؤمنات .

٣ - أن يمضي ولا يركب إلا لعنر .

٤ - أن يحملوه على اكتافهم .

٥ - أن يكون المشيع خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول .

٦ - أن يمشي خلف الجنائزة ، أو طرفيها ، ولا يمشي أمامها .

٧ - أن يلقي عليها توباً غير مزين .

٨ - أن يكون حامل الجنائزة أربعة :

٩ - توزيع الشخص الواحد وهو حمله من جوانبها الأربعة والأولى

الابتداء يبيع الجنائزة يضعها على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيمن يضعها

على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيسر يضعها على عاتقه الأيسر ثم ينتقل

إلى مقدمها الأيسر واضعاً لها على عاتقه الأيسر .

١٠ - أن يكون صاحب المصيبة حافياً بلا رداء أو يغير زيه بحيث

يعلم أنه صاحب المصيبة .

( مسألة ٤٥٦ ) : وقد ذكروا في مكروهات التشييع أموراً .

١ - الضحك واللعب واللهو .

٢ - المشي بلا رداء من غير صاحب المصيبة

٣ - الكلام بغير ذكر الله والدعاء والاستغفار .

٤ - اشتراك النساء في التشييع .

٥ - الإسراع في المشي على وجه يتنافى الرفق بالميت .

٦ - صرب البدن على المحدث لو على الأخرى .

٧ - أن يقول المصاب : « ترحموا عليه » أو « استغفروا له » وأمثال

ذلك .

٨ - حمل النار خلف الجنائزة كالمحجرة وما أشبهها إلا في الليل .

٩ - قيام الجالس عند مرور الجنازة عليه .

## الفصل الثامن

### في صلاة الميت

- ( مسألة ٤٥٧ ) : صلاة الميت واجب كقائمي .  
تجب الصلاة على الميت المسلم وجوباً كفائياً أو من يحكمه كالطفل  
الذي أحد أبويه مسلم .  
( مسألة ٤٥٨ ) : لا يجب الصلاة على اطفال المسلمين إلا اذا بلغوا  
ست سنين .  
( مسألة ٤٥٩ ) : عمل الصلاة بعد اتمام الغسل والتكفين والحنوط  
فلا تجزي قبلها ولو كان ناسياً أو جاهلاً .  
( مسألة ٤٦٠ ) : يعتبر في صلاة الميت الأمور التالية :  
١ - النية .  
٢ - قرب الجنائز إلى المصلي إلا في الجماعة فلا يصر بعد للمؤمنين  
عنها .  
٣ - وضع الميت امام المصلي ، إلا ان يكون مأموماً واستطال الصف  
من جانبيه وخرج عن مواجهة الجنائز ، فلا يضر ذلك .  
٤ - قصد القرية .

٦ - استقبال المصلي إلى القبلة .

٧ - ان يكون الميت مستلقياً على ظهره .

٨ - ان يكون رأس الميت الى يمين المصلي ورجلاه الى يساره .

٩ - عدم الحائل بينهما من ستر أو جدار ولا يضر الستر بحثل

التأبوت .

١٠ - ان يكون المصلي قائماً ومع عدم امكان القيام فيصل من

جلوس .

١١ - ان يعين الميت في صورة التعدد .

١٢ - ان لا يكون مكان المصلي غصبياً على الاحوط .

١٣ - استواء مكان المصلي مع موضع الميت ولا يضر التفاوت القليل

في الانخفاض والارتفاع .

١٤ - إذن الولي ، ولو تعدد الأولياء في مرتبة واحدة وجب الاستئذان

من الجميع ، وقد مرّ عليك ذكر مراتب الاولياء .

١٥ - ستر عورة الميت بأي شيء كان ، لو لم يوجد له كفن .

( مسألة ٤٦١ ) : لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث والخبث .

واباحة اللباس وطهارته ، والاحوط ( استحباباً ) مراعات كل ما يعتبر

في بقية الصلوات .

( مسألة ٤٦٢ ) : لو أوصى ان يصلي عليه شخص معين فالاحوط

( وجوباً ) الاستئذان من الولي ، ويجب الأذن على الولي حينئذٍ .

( مسألة ٤٦٣ ) : لو شك في انه صلى عليه أولاً ؟ وجب عليه

الصلاة .

( مسألة ٤٦٤ ) . إذا صلى على الميت وشك في صحتها بقي على الصحة ولا تعجب الإعادة .

( مسألة ٤٦٥ ) لو اعتقد شخص بطلان الصلاة ، من جهة مخالفة رأيه لرأي المصلي - اجتهاداً أو تقليداً - وجب عليه الصلاة أيضاً .  
( مسألة ٤٦٦ ) : لو دفن الميت بلا صلاة - عمداً أو سهواً أو لعذر ، أو علم بطلان الصلاة - صلى على قبره ما لم يتلاش جسده .

## الفصل التاسع

### في كيفية الصلاة على الميت

( مسألة ٤٦٧ ) : يجب في الصلاة على الميت خمس تكبيرات يأتي بالشهادتين بعد الأولى والصلاة على النبي وآله بعد الثانية والدعاء والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء والاستغفار للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة وينصرف ولا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلا لدققة وليس فيها أذان ولا إقامة ولا ركوع ولا سجود فيجزي أن يقول بعد التكبيرة الأولى ( أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ) وبعد الثانية ( اللهم صلى على محمد وآل محمد ) وبعد الثالثة ( اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ) وبعد الرابعة ( اللهم اغفر لهذا الميت ) ثم يقول الله أكبر وينصرف .

والأفضل أن يقول بعد التكبيرة الأولى ( أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً

بين يدي الساعة » وبعد التكبيرة الثانية « اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد ، وأرحم محمد وآل محمد كأفضل ما صليت وباركت ونزحت على إبراهيم وآل إبراهيم انك حميد مجيد وصل على جميع الانبياء والمرسلين والشهداء والصديقين وجميع عباد الله الصالحين » وبعد التكبيرة الثالثة « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات انك مجيب الدعوات انك على كل شيء قدير » وبعد التكبيرة الرابعة اذا كان الميت رجلاً يقول : « اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك وابن امك نزل بك وانت خير منور به ، اللهم انا لا نعلم منه الا خيراً وانت اعلم به منا ، اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان محسناً فتجاوز عنه واغفر له اللهم اجعله عندك في أعلى عليين واخلف على أهله في الغابرين وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين » وان كانت امرته يقول : « اللهم ان هذه امك وابنة عبدك وابنة امك نزلت بك وانت خير منور به اللهم انا لا نعلم منها الا خيراً وانت اعلم بها منا اللهم ان كانت محسنة فزد في احسانها وان كانت محسنة فتجاوز عنها واغفر لها اللهم اجعلها عندك في أعلى عليين واخلف على أهلها في الغابرين وارحمها برحمتك يا أرحم الراحمين » .

( مسألة ٤٦٨ ) : المأموم في صلاة الجنازة لا بد ان يأتي بالتكبيرات والأدعية .

## الفصل العاشر

### في مستحبات صلاة الميت

- ( مسألة ٤٦٩ ) : يستحب في صلاة الميت أمور :
- ١ - أن يكون المصلي متوضئاً او مفتسلاً او متيمماً والاحوط الاستحبابي أن يكون التيمم عند عدم التمكن من الوضوء والغسل او عند ضيق الوقت بان يخاف أن لا يصل حين الصلاة .
  - ٢ - أن يقوم امام الجماعة او الذي يصلي منفرداً مقابلاً لوسط الميت ان كان رجلاً وان يقوم مقابل صدر الميت ان كان اُنثى .
  - ٣ - أن يصلي حافياً .
  - ٤ - أن يرفع يديه عند كل تكبير .
  - ٥ - أن تكون الفاصلة بينه وبين الميت قليلاً بحيث لو حركت ثيابه لوصلت الى بدن الميت .
  - ٦ - أن يصلي على الميت جماعة .
  - ٧ - أن يجهر امام الجماعة بالتكبيرات والادعية ويخفت المأموم .
  - ٨ - أن يقف المأموم خلف الامام وان كان نقرأ واحداً .
  - ٩ - أن يكثر الدعاء للميت والمؤمنين .
  - ١٠ - أن يقول قبل الصلاة ( الصلاة ) ثلاث مرات .
  - ١١ - أن يصلوا في مكان يكثر اجتماع الناس فيه للصلاة على الميت .
  - ١٢ - أن تقف المرأة في صف وحدها ان كانت حائضاً وأرادت

الاقتداء بالجماعة في صلاة الميت .

( مسألة ٤٧٠ ) : يكره الصلاة على الميت في المساجد إلا المسجد الحرام .

## الفصل الحادي عشر

### في الدفن

( مسألة ٤٧١ ) : يجب كفاية دفن الميت المسلم ومن يحكمه والدفن هو مواراته في حفرة في الأرض فلا يعزى البناء عليه ولا وضعه في بناء أو تابوت ولو من صخرة أو حديد إلا إذا لم يتمكن من الحفرة ولا بد أن تكون الحفرة بحيث تحرس جثته من السباع وتكتم رائحته عن الناس .

( مسألة ٤٧٢ ) : يجب أن يكون الدفن مستقبلاً القبلة بأن يضعه على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق في البلاد الشمالية فيكون وجهه ومقاديم بدنه إلى القبلة .

( مسألة ٤٧٣ ) : يجب دفن كل جزء يتفصل عن الميت من شعر وأظفر ومن ونحوها بخلاف ما لو انفصل حال حياته .

( مسألة ٤٧٤ ) : إذا مات في السفينة فأن أمكن التأخير ليدفن في الساحل وجب ذلك وإن لم يمكن لخوف فسادة يعسل ويكفن ويحنط ويصلي عليه ويوضع في خاويه ويشد رأسها ويلقى في البحر بعد الغسل والتحنيط والتكفين والصلاة أو يشد رجل الميت بحجر أو نحوه ويلقى في البحر وفي صورة الامكان يجب أن يلقي في منطقة تقل فيها الحيوانات



ان أمكن كي لا يؤكل جسده فوراً .

( مسألة ٤٧٥ ) : لو خيف على الميت من عدو ينبرش قبره ويخرج بدنه ليمثل به ( أي يقطع اذنه وانفه ، او بقية اعضائه ) يجب القاؤه في البحر بالكيفية المذكورة في المسألة السابقة .

( مسألة ٤٧٦ ) : مصارف القاء الميت في البحر ، من الحجر أو الحديد ، واحكام قبره لو مست الحاجة اليه ، لحفظه من السباع مثلاً تكون من أصل المال .

( مسألة ٤٧٧ ) : اذا ماتت الكافرة الحامل من مسلم وكاب الحمل أيضاً قد مات او لم يلج فيه الروح تدفن على جانبها الايسر مستدبرة لئلا يكون وجه الطفل الى القبلة .

( مسألة ٤٧٨ ) لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وكذا العكس .

( مسألة ٤٧٩ ) لا يجوز دفن المسلم في مكان يوجب هتك حرمة ، كالربلة والبالوعة .

( مسألة ٤٨٠ ) لا يجوز دفن الميت في المكان المصوب ، ولا في أي مكان مملوك بغير إذن المالك ، ولا في المسجد اذا وقف لغير الدفن ، وكذا بقية الموقوفات كالمدارس والحسينيات والخانات .

( مسألة ٤٨١ ) : لا يجوز دفن الميت في قبر ميت آخر قبل اندراسه وتبدله بالتراب .

( مسألة ٤٨٢ ) : لو مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجه فلا بد من طمها ، ويجعل البئر قبره .

( مسألة ٤٨٣ ) : لو مات الجنين في بطن أمه وخيف عليها من بقاءه وجب إخراجه بأسهل الطرق الممكنة ومع التعذر يجوز إخراجه

بأي نحو ولو بتقطيع الجنين .

( مسألة ٤٨٤ ) : يجب ان يكون المباشر لعملية الاخراج هو الزوج ان كان ماهرأ او النساء وإلا المحارم من الرجال ومع التعدد الأجنبي حفظاً لنفسها المحترمة .

( مسألة ٤٨٥ ) : لو مات الأم وكان الجنين حياً وجب اخراجه ولو بشق بطنها ، فيشق جنبها الايسر ، ثم يخرج الطفل ويحاط الموضع بعد الاخراج ، ولا فرق في وجوب الاخراج بين رجاء حياة الطفل بعده وعدمه .

## الفصل الثاني عشر

### في مستحبات الدفن

مستحبات الدفن أمور :

- ١ - ان يكون عمق القبر بمقدار طول رجل اعتيادي .
- ٢ - أن يدفن في اقرب مكان من المقبرة ، إلا ان يكون للمعيد مزية ، بأن كان مقبرة لمصلحاء ، او كثرة الزائرين .
- ٣ - أن يجعل له خدأ في الارض الصلبة .
- ٤ - ان يوضع الجنازة دون القبر بفاصلة اذرع ، ثم ينقل قليلا فيوضع أيضاً ، ويكرر العمل ثلاث مرات ، ليأخذ الميت استعدادة للدخول في القبر .
- ٥ - ان كان الميت رجلاً يوضع رأسه الى طرف الرجل من القبر ،

ثم ينزل في القبر من طرف رأسه ، وإن كان امرأة نوضع الى جانب القبلة ، ثم تنزل عرضاً .

٦ - ان يعطي القبر بثوب عند ادخال المرأة .

٧ - إخراج الجنازة من الثابوت بسهولة ورفق .

٨ - الدعاء عند الاخراج من الثابوت وعند الدفن بالادعية الخاصة

المذكورة في كتب الأدعية .

٩ - ان يجعل عقد الكفن بعد الوضع في القبر .

١٠ - ان يكشف عن وجهه ويجعل خده على الأرض ، ويصنع له

وسادة من التراب .

١١ - ان يسد ظهره بلبنة او تراب لكي لا يقع على قفاه .

١٢ - وقد ذكر استحباب جعل مقدار لبنة من تربة الحسين (ع)

أمام وجهه ، بحيث لا تصل اليها النجاسة بعد الانفجار .

١٣ - ملقن الميت في اللحد قبل الستر باللبن ، وذلك بان يضرب

بيده اليمنى على منكبه اليمنى ، ويضع يده اليسرى على منكبه اليسرى

بقوة ، ويدني فمه الى اذنه ، ويحركه تحريكاً عفيفاً .

ثم يقول « اسمع انهم » يا فلان بن فلان « ثلاث مرات ، ويذكر

مكان « فلان بن فلان » اسم الميت وابيه . ثم يقول : « هل انت على

العهد الذي فارقتنا عليه ، من شهادة أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك

له ، وأن محمداً (ص) عبده ورسوله ، وسيد النبيين ، وخاتم المرسلين ،

وأن علياً أمير المؤمنين ، وسيد الموصيين ، وامام افترض الله طاعته على

العالمين ، وأن الحسن والحسين ، وعلي بن الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر

بن محمد ، وموسى بن جعفر ، وعلي بن موسى ، وعمر بن علي ، وعلي

ابن محمد ، والحسن بن علي ، والقائم الحجة المهدي - صلوات الله عليهم -  
 أئمة المؤمنين ، وحجج الله على الخلق اجمعين ، وأئمتك أئمة هدى ابرار .  
 يا فلان بن فلان ( وأيضاً يذكر مكانه اسمه واسم أبيه ) إذا أتاك  
 المملكان المقربان ، رسولين من عند الله - تبارك وتعالى - ، وسألاك عن  
 ربك ، وعن نبيك ، وعن دينك ، وعن كتابك ، وعن قبيلتك ، وعن  
 أئمتك ، فلا تخف ولا تحزن ، وقل في جوابهما : الله ربي ، ومحمد ( ص )  
 نبيي ، والاسلام ديني ، والقرآن كتابي ، والكعبة قبلتي ، وأمير المؤمنين  
 علي بن أبي طالب إمامي ، والحسن بن علي المجتبي إمامي ، والحسين بن  
 علي الشهيد بكر بلاه إمامي ، وعلي زين العابدين إمامي ، ومحمد الباقر  
 إمامي ، وجعفر الصادق إمامي ، وموسى الكاظم إمامي ، وعلي الرضا إمامي ،  
 ومحمد الجواد إمامي ، وعلي الهادي إمامي ، والحسن العسكري إمامي ،  
 والحجة المنتظر إمامي . هؤلاء - صلوات الله عليهم اجمعين - أئمتي وسادتي  
 وقادتي ، وشجعاني ، بهم أتولى ، ومن أعدائهم أتبرأ ، في الدنيا والآخرة .  
 ثم اعلم يا فلان بن فلان ( وتذكر مكانه اسمه واسم أبيه ) ان الله  
 تبارك وتعالى نعم الرب وان محمداً ( ص ) نعم الرسول ، وان علي بن  
 أبي طالب وأولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة ، وان ما  
 جاء به محمد ( ص ) حق ، وان الموت حق ، وسؤال منكبر ونكير في  
 القبر حق ، والبعث حق ، والنشور حق ، والصراط حق ، والميزان حق ،  
 وتطابير الكتب حق ، وان الجنة حق ، والنار حق ، وان الساعة آتية  
 لا ريب فيها ، وان الله يبعث من في القبور .

ثم يقول : « أفهمت يا فلان » .

وجاء في الحديث انه يقول : « أفهمت » ، ثم يقول : « ثبتك الله

والقول الثابت : وهداك الله الى صراط مستقيم ، عرف الله بينك وبين اوليائك في مستقر من رحمته .

ثم يقول . « اللهم جاف الارض عن جنبيه ، واصعد بروحه اليك ، ولقه منك برهاداً ، اللهم عفوك عفوك . »

والأولى ان يكون التلقين عربياً ، كما تقدم ، وان لم يكن الميت عربياً فيكرر التلقين بلسانه أيضاً .

( مسألة ٤٨٦ ) : يستحب لمن يدفن الميت ان يكون على الطهارة مكشوف الرأس ، حافي القدمين ، وان يخرج من القبر من طرف الرجلين .

( مسألة ٤٨٧ ) : يستحب على الحاضرين - غير الأقرباء - إهالة التراب بظهر الكف ، قائلين : « إنا لله ، وإنا اليه راجعون » .

( مسألة ٤٨٨ ) : يستحب - فيما إذا كان الميت امرأة - أن يكون المباشر لدفنها عارفاً ، ولو لم يوجد المعارف يقوم مقامهم اقرباؤها .

( مسألة ٤٨٩ ) : يستحب تزيين القبر مربعاً حقيقياً ، أو مربعاً مستطيلاً ، وان يرفع عن الارض بمقدار أربع اصابع ، وان يجعل للقبر علامة لكي يتميز عن بقية القبور ، وأن يرش الماء على القبر ، ثم يضع الحاضرون - بعد الرش - أيديهم على القبر مفرجات الاصابع ، بحيث يبقى أثرها .

( مسألة ٤٩٠ ) : يستحب ان يقرأ على القبر سورة « إنا انزلناه » سبع مرات ، وان يطلب له الرحمة قائلا . اللهم جاف الارض عن جنبيه واصعد اليك روحه ، ولقه منك رصواناً ، واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك .

- ( مسألة ٤٩١ ) : يستحب - بعد تفرق المشيعين - لولى الميت ، أو لمن اذن له قراءة الأدعية ، مع التلقين لميت .
- ( مسألة ٤٩٢ ) ومن المستحب تعزية اهل الميت إلا إذا مضت مدة فكان تعزيتهم سبباً لتذكرهم وتجديد حزنهم .
- ( مسألة ٤٩٣ ) . يستحب ارسال الطعام الى بيوت اهل الميت الى ثلاثة ايام ، ويكره الأكل عندهم .
- ( مسألة ٤٩٤ ) يستحب الصبر عند موت الاقرباء وخصوصاً الاولاد ، وإن يقول عند التذكر : انا لله وإنا اليه راجعون .
- ( مسألة ٤٩٥ ) . يستحب قراءة القرآن للميت ، وطلب الحاجة عند قبر الابوين .

## الفصل الثالث عشر

### في صلاة الوحشة

- ( مسألة ٤٩٦ ) : قد ورد في الأخبار لصلاة ليلة الدفن ثلاث كيفية .

### الكيفية الأولى المشهورة

- ١ - أن يقرأ بعد الحمد في الركعة الأولى . . آية الكرسي « مرة واحدة .
- ٢ - وفي الثانية بعد الحمد سورة القدر عشر مرات .

٣ - ويقول بعد الصلاة : « اللهم صل على محمد وآل محمد ، وأبعث ثوابها الى قبر فلان » ويسمى الميت بدل ( كلمة فلان ) .

## الكيفية الثانية

- ١ - ان يقرأ بعد الحمد في الركعة الأولى سورة قل هو الله مرتين .
- ٢ - وفي الثانية بعد الحمد سورة الهيكم التكاثر عشر مرات .
- ٣ - ويقول بعد الصلاة « اللهم إلى آخر الدعاء » .

## الكيفية الثالثة

- كالثانية بعينها بأصاة آية الكرسي في الركعة الأولى  
( مسألة ٤٩٧ ) : وقت صلاة الوحشة من أول ليلة الدفن الى الفجر ، والأحسن إتيانها أول الليل .  
( مسألة ٤٩٨ ) : لو نقل الميت الى المد بعيد ، او تأخر دونه لما منع ، فلا بد من تأخير صلاة الوحشة الى ليلة الدفن .

## الفصل الرابع عشر

### فبما يتعلق بالمعزى

- ( مسألة ٤٩٩ ) : لا يجوز لعلم الوجه ، والحديث ، وجز الشعر ، في المصيبة .

- (مسألة ٥٠٠) . لا يجوز شق الثوب في المصيبة إلا على الأب والأخ .  
 (مسألة ٥٠١) . كفارة جر الشعر وخدش الوجه في المرأة عتق رقبة ، أو اطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم .  
 (مسألة ٥٠٢) . لو شق الرجل جيبه في موت زوجته أو ابنه فكفارته ما مريك في المسألة السابقة .  
 (مسألة ٥٠٣) . الأحوط الوجوبي ترك الصراخ غير الاعتيادي .

## الفصل الخامس عشر

### في نبش القبر

- (مسألة ٥٠٤) . يحرم نبش قبر المسلم وإن كان طعناً أو مجنوناً ، ولكن ١١ مضت مدة وكان قراباً فلا مانع من النباش .  
 (مسألة ٥٠٥) . يحرم نبش قبر أولاد الأنمة والشهداء والعلماء والصلحاء وإن مضت عليها سنين متعادية .  
 (مسألة ٥٠٦) . يجوز نبش القبر في الموارد التالية ، ما لم يستلزم التثك وإلا فيجب مراعاة الأهم :  
 ١ - ما أو دفن في أرض مفسوبة ولم يرص المالك ببقائه .  
 ٢ - ما إذا كان كمن الميت مفسوباً ، أو دفن معه مال غيره ، ولم يرص المالك بالبقاء .  
 ٣ - ما إذا دفن معه شيء من ماله إلا إذا رضي الورثة ، أو كان هو لوصى بدفن شيء . معه لا يزيت على التلث كما إذا أوصى بأن يدفن معه



قرآن لو خاتم مثلاً .

- ٤ - ما لو دفن بغير غسل او تكفين ، أو تبين بطلانهما ، او كان دفنه على غير الوجه الشرعي كما لو وضع في القبر بغير اتجاه القبلة .
- ٥ - ما إذا توقف اثبات حق على رؤية جده .
- ٦ - ما لو دفن في موضع موجب لمباهته كالزيارة او مقبرة الكافر .
- ٧ - ما اذا دفن في موضع يخاف عليه من سيل او سبع او عدو .
- ٨ - ما اذا توقف واجب أهم على إخراجہ كما اذا دفنت الحامل وكان الجنين حياً فيجب إخراجہ .
- ٩ - ما او بقيت قطعة من بدنه لم يدفن معه . يمكن الاحوط - وجوباً - في هذا المورد أن تدفن بصورة لا يرى الجسد .
- ١٠ - ما اذا أريد نقله الى المشاهد المشرفة إلا في صورة الهتك كما اذا كان إخراجہ مستلزماً لتقطيع بدنه أو انتشار رائحة كريهة منه .

## المعصد السادس

### غسل مس الميت

- ( معالمة ٥٠٧ ) . يجب العمل لمس الميت الانساني - دون غيره - بشرطين :
- ١ - أن يكون بعد برد تمام جده ، فلا يجب العمل قبل البرد وان مس الموضع البارد منه .
  - ٢ - أن يكون المس قبل الفراغ من الاغسال الثلاثة للميت فلو مسه

بعدها لا يجب الغسل ، وفيما إذا تيمم الميت عوضاً عن الغسل أو كان المنفل كافراً فالاحوط الوجوبي الغسل للمس .

( مسألة ٥٠٨ ) . لافرق في « غسل المس » بين المسلم والكافر ، ولا الكبير والصغير ، حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر ، لكن الاحوط الاستحبابي الغسل في السقط الذي لم يتم له أربعة أشهر .

( مسألة ٥٠٩ ) لافرق بين ما تحلله الحياة وغيره ( كالظفر ) ماصاً وممسوحاً ، بعد صدق المس ، فيجب الغسل بمس ظميره ولو بطافره ، ويستثنى من ذلك الشعر الطويل فلو مس بشعره شعر الميت أو بيده شعر الميت أو بالمكس فلا يجب الغسل ، وأما لو مس أصول الشعر أو كان الشعر قصيراً بحيث يطبق عليه عرفاً أنه من جسد الميت فيجب الغسل .

( مسألة ٥١٠ ) لو مس القطعة المنفصلة من الحي أو الميت وكانت مشتملة على العظم ( ولم تغسل ) وجب « غسل المس » .  
( مسألة ٥١١ ) . الاحوط وجوباً الغسل بمس القطعة المنفصلة من حي أو ميت إذا لم تكن مشتملة على العظم وكذا العظم المجرد ، إلا لمس السن المنفصل من الحي فليس فيه غسل .

( مسألة ٥١٢ ) . إذا مس الطمّل أو المجنون ميتاً يجب عليها الغسل بعد البلوغ أو الإفاقة .

( مسألة ٥١٣ ) : كيفية « غسل المس » كغسل الجنابة .  
( مسألة ٥١٤ ) . لو مس إمرأاً متعددة ، أو ميتاً واحداً عدة مرات ، يكفيه غسل واحد .

( مسألة ٥١٥ ) : مس الميت ليس كالجنابة والحيض ، بل هو كالحدث

الأصغر ويجوز للماس التوقف في المساجد وقراءة سور العزائم والجماع  
( لو كان الماس زوجته ) ، كما لا يجوز له الصلاة وسائر الاعمال للأشروطة  
بالطهارة ، كمس كتابة القرآن .

## المقصد السابع

### الاغسال المندوبة

الاغسال المستحبة كثيرة ، منها .

١ - غسل الجمعة وهو من المستحبات الأكيدة ، وله آثار وفوائد  
ووقته من أدان الفجر الى الزوال واصل اوقاته ما يقرب من الزوال .  
( مسألة ٥١٦ ) : لو لم يغتسل قبل الزوال فالأحسن ان يأتي به  
بقصد القربة المطلقة بدون نية الاداء ولا القضاء ما بين الزوال والمغرب .  
( مسألة ٥١٧ ) : لو فاته غسل الجمعة يستحب أن يقضيه يوم  
السبت ، من الفجر الى الغروب .

( مسألة ٥١٨ ) . يجوز تقديمه يوم الخميس أو خاف اهواز الماء  
يوم الجمعة ، وإذا تمكن في يوم الجمعة يعيده رجاء .

( مسألة ٥١٩ ) : يستحب الدعاء عند غسل الجمعة ، فقد ورد في  
حديث موثق عن الصادق ( ع ) ان تقول حين غسل الجنابة : اللهم طهر  
قلبي ، وتقبل سعيمي ، واجعل ما عندك خيراً لي ، اللهم اجعلني من التوابين ،  
واجعلني من المتطهرين .

ونقول حين غسل الجمعة : اللهم طهر قلبي من كل آفة نمحق ديني ،

وتبطل به عملي ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين .  
وفي حديث آخر تقول عند غسل الجمعة : أشهد ألا إله إلا الله ،  
وحده لا شريك له ، وإن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وآل  
محمد ، واجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين .

٢ - غسل الليلة الأولى من شهر رمضان وكل ليلة فرد ، كالثالث  
والخامس والسابع ، كما يستحب العسل في جميع ليالي العشرة الأخيرة  
وورد التأكيد بالنسبة إلى الليلة الأولى ، والخامسة عشرة ، والسابعة عشرة ،  
والثامنة عشرة ، والواحدة والعشرين ، والثالثة والعشرين ، والخامسة  
والعشرين والسابعة والعشرين والتاسعة والعشرين

ووقتها تمام الليل ، والأحسن بين صلاتي المغرب والعشاء وتزيد الليلة  
الثالثة والعشرين بفعل آخر في آخر الليل .

٣ - غسل ليلة عيد الفطر ، ووقته من أول المغرب إلى الفجر ،  
والأفضل أوائل الليل .

٤ - غسل يوم عيد الفطر والاضحى ، ووقته من الفجر إلى الغروب ،  
وأفضل أوقاته قبل صلاة العيد .

٥ - غسل اليوم الثامن والتاسع من شهر ذي الحجة الحرام ، وفي  
التاسع الأحسن الاتيان به قبل الظهر .

٦ - غسل اليوم الأول ، والخامس عشر ، والسابع والعشرين ، واليوم  
الأخر من شهر رجب .

٧ - غسل يوم العدير ، وهو اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة  
الحرام ، والأحسن الاتيان به قبل الظهر ، وغسل اليوم الرابع والعشرين منه .

٨ - غسل يوم عيد « التيموز » .

- ٩ - غسل اليوم الخامس عشر من شهر شعبان .
- ١٠ - غسل اليوم التاسع والسابع عشر من شهر ربيع الاول .
- ١١ - غسل اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام .
- ١٢ - تغسيل الطفل في أول ولادته .
- ١٣ - غسل المرأة التي استعميت الطيب لغف زوجها .
- ١٤ - غسل من نام سكرافاً .
- ١٥ - غسل من مس ميتاً بعد تغسيله .
- ١٦ - غسل من ذهب الى مشاهدة المصلوب وراه ، ولكن لو راه صدفة ، أو اضطراراً ، أو لأداء الشهادة فلا يستحب الغسل .
- ١٧ - الغسل لزيارة النبي والائمة ( عليهم السلام ) ، من قرب أو بعد .
- ١٨ - الغسل لطلب الحاجة من الله تعالى .
- ١٩ - الغسل للتوبة ولأجل النشاط في العبادة .
- ٢٠ - الغسل للسفر ، سيما سفر زيارة الحسين ( ع ) .
- ٢١ - الغسل قبل دخول الاماكن التالية .
- أ - حرم مكة المكرمة .
- ب - بلدة مكة المكرمة .
- ج - المسجد الحرام .
- د - الكعبة .
- هـ - حرم المدينة المنورة .
- و - المدينة المنورة .
- ز - مسجد النبي ( ص ) ، ومشاهد الأئمة ( ع ) .

ملاحظة : يكفي الغسل مرة واحدة وإن تكرر الدخول في يوم واحد ، وإذا أراد دخول حرم مكة والمسجد الحرام والكعبة في يوم واحد ، فإنه يكفي غسل واحد بنية الجميع وكذا إذا رام الدخول في حرم المدينة وبلدة المدينة ومسجد الرسول ( ص ) في يوم واحد وإذا أتى بأحد الأعمال المذكورة في هذه المسألة ثم أحدث ( أي أتى بما يوجب بطلان وضوئه ) كما لو نام مثلاً ، يبطل غسله ، فيستحب إعادته لأجل الدخول في الامكنة المذكورة .

( مسألة ٥٢٠ ) . قد عدت من المستحبات غسل من ترك صلاة الأيات متعمداً ، عند احتراق القرص كله ، ولكن الأحوط - وجوباً - الاتيان به ، كما مر .

( مسألة ٥٢١ ) الأعمال المستحبة لا تعني عن الوضوء فلا يجوز معها الاتيان بالأعمال المشروطة بالوضوء .

( مسألة ٥٢٢ ) . إذا كان عليه غسل مستحبة يكفيه غسل واحد بنية الجميع .

( مسألة ٥٢٣ ) : الأعمال المستحبة تصبح واجبة بسبب الذنـ

وشيه .

## القسم الثالث : التيمم

\* مسوغاته .

\* ما يصح التيمم به .

\* كفيته .

\* شروطه .

\* احكامه .

ففيه ممول :

### الفصل الأول

#### في مسوغات التيمم

وهي أمور سبعة ، ماعدا « العذر الشرعي المسقط لوجوب الطهارة

المائية » .

١ - عدم وجدان كمية من الماء تكفي لوضوئه او لفصله .

( مسألة ٥٢٤ ) ان علم بفقد الماء لم يجب الفحص عنه ، وان

احتمل وجوده في البلد أو كان في الفلات واحتمل وجوده في رحله أو

في القافلة لزمه الفحص إلى ان يحصل العلم أو الاطمینان بعدمه ، وان

احتمل وجوده في الفلات وجب عليه الطلب فيها بحقدار غلوة (١) مهم

(١) المنقول عن المجلسي « قدس سره » في كتاب شرح من لا يحدسه

الفقيه تحديد غلوة المهم بحأتي خطوة .

من السهام القديمة التي كانت ترمى بالقوس في الأرض الحزقة (١) وسهمين في الأرض السهلة ، في الجوانب الأربع مع احتمال وجوده في الجميع ، ويسقط من الجانب الذي يعم بعدم وجود الماء فيه ، كما أنه يسقط الفحص في الجميع إذا قطع بعدم وجود الماء في الجميع حتى لو احتمل وجود الماء فوق المقدار .

( مسألة ٥٢٥ ) : إذا كانت الأرض من جانب سهلة ومن جانب آخر حزقة ، ففي الحزقة يفحص علوة سهم ، وفي السهلة علوة سهمين . ( مسألة ٥٢٦ ) : إذا كان الوقت واسعاً ولم يتمر عليه تحصيل الماء وأن علم بوجود الماء فوق المقدار المذكور وجب عليه تحصيله وأما أن طن فلا . إلا إذا كان ظنه قوياً فإن الأحوط الوجوبي الفحص .

( مسألة ٥٢٧ ) : لا يجب المباشرة في الفحص عن الماء ، بل يجوز استنباطه من يطعن بقوله ، فيمكن استنباطه شخص واحد عن جماعة .

( مسألة ٥٢٨ ) : من فحص عن الماء قبل دخول وقت الفريضة لا يجب عليه الفحص ثانياً عند دخول الوقت ما دام في ذلك المكان ، إلا إذا احتمل الظاهر على الماء أو أعاد الفحص .

( مسألة ٥٢٩ ) : إذا دخل وقت الفريضة فطاب الماء فلم يجده ثم بقى في نفس ذلك المكان إلى وقت الفريضة الأخرى فإن احتمل وجدان الماء بالفحص ثانياً والأحوط وجوباً إعادة الفحص وإن لم يتمل فلا يعيد بالفحص ثانياً .

( مسألة ٥٣٠ ) : يسقط وجوب الفحص إذا ضاق وقت الفريضة ، كما يسقط إذا خاف من لعس أو سبيع أو نحوهما ، وكذلك إذا كان

(١) الحزقة - ما غلظ من الأرض ، خلاف السهلة .



الفحص خرجياً فوق تجمعه .

( مسألة ٥٣١ ) يحرم تأخير الفحص عن الماء حتى يصيق وقت

الفريضة ، لكن التيمم صحيح بعد أن مضى الوقت

( مسألة ٥٣٢ ) : إذا ترك الفحص عن الماء بأعتقاد عدم العثور ،

فصل بالتيمم ، ثم انكشف وجوده وأنه لو فحص لوجد ، فصلاته باطنة .

( مسألة ٥٣٣ ) . إذا فحص بالحوال المتعارف فلم يجد فتيمم فصلاته

صحيحة ، حتى لو انكشف وجوده في محل الفحص « من الغلوة والعلوتين » .

( مسألة ٥٣٤ ) . من يثق بأن الوقت لا يسع للمحس فتييمم وصل

ثم بعد ذلك علم بأن الوقت كان يسع للفحص فالأحوط الوجوبي أن يعيد

تلك الصلاة . وإن مضى الوقت فية تنبها

( مسألة ٥٣٥ ) إذا دخل وقت الفريضة وكان الشخص على وضوء

وهو يعلم بأنه إذا أطل وضوئه لا يقدر أن يتوضأ مرة ثانية فحينئذ يجب

عليه أن يحفظ وضوئه للصلاة وأما قبل دخول الوقت فالأحوط الاستحبابي

حفظ الوضوء . هذا إذا تمكن من حفظ الوضوء بدون ضرر .

( مسألة ٥٣٦ ) من كان عنده ماء بمقدار وضوئه أو غسله ويعلم

بأنه إذا أتلفه لم يتمكن من تحصيل الماء ، فإن دخل وقت الفريضة

لا يجوز له إراقة الماء ، وإن لم يدخل فالأحوط الاستحبابي حفظ الماء .

( مسألة ٥٣٧ ) : من وجب عليه حفظ الوضوء أو الماء فأبطل وضوئه

أو أراق الماء يكون عاصياً ، وتكليفه حينئذ التيمم والصلاة لأنه غير

متمكن من الماء .

## ٢ - عدم الوصول الى الماء الموجود

( مسألة ٥٣٨ ) : من لم يتمكن من تحصيل الماء لضعف بدنه أو عدم وجدانه لم يستخرج به الماء من البئر مثلاً كالدلو أو لوجود اللص أو السبع في طريقه إلى الماء أو غير ذلك من الموانع وهكذا لو كان المانع شرعياً ، ككون الماء في الأرض المقصوبة أو الطرف المعصوب ، ولم يوجد ماء آخر فيجب في جميع هذه الموارد التيمم . وكذا إذا تمكن من تحصيل الماء كما مر لكن مع مشقة زائدة وحرج لا يتحمل .

( مسألة ٥٣٩ ) من ليس له ما يستخرج به الماء وكان متمكناً من شرائه أو شراء نفس الماء وجب عليه الشراء ولو بأضعاف القيمة ما لم يكن مضراً بحاله لضعف حالته المادية .

( مسألة ٥٤٠ ) إذا توقفت شراء الماء على بذل مقدار من المال ولا يوجد عنده فيجب عليه القرض ، نعم إذا عم بأنه لا يتمكن من أدائه فينتقل حكمه إلى التيمم .

( مسألة ٥٤١ ) إذا كان المقرض عالماً بعدم تمكن المقرض من الاداء ولم يستلم الهتك من الاقتراض وجب عليه الاقتراض .

( مسألة ٥٤٢ ) من لم يجد الماء لكنه يتمكن من حفر البئر بلا عسر ومشقة « كما في بعض الأماكن التي يحفر مترين فيصل إلى الماء » فيجب عليه حينئذ حفر البئر

### ٣ - خوف الضرر من استعمال الماء

( مسألة ٥٤٣ ) . من خاف من استعمال الماء لأجل حدوث المرض أو بقاءه أو استمراره أو لصعوبة معالجته ففي هذه الصور يجب عليه التيمم .

( مسألة ٥٤٤ ) : من لم يستطع من استعمال الماء البارد للوضوء أو الغسل فيتعين له الماء الفاتر .

( مسألة ٥٤٥ ) . لا يلزم أن يتيقن بصرر الماء لرفع الحدث بل يكفي إذا احتمل الصرر احتمالاً مقبولاً عند الناس بحيث يوجب الخوف .

( مسألة ٥٤٦ ) . إذا تيقن المكلف أو خاف الضرر من استعمال الماء فتيمم ثم التمت قبل الصلاة بأن الماء لا يصره فيجب عليه الوضوء

أو الغسل للصلاة أما إذا عرف بعد الصلاة وفي الوقت بعدم الصرر فعلى الإحوط وجوباً أن يتوضأ أو يعتسل ويعيد الصلاة أما بعد الوقت فيقتضى .

( مسألة ٥٤٧ ) : من عم بعدم الضرر في استعمال الماء فتوضأ ثم بعد ذلك التفت إلى الضرر فوضوؤه صحيح ولا يحتاج إلى التيمم .

### ٤ - الخوف من استعمال الماء على نفسه وعباله

( مسألة ٥٤٨ ) : إذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش أو على غيره من يجب عليه حفظه كأولاده وعباله أو بعض متعلقيه وأصدقائه وعلمائه سواء كان فعلاً أو في المستقبل أو خوف حدوث مرض

أو مشقة لا تتحمل وكسدا إذا خاف من التلف على نفس عتمة أو على دابته ، يجب عليه التيمم .

( مسألة ٥٤٩ ) إذا كان عنده ماء إن طاهر ونجس ويخاف على نفسه من العطش يجب عليه حفظ الماء الطاهر وينقل حكمه إلى التيمم لعدم جواز شرب النجس ولا استعماله في الوضوء نعم لو كان الخوف على دابته وجب عليه الوضوء أو الغسل وصرف الماء النجس في حفظ الدابة .

## ٥ - معارضة استعمال الماء في الوضوء أو الغسل لو اجبأهم

( مسألة ٥٥٠ ) إذا دار الأمر بين إزالة الحدث وإزالة الخبث عن يديه ولباسه فيجب عليه التيمم وصرف الماء في إزالة الخبث والأولى أولاً صرف الماء فيه ثم إذا لم يبق ما يكفي للوضوء يتيمم .

## ٦ - ضيق الوقت عن تحصيل الماء أو عن استعماله

( مسألة ٥٥١ ) لو صاق الوقت بحيث إذا توضأ أو اغتسل وقع الصلاة أو بعضها خارج الوقت يجب عليه التيمم

( مسألة ٥٥٢ ) : إذا كان واجداً للماء وأخر الصلاة عمداً إلى ضيق الوقت يجب عليه التيمم .

( مسألة ٥٥٣ ) : من شك في بقاء الوقت وصيقه يتوضأ أو يعتسل .

( مسألة ٥٥٤ ) لو تيمم لأجل ضيق الوقت مع وجود الماء للصلاة الحاضرة فلا يكفيه للصلوات الأخرى بل لابد من إعادة التيمم لو فقد

الماء بعد الصلوة وإلى كان لا يبعد كعامة التيمم الاول مع فقد الماء بعد الصلاة بلا فصل .

( مسألة ٥٥٥ ) . يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن الواجبات فقط أما لو كان الوقت كافياً بقدر الواجبات دون المستحبات وجب الوضوء بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها وتوضأ وصلى بلا سورة .

## الفصل الثاني

### في بيان ما يصح التيمم به

( مسألة ٥٥٦ ) : يصح التيمم بمطابق وجهه الأرض والاحوط الاستحبابي ان يكون التيمم او لا بالتراب الخالص ثم بالرمل ثم بالماء ثم بالحجر .

( مسألة ٥٥٧ ) . لا يصح التيمم بحجر الحص والنورة بعد الاحراق وكذا الطين المطبوخ كالخزف والطابوق .

( مسألة ٥٥٨ ) . اذا عجز عن التيمم بالأرض يتيمم بالعمار الذي في ثوبه او عرف دابته أو لبدنها .

( مسألة ٥٥٩ ) . يوعى عن التيمم بالعمار يتيمم بالوحل ( الطين )

( مسألة ٥٦٠ ) . إذا عجز عن الأرض والغبار والوحل فالاحتياط الاستحبابي الاتيان بالصلوة في الوقت ولا بد من القضاء خارج الوقت .

( مسألة ٥٦١ ) . من تمكن من جمع التراب ولو يتمض الثياب فلا

يجزله التيمم بالغبار ، وكذا مع امكان تجفيف الطين وجعله تراباً لا يجوز

له التيمم بالوحد .

( مسألة ٥٦٢ ) : إذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو حمداً وتمكن من إدايتهما ، تعير ويتوصاً أو يقتل ، ومع عدم التمكن فيسمح أعضاء الوضوء أو الغسل بهما ، بمهلة بنحو يتقبل البدن بهما وإن لم يمكن فهو فاقد الطهورين وقد تقدم حكمه .

( مسألة ٥٦٣ ) : لا يجوز التيمم بالتراب المله وج بعيره كالتين أو الرماد ، نعم لو كان قليلاً مستهلكاً يجوز ذلك .

( مسألة ٥٦٤ ) : لو لم يجد ما يتيمم به يجب تحصيله ولو بالشراء .

( مسألة ٥٦٥ ) : يجوز التيمم بالخائط المبي من الطين

( مسألة ٥٦٦ ) : لا يجوز التيمم بالنجس ولو لم يجد شيئاً طاهراً

ما يصح التيمم به فهو فاقد الطهورين يسقط عنه الصلوة ويجب عليه القضاء والاحوط الاستعجابي مع ذلك إتيانها في الوقت .

( مسألة ٥٦٧ ) : لو تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فإن خلافه

بطل ، ولو صلى به بعيد صلاته .

( مسألة ٥٦٨ ) : لا يجوز التيمم بالمعصوب بل في المكان المعصوب

ولو كان التراب غير معصوب ووضع في مكان وتيمم به بدور اجازة المالك فتيممه باطل إذا كان القضاء معصوباً .

( مسألة ٥٦٩ ) : لا يجوز التيمم في القضاء المعصوب بل لو ضرب

بيديه الأرض في ملكه ودخل في ملك الأمير ومسح بهما وجهه فتيممه باطل على الاحوط الوجوبي .

( مسألة ٥٧٠ ) : من تيمم جاهلاً أو ناسياً بالعصب صح تيممه ، نعم

لو كان هو الغاصب فالاحوط الاستعجابي إعادة التيمم والصلوة لو صلى

بهذا التيمم .

( مسألة ٥٧١ ) المحبوس في مكان مغصوب يجب عليه التيمم .

( مسألة ٥٧٢ ) . يستحب ان يكون على ما يتيمم ، ٤ غبار يلصق

باليده ويستحب نفخ الغبار بعد ضرب اليد على الارض نعم لو كان

الغبار كثيراً حاجباً عن المسح على البشرة فيجب النفخ ويستحب على

المشهور أيضاً ان يكون من الاراضي العالية ويكره التيمم بأمر .

١ - الارض السبخة إذا لم يكن علاها الملح والا باطل .

٢ - مياه الارض .

٣ - تراب الطريق .

## الفصل الثالث

### في كيفية التيمم

ويجب فيه أمور .

١ - النية

٢ - ضرب باطن اليدين دفعة على ما يتيمم به .

٣ - مسح الجبهة بتمامها ( والجبين ) من قصاص الشعر الى طرف

الأذنين الاعلى والحاجبين والاحوط مسح الحاجبين أيضاً .

٤ - مسح تمام ظهر اليمى ببطن الكف اليسرى ثم مسح تمام

ظهر اليسرى ببطن كف اليمى الاحوط الاستحبابي من التيمم مطلقاً

ان يضرب أولاً كفيه على الارض ثم يمسح بهما وجهه وظاهر يديه ثم

يضرّب ثانياً ويمسح بهما ظاهر يديه ثانياً .

## الفصل الرابع

### في شروط التيمم وهي أمور

- ١ - النية كما مر
- ٢ - المباشرة حال الاحتيار .
- ٣ - الموالاة ان كان بدلاً عن الفصل .
- ٤ - الترتيب على الوجه الذي مر .
- ٥ - الابتداء من الأعلى الى الأسفل .
- ٦ - عدم الحائل بين الماسح والممسوح .
- ٧ - طهارة الماسح والممسوح مع الاحتيار على الاحوط .

## الفصل الخامس

### في احكام التيمم

- ( مسألة ٥٧٣ ) : لو بقى من الممسوح ( كالوجه واليدين ) جزء يسير  
لا مسح، ظل التيمم بلا فرق بين العمد والجهل بالحكم والنسيان نعم لا يجب  
الدقة بل يكفي الصدق العرفي .
- ( مسألة ٥٧٤ ) : يجب مسح مقدار زائد على الحد كظهر اليد حتى  
يتيقن تمامية المسح بمقدار الواجب .



( مسألة ٥٧٥ ) . يجب الموالاة كما مر بين الاعضاء ولو فصل بحيث يدخل بهيئته عرفاً ويكون ماحياً لصدورته بطل التيمم .

( مسألة ٥٧٦ ) . لا يجب قصد البدلية ولكن يجب قصد التعمين ولو عين عوض رفع الجنابة اشتباهاً رفع حدث المس لميت مثلاً وقصد الأمر الواقعي فتيممه صحيح .

( مسألة ٥٧٧ ) . إذا تعدد الصرب والمسح بالباطل انتقل إلى الظاهر وكذا إذا كان نجساً نجاسة متعدية وغير قابل الأزالة أما إذا لم تكن متعدية أو أمكن الأزالة ضرب به ومسح .

( مسألة ٥٧٨ ) . الخاتم مانع يجب نزعها وكذا يجب رفع كل ما لصق بالوجه أو ظاهر اليدين .

( مسألة ٥٧٩ ) . إذا كان على المصوح حائل لا يمكن إزالته مسح عليه وكذا إذا كان على المساح كما إذا جرح اليد وعليه الجبيرة يمسح بها .

( مسألة ٥٨٠ ) : الشعر السات على ظهر اليد والجمبة غير مانع من المسح .

( مسألة ٥٨١ ) . الشعر المترسل من الرأس على الجهة لا بد من رفعه ثم يمسح الجهة .

( مسألة ٥٨٢ ) . المكلف الذي وظيفته التيمم إذا لم يتمكن من المباشرة يجب أن يأخذ نائباً فيأخذ بيدي المريض ويضرب بهما الأرض ويمسح بها وجهه ويديه وإن لم يتمكن يضع يدي المريض ويمسح كذلك ومع عدم إمكان ذلك كله يضرب المباشر يديه على الأرض ويمسح وجه المريض ويديه .

( مسألة ٥٨٣ ) : إذا شك المتيمم في اثناء العمل في نسيان بعض الاجزاء فيجب عليه ان يبدأ بمسح الجزء المشكوك ثم يمسح بعده من الاجزاء .

( مسألة ٥٨٤ ) - لو شك بعد مسح اليد اليسرى في صحة تيممه فيبقي على الصلوة .

( مسألة ٥٨٥ ) : من كان وطيمته التيمم لا يجوز له ان يتيمم قبل الوقت لأجل الصلوة نعم يجوز له ان يتيمم لقاية أخرى وجوباً أو استحباباً وحينئذ لو بقي عذره الى بعد الوقت فيصلي بذلك التيمم .

( مسألة ٥٨٦ ) : من علم بقاء عذره الى آخر الوقت يجوز له المبادرة في الصلوة أما اذا علم بزوال عذره يجب عليه ان يصبر الى رفع العذر لكي يصلي مع مع الوضوء أو العمل .

( مسألة ٥٨٧ ) - العالم بعدم رفع العذر إلا بعد مدة طويلة يجوز له ان يأتي بها فانه من الصلوة . أما مع احتمال رفع العذر فالأتيان بالصلاة الفائتة محل اشكال .

( مسألة ٥٨٨ ) : من كان وظيفته العمل مسح الجبهة وضم التيمم اليه لو احدث بالحدث الاصفر فالأحوط الوجوبي إعادة التيمم .

( مسألة ٥٨٩ ) يتقص التيمم بمجرد التمكن من الطهارة المائية اذا كان عذره عدم وجود الماء .

( مسألة ٥٩٠ ) : كل ما هو مبطل للوضوء أو العمل - مطلق للتيمم البطل منها .

( مسألة ٥٩١ ) : من وجب عليه الاغسال المتعددة يكفي له تيمم واحد بدل عنها .

( مسألة ٥٩٢ ) من لم يتمكن من العمل أو الوضوء يجب عليه التيمم للعمل المتوقف عليهما .

( مسألة ٥٩٣ ) . من تيمم بدلاً عن الجنابة فلا يجب صم الوضوء إلى تيممه ، أما لو كان تيممه بدلاً عن سائر الأغسال غير الجنابة يضم إليه الوضوء أيضاً . ولو لم يتمكن من الوضوء يجب عليه تيمم آخر بدلاً عن الوضوء .

( مسألة ٥٩٤ ) : لو كان تيممه بدلاً عن الغسل يقصد ما هو الواجب عليه .

( مسألة ٥٩٥ ) : يستحب إعادة الصلوة ، التي صلاحها مع التيمم في موارد :

- ١ - نعد الجنابة مع خوف استعمال الماء .
  - ٢ - لو اجنب نفسه مع العلم بعدم وجود الماء أو احتمالها .
  - ٣ - وعد منها خوف عدم التمكن من الصلاة بواسطة الازدحام وصلى الجمعة مع التيمم ولكن الأقوى لزوم أعادته ظهراً مع الوضوء
- « الملاحظة » الاحتياط الاستحبابي إعادة الصلاة في موارد :
- ١ - لو أحر الصلاة عمداً ولم يطلب الماء فضاق الوقت وصلى مع التيمم وعلم بعد ذلك أنه لو طلب الماء لوجد .
  - ٢ - لو أحر الصلاة عمداً إلى آخر الوقت وصلى مع التيمم لعدم سعة الوقت للطهارة المائية .
  - ٣ - لو أراق ما عنده من الماء مع العلم أو الاحتمال بعدم وجود الماء .

## فضائل الصلاة

قمل الخوض في بيان الفصول لا بد من ذكر بعض ما وردت من السنة والاختبار في فصيلة الصلاة ، اعلم بأن الصلاة افضل الاعمال واحسنها الى الله ، وهي آخر وصايا الانبياء ، وهي عمود الدين ان قبلت قبل ما سواها وان ردت رد ما سواها وهي اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ، فان صحت نظر في بقية عمله وان لم تصح لم ينظر في بقية عمله ، ومثلها كمثّل النهر الجاري كما ان النهر الجاري من اغتسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه شيء من الوساخة والدرن وكذلك كلما صلى طهر من الذنوب وليس ما بين المسلم وبين ان يكمر إلا بترك الصلوة ، وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد فأول شيء يسأل عنه الصلاة ، فإذا جاء بها تامة وإلا زخ في النار ، وفي الخبر عن مولانا الصادق ما اعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة ، إلا ترى الى العبد الصالح عيسى بن مريم ( ع ) قال اوصاني بالصلوة والركاء ما دمت حياً وروى الشيخ في حديثه عنه ( ع ) قال صلاة فريضة تعدل عند الله ألف حجة وألف عمره

مبرورات متقبلات ، وينبغي للمسلم ان يأتي بالصلاة في أول وقتها ، وان لا يستخف بها ، وقد ورد روايات كثيرة في الحث على المحافظة عليها في أوائل الاوقات ، وان من استخف بها كان في حكم التارك لها ، قال رسول الله ( ص ) ليس مني من استخف بصلاته ، وقال لا يسأل شفاعتي من استخف بصلاته ، وقال لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان ، وكان حقاً على الله ان يدخله النار مع المنافقين ، وورد أيضاً بينا رسول الله ( ص ) جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام فصلي فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال نقر كنقر الثراب لأن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير ديني وعن أبي بصير قال دخلت على أم حميدة لا عزيها بأبي عبد الله ( ع ) فبكيت وبكيت لبكاها ثم قالت يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عبد الموت لرأيت عجيباً ، فتح عينيه ثم قال ، اجمعوا كل من يفي وبينه قرابة ، قالت فما تركنا أحد إلا جمعناه فنظر اليهم ثم قال ، ان شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة ولا بد ان يتوجه الانسان في الصلاة بكله الى الله خاشعاً خاضعاً بسكينة ووقار ويعلم مع من يتكلم وامام من واقف يجعل نفسه حقيرة أمام عظمة الباري جل وعلا ولو كان الانسان توجهه كاملاً حال الصلاة ينسى نفسه بالمرة كما اخرج السهم من رجل أمر المؤمنين ( ع ) ولم يتوجه ولا بد ان يتوب الى الله من ذنوبه ويترك المعاصي المانعة من قبول الصلاة كالخمس ، والنيسة ، واكل المال الحرام ، وشرب المسكرات ومنع الزكاة ، بل ان يترك كل المعاصي وان يترك ما هو مهمل للثواب كمدافعة الاخشين ( البول والغائط ) وعدم النظر الى السماء ويعمل ما هو مكثر للثواب كلبس العتيق ولبس انظف الثياب ، والمشط والسواك وان يعطر نفسه .

## المقدمة الثانية - الوقت

وبه فصول -

### الفصل الاول

#### في حداد المرائض ونوافلها

الصلوات الواجبة ستة :

١ - اليومية .

٢ - الآيات .

٣ - صلاة الميت .

٤ - الطواف .

٥ - الصلوات المائة عن الابوين يقصيه الولد الاكبر

٦ - ما التزم بنفرو او عهد ، أو بحين ، اجارة .

اما اليومية فخمس ، المصبح ركعتان ، الظهر أربع ركعات ، والمغرب كذلك ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء أربع ركعات ، وفي السفر والخوف تقصر الرباعية فتكون ركعتين أما الدوافل فكثيرة ، أهمها الرواتب اليومية ، ثمان للظهر قبله ، وثمان للعصر قبله ، وأربع للمغرب بعده ، وركعتان من جدوس تعداد بركعة بعد العشاء لم ، واحدى عشر ركعة نافلة الليل ثمان ركعات نافلة الليل ، وركعتا الشفق بعدها ، وركعة الوتر بعدها ، وركعتا المعجر قبل الفريضة ، ويزاد في يوم الجمعة أربع ركعات على نافلتي الظهر والعصر .

(مسألة ٥٩٦) وقت صلاة الليل بعد نصف الليل الى الفجر الصادق الاصل الايبس بها في السحر وهو الثالث الاخير من الليل وافصل منه اتيانها قبيل الفجر .

(مسألة ٥٩٧) : المسافر ومن يصعب عليه اتيان اوقيل الليل في النصف الاخير يتمكن ان يأتي بها في النصف الاول والافضل قضائهم بعد الوقت .

(مسألة ٥٩٨) : الصلاة الوسطى التي تتأكد المعصية عليها هي الطهر .

(مسألة ٥٩٩) : الواسع المرتبة يجوز اتيانها جالساً .

## الفصل الثاني

### في اوقات الموميه واحكامها

(مسألة ٦٠٠) وقت الطهرين ما بين الزوال الى المغرب ويختص الطهر بأوله بمقدار اداؤها ، والمغرب من آخره أيضاً بمقدار اداؤها وما بين الوقتين مشترك بينهما ، وما بين المغرب ونصف الليل وقت المغرب والعشاء ويختص المغرب من أوله بمقدار اداؤها والعشاء من آخره كذلك وما بينهما مشترك .

(مسألة ٦٠١) : صلاة الظهر مقدمة على العصر مطلقاً إلا للناسي في الوقت المشترك فلو نسي وصلى العصر قبل الظهر فصلاته صحيحة .

(مسألة ٦٠٢) : لو صلى في الوقت المشترك ، العصر قبل الطهر وتذكر

في اثناء الصلاة عند الى الظهر .

( مسألة ٦٠٣ ) : صلاة الجمعة واجبة في عصر الحضور وأما في عصر الغيبة فإذا أتت صلاة الجمعة فلاحتياط الوجوبي الاثنان بالظهر أيضاً .  
( مسألة ٦٠٤ ) : وقت صلاة الجمعة من أول الظهر الى أي مقدار يستغرق من الوقت سواء كان بمقدار الشاخص أو اقل .

( مسألة ٦٠٥ ) من صلى في الوقت المشترك صلاة العشاء قبل المغرب سهواً ثم التفت بعد الصلاة فصلاته صحيحة

( مسألة ٦٠٦ ) . من صلى العشاء سهواً قبل المغرب ثم تذكر في الاثناء فألم يدخل في ركوع الرابعة وجب عليه العدول بنيتة الى المغرب وان دخل في ركوع الرابعة بطلت صلاته ويجب عليه الاثنان بالمغرب ثم العشاء .

( مسألة ٦٠٧ ) : يجب العدول من اللاحقة الى السابقة كما مر ولا يجوز العكس كما إذا صلى الظهر أو المغرب وتذكر في الاثناء إنه صلاههما فإنه لا يجوز العدول الى العصر أو العشاء .

( مسألة ٦٠٨ ) . آخر وقت العشاء لمحتار نصف الليل كما مر ويجب ان يحسب الليل من أول المغرب الذي يتحقق ويوال الحصة المشرقية الى طلوع الفجر لا الى طلوع الشمس .

( مسألة ٦٠٩ ) : من أخر صلاة العشاء عن نصف الليل عصياً فلاحوط الاستحبابي ان يأتي بها قبل الفجر من غده ان ينوي "لقضاء والاداء" .

( مسألة ٦١٠ ) : وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس .



(مسألة ٦١١) المجر الصادق هو اليأس للمعترض في الألف الذي يتزايد وصوحاً والفجر الكاذب هو البيضاء المستطيل من الأفق الذي يتصاعد إلى السماء كالعمود الذي يأخذ في التناقص حتى يزول ، والمعتبر عندنا هو الفجر الصادق .

( مسألة ٦١٢ ) لا يجوز الدخول في الصلاة قبل الوقت ، فلو صلى بطلت صلاته وإن وقع جرمه منه في الوقت .

( مسألة ٦١٣ ) : يجب العم بدخول الوقت ، ويجوز الاعتماد على شهادة العدلين ، بل يكفي العدل الواحد إن كان إخباره موجباً للأطمينان .  
( مسألة ٦١٤ ) : إذا لم يتمسك من تحصيل العلم أو ما يحكمه كالعدلين - لما ع من عيم أو غار أو عوى أو صحن - فلا بد من تأخير الصلاة حتى يتيقن بدخول الوقت .

( مسألة ٦١٥ ) - إذا تيقن بدخول الوقت - أو عمل بالطعن المعتبر كقول الشاهدين أو العدل الواحد كما مر - أن تبين وقوع الصلاة بتمامه قبل الوقت بطلت ، وإن تبين دخول الوقت في الاثناء صححت صلاته ، سواء عم بذلك في الاثناء أو بعد الصلاة .

( مسألة ٦١٦ ) : إذا كان عادلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما يحكمه . فظهر وقوع الصلاة بتمامها في الوقت صححت صلاته ، كما أنه لو تبين وقوع تمامها قبل الوقت بطلت ، بل لو وقع بعض اجزائها في الوقت فصلاته باطلة أيضاً .

( مسألة ٦١٧ ) إذا اعتقد دخول الوقت فشرع في الصلاة ، ثم تبدل يقينه بالشك في الاثناء فصلاته باطلة ، إلا إذا كان في أثناء الصلاة متيقناً بدخول الوقت غير أنه يشك في وقوع أوائل صلاته في الوقت .

### فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦١٨ ) لو كان الوقت كافياً بمقدار ركعة لا بد ان ينوي الأداء ، ولكن لا يجوز له تأخير الصلاة الى ذلك الوقت .

( مسألة ٦١٩ ) : إذا بقي من الوقت ما يسع خمس ركعات ، يصلي الظهر والعصر أداءً أما لو كان الوقت أقل من ذلك يصلي العصر أداءً وبعد ذلك الظهر قضاء . وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء ، فهو بقي بمقدار خمس ركعات يصلي المغرب والعشاء أداءً ، ولو كان أقل فيصلي العشاء أداءً ثم المغرب قضاء .

( مسألة ٦٢٠ ) : لو كان الشخص مسافراً وبقي من الوقت مقدار ثلاث ركعات يصلي الطهرين أداءً ، ولو كان أقل يصلي العصر أداءً ثم الظهر قضاء . وأما بالنسبة الى المغرب والعشاء فهو بقي بمقدار أربع ركعات يصلي المغرب والعشاء أداءً ، وإلا فيصلي العشاء أداءً والمغرب بعدها قضاء .

( مسألة ٦٢١ ) : لو اعتقد ضيق الوقت ، فقدم العشاء مثلاً ، ثم عم ببقاء الوقت بمقدار ركعة ، يصلي المغرب فوراً بنية الأداء ،

( مسألة ٦٢٢ ) : يستحب تقديم الصلاة أول الوقت وقد وردت روايات كثيرة تؤكد ذلك ، إلا اذا كان التأخير أفضل ، كما اذا انتظر صلاة الجماعة .

( مسألة ٦٢٣ ) : من لم يعلم مسائل الصلاة ، سواء كانت في الشكيات أو غيرها ، واحتمل الابتلاء بها في الصلاة ، وجب عليه تأخير الصلاة لأجل تعلم المسائل . نعم لو اطعن بعدم الابتلاء ، وصلى في أول الوقت فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٢٤ ) : لو ابتلى في أثناء الصلاة بمسألة من مسائلها ، ولم يعلم حكمها ، يعمل بما يحتمله ، ثم - بعد الصلاة - إذا علم بصحتها فلا إعادة عليه .

( مسألة ٦٢٥ ) : إذا كان الوقت واسماً ، وعليه دين مطالب ، وأن أمكن أداء الدين قدمه على الصلاة . وكذلك لو كان عليه واجب أهم كتطهير المسجد . نعم لو صلى في هذه الحالة فصلاته صحيحة ، وإن كان تركه للعمل حراماً .

### الفصل الثالث في الصلوات التي يجب ملاحظه الترتيب بينها

( مسألة ٦٢٦ ) يجب على المصلي أن يلاحظ الترتيب بين الصلوات اليومية بأن يصلي أولاً صلاة الظهر ثم بعد ذلك العصر وهكذا المغرب والعشاء وإذا قدم عمداً العصر على الظهر والعشاء على المغرب تبطل صلواته .

( مسألة ٦٢٧ ) إذا دخل المصلي في الصلاة بنية صلاة الظهر ثم التفت في أثناءه إلى أنها لا يجوز العدول عنها إلى العصر : بل يجب قطع الصلاة واستئناف صلاة جديدة بنية العصر وهكذا الحكم في المغرب والعشاء .

( مسألة ٦٢٨ ) المصلي لصلاة العصر إذا تيقن في أثناءها بعدم اتیان صلاة الظهر عدل عن صلاة العصر إلى الظهر ثم تذكر في نفس هذه الصلاة بأتیان صلاة الظهر فيها إذا وقع جزء من الصلاة بقصد صلاة الظهر يجوز له قطع هذه الصلاة وإتمام صلاة العصر كما يجوز له أيضاً إتمام الصلاة بقصد العصر وإعادتها من جديد .

( مسألة ٦٢٩ ) . إذا كان مشتغلاً بصلاة العصر وشك في اتيان صلوة الظهر فلو كان الوقت موسعاً يجب عليه ان يعدل الى الظهر ثم بعد ذلك يأتي بصلوة العصر أما اذا كان مضيقاً بحيث إذا فعل ذلك تقع صلوة العصر خارج الوقت فلا يعدل الى الظهر بل يجعل نفس تلك الصلوة عصرًا ويأتي بصلوة الظهر المشكوك اتيانها خارج الوقت بناء على الاحتياط اللازم .

( مسألة ٦٣٠ ) . المصلي في اثناء صلوة العشاء اذا شك في اتيان صلوة المغرب وعدمه ففي سعة الوقت وقبل الدخول في ركوع الركعة الرابعة يعدل الى المغرب ثم بعد ذلك يأتي بصلاة العشاء أما في ضيق الوقت مثلما اذا عدل الى المغرب تصبح صلاة العشاء بعد نصف الليل لا يعدل ويتم صلوة العشاء .

( مسألة ٦٣١ ) . إذا شك في صلوة المغرب بعد الدخول في ركوع الركعة الرابعة من صلوة العشاء يتم صلوته ثم بعد ذلك يصلي صلوة المغرب ولا اعادة لصلاة العشاء ثانية .

( مسألة ٦٣٢ ) : إذا شرع المصلي في الصلوة نادياً احتياطاً ثم في اثناء الصلوة الاحتياطي التفت الى عدم اتيان الصلاة التي قبلها لا يصح العدول اليها مثلاً إذا شرع في صلاة العصر مرة ثانية احتياطاً فتذكر عدم اتيان صلاة الظهر لا يصح له ان يعدل اليها .

( مسألة ٦٣٣ ) . لا يجوز لمن اشتغل بصلاة القضاء ان يعدل منها الى الاداء وهكذا من المستحب الى الواجب .

( مسألة ٦٣٤ ) : إذا كان وقت صلاة الاداء موسعاً : يجوز له العدول في اثنائها الى الصلاة القضائي بشرط امكان العدول من الاداء

الى القضاء مثلاً اذا كان مشغولاً بصلاة الظهر الادائي وأراد العدول الى صلاة الصبح يلزم ان يكون قبل الدخول في الركعة الثالثة .

### الفصل الرابع - في اوقات النوافل

( مسألة ٦٣٥ ) : وقت نافلة الظهر قبل صلاة الظهر الى ان يبلغ الظل سبعي (  $\frac{7}{10}$  ) الشاخص ، مثلاً لو كان ظل الشاخص سبعة اشبار ، يكون منتهى وقت النافلة شبرين .

( مسألة ٦٣٦ ) : وقت نافلة العصر قبل صلاة العصر الى ان يبلغ الظل أربعة اشباع (  $\frac{4}{10}$  ) الشاخص كما مر في الظهر .

( مسألة ٦٣٧ ) : لو أراد أن يصلي النافلة بعد الوقت فيأتي بنافلة الظهر بعد صلاة الظهر وبنافلة العصر بعد صلاة العصر ، بدون نية القضاء والأداء .

( مسألة ٦٣٨ ) : وقت نافلة المغرب بعد الفراغ منها الى زوال الحمرة المغربية ، وان كان لا يبعد امتداده الى نهاية وقت فريضة المغرب .  
( مسألة ٦٣٩ ) : وقت نافلة العشاء بعد الفراغ منها الى نصف الليل ، والاولى ان يصليها بعد الفراغ بلا فصل .

( مسألة ٦٤٠ ) : وقت نافلة الصبح قبل صلاة الصبح ، بعد الفجر الاول ( الكاذب ) ، ويمكن الاتيان بها بعد صلاة الليل .

( مسألة ٦٤١ ) : وقت نافلة «التفيلة» بين صلاتي المغرب والعشاء ، وكيفيةها :

١ - أن يقرأ بعد الحمد في الركعة الأولى بدلاً عن السورة هذه الآية :  
« وذا النون اذ ذهب مفحسباً فظن ان لن نقدر عليه ، فنادى في الظلمات :  
أن لا اله الا انت ، سبحانك ، اني كنت من الظالمين ، فأستجبتنا له  
ونجيتناه من الغم ، وكذلك نتجي المؤمنين » .

٢ - ويقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد هذه الآية « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ، ويعلم ما في السر والنجوى ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » .

٣ - ويقرأ في القنوت : « اللهم اني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تعمل بي كذا وكذا ، ويذكر حاجته بدل « كذا وكذا » ، ثم يقول بهذه . « اللهم أنت وليي ومعتني ، والقادر على طلعتي ، تعلم حاجتي ، وأسألك بحق محمد وآله عليه وعليهما السلام - لما قصيتها لي » .

### المقدمة الثالثة - القبلة

( مسألة ٦٤٢ ) القبلة هي المكان الذي وقع فيه البيت ( الكعبة ) شرفه الله تعالى . ويجب على المصلي إن كان قريباً استقبال القبلة . وأما البعيد فيكفي له الجهة بحيث يقال انه متوجه الى القبلة عرواً . وكذلك كلما يشترط فيه القبلة كالدمج وأن القبلة فيها مقرب نفس المصلي والبعيد الجهة .

( مسألة ٦٤٣ ) : يجب على المصلي التوجه الى القبلة بمقادير بدنه من الوجه والمصدر والبطن حتى مقدم الرحلين والاحوط الاستنباطي أن يستقبل القبلة بأصابع رجله ولا يجوز له أن يعرف الأصابع عن القبلة أزيد من المقدار المعتاد .

( مسألة ٦٤٤ ) : المصلي جالساً مع عدم التمكن من الجلوس الاعتيادي

بل كان بحيث يصح باطن قدميه على الارض حال الخلوس ، فاللزام عليه ان يستقبل القبلة بالوجه والبطن والساقين .

( مسألة ٦٤٥ ) من لا يتمكن من الصلاة جلوساً يجب عليه ان يصلي مضطجعاً على الجانب الأيمن ويتوجه الى القبلة بمقادير بدنه ( كالدفون ) وإذا لم يتمكن من ذلك يضطجع على الايسر ويستقبل القبلة بمقادير بدنه ومع عدم التمكن من ذلك يصلي مستلقياً على ظهره ويستقبل بباطن قدميه كالمعتصر .

( مسألة ٦٤٦ ) يشترط استقبال القبلة في صلاة الاحتياط وما يؤتى بها بعد الصلاة من السجدة والتشهد المنتهين ، وأما سجدتنا السهو فلا يشترط فيهما القبلة على الاقوى .

( مسألة ٦٤٧ ) يصح الايمان بالنوازل في حالتي المشي والركوب ولا يشترط استقبال القبلة فيهما .

( مسألة ٦٤٨ ) : من لا يعرف جهة القبلة ويريد ان يصلي يجب ان يبذل تمام جهده حتى يتيقن بالقبلة . وان لم يتمكن من تحصيل اليقين يكفيه الظن الذي يحصل عنده من محراب المساجد أو قبور المسلمين أو قول من يعلم القبلة من القواعد العمدية ولو كان فاسقاً أو كافراً .

( مسألة ٦٤٩ ) لا يجوز العمل بالظن الضعيف مع تمكن تحصيل الظن القوي ، كالضعيف إذا ظن من قول صاحب الدار وهو قادر على تحصيل ظن أقوى من كلام غيره أو من علامة أخرى كقبور المسلمين .

( مسألة ٦٥٠ ) : إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهة وكانت الجهات متساوية صلى الى أربع جهات كالتخمين المتقاطعين هذا مع سعة الوقت وإلا فبقدر ما يسع .

( مسألة ٦٥١ ) من تيقن بوقوع القبلة في إحدى الجهتين يجب أن يصلي مرتين إلى كلتا الجهتين ، أما مع الظن بالقبلة كذلك فالاحتياط الوجوبي أن يصلي أرمعاً إلى الجهات الأربع .

( مسألة ٦٥٢ ) الأفضل لمن عليه صلاتان ويريد أن يصليهما إلى الجهات الأربع أن يبدأ بالعسر بعد المصراع من تمام الأربع للطهر .  
( مسألة ٦٥٣ ) : من لم يتمكن من تحصيل اليقين فيما يشترط فيه القبلة غير الصلاة كالديبح يعمل حسب ظنه ، وإن لم يحصل له الظن يعمل إلى أي جهة شاء عند الضرورة .

## المقدمة الرابعة - الستر

وعنه رسول

### الفصل الأول - في بمان السمن

( مسألة ٦٥٤ ) يجب ستر العورة مع الاختيار في الصلاة وتوابعها والنافذة دون صلاة الجسارة وإن كان الاحوط فيها ذلك .  
( مسألة ٦٥٥ ) عورة الرجل في الصلاة القضيب والاثنان والدبر وإن كان الأفضل أن يستر من العرة إلى الركبة ، وعورة المرأة في الصلاة جميع بدنها حتى الرأس والشعر ما عدا الوجه الذي يجب غطه في الوضوء واليدين إلى الزندين والقدمين إلى الساقين والاحوط الاستحبابي ستر باطن القدمين ولا بد من ستر شيء مما هو خارج عن الحدود من باب المقدمة .  
( مسألة ٦٥٦ ) - لو ترك السمن عمداً أو كان جاهلاً بالمحكم



فصلاته باطله .

( مسألة ٦٥٧ ) . الامة والعصبة غير البالغة كالخبرة والبالغة ، إلا انه لا يجب عليهما ستر الرأس والشعر والعنق .

( مسألة ٦٥٨ ) لا يشترط الساترية في جميع أحوال الصلاة من أولها الى آخرها مثلاً لو كان الثوب قصيراً بحيث يستر العورتين حال القيام دون الركوع فلو تمكن من سترها حال الركوع ولو بسائر آخر فالصلاة صحيحة .

( مسألة ٦٥٩ ) : لا يجزي الستر بالطي بالطين حال الاحتياز على الاحوط نعم يجوز حال الاضطرار .

( مسألة ٦٦٠ ) : يجوز الستر بالورق والحشيش ولو مع التمكن من غيرهما والاحوط الاستحبابي تركه مع وجود غيرهما .

( مسألة ٦٦١ ) : اذا كان الساتر غير موجود واحتمل وجوده في آخر الوقت فلا بد من تأخير به الى ذلك الوقت لكن إذا صلى كما هو وظيفة العاري في أول الوقت رجاء وانكشف بعداً انه الى انتهاء الوقت لم يجد الساتر فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٦٢ ) إذا لم يجد المصلي ما يستر به عورته حق الورق والحشيش والطين ولم يحتمل وجوده الى آخر الوقت فان لم يأمن من وجود الناظر المحترم يصلي جالساً مومياً للركوع والسجود والاحوط الاستحبابي ان يحنى للركوع والسجود بحقدار لا تبدو عورته ويكون الانحناء للسجود أكثر ، وكذا الأحوط الاستحبابي رفع ما يصح السجود عليه وإيصاله الى الجبهة ، وان لم يحتمل وجود الناظر يصلي قائماً واضحاً يديه على عورته مومياً للركوع والسجود والأحوط الاستحبابي ان يصلي أيضاً صلاة أخرى مع الركوع والسجود الكاملين .

## الفصل الثاني - في شروط السائر

يشترط في لباس المصلي ستة أمور :

- ١ - الطهارة .
- ٢ - الأباحة .
- ٣ - أن لا يكون من اجزاء الميتة .
- ٤ - أن لا يكون مما لا يؤكل لحمه .
- ٥ - أن لا يكون من الذهب للرجال .
- ٦ - أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال أيضاً .

### الشروط الاول - طهارة اللباس

( مسألة ٦٦٣ ) يجب أن يكون لباس المصلي وبذنه طاهراً فإذا صلى في الثوب النجس عمداً أو كان بذهبه نجساً بطلت صلاته ، حتى إذا لم يعلم ببطلان الصلاة مع نجاسة الثوب أو البدن .

( مسألة ٦٦٤ ) إذا لم يعلم بنجاسة الشيء النجس كعرق الأبل الجلالة من جملة الجهل بالمألة وصلّى معه فصلاته باطلة .

( مسألة ٦٦٥ ) لو كان جاهلاً بنجاسة ثوبه أو بذهبه فصلّى ثم علم بنجاسته بعد الصلاة فصلاته صحيحة ، لكن الأحوط استحباً بالأعادة في الوقت والقضاء بعده .

( مسألة ٦٦٦ ) : لو عرضت النجاسة في أثناء الصلاة والتفت الى ذلك ولم يأت بشيء من الصلاة بعد الالتفات ، فإن أمكنه التطهير أو تبديل الثوب أو نزع - إذا كان له ساتر آخر - على وجه لا ينافي الصلاة وجب ذلك وهكذا إذا علم في الأثناء بنجاسة الثوب أو البدن وشك في كونها من السابق أو أنها عرضت فعلا .

( مسألة ٦٦٧ ) : لو عرضت النجاسة في أثناء الصلاة أو علم بها وشك في كونها من السابق أو أنها عرضت بالفعل ولم يمكن التطهير أو التبديل أو النزع لكونه منافياً للصلاة فإن كان الوقت واسعاً بطلت صلاته وعليه ان يستأنف الصلاة مع الطهارة وإن كان ضيقاً فيجب عليه نزع الثوب النجس والعمل بوظيفة العراة على ما مر سابقاً هذا إذا أمكن النزع وأما إذا لم يمكن ليرد ونحوه يجب عليه اتمام الصلاة في الثوب النجس وصلاته صحيحة لكن الاحوط استحباباً قضاءها في الثوب الطاهر بعد ذلك .

وأما إذا كان بدنه نجساً ولم يمكن تطهيره لكونه منافياً للصلاة وكان الوقت ضيقاً فيجب عليه اتمام الصلاة بذلك الحالة وصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٦٨ ) : إذا شك في نجاسة ثوبه أو بدنه ولم يعلم سابقاً بنجاسته وصلى فيه ثم ظهر - بعد الصلاة - إنه كان نجساً فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٦٩ ) : إذا طهر ثوبه النجس وتيقن بطهارته وصلى فيه ثم تبين بعد الصلاة ان النجاسة باقية فيه ، فلا يجب عليه الاعادة وإن كان الاحوط استحباباً اعادتها .

( مسألة ٦٧٠ ) : لو كان في ثوبه أو بدنه دم يقطع بأنه ليس نجساً كما إذا تيقن بأنه دم ما لا نفس له كالبعوضة وصلى معه ثم انكشف أنه

من الدماء التي لا يصح الصلاة معها فصلاً ، وصحيحة ، وهكذا لو تيقن بكون الدم الموجود في ثوبه أو بدنه نجساً لكنه عما يعنى عنه في الصلاة كدم الجروح والقروح ثم انكشف بعد الصلاة إنه لم يكن عما يعنى عنه فصلاته صحيحة أيضاً .

( مسألة ٦٧١ ) إذا نسي جاسة شيء وأصاب ثوبه أو بدنه مسح الرطوبة وصلى فيها حال النسيان ثم تذكر بعد الصلاة ، فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٧٢ ) إذا نسي جاسة شيء وأصاب بدنه مسح الرطوبة واغتسل ومضى قبل أن يغسل بدنه . بطل غسله وصلاته ، وكذلك لو أصاب بعض أعضاء الوضوء ووضأ قبل أن يمسحه فإنه يبطل وضوئه وصلاته .

( مسألة ٦٧٣ ) إذا كان عنده ثوب واحد وتنجس ثوبه وبدنه وكان عنده ماء يكفي لتطير أحدهما ، فيجب عليه أن يغسل بدنه ويزع الثوب ويعمل بوظيفة العراة - فيما إذا تمكن من زع الثوب - وأما إذا لم يتمكن لبرد أو لعذر آخر فهو مخير في تطهير كل من الثوب أو البدن إلا إذا كان أحدهما متنجساً بالبول الذي يحتاج إلى غسله مرتين بالماء القليل والآخر متنجساً بدم الذي يكفي عنه مرة واحدة فإنه يجب أن يغسل بذلك الماء ما يكون متنجساً بالبول .

( مسألة ٦٧٤ ) إذا لم يكن له إلا ثوب نجس فيجب برعه والعمل بوظيفة العراة ، وإذا لم يتمكن من الرع لبرد ونحوه فيجب عليه الصلاة في الثوب النجس ، وصلاته صحيحة .

( مسألة ١٧٥ ) إذا علم بنجاسة أحد ثوبيه ولم يكن له ثوب آخر فإن كان الوقت واسعاً وجب عليه الصلاة في كل منهما ، وإن ضاق الوقت

والأظهر وجوب الصلاة في أحدهما ، وإن لم يكن القول بالتحجير بين الصلاة في أحدهما والصلاة عارياً بعيداً .

## الشرط الثاني - إباحة اللباس

( مسألة ٦٧٦ ) . لا يجوز الصلاة في الثوب الممضوب بل في الثوب المشتمل على حيط ممضوب أو أزرار ممضوبه أو غير ذلك ، فإذا صلى فيه عمداً بطل الصلاة ، سواء علم بحرمه ليس الثوب الممضوب أو جهل بذلك إذا كان جاهلاً عن تقصير .

( مسألة ٦٧٧ ) . العلم بحرمه ليس الثوب الممضوب تبطل صلاته إذا صلى فيه عمداً حتى إذا لم يعلم بطلان الصلاة في الثوب الممضوب . ( مسألة ٦٧٨ ) : الجهل بالعصب أو الناسي إذا صلى في الممضوب فصلاته صحيحة إلا إذا كان هو العاصب ثم نسي ذلك وصلى فيه فإنه وإن لم يمكن الحكم بطلان صلاته ، لكن الاحتياط أن يعيد صلاته في الثوب المباح ولا يكتفي بتلك الصلاة .

( مسألة ٦٧٩ ) . إذا لم يعلم بمصية الثوب أو نسي ذلك ثم علم بذلك أو تذكر في أثناء الصلاة ، فإن كان له ساتر مباح وتمكن من نزع الثوب الممضوب فوراً أو يتحوّل لا يحل بالمساوات وجب الإسراع وصحت صلاته ، وإن لم يكن له ساتر آخر أو لم يتمكن من نزع الثوب أو أخل ذلك بالمساوات ، فيجب عليه قطع الصلاة والالتيان بها في غير الممضوب إن كان له وقت بمقدار ركعة وأما إذا لم يكن له وقت بهذا المقدار فيجب نزع الثوب وإتمام الصلاة عارياً والعمل بوظيفة المرأة . هذا فيما

إذا لم يوجب الترع الاخلال بالموالاة وإلا فيصح صلاته في ذلك الثوب .  
 (مسألة ٦٨٠) : إذا صلى في الثوب المفصوب اضطراباً لحفظ النفس  
 مئلاً أو لأجل أن لا يسرق وصلاته صحيحة .  
 (مسألة ٦٨١) : إذا اشترى ثوباً يعين مال فيه الخمس أو الزكاة  
 وصلى في ذلك الثوب بطلت صلاته .

### الشرط الثالث - أن لا يكون من اجزاء الميتة

(مسألة ٦٨٢) : يعتبر أن لا يكون لباس المصلي من اجزاء الميتة  
 التي تعطيها الحياة إذا كانت من الحيوان الذي له نفس سائلة بل الاحوط  
 وجوباً ترك الصلاة في اجزاء الميتة من الحيوان الذي ليس له نفس سائلة  
 كالسمك والحية .  
 (مسألة ٦٨٣) : إذا كان مع المصلي شيء من اجزاء الميتة التي  
 تعطيها الحياة كاللحم والجلد وصلاته باطلة حتى إذا لم يكن لباساً له .  
 (مسألة ٦٨٤) : إذا صلى في لباس متخذ من اجزاء الميتة التي  
 لا تعطيها الحياة كالشعر والصوف ، وصلاته ، صحيحة إذا كان من حيوان  
 مأكول اللحم ، كما انه يصح صلاته إذا حمل شيئاً من ذلك .

### الشرط الرابع - أن لا يكون من غير مأكول اللحم

(مسألة ٦٨٥) : لا يصح الصلاة إذا كان لباسه من أجزاء ما  
 لا يؤكل لحمه بل لو كان معه شعرة من الحيوان المحرم أكله كالهرة بطلت

صلاته .

( مسألة ٦٨٦ ) إذا أصاب ثوب المصلي أو بدنه لعاب ما لا يؤكل لحمه أو رطوبة أخرى منه ، فأن كان رطباً فلا يجوز ان يصلي به وان كان يابساً وقد زال عين تلك الرطوبة فصلاته صحيحة .

( مسألة ٦٨٧ ) لا بأس بالصلاة اذا كان على ثوبه او بدنه شعر انسان آخر او أصابهما رطوبة منه كهرقه ولعابه .

( مسألة ٦٨٨ ) تصح الصلوة اذا كان مع المصلي شيء من العمل أو الشمع ( الموم ) أو اللؤلؤ وان كان ذلك من اجراء مالا يؤكل لحمه .

( مسألة ٦٨٩ ) - اذا شك في لباس أو فيما على اللبس من الشعر أو الرطوبة وانه هل يكون من الحيوان المأكول أو من غيره صححت صلاته سواء كان مصنوعاً في بلاد الكفر أو في البلاد الاسلامية .

( مسألة ٦٩٠ ) المصدف حيوان غير مأكول اللحم فلا يجوز الصلاة فيما يشتمل عليه نعم لو شك في كون ( الاررار ) أي الدكم من ذلك الحيوان أو من شيء آخر صححت صلاته .

( مسألة ٦٩١ ) : لا بأس بالصلاة في الخنزير الخنازير ، والاحوط وجوباً ترك الصلوة في جلد السنجاب ووبره .

( مسألة ٦٩٢ ) اذا صلى فيما لا يؤكل لحمه جهلاً أو سهواً فالأقوى صحة صلاته .

## الشرط الخامس - أن لا يكون لباس الرجل من الذهب

( مسألة ٦٩٣ ) : لبس الثوب المنسوج من الذهب حرام على الرجال وتبطل الصلوة فيه كما يحرم عليهم لبس الخلي من الذهب كالتخاتم والسلمة

أو الساعة اليدوية وتبطل الصلاة إذا لمس شيئاً من ذلك ، والاحوط وجوباً  
الامتناع من استعمال النظارة إذا كان إطارها من الذهب  
( مسألة ٦٩٤ ) : لا يحرم على النساء شيء من هذه الأمور ولا تبطل  
صلاتهن بذلك .

( مسألة ٦٩٥ ) : إذا نسي الرجل كور خاتمه أو لباسه من الذهب  
أو شك في ذلك وصلى معه فلا يجب عليه إعادة الصلاة ، ومثل ذلك ما  
لو كان جامعاً يبطلان الصلوة في الذهب ، إذا كان جهله عن قصور لا عن  
تقصير .

## الشرط السادس - أن لا يكون لباس الرجل من الحرير الخالص

( مسألة ٦٩٦ ) : يحرم على الرجل لبس الحرير الخالص ، وتبطل  
صلاته بذلك والاقوى بطلان الصلاة إذا كان الحرير ، ما لا تتم الصلاة  
فيه ، كالجورب ، والتكة ، والقلندوة .

( مسألة ٦٩٧ ) : لا يحرم لبس الحرير على النساء كما لا يوجب  
ذلك بطلان صلاتهن .

( مسألة ٦٩٨ ) : لا بأس بلبس الصبي الحرير ، فلا يحرم على الولي  
إلباسه ولكن لا تصح صلاة الصبي فيه .

( مسألة ٦٩٩ ) : لا يجوز جعل بطانة الثوب من الحرير ، سواء كانت  
البطانة لجميع الثوب أو لمقدار منه ، كما أن ذلك يوجب بطلان الصلاة .

( مسألة ٧٠٠ ) : لا بأس بالصلاة في ثوب لا يعلم أنه من الحرير  
الخالص أو من شيء آخر .



(مسألة ٧٠١) لا يبطل الصلاة بحمل المندبل المصنوع من الحرير وما يشبهه ، ولا يحرم ذلك إذا كان ملحوقاً بحيث لا يصدق الصلاة فيه .  
(م.ألة ٧٠٢) لا بأس بالحرير المحترج بالقطن والصوف ، بشرط أن يخرج اللباس به عن صدق الحرير الخالص ، فلا يكفي الخلط بالمقدار اليسير الذي يستهلك في الحرير عرفاً .

(مسألة ٧٠٣) لا مانع من لبس الثوب المعصوب أو المصنوع من الذهب أو الحرير أو من أجزاء الميتة في حال الاضطراب ، وتصح الصلاة في جميع ذلك إن كان مضطراً إلى لبسها ولم يكن عنده غيرها .  
(مسألة ٧٠٤) . إذا اضطرب إلى لبس ما لا يؤكل لحمه صححت صلاته .  
(مسألة ٧٠٥) . إذا انحصر اللباس بالمعصوب أو الذهب أو الحرير أو ما لا يؤكل لحمه أو الميتة ولم يضطر إلى لبسه أبعد ونحوه فيجب أن يعمل بوظيفة العراة لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بتكرار الصلوة فيما لا يؤكل لحمه إذا انحصر ثوبه فيه .

(م.ألة ٧٠٦) إذا لم يكن عنده ساتر فيجب تحصيله ولو بشراء أو اجارة إلا إذا كان تحصيل الساتر متوقفاً على صرف مال كثير زائد بالنسبة إلى مكننته أو كان صرف المال فيه موجباً لتضرره ويجب عليه حينئذ العمل بوظيفة العراة

(مسألة ٧٠٧) إذا لم يكن عنده ساتر ووهبه شخص آخر أو جعله عنده عارية فيجب عليه القبول إن لم يكن القول موجباً لمشقته بل إذا لم يشق عليه الاستيهاب وطلب العارية وجب ذلك

( مسألة ٧٠٨ ) . الاحوط وجوباً ترك لبس الثوب الذي لا يعهد لبسه من مثله من جهة لونه أو قماشه أو هيئته كما إذا لبس أهل العلم - البزّة العسكرية - ولكن إذا صلى في ذلك اللباس فلا تبطل صلاته .

( مسألة ٧٠٩ ) : يحرم على الرجل أن يلبس ملابس النساء ، كما يحرم على المرأة أن تلبس ملابس الرجال إذا صدق عنوان التشبه والمزج عن اللباس الاعتيادي ، لكن الصلاة في ذلك صحيحة ،

( مسألة ٧١٠ ) . يجب عليه الصلاة مستلقياً فإن كان عارياً وكان لحافه أو فراشه نجساً أو من الحرير الخالص أو مما لا يؤكل لحمه فيجب - على الأقوى - أن لا يمطي نفسه بهذه الاشياء فيما إذا صدق على ذلك اللبس عرفاً .

## الفصل الثالث

### في الموارد التي لا يشترط فيها طهارة الساتر

تصح الصلاة مع نجاسة الثوب والبدن في موارد ثلاثة :

- ١ - أن يكون على بدنه أو لباسه دم الجروح أو القروح .
- ٢ - أن يكون في بدنه أو لباسه السدم الأقل من الدرهم بالتفصيل الذي مر في أحكام النجاسات .

٣ - إذا كان مضطراً إلى الصلاة مع النجاسة .

وتصح الصلاة مع نجاسة مخصوص اللباس في موردین آخرين .

١ - ما لا تتم الصلاة فيه كالجورب والمرعّجين .

٢ - ثوب المربية لطفلها

ونتعرض لأحكام هذه الامور في المسائل الآتية .

## ١ - دم الجروح والقروح

( مسألة ٧١١ ) : دم الجروح والقروح ما لم ترأ معفو عنه في الصلاة قليلاً كان أو كثيراً سواء كان أزالته وغسله أو تبديل النوب عسراً أو لم يكن على الأقوى .

( مسألة ٧١٢ ) . كما يعنى عن دم الجروح كذلك يعنى عن القيح المنتجس الخارج معه والدواء المنتجس به الموضوع على الجرح .  
( مسألة ٧١٣ ) : إذا كان الجرح بما لا يعتمد به بحيث يبرأ بسرعة ويمكن غسله ، فيجب تطهيره ولا تصح الصلاة معه .

( مسألة ٧١٤ ) . لا يمتنع العقوم ما في عل الجرح فلو تعدى الدم عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المجل من البدن ، كان معفواً عنه ، لكن بالمقدار المتعارف لمثل ذلك الجرح ، فإذا تنجس موضع من بدنه أو لباسه من رطوبة الجرح مع كونه بعيداً عنه ولا يتنجس به عادة ، يجب تطهيره ولا تصح الصلاة معه .

( مسألة ٧١٥ ) . إذا تلوث بدنه أو ثوبه بالدم الخارج من جرح في أذنه أو فمه ، فألحوظ وجوباً أن لا يصلي معه .

( مسألة ٧١٦ ) : يعنى عن دم البواسير ، حتى إذا كانت حباته داخلة على الأقوى .

( مسألة ٧١٧ ) . إذا كان في بدنه جرح وشك في أن الدم الذي يراه في ثوبه أو بدنه من الجرح أو هو دم آخر ، فيجوز الصلاة مع ذلك الدم .

( مسألة ٧١٨ ) : إذا كانت الجروح أو القروح كثيرة لكنهما متقاربة

بحيث يعد جرحاً واحداً ، ويجوز الصلاة مع دمائها ما دام لم تهرأ جميعها .  
( مسألة ٧١٩ ) إذا كانت الحروح المتعددة متباعدة بحيث يعد كل واحد منها جرحاً ، فلو برأ بعضها ، وجب غسل غده وغسل دمه الذي أصاب الثوب أو البدن .

## ٢ - الدم الأقل من الدرهم

( مسألة ٧٢٠ ) : يعفى في الصلاة عن الدم الأقل من الدرهم ، سواء كان في البدن أو اللباس ، وسواء كان من نفسه أو من لسان آخر أو من حيوان محلل الأكل .

( مسألة ٧٢١ ) المراد من الدرهم سمته لا وزنه ، والاحوط الاقتصار في مقداره على ما يساوي عقد السبابة ، ولا يعتبر أن يكون الدم في موضع واحد ، بل لو كن مجموع الدماء الموجوة في مواضع من بدنه وثوبه أقل من الدرهم يعفى عنه .

( مسألة ٧٢٢ ) . لا يعفى عن دم الميتة أو نجس العين وإن كان بمقدار رأس الإبرة ، والافوى عدم العفو عن دم ما لا يؤكل لحمه ، غير الانسان ، والاحوط وجوباً الحاق الدماء الثلاثة ( الحيض والاستحاضة والنماس ) بالمذكورات ، فإذا كان على ثوبه أو بدنه شيء قليل من هذه الدماء الثلاثة بطلت صلاته ، على الاحوط الوجوبي

( مسألة ٧٢٣ ) : يعدّ الدم واحداً ، إذا تمشى من أحد طرفي الثوب الى الطرف الآخر ، إذا لم يكن له بطانة ، سواء كان القماش خفيف أم غليظاً ، الا أن يقع على الجانب الآخر دم على حدة ولم يتصل بالدم الموجود على الجانب الآخر ، فإنه يجب ان يعدا اثنين ، فيلاحظ مجموعهما .

( مسألة ٧٢٤ ) إذا تعشي الدم من ظاهر الثوب الى بطائنه أو بالعكس فيعد متعدداً ، ان لم يكونا متعاشين ، فيلاحظ مجموعهما ، فإن لم يبلغ مقدار الدرهم يعفى عنه ، وإلا فلا يعفى عنه .

( مسألة ٧٢٥ ) : إذا كان الدم الموجود على الثوب أو البدن أقل من الدرهم ، لكن وصلت اليه رطوبة فلا يجوز الصلاة معه ، إذا صار مجموع الدم والرطوبة بمقدار الدرهم أو أكثر منه ، بل لو كان مجموع الدم والرطوبة أقل من الدرهم ولم تصل الرطوبة الى أطراف الدم ففي صحة الصلاة معه اشكال .

( مسألة ٧٢٦ ) - لا يعفى عن المتنجس بالدم ، فإذا لم يكن على ثوبه أو بدنه دم لكن تنجس بسبب ملاقاته لدم فلا يجوز الصلوة ، حتى إذا كان المقدار المتنجس أقل من الدرهم .

( مسألة ٧٢٧ ) . إذا كان على ثوبه أو بدنه دم أقل من الدرهم لكن وصلت اليه نجاسة أخرى كما لو سقط عليه قطرة من البول فلا يصح الصلاة معه .

### ٣ - ما لا يتم الصلاة فيه

( مسألة ٧٢٨ ) . يعفى في الصلاة عن نجاسة الملبوس الذي لا يتم الصلوة به وحده ( اعني لا يستر العورتين ) كالخف والقميص والجوارب أو الخاتم والخلاخال إذا لم يكن من اجراء الميتة أو غير المأكول .

( مسألة ٧٢٩ ) - يجوز حمل الشيء النجس من قبيل المنديين والامتاع والسكين واشباه ذلك .

## ٤ - ثوب المربية لطفلها سواء كان ولداً أم أنثى

( مسألة ٧٣٠ ) . يعني عن نجاسة ثوب المربية بحروط .

١ - ان تكون المربية أم ذلك الطفل .

٢ - ان يتنجس ثوبها ببول الطفل .

٣ - ان لا يكون لها غير ثوب واحد سواء تمسكت من شراء ثوب

آخر أو استيجاره أو استعارته أو لم تتمكن ، على الاظهر .

٤ - ان تفصل في اليوم والليلة ثوبها مرة واحدة .

( مسألة ٧٣١ ) الاحوط ( استحباباً ) ان تعمل ثوبها عَصراً

لتسلي الظهر والعصر ، بالثوب الطاهر .

( مسألة ٧٣٢ ) : اذا نجس ثوب المربية ببول ولد غيرها فالصلاة

فيه لا يفسد من اشكال حتى اذا غسلته في اليوم مرة . اذا نجس بعد الغسل .

( مسألة ٧٣٣ ) اذا كان للمربية أكثر من ثوب واحد وكانت مضطرة

الى لبس الجميع فالعفو عنها محل اشكال وان غسلت جميع ثيابها في اليوم مرة واحدة .

## الفصل الرابع

### في مسموحات ومكروهات الساتر

( مسألة ٧٣٤ ) مستحبات لبس المصلي أمور :

١ - العمامة مع التحنك .

٢ - الرداء ( العباءة ) .

- ٣ - ان يكون اللباس أبيض .
- ٤ - لبس الخاتم من العقيق .
- ٥ - لبس اطهر ثيابه وانظفها .
- ٦ - استعمال الطيب .
- ( مسألة ٧٣٤ ) . مكروهات لباس المصلي أمور
- ١ - الثوب الأسود .
- ٢ - الثوب القذر .
- ٣ - الثوب الضيق .
- ٤ - ثوب شارب الخمر .
- ٥ - ثوب من لا يعترز عن النجاسة .
- ٦ - ثوب ذو تماثيل .
- ٧ - لبس الخاتم الذي نقش عليه صورة .
- ٨ - حل الأزرار .

## المقدمة الخامسة - المكان

وفيه فصول :

الفصل الأول - في شروط مكان المصلي ، وهي تسعة أمور :

### الأمر الاول - اباحة المكان

( مسألة ٧٣٥ ) : لا تمنع الصلاة في المكان المغصوب وإن كان للفراش الذي يجلس عليه أو غيره مما يقعد ويقوم عليه غير مغصوب ، نعم لو كان الأرض والفضاء غير معصوبين ، وكان السقف أو المظلمة أو الخيمة

فقط منصوباً ، فلا مانع .

( مسألة ٧٣٦ ) : غصب المنفعة كغصب العين ، فلا تصح الصلاة في الدار المستأجر ، إلا برضى المستأجر وإن كان المصلي هو مالك الدار ، وكذا إذا كان المكان متعلقاً لحق الغير ، كما إذا أوصى الميت بثالث داره ولم يستخرج الثالث ، فالصلاة فيها باطلة .

( مسألة ٧٣٧ ) : لو سبق شخص إلى مكان في المسجد ونحوه ، فنهض شخص آخر وصلى مكانه فعليه إعادة الصلاة على الأحوط الوجوبي .  
( مسألة ٧٣٨ ) : الجاهل بالعصية إذا صلى في مكان ، ثم علم بعد الصلاة بأنه كان معصوباً فصلاته صحيحة ، وكذا الناسي .  
وأما نفس الغاصب إذا صلى وصلى ، والأحوط إعادة الصلاة وإن لم يمكن الحكم بالبطان .

( مسألة ٧٣٩ ) : من صلى في مكان مع العلم بعصيته فصلاته باطلة وإن كان جاهلاً ببطان الصلاة في المكان المعصوب .

( مسألة ٧٤٠ ) : من يجوز له الصلاة راكباً تبطل صلاته لو كان ( مركوبه أو دابته أو سرجها ) معصوباً ، بلا فرق بين الصلاة الواجبة والمستحبة ، هذا إذا كان سجوده على الشيء المعصوب ، وأما إذا كان السجود بنحو الأيماء ، وصدر منه قصد القرية وكان الفضاء مباحاً ، كما إذا كان راكباً على الدابة لا السيارة فلا ينبغي ترك الاحتياط بالأعادة .  
( مسألة ٧٤١ ) : لا يجوز لأحد الشريكين التصرف في المكان

المشترك ( قبل أمراز حصته ) ولا تصح صلاته فيه إلا برضا شريكه .

( مسألة ٧٤٢ ) : إذا اشترى داراً أو أرضاً - مثلاً - بعين مال فيه

الخمس أو الزكاة فلا يجوز التصرف فيها ، والصلاة فيها باطلة ، ما لم



يؤد الخمس أو الزكاة .

( مسألة ٧٤٣ ) لا يجوز التصرف في ملك الغير ، ولا الصلاة فيه إلا برضاء القلي وأما الأذن القولي ، فأما هي كاشفة عن الرضا ، فإذا علمنا برضا المالك بالصلاة في ملكه ، والصلاة صحيحة ، وإن لم يأذن لصاناً ، كما أنه لو أذن بإنسان وعلمنا بعدم رضاه قلباً فالصلاة فيه باطلة .

( مسألة ٧٤٤ ) لا يجوز التصرف في ملك الميت الذي هو مديون لئناس ، والصلاة فيه باطلة ، إلا إذا ضمن شخص ، أداء الديون أو أجاز الدائن والوصي في التصرف بحيث لا يجوز التصرف ، وتصح الصلاة . وإذا لم يوجد الوصي فالحاكم الشرعي يقوم مقامه .

( مسألة ٧٤٥ ) : إذا كان للميت ورثة صغار فلا يجوز التصرف فيما ترك ، والصلاة فيه باطلة ، إلا إذا أدن القيم لمصلحتهم فإنه لا مانع حينئذ .

( مسألة ٧٤٦ ) - لا بأس بالصلاة في الأماكن المدة للمسافرين والواردين ، كالمناقب والحمامات ، فإن رضا المالك معلوم فيها ، وأما في غيرها فلا بد من تحصيل العلم برضاه ، ولو من لارم كلامه أو فحواه . ( مسألة ٧٤٧ ) : في الاراضي الواسعة جداً التي ليس لها حائط ولا حاجز ويصعب على الانسان الخروج منها والانتقال الى غيرها لأجل الصلاة ، تجوز الصلاة فيها من دون استجازة من المالك .

## الأمر الثاني - استقرار المكان

( مسألة ٧٤٨ ) : لا بد ان يكون مكان المصلي مستقراً ، أي غير متحرك ينحو ويوجب عدم استقرار المصلي حين الاشتغال بالصلاة ، وأما حال

السكوت وعدم الاشتغال بالقراءة أو الذكر ولا بغيره .

( مسألة ٧٤٩ ) يجوز الصلاة في السميعة والطائرة والقطار وامثالها ، حال توقفها ، وأما مع حركتها ، وعدم استقرار بدن المصلي فلا يجوز إلا عند الضرورة ، كما إذا ضاق الوقت ولم يمكنه الخروج منها ، وجبته معه مراعاة الاستقرار مهما أمكن فإذا عرصت له الحركة حال الذكر يعيده في حال الاستقرار إن أمكن ، كما أنه لا بد أن يواظب على استقبال القبلة ، فإذا انحرفت السميعة عن القبلة يدور هو نحو القبلة .  
( مسألة ٧٥٠ ) : لا يجوز الصلاة على كومة الرمل وصخرة الخنطة ، ويبدل التين وامثالها إذا لم يتمكن من الاستقرار .

### الامر الثالث - عدم وجود مزاحم للأستقرار

( مسألة ٧٥١ ) لا يجوز الصلاة في المكان الذي يطمئن بهدم نمكته من المحافظة على الاستقرار حال الصلاة ، كمرص الزحام والمطر والريح الشديدين ، لكن إذا احتمل عدم عروض المانع عن الانعام ، وصلى رجاءً ، وصادف عدم المانع فصلاته صحيحة

### الامر الرابع - سعة المكان

( مسألة ٧٥٢ ) . لا تصح الصلاة في مكان يكون سقفه نازلاً لا يتمكن من القيام التام ، وكذا لا تصح في مكان ضيق لا يتمكن من الركوع أو السجود ، هذا إذا تمكن من الصلاة الكاملة في مكان آخر ، وأما المصطر - كالمحبوس في المكان الضيق - فيصلي كما هو ، ويقوم بمقدار يتمكن ،

وينبغي للركوع والسجود بمقدار تمكنه ، وصلاته صحيحة إذا لم يرتفع  
عذره قبل الوقت ، فإن ارتفع العذر وتمكن من الصلاة التامة - والوقت  
باق فيعيد الصلاة .

### الامر الخامس - عدم التقدم على قبر المعصوم ( ع )

( مسألة ٧٥٣ ) : لا تصح الصلاة مع التقدم على قبر النبي ( ص )  
والأئمة المعصومين ( ع ) ، وكذا مع التساوي على الأحوط .  
( مسألة ٧٥٤ ) : تصح الصلاة مع وجود حائل بينه وبين القبر  
الشريف كالحائط ، ولا يمد من الحائل نفس الضريح ، ولا الصندوق ،  
ولا الثوب الملقى على الصندوق الشريف .

### الامر السادس - عدم كون المكان ذا نجاسة متعدية

( مسألة ٧٥٥ ) : لا بد أن لا يكون في المكان الذي يصلي فيه نجاسة  
متعدية تسري الى بدنه أو لباسه ، وأما إذا لم تكن مسرية فلا مانع إلا  
موضع الجبهة ، فإنه لا بد أن يكون طاهراً ، فلو وضع جبهته على أرض  
متنجسة فصلاته باطلة ، وإن كانت يابسة .

### الامر السابع - عدم ارتفاع موضع الجبهة ، وعدم انخفاضه

( مسألة ٧٥٦ ) : لا يجوز ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين  
وابهامي الرجلين بأكثر من أربع أصابع مضمومات ، وكذا لا يجوز

انخفاضه عنهما بذلك المقدار وسيجيء في فصل السجود .

## الامر الثامن - أن لا يكون البقاء فيه محرماً

( مسألة ٧٥٧ ) : قد عد من موجبات بطلان الصلاة اثنيان في مكان يحرم التوقف فيه ، كما بين الصميين من القتال ، أو في المسبقة ، أو تحت السقف والمناط المشرف على الانهدام ، أو غيرها مما فيه خطر على النفس ، وكذلك المكان الذي تصرب فيه الدفوف والمزامير ، لكن الأظهر أن حرمة البقاء فيها لا توجب بطلان الصلاة ، وإن كان الاحوط استحباباً الاعادة .

## الامر التاسع - أن لا يكون مما يحرم التوقف والقيام والقعود علمه

( مسألة ٧٥٨ ) : وقد عد أيضاً من موجبات بطلان الصلاة إثنيان ، على فرش مكتوب عليه القرآن ، أو لعل الجلالة ، أو اثنيان على قبر المعصومين ( عليهم السلام ) بما يكون فيه تنسكاً للدين ، ولا ريب في حرمة ، بل قد يوجب الكفر ، وحسب كيف يمكنه التقرب بتلك الصلاة .

( مسألة ٧٥٩ ) : يكره تقدم المرأة على الرجل في الصلاة ، وكذا محادثتها له ، وإذا كانت متقدمة على الرجل أو محادثة له ، فالأحوط الوجوبي أن تكون الفاصلة بينهما بمقدار ذراع اليد أو أكثر ، وإن كان الاحوط ( الاستحبابي ) ترك التقدم والمحاذاة مطلقاً .

( مسألة ٧٦٠ ) : ترتفع الحكرامة أو المانعية - على القول بها - بالتعاقد بينهما بمقدار عشرة أذرع ( خمسة أمتار ) تقريباً ، وبوجود حائل بينهما يسمع عن المشاهدة وارتفاع مكان أحدهما عن الآخر ، بحيث لا يصدق المعاذاة عرفاً

( مسألة ٧٦١ ) - المشهور حرمة الخلوة بالأجنبية في مكان لا يمكن لغيرهما الدخول فيه ، ولأجل الحرمة حكموا ببطان الصلاة فيه أيضاً ، لكن الحديث الذي تمسكوا به قابل للأشكال سنداً ودلالة .

( مسألة ٧٦٢ ) : الاحوط وجوباً ترك اتيان الصلاة الواجبة في الكعبة ، وعلى سطحها ، اختياراً ، ولا بأس في حال الاضطراب .

( مسألة ٧٦٣ ) لا بأس باثنين الصلاة المستحبة في الكعبة ، وعلى سطحها ، وقد ورد في بعض الاحبار استحباب الصلاة ركعتين داخل الكعبة متوجهاً الى كل ركن .

## الفصل الثاني

### المواضع التي تفضل الصلاة فيها

( مسألة ٧٦٤ ) : من المستحبات الأكيدة في الشرع الاسلامي ان تؤتي الصلاة في المسجد ، وأفضل المساجد مسجد الحرام ، والصلاة فيه تعادل ألف ألف صلاة ، ثم مسجد النبي ( ص ) ، والصلاة فيه تعادل عشرة آلاف ثم مسجد الكوفة ، ثم مسجد الأقصى ، ثم مسجد الجامع في أي بلد كان ، ثم مسجد القيلة ( المحلة ) ، ثم مسجد السوق .

( مسألة ٧٦٥ ) صلاة المرأة في دارها أفضل ، وأفضل مواضعها

الفرقة المتأخرة و « للخذع » وهو مخزن الفرقة .

ولكن لو أمكنها التحفظ الكامل من الأجنبي فحضرت المسجد أدركت فضله  
( مسألة ٧٦٦ ) : نستحب الصلاة في مشاهد الأئمة ( عليهم السلام ) ،  
بل هي أفضل من المسجد ، والصلاة في مشهد أمير المؤمنين ( ع ) تعادل  
مائة ألف صلاة .

( مسألة ٧٦٧ ) : يستحب كثرة التردد الى المساجد ، وإلى مسجد  
خال من المصلي ويكره لجار المسجد أن يصلي في غير المسجد بدون عذر .  
( مسألة ٧٦٨ ) : يستحب ترك المؤاكلة والمشورة والمجاورة والمصاهرة  
مع من لا يحضر المسجد .

( مسألة ٧٦٩ ) : قد ورد في بعض الاخبار استحباب جعل شيء  
أمامه ، ليصير حائلاً بينه وبين من يمر ، ويكفي فيها العود أو الحبل  
أو الحصاة .

## الفصل الثالث

### المواضع التي تكره فيها الصلاة

( مسألة ٧٧٠ ) : يكره الصلاة على المشهور في عدة أماكن :

- ١ - الحمام .
- ٢ - الأرض السبخة .
- ٣ - أن يكون أمامه انسان .
- ٤ - أن يكون أمامه باب مفتوح .
- ٥ - الشوارع والأزقة إذا لم تكن مضاءة بالمارءة وإلا فحرام .

- ٦ - ان يكون أمامه نار مضرمة أو سراج .
- ٧ - بيت النار كالمطبخ .
- ٨ - ان يكون متوجهاً الى بالوعة أو حفرة يبال فيها .
- ٩ - ان يقابل صورة أو تمثالاً لذي روح ، إلا أن يجهل عليها ثوب أو شيء آخر .
- ١٠ - الغرفة التي فيها جنب .
- ١١ - الغرفة التي فيها تصاوير ، وان لم تكن أمامه حين الصلاة .
- ١٢ - ان يكون أمامه قبر أو يصلي بين القبرين أو يصلي في المقابر .

## الفصل الرابع

### احكام المساجد

- ( مسألة ٧٧١ ) . يحرم تنجيس أرض المسجد وسقفه وسطحه ، وهكذا حيطاته من داخل المسجد ، ويجب التطهير عند العلم بالتنجيس ، والأحوط وجوباً ترك تنجيس الحيطان من الخارج ، ولزوم التطهير عند تنجيسها .
- ( مسألة ٧٧٢ ) : لو لم يتمكن من تطهير المسجد منفرداً ، يجب عليه أخذ المساعد على ذلك ، وعند عدم وجدان المساعد فالأحوط وجوباً ، أن يخبر من يتمكن من التطهير .
- ( مسألة ٧٧٣ ) . لو تنجس جزء من المسجد ولم يمكن التطهير إلا بحفره ، وجب الحفر ولو توقف التطهير على هدم جزء قليل من المسجد وجب الهدم . ولا يجب ارجاع التراب في الحفرة ، كما لا يجب اعادته

بناء الجزء المهدوم . ولكن لو تمجست لبنة ( طابوق ) أو ما يشبهها وقلعت للتطهير ، وجب أرجاعها الى مكانها إذا أمكن .

( مسألة ٧٧٤ ) . لو اغتصب المسجد وجعل بيتاً وما شابهه ، أو إنهدم ، أو أصبح خربة ، بحيث لا يمكن الصلاة فيه ، ففي هذه الصور ، أيضاً يحرم تنجيسه ، ويجب تطهيره .

( مسألة ٧٧٥ ) : في المشاهد المشرفة يحرم تنجيس داخل حرم الامام ( ع ) ، ولكن اذا تنجس ملا يجب التطهير إلا اذا كان البقاء على النجاسة أهنة للأمام ( ع ) . بل الاحوط الاستعجابي هو التطهير حتى لو لم تكن أمانة .

( مسألة ٧٧٦ ) . لو تنجس بعض فرش المسجد ، سواء كان من نوع الحصير أو السجاد أو غير ذلك ، فلا بد من تطهيرها ، ولكن اذا كان قطع المقدار المتنجس أقل ضرراً من تطهيره فيتمتعن القطع .

( مسألة ٧٧٧ ) : يحرم ادخال عين النجس - كالدب - في المسجد لو كان هتكاً له ، بل الاحوط الاستعجابي عديم الادخال حتى لو لم يكن هتكاً ، إلا في المسجد الحرام ، بحدوده القديمة ، والاحوط الوجوبي تركه . وأما ادخال العين المتنجس فلا يحرم في أي مسجد إلا اذا كان هتكاً .

( مسألة ٧٧٨ ) . يجوز إقامة مجلس التعزية للأمام الحسين ( ع ) في المسجد ، وهكذا المجالس الدينية . وكذلك يجوز تقطيعه بالسواد ، ونصب الخيمة وادخال أدوات الشاي والقهوة وغيرهما فيه ، بشرط أن لا يضر بالمسجد ولا يزاحم المصلين ، والاحوط الوجوبي ترك زحرفة المسجد بالذهب ، وعدم نقشه بصور ذوي الأرواح ، وأما غيرها كصور الورود



## والأشجار فمكروه .

( مسألة ٧٧٩ ) - يحرم بيع المسجد ، أو اتخاذ ملكاً ، أو جعله جزءاً من الطريق حتى لو انهدم وأصبح ارضاً مهملة .

( مسألة ٧٨٠ ) - يحرم بيع أبواب المسجد وشبابيكها وكل ما يتعلق بها ، ولو حرب المسجد فلا بد من حفظها وجعلها في نفس المسجد عند إعادة بنائها . وأما إذا لم تصلح لذلك المسجد بأي نحو ، فلا بد من جعلها في مسجد آخر ، وإذا لم تصح لغيره . - المساجد أيضاً ، فيجوز بيعها ويجب صرف ثمنها في نفس المسجد وإن لم يمكن ففي المساجد الأخر . هذا إذا كانت من أجزاء المسجد وأما إذا كانت وقفاً على المسجد

وسقطت عن الاستفادة فلم تصلح لذلك المسجد وأرادوا صرفها في مسجد آخر تشترى لأجل المسجد الآخر ويصرف ثمنها في نفس المسجد الأول . ( مسألة ٧٨١ ) - يستحب إنشاء المساجد وتعميرها ، كما يستحب

ترميمها وتصليحها ، ويجوز هدمها وتأسيسها من جديد إن كانت خربة جداً بحيث لا يمكن ترميمها ، بل يجوز هدم المسجد العامر لعرض توسيعه لرفع حوائج المصلين بشرط أن يكون ذلك باصافه على أرضه لا بناء أسطواناته وحيطانه بقطر أقل كي يصح داخله أوسع .

( مسألة ٧٨٢ ) - يستحب تنظيف المسجد وإبارته .

( مسألة ٧٨٣ ) - يستحب لمن رام الذهاب الى المسجد مراعاة الأمور

التالية : -

١ - استعمال الطيب .

٢ - لبس الثوب التنظيف العاخر .

٣ - الفحص عن حفائمه ، مخافة وجود النجاسة فيها .

- ٤ - تقديم الرجل اليمنى عند الدخول واليسرى عند الخروج .
- ٥ - أن يكون أول من يدخل إلى المسجد وآخر من يخرج .
- ( مسألة ٧٨٤ ) - يستحب عند ورود في المسجد أن يصلي ركعتين تحية واحدة إما بمسجد . وإذا صلى ركعتين وجوباً أو لغير التحية من المستحبات فيكفي ذلك عن صلاة التحية .
- ( مسألة ٧٨٥ ) - يكره في المسجد عند أمور  
١ - النوم . إلا في حالة الاضطراب .
- ٢ - التكلم حول أمور الدنيا .
- ٣ - الاشتغال بالصناعة .
- ٤ - انشاد الاشعار ، غير المتضمنة للحكمة أو الموعظة .
- ٥ - البصاق والامتصاص والقاء النخامة ( أحلاط الصدر ) .
- ٦ - انشاد الفحالة .
- ٧ - رفع الصوت إلا للأذان .
- ( مسألة ٧٨٦ ) - يكره فتح المجال للمجذبين والأطفال في المسجد . ويكره الدخول في المسجد لمن أكل الصل أو الثوم أو كلم يورث رائحة كريهة تؤدي الآخرين

## المقامة السادسة

### الأذان والأقامة

- ( مسألة ٧٨٧ ) - يستحب الأذان والأقامة قبل العرائض اليومية . بل لا ينبغي ترك الأقامة ، وأما الصلوات الواجبة غير اليومية كصلاة

الآيات ويستحب أن يقال قبلها ( الصلاة ) ثلاث مرات .  
( مسألة ١٨٨ ) : يستحب في اليوم الأول من ولادة الطفل الأذان في أذنه اليمى والأقامة في اليسرى وإن لم يفعل ذلك فيستمر الاستحباب إلى أن تنفصل سرقته .

( مسألة ٧٨٩ ) . ينبغي ترك الترجيع في الأذان والأقامة ، ويحرم ذلك لو كان بنحو الغناء ، وهو الصوت المطرب المختص بمجالس اللهو والطرب .

( مسألة ٧٩٠ ) . يسقط الأذان في خمس صلوات

١ - صلاة العصر من يوم الجمعة على المشهور .

٢ - صلاة العصر من يوم عرفة .

٣ - صلاة العشاء ليلة عيد الأضحى ( ليلة المولد ) .

٤ - صلاة العصر والعشاء لمنسحصة على المشهور .

٥ - صلاة العصر والعشاء للعسلوس - أي من لا يتمكن من إمساك البول - وكذلك المبطلون على المشهور - وهو من لم يتمكن من إمساك العاط - ويشترط أن لا يفصل بين هذه الصلوات والصلوة التي قبلها بها بعد فصل عرواً ولكن يضر الفاصل بين الصلاتين بالمائلة فلا يسقط معه الأذان وكلما جمعت بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء فلا مانع من ترك الأذان للشائي فقد ورد في الصحيح أن النبي ( ص ) حين جمع بينهما صلى الظهر بأذان وأقامتين وكذا المشائين .

( مسألة ٧٩١ ) . يسقط الأذان والأقامة في موارد

١ - الداخل في صلاة الجماعة التي أذنبوا لها وأقاموا ، وإن لم يسمعهم ويجوز له - مع ذلك - الاتيان بالأذان والأقامة برجاء المطلوبة .

- ٢ - الداخل في المسجد ليصلي جماعة - بعد انتهاء الجماعة - فإنه لا يجوز ان يؤذن لصلااته ويقيم له ما دامت لصفوف باقية ولم يتفرق الجمع .
- ٣ - الداخل الى المسجد للصلوة منفرداً وقد أقيمت الجماعة ، سواء دخل حال اشتغالهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف ، ومثله من دخل ليصلي مع جماعة أخرى .

ويشترط في السقوط أمور :

- ١ - ان تكون الجماعة السابقة مع الأذان والاقامة
- ٢ - ان لا تكون باطلة .
- ٣ - اتحاد المكان عرفاً ولو كانت الجماعة داخل المسجد وأراد الصلاة على سطحه ، فلا يسقط الأذان والاقامة .
- ٤ - أن تكون الجماعة في المسجد ولو لم تكن فيه فسقوط الأذان والاقامة مشكل ولا مانع من الأتيان بهما برجاء المطوية .
- ( مسألة ٧٩٢ ) : يسقط الأذان والاقامة مع الشك في صحة الجماعة السابقة وبطلانها ، ولكن إذا شك في الشرطين الآخرين ، بأن شك في اتحاد المكان أو كون الجماعة السابقة مسبقة بالأذان والاقامة ، فلا يسقطان بل يأتي بهما ، أما بقصد الاستحياب أو برجاء المطوية .
- ( مسألة ٧٩٣ ) : يستحب لمن يسمع الأذان والاقامة أن يحكي كل قسم يسمعه .

( مسألة ٧٩٤ ) يجزي سماع أذان الغير واقامته عن أدائه واقامته لسمعه إذا سمعها بتمامها سواءً حكى ما سمعه أم لم يحك ، بشرط

أن لا تقع الإقامة الكثيرة بين السماع وبين صلاته ، وإذا سمع بعض الأذان والإقامة يجزيه اتمامها بنفسه .

( مسألة ٧٩٥ ) إذا سمع الرجل أذان المرأة أو إقامتها مع قصد التلذذ فلا يستطاع عنه ، وأما بدون التلذذ فسقوطه مشكل .

( مسألة ٧٩٦ ) : يشترط أن يكون المؤذن والمقيم أصلاً للجماعة رجلاً ، ولكن في جماعة النساء يصح أن يكون امرأة .

( مسألة ٧٩٧ ) : لا بد من أن تكون الإقامة بعد الأذان فإذا وقع قبله لا يصح .

( مسألة ٧٩٨ ) : يلزم مراعاة الترتيب المذكور آنفاً في الأذان والإقامة فلو أحل به كما لو أتى بجملة « حي على الصلاة » بعد جملة « حي على خير العمل » فلا بد أن يعيد من موضع الخلل .

( مسألة ٧٩٩ ) يلزم أن لا تقع الفاصلة الكثيرة بين الأذان والإقامة بحيث لا تعد الإقامة مرتبطة بذلك الأذان . وإذا وقعت تنكث الإقامة فيستحب تكرار الأذان والإقامة . وكذلك يستحب تكرارهما عندما تقع الفاصلة بينهما وبين الصلاة بحولاً تعدان أذاناً وإقامة لتلك الصلاة .

( مسألة ٨٠٠ ) : يلزم أن يكون الأذان والإقامة بالعربية الفصحى من دون لحن فلا تكفي نرحمتها بعد العربية ، أو العربية الملهونة .

( مسألة ٨٠١ ) : لا بد أن يكون الأذان والإقامة بعد دخول وقت الصلاة وببطلان مع التقديم عمداً أو سهواً .

( مسألة ٨٠٢ ) : إذا شك في الأذان ، ولم يبدأ بعد بالإقامة فلا بد من الإتيان بالأذان ، وأما إذا دخل في الإقامة وشك في الأذان ، فيعسى .

( مسألة ٨٠٣ ) : إذا شك في الأتيان بأحد أجزاء الأذان أو الإقامة

ولم يدخل في الجزء التالي لزم ذكر الجزء المشكوك ، وأما إذا بدأ بالجزء التالي فلا يلزم .

( مسألة ٨٠٤ ) يستحب عند الأذان عدة أمور .

١ - أن يكون متجنباً نحو القبلة .

٢ - أن يكون متطهراً .

٣ - أن يضع يديه على أذنيه .

٤ - رفع الصوت ومدّه .

٥ - أن يفصل ما بين فصوله .

٦ - أن لا يتكلم في الاثناء .

( مسألة ٨٠٥ ) يستحب عند الإقامة توفر الأمور الآتية . -

١ - علم المشي في الاثناء .

٢ - أن يكون الصوت فيها اخفض من الأذان .

٣ - الوقف في نهاية الجمل أي لا يوصل نهاية كل جملة ببداية الجملة الآتية .

٤ - أن تكون الفاصلة بين اجزائها اقل من الفاصلة في الأذان .

( مسألة ٨٠٦ ) يستحب أن يفصل بين الأذان والإقامة بأحدى

الأمور الآتية -

أ - أن يتخطى بخطوة واحدة

ب - الجلوس قليلاً .

ج - أن يسجد لله تعالى .

د - أن يقرأ الأذكار المستحبة أو يشتغل بالدعاء .

هـ - السكوت فترة قصيرة .

و - التكلم بما لا يسنط الله .

ز - الصلاة ركعتين ولو كان بعد أداء الصبح والمغرب لا يستحب التكلم .

( مسألة ٨٠٧ ) : يستحب أن يكون المؤذن الراكب هادلاً ، وهارماً بأوقات الصلاة ، وأن يكون مرنم مع الصوت ، ووقوفه في القمة .

## المبحث الثاني - في أفعال الصلاة

وفيه مفاصل :

### المقصد الأول - واجبات الصلاة

وهي أحد عشر :

- ١ - النية .
- ٢ - القيام .
- ٣ - تكبيرة الاحرام .
- ٤ - القراءة .
- ٥ - الركوع .
- ٦ - السجود .
- ٧ - الذكر .
- ٨ - التشهد .
- ٩ - السلام .

- ١٠ - الترتيب بين الافعال .
- ١١ - الموالاة أي عدم الفصل بين الافعال .
- ( مسألة ٨٠٨ ) : الواجبات على صنفين .
- ١ - الأركان . وهي ما تبطل الصلاة بنقصائها أو زيادتها عمداً أو سهواً ، وهي في الصلاة خمسة :
  - أ - النية .
  - ب - تكبيرة الاحرام ، لكن لا تبطل الصلاة بزيادتها سهواً .
  - ج - القيام حال التكبيرة والقيام قبل الركوع .
  - د - الركوع .
  - هـ - السجدةان معاً .
- ٢ - غير الأركان . وهي ما تبطل الصلاة بتركها أو زيادتها عمداً لا سهواً .

## الاول - النية

- ( مسألة ٨٠٩ ) : النية هي قصد الى الفعل امتثالاً لأمر الله تعالى ولا يشترط فيها الاخطار أو التلفظ باللسان
- ( مسألة ٨١٠ ) : يجب في النية تعيين نوع الصلاة اذا كانت متعددة كالطهر والمصر مثلاً والنافلة والعرض
- ( مسألة ٨١١ ) : يجب استدامة النية بمعنى انه إذا سئل عنه في اثناء الصلوة ماذا تفعل ؟ اجاب فوراً وأما اذا غفل عنها بحيث لا يسري ماذا يجيب لو سئل ، فصلاته باطلة .
- ( مسألة ٨١٢ ) : يعتبر في النية ( الاخلاص ) في العمل فمضى ضم



اليه ما ينشأ الاخلاص كالرياء ( أي ارائة الناس بفعله ) بطلت صوته سواء كانت صلواته لأجل الناس أو كانت لأجل الله والناس معاً .

(قائده) . روى عن النبي (ص) انه قال المرأني يوم القيامة ينادى بأربعة اسماء ، يا كافر ، يا فاجر ، يا عادر ، يا حاسر ، ظل صغيرك وبطل أجرك ولا حلاق لك ، التمس الأجر من كنت تعمل له ، يا غادع .

( مسألة ٨١٣ ) لا فرق في مبطلية الرياء بين الانتداء والائناء ، والاجزله الواجبة كالقراءة والمستحبة كالنموت . وسواء كانت في ذات العمل أو بالنسبة الى بعض القيود ككسور اصلوة في المسجد او مع الجماعة .

( مسألة ٨١٤ ) يكفي التعيين الاجمالي بمعنى اتيان اربع ركعات مثلاً بقصد ما في لدمه وإن لم يعم بأن ما في ذمته ظهر أو عصر أو عشاء وإذا كان ما في ذمته متعدياً يكفي قصد ما وجب في ذمته او لا من الصلاتين أو ما وجب ثانياً .

( مسألة ٨١٥ ) : لا يجب قصد الاداء أو القضاء زائداً على تعيين نفس الصلاة ، فإذا نوى الأمر المتوجه اليه فعلاً ، وقصد صلاة العصر مثلاً بتخييل انه أداء وإن الوقت باق وبأن انه كان قضاء فصلاته صحيحة .

( مسألة ٨١٦ ) : لا يجب قصد الاستحباب أو الوجوب بل يكفي قصد القرية المطلقة والأمر المتوجه اليه وإن كان الاحوط قصدهما .

( مسألة ٨١٧ ) . لا يجب حين النية تصور اجزاء الصلاة تفصيلاً بل يكفي التصور الاجمالي .

( مسألة ٨١٨ ) : لو نوى في اثناء الصلاة قطعها او الاتيان بالقاطع فإن اتم صلاته على هذه الحالة فهي باطلة وأما لو رجع الى النية الأولى

قبل ان يأتي بشيء لم تبطل .

( مسألة ٨١٩ ) : لو اتى ببعض الاجزاء لا بعنوان الجزئية ثم رجع الى النية الأولى يتوقف البطلان على ان ما اتى به فعل كثير ، وكذا يبطل صلاته لو اتى بالفعل القليل كذلك من دون ان يعيدها بعنوان الجزئية ثانياً .  
( مسألة ٨٢٠ ) : لو شك حين الاشتغال بالعمل في انه ظهر أو عصر وعلم انه لم يصلي الظهر يجمعه ظهراً أما لو بين له اتيان الظهر فيستأنفها عصرأ ، نعم لو رأي معه مشغلاً بالعصر دويماً لها وشك في انه من اول الأمر نواها او نوى الظهر اشتهاها ، يبي على انه من اول الامر نواها .

## الثاني - تكبيرة الاحرام

( مسألة ٨٢١ ) : يجب الابتداء بها في كل صلاة وهي ركن كما مر وصورتها ( الله أكبر ) من غير تهديد أو تعير او انفصل بين الكلمتين ويجب الاتيان بها صحيحة بجميع حركاتها وسكناتها ولا يجزي مرادها ، ولا ترجمتها .

( مسألة ٨٢٢ ) : لو كبر للافتتاح ثم زاد ثانية بعنوان الافتتاح أيضاً بطلت صلاته واحتاج الى ثالثة ولو اتى برابعة بقصد الافتتاح أيضاً بطلت صلاته واحتاج الى خامسة وهكذا .

( مسألة ٨٢٣ ) : الأحوط الاستحبابي ان يعصل بين التكبيرة وما قبلها من الإقامة او الدعاء .

( مسألة ٨٢٤ ) : يجب اظهار اعراب الراء في كلمة « أكبر » إذا اتى بها متصلة بما بعدها من البسملة وغيرها .

( مسألة ٨٢٥ ) : يجب الاستقرار والطمأنينة حال التكبيرة ، وتبطل

إذا أتى بها عمداً بدون الاستقرار .

( مسألة ٨٢٦ ) : يجب على المصلي في التكبيرة وغيرها من القراءة والذكر أن يسمع نفسه بها ، وهما إذا كان ثقیل السمع أو أطرش أو كان هناك مانع آخر فيكفي الاتيان بها بحيث لو ارتفعت هذه الموانع لسمع .

( مسألة ٨٢٧ ) : من به خلل في لسانه ، ولا يمكنه تلفظ التكبيرة صحيحة ، يجب عليه الاتيان بها حسب ما يمكنه ، وإن لم يتمكن من تعظيمها بأي نحو يجب عليه إحطارها بالدال والإيماء له بالأصبع .

( مسألة ٨٢٨ ) : يستحب لمصلي أن يدعو بهذا الدعاء بعد تكبيرة الاحرام . « يا عسى ، قد أمك المصلي » ، وقد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المصلي ، أنت المحسن وأنا المصلي ، بحق محمد وآل محمد ، صل على محمد وآل محمد ، وتجاوز عن قبيح ما تعلم مني » .

( مسألة ٨٢٩ ) : يستحب حال تكبيرة الاحرام ، وبقية تكبيرات الصلاة ، أن يرفع اليدين الى الأذنين

( مسألة ٨٣٠ ) : من شك في اتين تكبيرة الاحرام ، ودخل في القراءة ، لا يعتني بشكه ولو لم يدخل بعد فيأتي بالتكبير .

( مسألة ٨٣١ ) : من شك في صحة التكبيرة بعد اتياها فإن دخل في غيرها فلا يعتني بشكه ، وإن لم يدخل والأحوط - وجوباً - ابطال الصلاة والاتيان بالتكبيرة .

### الثالث - القيام

( مسألة ٨٣٢ ) : - القيام - هو ركن حال تكبيرة الاحرام ومن كبر

جالساً بطلت صلاته وقبل الركوع المسمى بالقيام المتصل بالركوع أما القيام حال القراءة فليس بركن فمن تركه نسياناً فلا يبطل صلاته .  
( مسألة ٨٢٣ ) . يجب الوقوف قبل التكبيرة وبعدها لكي يتيقن بوقوع التكبيرة حال القيام .

( مسألة ٨٢٤ ) : إذا جلس بدون ركوع بعد الحمد والسورة ثم تذكر بعد ذلك قام منتصباً ثم يركع ليقع ركوعه من قيام أم لو قام متقوساً وغير منتصب ولو ساهياً فركع بطلت صلاته

( مسألة ٨٢٥ ) : يجب الاستقرار في الصلاة وعدم الانحناء أو الميلان يميناً وشمالاً وعدم الاستناد الى شيء مع الامكان فلا بأس مع الاضطراب .

( مسألة ٨٢٦ ) : لا بأس بتحريك الرجل عند الهوى للركوع والاحتياط الوجوبي انتصاب العنق حال القيام ولا بأس باطراق الرأس .

( مسألة ٨٢٧ ) : لو مال الى أحد الجانبين أو استند الى شيء نسياناً فصلاته صحيحة ولو صدر منه هذا العمل في القيام حال التكبيرة فعليه إعادة الصلاة على الاحوط الوجوبي وأما القيام المتصل بالركوع فلا يشترط فيه الاستقرار ولا عدم الاستناد - على الاظهر

( مسألة ٨٢٨ ) : الاحوط الوجوبي الاعتماد على القدمين عند الوقوف ولا يجب التسوية بين الرجلين في الاعتماد بل له أن يجعل تمام ثقله على أحد الرجلين .

( مسألة ٨٢٩ ) : يمتنع في القيام عدم التعرّيج العاخش بحيث يخرج عن صدق القيام عرفاً .

( مسألة ٨٤٠ ) : يجب الاستقرار والطمأنينة حال القراءة حتى الاذكار

للاستحبة ولا بد من ترك القراءة اذا اراد التقدم أو التأخر قليلاً أو الميل يميناً وشمالاً .

( مسألة ٨٤١ ) لو اشغل بالذكر حال الحركة ، كما اذا كبر في حال الهوي إلى الركوع ، فإن كان تكبيره بعنوان الذكر الوارد في الصلاة ، فلا يبعد البطلان ، واما اذا كان بعنوان انه ذكر من الأذكار ، فصلاته صحيحة .

( مسألة ٨٤٢ ) لا بأس بتحريك اليد والأصابع حال القراءة ، وإن كان الاحوط « الاستحبابي » تركه .

( مسألة ٨٤٣ ) لو تحرك في حال الذكر كالتبديعات أو القراءة ، بحيث يخرج عن الاستقرار ، فيجب عليه إعادة ما قرأ حال حركته بعد الاستقرار .

( مسألة ٨٤٤ ) لو صلى جالساً عن عجز ، ثم تمكن في الأثناء من القيام ، فلا بد ان يقوم ويصلي عن قيام ، ولا يقرأ إلا بعد الاستقرار . ( مسألة ٨٤٥ ) : لو خاف على نفسه من القيام ، لأجل مرض أو صرر آخر فيصلي جالساً ، وكذا لو خاف من الصلاة في حال الجلوس ، يصلي مضطجماً ،

( مسألة ٨٤٦ ) لو علم بأنه يتمكن في آخر الوقت يجب تأخير الصلاة ، حتى يتمكن منها قائماً .

( مسألة ٨٤٧ ) : يستحب في حال القيام أمور :

١ - أن يحافظ على انتصاب جميع بدنه .

٢ - أسدال منكبيه .

٣ - وضع كفية على فخذه .

٤ - ضم الاصابع .

٥ - ان يكون نظره الى موضع سجوده .

٦ - ان يعتمد على قدميه بصورة متساوية .

٧ - ان يكون مع الخضوع والخشوع كالعبد الذليل بين يدي المولى الجليل .

٨ - ان يجعل القدمين عاذيين ولا يقدم إحدى الرجلين على الاخرى حال القيام ، وإذا كان رجلاً فيكون العاقل بينهما من ثلاث اصابع الى شهر ، وإذا كانت امرأة فتلتصق رجلها .

## الرابع - القراءة

( مسألة ٨٤٨ ) يجب على المصلي في جميع الفرائض اليومية في الركعة الأولى والثانية منها ، ان يقرأ سورة الحمد وسورة كاملة من القرآن الكريم ، سواء كانت التوحيد أم غيرها .

( مسألة ٨٤٩ ) لا يجوز قراءة السورة ، اذا كان وقت الصلاة ضيقاً ، بحيث اذا قرأ السورة يقع قسماً من الصلاة خارج الوقت ، وهكذا اذا خاف على نفسه او ماله من السجود او من النص او الاضرار الأخر .

( مسألة ٨٥٠ ) - لو قدم المصلي قراءة السورة على الحمد عمداً بطلت صلاته ، اما اذا قدم سهواً ، وفي أثناء السورة تذكر ، يجب عليه ترك السورة وقراءة الحمد ، ثم يعمده قراءة السورة .

( مسألة ٨٥١ ) : اذا ترك المصلي قراءة الحمد والسورة او احدهما نسياناً ، ثم بعد الدخول في الركوع التفت ، فصلاته صحيحة ، ولا

يجوز له الرجوع لتدارك ما نسي الأتيان به .

( مسألة ٨٥٢ ) . ان تذكر المصلي قبل الانحناء للركوع انه ترك

الحمد والسورة او احدهما ، يجب عليه الأتيان بما نسي .

أما في الصورة التي قرأ السورة ، ثم علم بعدم قراءة الحمد ، فيلزم عليه ان يقرأ الحمد وبعده السورة مرة ثانية ، وهكذا بالنسبة الى من انحنى ولم يصل الى حد الركوع ، يجب أن يرجع ويقرأ ما نسي ، بشرط ملاحظة الترتيب المذكور .

( مسألة ٨٥٣ ) . لا يجوز قراءة سور المزائم الاربع في الصلاة ،

وهي ، ( أم السجدة ، النجم ، اقرأ ، حم السجدة ) . فلو قرأ احديها عمداً بطلت صلاته .

( مسألة ٨٥٤ ) . لو اشتغل المصلي اشتغافاً بقراءة سورة السجدة

الواجبة ، متارة يتذكر قبل قراءة تلك الآية ، فيجب عليه ترك الصورة وقراءة سورة أخرى ، متارة يتذكر بعد قرائتها ، فيجوز له اتمام السورة . ولكن احتياطاً يومي لتسجود لأجل آية السجدة ، ثم بعد الصلاة يعيد السجدة على النحو اللازم .

( مسألة ٨٥٥ ) . إذا سمع المصلي آية السجدة وصلاته صحيحة ،

ولكن بناء على الاحتياط اللازم يومي الى السجدة في الصلاة ، ثم يسجد أيضاً بعد الصلوة .

( مسألة ٨٥٦ ) . الصلوات المستحقة وان وجبت بالنذر وشبهه ، لا

يلزم قراءة السورة فيها . نعم بعض الصلوات المستحقة التي لها سورة ، خاصة اذا أراد العمل بالترتيب الوارد ، فيلزم قراءة السورة الواردة .

( مسألة ٨٥٧ ) : يستحب في صلاة الجمعة أو صلوة الظهر من يوم

الجمعة في الركعة الأولى منها بعد الحمد ان يقرأ سورة الجمعة وفي الركعة الثانية منها بعد الحمد سورة المنافقين ، وإذا اشتغل بقراءة إحدى السورتين لا يجوز له تركها بناء على الاحتياط اللازم .

( مسألة ٨٥٨ ) : إذا شرع المصلي بقراءة سورة التوحيد ( أي قل هو الله أحد ) أو الكافرون ، لا يجوز له تركها وقراءة سورة أخرى ، حتى لو قرأ البسملة من أحدهما ، سكن في صلاة الجمعة وظهرها إذا دخل فيها نسياناً وقبل ان يصل النصف منها ويجوز له تركها وقراءة سورة الجمعة بعد الحمد في الركعة الأولى ، وفي الثانية بعد الحمد سورة المنافقين .

( مسألة ٨٥٩ ) . إذا قرأ عمداً في صلاة الجمعة أو طهرها سورة التوحيد أو قل يا أيها الكافرون ، لا يجوز على الاحتياط الوجوبي تركها وقراءة سورة الجمعة أو المنافقين سواء وصل إلى النصف أم لا .

( مسألة ٨٦٠ ) : في جميع الصلوات الواجبة إذا كانت السورة غير التوحيد والكافرون ولم يصل إلى النصف منها يجوز له تركها وقراءة سورة أخرى .

( مسألة ٨٦١ ) : المشتغل بقراءة السورة في الصلاة أن نسيها أو واجهه مانع آخر من الموانع من قبيل ضيق الوقت يجوز له تركها واختيار سورة أخرى ، ولو جاوز النصف ، أو كانت تلك السورة التي تركها التوحيد أو الكافرون .

( مسألة ٨٦٢ ) . يجب على الرجال الجهر في قراءة الحمد والسورة من صلاة الصبح والمغرب والعشاء وعلى النساء والرجال في الظهريين الإخفات ، إلا في ظهر يوم الجمعة فإن الأفضل الجهر .



( مسألة ٨٦٣ ) : يلزم على الرجال في الصلوات الجهرية ان يواطبوا على جهر جميع اجزاء الكلمات أوائها وأواسطها وأواخرها .

( مسألة ٨٦٤ ) المرأة في الصلوة الجهرية بحيرة بأن تجهر او تخفت اما اذا كان هناك اجنبي يسمع صوتها فيجب عليها ان تخفت ، على الاحتياط الواجب

( مسألة ٨٦٥ ) اذا جهر المصلي في موضع الأخفات ، او بدمكر ، ففي ذلك صور ، واليك تفصيلها .

١ - ان كان عن عمد ، فصلاته باطلة .

٢ - لو كان <sup>مجهول</sup> نسيان ، أو لجهله بالمسألة ، ولم يكن ملتفتاً الى السؤال والتعلم ، فصلاته صحيحة ،

٣ - ان ذكر ذلك في اثناء القراءة ، فيجب عليه العمل بالموظيفة بالنسبة لما بقي ، ولا يجب اعادة ما سبق .

( مسألة ٨٦٦ ) : يجب الجهر بالنحو المتعارف في الصلوات الجهرية ، فهو كان خارجاً عنه كالصياح ، بطئت صلته .

( مسألة ٨٦٧ ) على كل انسان ان يتعلم قراءة الصلوة . حتى لا يلحن فيها ويودبها بصورة صحيحة ، ومن لم يستطع من تعلمها ياتي بها بالمقدار الممكن ، ولكن الأحوط « استحباباً » ان يصلي جماعة .

( مسألة ٨٦٨ ) . الذي لم يعرف قراءة الحمد والسورة ، وباقى أذكار الصلوة بصورة كاملة ، ويتمكن من التعلم ، ولكن الوقت مضى ، وبناء على الاحتياط « الوجوبي » يصلي تلك الصلاة مع الجماعة ، ثم يتعم للصلاة الآتية .

( مسألة ٨٦٩ ) . المشهور بين العلماء ، ان أخذ الأجر لتعليم احكام

الصلوات الواجبة حرام ، ولكنه مشكل ولما أخذها المستحبات فجائز .

( مسألة ٨٧٠ ) إذا لم يعلم المصلي بأحدى الكلمات أو بوجوب  
السورة ، أو أنه استعمل كلمة مكان أخرى عمداً ، مثل استعمال كلمة  
الـ ( ص ) اخت الصادق مكان الـ ( ط ) اخت الطاء ، أو بالعكس ،  
أو يلزم عليه تحريك بعض الكلمات ، أو تشديدها ، ولم يفعل ذلك ،  
ففي جميع هذه الصور ، صلاته باطلة ، إذا كان مقصراً .

( مسألة ٨٧١ ) : ان علم بصفة كلمة ، فقرأها في الصلاة ، ثم بعد  
الصلاة علم بخطائها ، فيجب عليه إعادة الصلاة ، إذا كان الوقت باقياً  
وقضائها في خارج الوقت ، ان لم يكن باقياً ، إذا كان مقصراً في التعلم ،  
ولو لم يعلم بحركات بعض الكلمات أو حروفها كما لو لم يعلم بقراءة  
( الصراط ) أنها مع الـ ( ص ) أو الـ ( س ) ، وجب عليه التعلم ،  
فإذا قرأ بكلمتا الصورتين ، فصلاته باطلة .

( مسألة ٨٧٢ ) : قيل يلزم المد في جملة من الموارد .  
الاول إذا كانت في كلمة واو وما قبلها ضمة ، وما بعدها همزة ،  
مثل كلمة سوء يجب المد في واوها  
الثاني ان كان ألف في كلمة وما قبلها مفتوح وما بعدها همزة ، يجب  
المد في الالف مثل كلمة جاء .

الثالث لو كان في كلمة ياء وما قبلها كسرة وما بعدها همزة ، يجب  
المد في الياء مثل كلمة جيم .

الرابع لو كان أحد هذه الحروف أي الواو والياء والالف في كلمة  
وما بعدها ساكن أو كان في مكان الهمزة حرف ساكن فيجب المد أيضاً

مثل كلمة ( ولا الضالين ) الذي يكون حرف الالف بعده ماكن ، وهو حرف اللام ، ولما يكون في الالف حينئذ ، ولا يخفى أن اللد في هذه الموارد لازم احتياطاً وإذا ترك اللد لا يجب اتعابها واعادتها بل يجوز له قطع الصلاة واعادتها من جديد .

( مسألة ٨٧٣ ) : الاحوط الوجوبي على المصلي ترك الوقوف بالحركة والوصل بالسكون ، ام معنى الاول ان يحرك ، حر الكلمة ويفصل بينها وبين الكلمة التي بعدها مثلاً كسر ميم « الرحمن الرحيم » وتوقف قليلاً ثم بعد ذلك اشتغل بالاية التي بعده ، وهكذا باقي الكلمات ، اما معنى الثاني ان يسكن آخر الكلمة ويوصلها بالكلمة التي بعدها مثل تسكين ( ميم ) « الرحيم » ويوصلها بـ « مالت يوم الدين » من دون فصل .

( مسألة ٨٧٤ ) : يتعين المصلي في الركعة الثالثة والرابعة ، ان يقرأ مرة سورة احمد فقط او التسيبحات الأربع وهي : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر » ولكن يستحب ان يأتي بها ثلاث مرات ويجوز له التمريق بين الركعة الثالثة والرابعة ، ان يقرأ في الثالثة الحمد فقط وفي الرابعة التسيبحات وبالعكس ، والا فصل قراءة التسيبحات الاربع في كليهما ، كما ذكرنا .

( مسألة ٨٧٥ ) : يجب على المصلي في ضيق الوقت اتيان التسيبحات مرة واحدة .

( مسألة ٨٧٦ ) يعتبر قراءة الحمد او التسيبحات اخفائاً في الركعة الثالثة والرابعة ، والرجال والنساء سواه في ذلك .

( مسألة ٨٧٧ ) : اذا اختار المصلي قراءة الحمد في الركعة الثالثة والرابعة يجب عليه ان يختم حتى بالبسلة على الاحوط الوجوبي فيها .

( مسألة ٧٨ ) : ان لم يستطع المصلي اتيان التسبيحات بصورة صحيحة يلزم عليه ان يقرأ سورة احمد .

( مسألة ٨٧٩ ) : لو تخيل المصلي في الركعة الاولى والثانية من الصلاة انه في الثالثة والرابعة وقرأ التسبيحات فتارة يتذكر بذلك قبل الركوع فيجب عليه قراءة الحمد والسودة ، واخرى في الركوع او بعده فيحتضي في صلوته وهي صحيحة .

( مسألة ٨٨٠ ) : المشتغل بالصلاة اذا تخيل انه في الاولى او الثانية وهو في الواقع في الثالثة او الرابعة او عكس ذلك فقرأ الحمد وصلوته صحيحة ، سواء التفت بذلك قبل الركوع او بعده ولا يحتاج الى اعادة القراءة ولا التسييح ولا الى سجدة في السهو بعد الصلاة .

( مسألة ٨٨١ ) : اذا قصد المصلي في الثالثة او الرابعة قراءة الحمد فقرأ التسبيحات اشتبها او قصد التسبيحات وقرأ الحمد فشاء على الاحتياط الوجوبي يترك ما قرأ ويستأد بما شاء منهما ، نعم لو كان من عادته قراءة ما سبق اليه لسانه يكتمى به ، وصلوته صحيحة .

( مسألة ٨٨٢ ) : من كانت عادته قراءة التسبيحات ، إذا قرأ الحمد غفلة يلزم عليه احتياطاً ان يترك الحمد ويشرع في التسبيحات او الحمد ، ان شئتوا .

( مسألة ٨٨٣ ) : يستحب على المصلي في الثالثة والرابعة ان يستغفر بعد التسبيحات وإذا شك في قراءة الحمد او التسبيحات ، وعدمها وهو يستغفر يجب احتياطاً ان يقرأ الحمد او التسبيحات وإن كان من عادته الاستغفار بعدهما فقط ، لا يعتني بشكه ويمضي في صلوته اما في الصورة التي من عادته الاستغفار بعد كل عمل وذكر فيجب قراءة الحمد او التسبيحات ، وهكذا الحكم ان لم يكت مشغلاً بالاستغفار وهو غير راكم

فشك في اتيان احدهما فيلزم القراءة .

( مسألة ٨٨٤ ) إذا شك في اتيان الحمد او التسيجات وعدمه وهو في ركوع الثالثة او الرابعة فلا يعتني بشكه ، ولكن لو شك في ذلك في بداية الهوى للركوع يجب الرجوع ثم القراءة يقصد القرءة المطلقة واما في نهاية الهوى ، وهو القريب للركوع يجب احتياطاً الرجوع والقراءة بقصد القرءة المطلقة ايضاً .

( مسألة ٨٨٥ ) لو شك المصلي في اداء كلمة بشكل صحيح او خطأ فإن لم يكن مشتتاً بالشئ الذي بعدها يجب اعدامها وسحو صحيح اما ان كان مشتتاً بذلك فتارة يكون ركن واحداً غير ركن وفي الصورة الأولى لا يجوز الرجوع لتارك المشكوك اتيانه ، وفي الثانية يجوز له ان لا يعتني بشكه ويجوز الاعتناء احتياطاً وهكذا المحكم اذا شك مرات عديدة يجوز له العمل بشكه فيما لو لم يود الى الوسوسة ولذا أدى الى ذلك فيجب احتياطاً الاعداد .

( مسألة ٨٨٦ ) : يستحب للمصلي في القراءة أمور :

الاول - التعوذ قبل البسملة وهو - « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الثاني - الجهر بالمحطة في الاولى والثانية من الطهر والعصر

الثالث - ان لا يسرع في القراءة وان يفصح فيها ويوقف آخر كل آية

ولا يوصلها بالآية التي بعدها .

الرابع - ان يكون ملتفتاً الى معنى الحمد والسورة .

الخامس - إذا كان مع الجماعة فيبعد حمد الامام يقول « الحمد لله » وهكذا

إذا كان فرادي بعد حمد نفسه .

السادس - بعد قراءة السورة يقول مرة او مرتين او ثلاث « كذلك

الله وقهره .

السابع - ان يصير قتيلاً ثم يكبر للركوع او للقتول بعده .

الثامن - في جميع الصلوات يستحب في الركعة الأولى بعد الحمد قراءة سورة انا انزلنا وفي الثانية قراءة قل هو الله .

( مسألة ٨٨٧ ) يكره لمصلي عند القراءة أمور :

الاول - ان لا يقرأ سورة قل هو الله في اليوم الكامل في صلواته ولا مرة .

الثاني - قراءة سورة قل هو الله بنفس واحد .

الثالث - ان يقرأ في الركعة الثانية نفس السورة التي قرأها في الركعة

الاولى نعم لا بأس بقراءة سورة قل هو الله في جميع الركعات .

## الخامس - الركوع

( مسألة ٨٨٨ ) . الركوع واجب بعد القراءة في كل ركعة ويتحقق

بالانحناء بمقدار تصل اليه الي الركبتين ، وهو ركن تبطل الصلوة بزيادته ونقصانه عمداً او سهواً ، إلا في الجماعة للمتابعة .

( مسألة ٨٨٩ ) : لا يشترط في الركوع وضع اليد على الركبة بل

يكفي الانحناء بهذا المقدار .

( مسألة ٨٩٠ ) . لو ركع بهيئة غير اعتيادية كما اذا مال الى اليمين

او اليسار فلا يكفي ، وان وصلت يده الى الركبتين .

( مسألة ٨٩١ ) . لا بد ان يكون الانحناء بقصد الركوع ، فلو انحنى

لفرض آخر كقتل العقرب مثلاً فلا يعد ركوعاً ، بل يجب ان ينتصب

ثم يركع ، وليس ذلك من زيادة الركن لتبطل الصلاة

( مسألة ٨٩٢ ) : غير مستوي الخلقه يرجع الى المتعارف ، فمن كان

يده طويلة بحيث تصل الى الركبة بأقل انحناء ، يسجي بالمقدار المتعارف  
وكذا لو كانت ارجله طويلة يسحو يحتاج الى انحناء كثير لتصل يده  
الى الركبة .

( مسألة ٨٩٣ ) حد ركوع الجالس الانحناء بمقدار يقابل بوجهه  
ركبتيه بحيث يصدق عليه الركوع عرفاً ، والافضل الزيادة على ذلك بحيث  
يجاذي وجهه موضع السجدة .

( مسألة ٨٩٤ ) . يجب الذكر في الركوع والاحوط - ان يقول  
« سبحان ربي العظيم وسبحه » مرة واحدة او « سبحان الله » ثلاث  
مرات ويكفي مرة واحدة عند الضرورة او ضيق الوقت ، وان كان الاقوى  
كفاية مطلق الذكر بمقدار تسبيحات الثلاث

( مسألة ٨٩٥ ) يشترط في الذكر ، العربية والمؤالة واداء الحروف  
من خارجها والاعراب الصحيح .

( مسألة ٨٩٦ ) . يشترط حال الركوع الاستقرار بمقدار الذكر  
الواجب ، وكذلك في الذكر المستحب اذا أتى به باعتباره ذكراً لمخصوص  
الركوع .

( مسألة ٨٩٧ ) : اذا حرك حال الاشتغال بالذكر الواجب بسبب  
غير اختياري وجب عليه اعادة الذكر بعد استقرار البدن إلا اذا كانت  
الحركة خفيفة بحيث لا يخرج عن حالة الاستقرار أو حرك أصابعه فقط .  
( مسألة ٨٩٨ ) لو أتى بالذكر عمداً قبل الانحناء بمقدار الركوع  
أو قبل استقرار البدن بطلت صلاته .

( مسألة ٨٩٩ ) : تبطل الصلاة لو رفع رأسه عن الركوع عمداً قبل  
اتمام الذكر الواجب ، اما اذا رفع رأسه سهواً وانتهى قبل الخروج عن حد  
الركوع ، فيجب اعادة الذكر في حال الاستقرار ، ولو التفت الى ذلك بعد

الخروج من حد الركوع صحت صلاته .

( مسألة ٩٠٠ ) ان اشتغل بالذكر ولم يتمكن من اعادة الركوع بمقدار الذكر ، فالأحوط وجوباً ان يتمه في حال رفع الرأس .

( مسألة ٩٠١ ) : ان لم يتمكن من الاستمرار حال الركوع لمرض ونحوه فصلاته صحيحة ، ولكن يجب ان يأتي بالذكر الواجب قبل الخروج عن حالة الركوع .

( مسألة ٩٠٢ ) العاجز عن الاعناء بمقدار الركوع يجب ان يعتمد على شيء ويركع ، وإذا لم يتمكن مع الاعتماد من الاعناء بالنحو المتعارف ، فيجب الاعناء بالقدر للممكن ، وان عجز عن الاعناء رأساً ، فيجب ان يجلس ويركع جالساً . والأحوط استحباباً ان يعيد صلاته مؤمياً برأسه للركوع .

( مسألة ٩٠٣ ) . إذا عجز عن الركوع قائماً او جالساً مع كونه قادراً على القيام في حال الصلوة ، فيجب عليه الصلوة قائماً ويومي للركوع برأسه ، وان لم يتمكن فيغصص عينيه بنية الركوع ويأتي بالذكر في هذه الحالة ثم يفتح عينيه بنية القيام عن الركوع ، وان عجز عن ذلك أيضاً ينوي في قلبه الركوع ويأتي بالذكر .

( مسألة ٩٠٤ ) : لو لم يتمكن من الاعناء التام للركوع والسجود فاذا دار أمره بين الاعناء القليل في حال الجلوس او الائمة اليه قائماً تعين الثاني ، والأحوط الاستحبابي اعادة الصلوة قائماً والركوع جالساً بالقدر الممكن .

( مسألة ٩٠٥ ) : يجب الانتصاب بعد رفع الرأس من الركوع مع الطمأنينة ولو هوى الى السجود بدون الانتصاب عمداً او بدون الطمأنينة



فصلاته باطلة .

( مسألة ٩٠٦ ) . نو نسي الركوع وعوى الى السجود ثم تذكر قبل وضع الجبهة على الارض فيجب عليه الانتصاب ثم الركوع ولا يكفي القيام حال الانحناء الى ان يصل الى حد الركوع .

( مسألة ٩٠٧ ) : لو تذكر عدم الاتيان بالركوع بعد الدخول في السجدة الاولى او بعد رفع الرأس منها ، فلاحوط الوجوبي القيام منتصباً ثم الركوع ، وبعد انعام الصلاة يسجد سجدتي السهو ويعيد الصلاة ، ويجوز له ان يبطل الصلاة ويستأنف .

( مسألة ٩٠٨ ) اذ اركع واستقر بدينه ثم رفع رأسه وخرج عن حد الركوع ثم عاد الى الركوع بطلت صلاته لزيادة الركن ، هذا اذا قصد في رجوعه عنوان الركوع ، واما اذا لم يقصد هذا العنوان ففي البطلان تأمل . وكذا تبطل الصلاة على الاحوط فيما اذا انحنى كثيراً ( بحيث تجاوز حد الركوع ) بعد الاستقرار ثم عاد اليه متحنياً بقصد الركوع واما لو لم يقصد الركوع فمحل تأمل .

يستحب في الركوع أمور

- ١ - التكبير قبل الركوع وهو قائم منتصب .
- ٢ - تسوية الظهر .
- ٣ - رد الركبتين الى الخلف .
- ٤ - مد العنق موازياً للظهر .
- ٥ - النظر الى ما بين قدميه .
- ٦ - تكرار التسميع ثلاثاً او خمساً او سبعمائة .
- ٧ - الصلوة على النبي وآله قبل الذكر او بعده ولكن لا يأتي به

بعضوان ذكر الركوع .

٨ - قول ( سمع الله لمن دعاه ) بعد القيام عن الركوع حال الاستقرار .

٩ - وضع المرأة يديها على طرفي فخذيها القريبين من الركبتين ولا ترد ركبتها الى الخلف .

## السادس - السجود

وفيه فصول :

### الفصل الأول - في كيفية السجود وأحكامه

( مسألة ٩٠٩ ) - يلزم على المصلي أن يأتي بعد الركوع بسجدين في كل ركعة من الصلوات الواجبة والمستحبة وتتحقق السجدة بوضع الجبهة ، وبطن الكفين ، والركبتين ، وأبهامي الرجلين ، على الأرض .  
( مسألة ٩١٠ ) - السجدة معاً ركن تبطل الصلاة بقصائها من ركعة واحدة أو زيادتهما معاً ، سواء كان ذلك عن عمد أو سهو .  
( مسألة ٩١١ ) - من بعد زيادة سجدة واحدة أو نقصائها فصلاته باطلة ، وأما إذا نقص سهواً فيجب حكمه .

( مسألة ٩١٢ ) : إذا لم يضع جبهته على الأرض عمداً أو سهواً ، فلا تتحقق السجدة ، وإن وضع الأعضاء الأخرى عليها ، وأما إذا وضع جبهته على الأرض ولم يضع الأعضاء الأخرى سهواً أو وضعها ولكن لم يأت بالذكر سهواً فسجدة صحيحة .

( مسألة ٩١٣ ) : يجب الذكر في السجدة والأحوط وجوباً

أن يقول في كل سجدة « سبحان الله » ثلاث مرات أو « سبحان ربي الأعلى وبحمده » مرة واحدة ، ويجب أن يأتي بهذه الكلمات متوالية ، وباللغة العربي الصحيح .

( مسألة ٩١٤ ) : يستحب أن يقول : « سبحان ربي الأعلى وبحمده » ثلاث ، أو خمس ، أو سبع مرات .

( مسألة ٩١٥ ) : تجب الطمأنينة في السجود بمقدار الذكر الواجب ، كما تجب حين الأتيان بالذكر المستحب أن أتى به بقصد الخصوصية أي بما أنه ذكر مستحب في خصوص السجود .

( مسألة ٩١٦ ) : إن شرع في الذكر قبل وضع الجبهة على الأرض أو قبل الاستقرار - عمداً - بطلت صلاته وكذلك تبطل لو رفع رأسه من السجدة عمداً قبل اتمام الذكر .

( مسألة ٩١٧ ) : إذا أتى بذكر السجود قبل وضع الجبهة على الأرض سهواً ، و انتبه قبل رفع الرأس من السجود ، فيجب إعادة ذكر السجود في حال الاستقرار .

( مسألة ٩١٨ ) : إذا التفت - بعد رفع رأسه عن السجود - أنه شرع في الذكر قبل الاستقرار أو رفع رأسه قبل اتمام الذكر سهواً ، فصلاته صحيحة .

( مسألة ٩١٩ ) : يعتبر أن تكون المواضع السبعة ثابتة على الأرض حال الذكر الواجب ، فإذا رفع أحدها عمداً حال الذكر بطلت صلاته ، وأما إذا رفع غير الجبهة في حال السكوت فلا تبطل .

( مسألة ٩٢٠ ) : لا تبطل الصلاة برفع شيء من المواضع السبعة عن محلة سهواً قبل اتمام الذكر ، لكن إذا رفع جبهته سهواً فلا يجوز

أن يصمها على الأرض بعد ذلك بل يعد ما أتى به سجدة واحدة ، وأما إذا رفع أحد المواضع الأخرى سهواً فيجب أن يضعه على الأرض بعد ذلك .

( مسألة ٩٢١ ) : يعتبر في صحة السجدة أن لا يكون موضع الجبهة أعلى من موضع ركبتيه وإبهاميه بأكثر من أربع أصابع مضمومة ، بل الأقوى أن لا يكون محلّ جبهته أسفل من محل ركبتيه وإبهاميه بأكثر من أربع أصابع مضمومة .

( مسألة ٩٢٢ ) . في الأرض المسعدرة التي لا يكون انحدارها واضحاً لا مانع من أن يكون محلّ الجبهة أعلى من موضع الإبهامين والركبتين بأكثر من أربع أصابع مضمومة - قليلاً - .

( مسألة ٩٢٣ ) . إذا وضع جبهته على محل أعلى من موضع ركبتيه وإبهاميه ، بأكثر من أربع أصابع مضمومة ، وأن كان الارتفاع بمقدار يمنع من اسم السجود ، فيجب - على الاحوط - أن يرفع رأسه ويضع جبهته على ما يكون علوه بمقدار أربع أصابع أو أقل ، وأما إذا كان الارتفاع بمقدار يطلق عليه السجود فيجب - على الأقوى - أن يسحب جبهته ويجعله على ما يكون ارتفاعه بمقدار أربع أصابع أو أقل ، ولا يجوز رفعها لصدق زيادة السجدة ، وإن لم يمكن السحب ، فيجب - على الأقوى - رفع الجبهة ووضعها على ما ذكرنا - ويتم صلاته ثم يميد - على الاحوط استعجاباً - أن وضع الجبهة سهواً و - على الاحوط وجوباً - أن وضعها عمدًا .

( مسألة ٩٢٤ ) . يجب أن لا يكون حائل بين الجبهة وما يسجد عليه فإذا كان على التربة وسخ بحيث لا يصمها الجبهة ، فلا تصح السجدة .

لكن إذا تغير لون التربة بأوسخ وشبهه ، فلا مانع من السجود عليها .  
( مسألة ٩٢٥ ) يجب في السجدة وضع باطن الكفين على الأرض ،  
لكن لا مانع من وضع ظاهرها في حال لا اضطرار ، وإذا لم يمكن وضع  
الظاهر يستقل الى الأقرب فالأقرب من الرصع ثم الذراع ثم المرفق  
ثم العضد .

( مسألة ٩٢٦ ) يجب - في السجدة - وضع رأس الإبهامي الرجلين  
على الأرض ، فلا تصح صلاته ان وضع ظاهرها او باطنهما او ظاهر  
القدمين او الاصابع الأخرى بدون الإبهامين ، كما تبطل صلاته اذا لم  
يمس طرف إبهاميه الأرض بسبب طول أظافره ، ومن صلى كذلك - لجهته  
بالمسألة وتوابعه في التعلم - وجب عليه إعادة صلاته .

( مسألة ٩٢٧ ) من قطع مقدار من إبهامه فيجب ان يضع الباقي ،  
وان لم يبق شيء منه او بقى مقدار قليل جداً ، فيجب ان يضع الاصابع  
الأخرى ، وإن لم يكن له اصابع اصلاً فليضع ما بقي من قدميه .  
( مسألة ٩٢٨ ) إذا سجد على غير الهيئة الممهودة كما اذا الصق  
صدره وبطنه بالأرض او مد رجله ، فعليه إعادة الصلاة على الاحوط وجوباً  
وإن كان قد وضع المواضع السبعة على الأرض .

( مسألة ٩٢٩ ) : يجب ان يكون موضع الجبهة من تربة - ونحوها -  
طاهراً ولكن اذا كانت التربة على فراش نجس او كان أحد طرفي التربة  
نجساً ووضع جبهته على الطرف الآخر الطاهر صححت صلاته .

( مسألة ٩٣٠ ) اذا كان بجبهته دملة او أي اذى آخر فيجب ان  
يصح الموضع السليم من الجبهة على الأرض ان امكن ، وان لم يمكن ذلك  
حفر الأرض وجعل الدملة في الحفرة ليقع للموضع السليم من الجبهة

على الارض .

( مسألة ٩٣١ ) : إذا استفرق الدملة أو الجرح تمام الجبهة ، فيجب السجود على أحد الجبينين ( أي أحد طرفي الجبهة ) وإن لم يمكن فيضع الذقن على الارض ، وإن لم يمكن ذلك فيجب أن يصع أي موضع يمكن من الوجه وإن لم يمكن وضع شيء من الوجه يصع مقدم رأسه .

( مسألة ٩٣٢ ) : من لا يتمكن من الاعتناء بحديث نصل جبهته إلى الارض يجب أن ينحني بالمقدار الممكن ويجعل التربة أو غيرها بما يصح السجود عليه على شيء مرتفع ثم يصع جبهته عليها يدعو بصدق عليه السجدة عرفاً ويلزم على كل حال وضع المساجد الاخرى ( من الكفين والركبتين والايهامين ) على الارض بالدعوة المتعارف .

( مسألة ٩٣٣ ) من لا يتمكن من الاعتناء اصلاً يجب عليه الايماء برأسه ، وإن لم يتمكن فعليه الايماء بعينه والاحوط الاستعجابي الجلوس حينئذ إذا أمكن ورفع يده إلى السجدة - في شكلتي الصورتين - ليضع جبهته عليه ، وإن لم يمكنه الايماء بالعين أيضاً وجب عليه أن ينوي السجدة في قلبه ويؤمى بيده أو غيرها للسجدة على الاحوط للزومي

( مسألة ٩٣٤ ) من لا يتمكن من الجلوس يجب عليه أن ينوي السجدة في حال القيام ويؤمى لها برأسه إن أمكن وإلا قبالعينين وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً ينوي السجدة في قلبه ويؤمى بيده وتدعوه للسجود بناء على الاحتياط الوجوبي .

( مسألة ٩٣٥ ) : إذا ارتفعت جبهته عن موضع السجدة قهراً فإن أمكن حفظها عن الوقوع عليه ثانياً وجب ذلك ويحسب له سجدة واحدة ولا فرق في ذلك بين أن يكون ارتفاع الجبهة قبل الايمان بذكر السجدة

أو بعده وإن لم يتصن من حفظ الجهة عن الوقوع بأن وقعت على المسجد  
قهرأ يحسب الكل سجدة واحدة ويجب عليه حينئذ الاتيان بذكر السجدة  
بقصد القرية المطلقة ان لم يأت فيه فيها سبق .

( مسألة ٩٣٦ ) يجوز السجود على غير الارض كالعراش ونحوه  
في حال التقية إذا لم يمكنه الذهاب الى محل آخر للتخلص منها واما إذا  
امكن ذلك فالقول بعدم وجوب الذهاب محل اشكال كما انه إذا أمكنه  
السجود - في موضع التقية على ما يصح السجود عليه بلا عسر - بأن  
يصلي على الحصى ونحوها وجب ذلك .

( مسألة ٩٣٧ ) إذا سجد على ما لا يستقر عليه البدن كالغراش من  
الریش فصلاته باطلة .

( مسألة ٩٣٨ ) - إذا كان مضطراً الى الصلوة في الارض الموحولة  
فإن لم يشق عليه تلوث بذنه وثوبه بالوحل فيجب ان يأتي بالسجدة والتشهد  
بالنحو المتعارف ان استقر جبهته على الارض وإن كان الاحوط - استحباباً -  
ان يصلي صلاتين ويؤم في احديهما للسجود ويأتي بالتشهد في حال القيام  
ويأتي في الثانية بالسجدة والتشهد بالنحو المتعارف - واما اذا شق عليه  
التلوث بالوحل فيجوز ان يؤم للسجدة ويأتي بالتشهد في حال القيام  
كما تصح صلاته ان أتى بالسجدة والتشهد بالنحو المتعارف .

( مسألة ٩٣٩ ) : يجب ان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة  
الاولى و الثالثة التي لا تشهد فيها قبل القيام على الاحوط وجوباً وهذا  
الجلوس يسمى جلسة الاستراحة .

## الفصل الثاني

### فبما بصح السجود عليه

( مسألة ٩٤٠ ) : يعتبر في جواز السجود أن يكون على الارض او ما ينبت من الارض من النبات بشرط أن لا يكون مأكولاً كالخنطة والشعير وامثالهما او ملبوساً كالقطن والكتان والقنب أو ممدنياً مثل الذهب والفضة والعقيق والفيروزج .

( مسألة ٩٤١ ) : لا يجوز السجود على ورق السكرم بعد اليبوسة أو قبلها .

( مسألة ٩٤٢ ) : يجوز السجود على ما ينبت من الارض كـهـلـف الحيوانات مثل القصيل والجت والتبن .

( مسألة ٩٤٣ ) : يجوز السجود على الاوراق غير المأكولة أما الاوراق المستعملة للدواء ( كورد لسان الثور وعنب الثعلب ) فلا .

( مسألة ٩٤٤ ) : لا يجوز السجود على النباتات المأكولة في بعض المدن دون اخرى وكذا الفواكه ولو قبل بلوغ الموسم .

( مسألة ٩٤٥ ) : يجوز السجود على حجر النورة والجص قبل طبعه والاحوط الوجوبي ترك السجدة حال الاختيار على النورة والجص المطبوخين وكذا الخزف واللبنة ( الآجر ) .

( مسألة ٩٤٦ ) : يجوز السجود على القرطاس وان كان متخذاً من القطن وأمثاله .

( مسألة ٩٤٧ ) : الأفضل السجود على تربة سيد الشهداء عليه افضل



الصلاة والصلوات ثم التراب الخالص ثم الحجر ثم النيات .

( مسألة ٩٤٨ ) : إذا لم يكن هناك ما يصح السجود عليه أو كان مانع من السجود عليه كالحجر والبرد يصلي على الستة إذا كانت من القطن أو الكتان وأما لو كان الموجود غيرهما يصلي على ظهر اليد أو شيء معدني كالعقيق والاحتياط الاستحبابي تقديم ظهر اليد على غيره .

( مسألة ٩٤٩ ) : يشترط استقرار وتمكن الجبهة حال السجود ، ولا يصح السجود على الطين والتراب الناعم الذي لا تستقر الجبهة عليه . نعم لو حصل التمكن جاز السجود .

( مسألة ٩٥٠ ) . لو التصق على جيبته التربة أو الطين فالأقوى وجوب رفعه للسجدة الثانية .

( مسألة ٩٥١ ) : لو فقد ما يصح عليه السجود في أثناء الصلاة ولم يوجد ما يسجد عليه فلو كان الوقت واسعاً يقطع صلاته أما مع الضيق فيصل على لباسه لو كان من القطن أو الكتان ولو كان من غيرهما يصلي على ظهر اليد أو العقيق .

( مسألة ٩٥٢ ) : لو وضع جيبته على ما لا يصح الصلاة عليه نسياناً فإن أمكن جرهما ووضعها على ما يصح السجود عليه فيها ولو لم يمكن والوقت واسع قطع صلاته وصلى من جديد ولو ضاق الوقت جرهما على ثيابه إذا كانت من القطن أو الكتان كما مر وإلا جرهما على ظهر اليد أو شيء معدني .

( مسألة ٩٥٣ ) . لو علم بعد السجدة بأنه وضع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه فالصلاة صحيحة .

( مسألة ٩٥٤ ) : لا يجوز السجود لغير الله تعالى أما وضع الجبهة

على الارض في حرم الأئمة إذا كان بعنوان الشكر ولا بأس به وإلا فحرام

## يستحب في السجدة أمور

- ١ - التكبير للهوى للسجود سواء كانت الصلاة عن قيام ويكبر بعد رفع الرأس من الركوع او عن جُمُوس وبعد الجلوس الكامل .
- ٢ - السبق باليدين عند الهوى للرجال وبالركبتين للنساء .
- ٣ - الارغام أي وضع الانف على ما يصح السجود عليه .
- ٤ - بسط الكمين مضموقي الاصابع بحذاء الأذنين موجهاً بهما الى القبلة .
- ٥ - ان يدعو في حال السجود بهذا الدعاء - ياخير المسؤولين وياخير المعطين ارزقي وارزق عيالي من فضلك وارك ذو الفضل العظيم .
- ٦ - التورك - بأن يجلس على وركه اليسرى جاءلاً ظهر قدمه اليمنى على باطن اليسرى .
- ٧ - التكبير بعد رفع الرأس من السجدة وحال الجلوس مطمئناً .
- ٨ - أن يطيل السجود .
- ٩ - التكبير عند الهوى للسجدة الثانية .
- ١٠ - الصلاة على النبي ( ص ) ، مكن لا بقصد أنها جزء من الصلاة .
- ١١ - رفع الركبتين قبل اليدين عند النهوض .
- ١٢ - « التجنح » لرجال ، وهو رفع المرفقين عن الأرض ، وتباعد اليدين عن البدن كالجناحين .
- ١٣ - عدم « التجافي » للنساء بل تفرش ذراعيها ، وتلمص يطنها بالأرض وتضم أعضائها .

## مكروهات السجود

- ١ - يكره قراءة القرآن في السجود .
- ٢ - نصح موضع السجدة إذا لم يؤد إلى التنفط بحرفين ، وإلا فالصلاة باطلة .
- ٣ - « الألقاء » بين السجدين وهو الجلوس على الأليتين ونصب العاقين كأقعام الكلب .
- « السجدة الواجبة في القرآن » .  
( مسألة ٩٥٥ ) يجب السجود عند قراءة إحدى الآيات الأربع أو سماعها في سور المزائم وهي « ألم . تمزيل » و « حم فصلت » و « النجم » و « العلق » .
- ( مسألة ٩٥٦ ) وجوب السجدة ووري .
- ( مسألة ٩٥٧ ) لو نسي السجدة يجب عليه أن يسجد متى تذكر .
- ( مسألة ٩٥٨ ) إذا قرأ آية السجدة ، وفي نفس الوقت سمعها من غيره بالأحوط الوجوبي بكرر السجدة .
- ( مسألة ٩٥٩ ) - لو سمع آية السجدة من طفل غير مميز ، أو من لم يقصد قراءة القرآن ، فالأحوط الوجوبي أن يسجد عند سماعه منها ، وكذلك السماع من الراديو أو التلفزيون أو المسجل .
- ( مسألة ٩٦٠ ) يعتبر في هذا السجود إباحة المكان ، وتساوي محل السجود ، والركبتين ، وأطراف الأصابع ، كما مرّ بك في سجود الصلاة
- ( مسألة ٩٦١ ) - لا يشترط في هذا السجود الوضوء ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، ولا ما يشترط في لباس المصلي ، من الطهارة وعدم

ليس الحرير وغيرهما . نعم لو فرض كون السجود تصرفاً في لباسه لا بد أن يكون لباسه غير مفضوب .

( مسألة ٩٦٢ ) لا يعتد في هذه السجدة غير وضع الجبهة على الأرض بعنوان السجدة الواجبة ، ولا يشترط فيه الذكر ، بل هو مستحب والأحسن أن يقول : « لا إله إلا الله حقاً حقاً ، لا إله إلا الله إيماناً وصدقاً ، لا إله إلا الله عبودية ورقاً » لا مستكفاً ولا مستكبراً ، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير .

## السابع - الذكر

( مسألة ٩٦٣ ) الذكر واجب في الصلاة ، وقد مر تفصيله في الركوع والسجود .

## الثامن - التشهد

( مسألة ٩٦٤ ) : التشهد واجب في الركعة الثانية والثالثة من كل صلاة من صلاة المغرب ، والرابعة في صلوات العشاء والطهر والعصر بأن يجلس بعد السجدة الثانية ، ويقول عند الاستقرار « أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم صل على محمد وآل محمد » ، والاحوط أن يتشهد بهذا النحو ولا ينقص منه شيئاً .

( مسألة ٩٦٥ ) : يجب أن يكون بالعربي الصحيح ، وأن يراعى الموالاة .

( مسألة ٩٦٦ ) : لو نسي التشهد وتذكره حال القيام ، جلس وتشهد ،

ثم يقوم ويقرأ ثانياً ما قرأ أولاً ، ويتم الصلاة ، والأحوط الوجوبي  
الأتيان بسجدي السهو بعده .

( مسألة ٩٦٧ ) . لو تذكر بعد الركوع نسيان التشهد يمضي في صلاته  
يرقضي التشهد بعد الأتمام ، مع الاتيان بسجدي السهو .  
( مسألة ٩٦٨ ) . إذا نسي التشهد الأخير ، وسهم ، ولم يأت بمنافيات  
الصلاة ، يتشهد ويعيد السلام ، ويسجد سجدي السهو .

## الماسع - التسليم

( مسألة ٩٦٩ ) . يجب التسليم في الركعة الأخيرة من الصلاة ،  
بعد استقرار البدن ، وله صورتان الأولى « السلام علينا وعلى عباد الله  
الصلحين » والأحوط الاستحبابي تكميله بالصورة الثانية وهي « السلام  
عليكم » بزيادة « ورحمة الله وبركاته » ، وله أن يكتفي بأحدى الصورتين .  
( مسألة ٩٧٠ ) . زيادة « ورحمة الله وبركاته » بعد « السلام عليكم »  
واجب احتياطاً .

( مسألة ٩٧١ ) : يستحب أن يبدأ قبل التسليمتين بقوله : « السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته » .

( مسألة ٩٧٢ ) . لو نسي التسليم ثم تذكر قبل الاتيان بالمنافي الموجب  
لبطلان الصلاة ، سهواً أو عمداً - كالانحراف عن القبلة كلية - يجب  
عليه أن يسلم ، وحينئذ صلواته صحيحة .

( مسألة ٩٧٣ ) : لو نسي التسليم وكاتب صورة الصلاة بعد محفوظه ،  
فأتى بالمنافي الذي تبطل الصلاة بعده وسهوه يجب عليه إعادة الصلاة  
أما إذا أتى بالمنافي المذكور ، بعد إنمحاء صورة الصلاة ، لطول للذة ،

فصلاته صحيحة ، ويسجد سجدة في السهو ، على الاحوط .

## العاشر - الترتيب

( مسألة ٩٧٤ ) الترتيب في الصلاة واجب ، فلو عكس عمداً بان قرأ السورة قبل الحمد ، او اتى بالسجدة قبل الركوع ، بطلت صلاته .  
( مسألة ٩٧٥ ) لو سجد الركوع في الصلاة ، وتذكر بعد ان دخل في جزء آخر غير ركن ، فعليه ان يرجع ويأتي بما نساء ، ثم بعد ذلك يأتي الجزء الآخر غير الركن ، كالتشهد عند سريان السجدين .  
( مسألة ٩٧٦ ) لو اتى بالسجدة الأولى بقصد السجدة الثانية ، او اتى بالسجدة الثانية قصد الأولى ، فصلاته صحيحة .

## الحادي عشر - الموالاة

( مسألة ٩٧٧ ) الموالاة شرط في الصلاة ، ولو لم يأت بالأجزاء متوالية ، وفصل بينهما بحيث لا تعد عرفاً متوالية ، فصلاته باطلة .  
( مسألة ٩٧٨ ) لو فصل ( سهواً ) بين كلمات الآيات ، او حروف الكلمة ، بمقدار ينمحي به صورتها ، وكانت صورة الصلاة محفوظة ، فإن لم يدخل في الركن يعيد الاجزاء على الوجه الصحيح ، وأما لو دخل في الركن فيمضي .  
( مسألة ٩٧٩ ) سؤل الركوع والسجود ، وقراءة السور الطوال ، غير منافية للموالاة .

## القنوت

( مسألة ٩٨٠ ) : يستحب القنوت في الركعة الثانية قبل الركوع ، في الصلوات الواجبة والمستحبة ، والاحوط ( الاستحبابي ) عدم تركه في الصلوات الواجبة ، ويؤتى به في صلاة الشفع بعنوان الرجاء ، أما صلاة الوتر ، فالقنوت فيها مستحب .

( مسألة ٩٨١ ) : يستحب في القنوت رفع اليدين امام الوجه ، وجعل باطنهما الى السماء مصمومي الاصابع إلا الابهامين ، وإن يكون نظره الى الكفين .

( مسألة ٩٨٢ ) : تكفي في القنوت قراءة أي ذكر ولو « سبحان الله » ، والافضل ان يقول : « لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع ، وما فيهن وما بينهن ، ورب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين » .

( مسألة ٩٨٣ ) : يستحب الجهر في القنوت لكل احد إماماً كان أو مأموماً لو منفرداً إلا للمأموم الذي يسمع الامام صوته .

( مسألة ٩٨٤ ) : لا قضاء للقنوت لو تركه عمداً ، وإن نسيه وتذكر قبل أن يصل الى حد الركوع ، يقف ويقنت ، وإذا تذكر في الركوع يقضيه حين الانتصاب ، ولو تذكر في السجود يقضيه بعد الصلاة .

## المقصد الثاني - التعقيب

( مسألة ٩٨٥ ) : « التعقيب » هو الاشتغال بالذكر والدعاء بعد

الفراغ من الصلاة ، لو هو من المستحبات ، والافضل ان يكون قبل ان يقوم من مقامه ، متطوراً مستقبلاً للقبلة .

( مسألة ٩٨٦ ) - لا يشترط في التعقيب ان يكون عربياً ، والافضل ان يعقب بالمانثور ، وأفضله نسيح الرهراء ( سلام الله عليها ) وهو :

١ - « الله اكبر » ٢٤ مرة .

٢ - « الحمد لله » ٢٢ مرة .

٣ - « سبحان الله » ٢٢ مرة .

( مسألة ٩٨٧ ) - يستحب بعد الصلاة سجدة الشكر بوضع الجبهة على الارض ، قائلا : « شكراً لله » او « شكراً » او « عفواً » مائة مرة ، أو ثلاث مرات ، او مرة ، بل يستحب ذلك عند تجديد النعمة او دفع النعمة ، ويمكن الاكتفاء بنفس السجدة بقصد الشكر من دون ذكر .  
( مسألة ٩٨٨ ) : يستحب الصلاة على النبي ( ص ) عند ذكر اسمه الشريف ، او لقبه ، او كنيته ، ولو كان في الصلاة ، بل يستحب متى ما تذكره ( ص ) .

( مسألة ٩٨٩ ) : يستحب كثارة الصلاة على النبي ( صلى الله عليه وآله ) عنه كتابة اسمه .

### المقصد الثالث - مبطلات الصلاة

وهي ثلاثة عشر :

١ - فقد أحد شروط الصلاة .

٢ - الحدث .

٣ - التكفير .



- ٤ - قول : « أمير » .
- ٥ - الانعراف عن القبلة .
- ٦ - الكلام العمدي .
- ٧ - القبحة .
- ٨ - البكاء .
- ٩ - الفعل المأخوذ لصورة الصلاة .
- ١٠ - الاكل والشرب .
- ١١ - الشك في السلوات الثنائية والثلاثية والأوليين من الرباعية .
- ١٢ - زيادة الجزء او نقصانه عمداً .
- ١٣ - نقيصة الركن وزيادته ولو سهواً واليك تفصيلها :
  - ١ - فقد احد شروط الصلاة ، كما لو علم في الاثناء بعصبية المكان .
  - ٢ - حدوث ما يبطل الوضوء كالبول ، سواء كان عمداً او سهواً او اضطراراً إلا في المسلوس والمبطون ، إذا أتى بوظيفته ، كما ان خروج الدم من المستحاضة غير مبطل ان عملت بوظيفتها .
- ( مسألة ٩٩٠ ) : لو نام لاختياراً وشك في انه أتم الصلاة ثم نام ، او نام في الاثناء فصلاته صحيحه .
- ( مسألة ٩٩١ ) : إذا غلب عليه النوم بلا اختيار ، وشك في ان نومه كان بعد الصلاة او في اثنائها ، يعيد الصلاة على الاحوط .
- ( مسألة ٩٩٢ ) : لو انتبه من النوم في حال السجود ، وشك في انه السجدة الأخيرة من الصلاة أو سجدة الشكر ، أعاد الصلاة على الاحوط .
- ٣ - « التكفير » وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى فان كفر يعيد الصلاة على الاحوط الوجوبي .

( مسألة ٩٩٣ ) لو وضع احدى اليدين على الاخرى بقصد الخضوع والتأديب في الصلاة ، أعاد الصلاة احتياطاً وجوباً ، ولا بأس بذلك في حالة الاضطرار او النسيان ، أو فيما اذا كان لغرض آخر ، كحك الجسد ومن الاضطرار التقية مع عدم المندوحة .

٤ - قول « آمين » عمداً ، بعد اتمام الفاتحة .

( مسألة ٩٩٤ ) : لا تبطل الصلاة بقول آمين ، اذا كان اشتهاهاً ، او عن تقية مع عدم المندوحة .  
٥ - الانحراف عن القبلة .

( مسألة ٩٩٥ ) . لو استدبر القبلة عمداً او سهواً ، او انحرف عنها الى اليمين او الشمال ، فصلاته باطلة ، بل تبطل بالانحراف بأقل من ذلك بحيث لا يعد في العرف انه مستقبل القبلة .  
( مسألة ٩٩٦ ) الانحراف بالوجه اذا كان فاحشاً بحيث يرى من خلفه فهو مبدق بأنحراف البدن ، سواء كان عمداً او سهواً ، واما الالتفات القليل فلا بأس به .

٦ - الكلام العمدي .

( مسألة ٩٩٧ ) : الكلام العمدي لو كان مؤلفاً من حرفين فأكثر مبطل للصلاة .

( مسألة ٩٩٨ ) . تبطل الصلاة بالتلفظ بحرف واحد ، اذا كان له معنى وقصده ، مثل « ق » بمعنى الامر بالوقاية بل إذا التفت الى معناه فهو مبطل وان لم يقصد المعنى على الاحوط .

( مسألة ٩٩٩ ) . لا بأس بالتمتعح والتأوه والانيس وبحوها ، وأما لو قال : « أه » او « آخ » وامثالهما ينحو يتولد منها حرفان ، فهو مبطل

لصلاة .

( مسألة ١٠٠٠ ) : لا تبطل الصلاة بالتكلم بقصد الذكر وإن رفع صوته وأراد ضمناً تنبيه الغير على شيء ، ولو عكس ذلك ، بأن تكلم لغرض تنبيه الغير ، وقصد الذكر ضمناً فصلاته باطلة .

( مسألة ١٠٠١ ) : لا بأس بالذكر والدعاء وقراءة القرآن في جميع أحوال الصلاة ، والاحتياط ( وجوباً ) ترك الدعاء بغير العربية .  
( مسألة ١٠٠٢ ) : لا يضر تكرار بعض أجزاء الحمد أو السورة أو إظهار الصلاة احتياطاً ، وكذا أو كررها عمداً لا يقصد الجزئية ، وأما التكرار لأجل الوسواس فهو مبطل .

( مسألة ١٠٠٣ ) : لا يجوز للمصلي أن يسلم على الغير ابتداءً ، ويجب عليه الجواب .

( مسألة ١٠٠٤ ) : لا بد أن يكون الرد بمثل ما سلم عليه ، فلو قال : « سلام عليكم » فيقول في الجواب : « سلام عليكم » ، بل الاحوط المماثلة بين السلام والجواب في التعريف والتكبير والافراد والجمع ، فلا يقول : « سلام عليكم » مكان « السلام عليكم » .

( مسألة ١٠٠٥ ) : لو سلم عليه بالملاحون ، ولكن بصورة يعد سلاماً ، فيجب عليه الجواب صحيحاً .

( مسألة ١٠٠٦ ) : لو كان المسلم طفلاً عمياً وجب الجواب .

( مسألة ١٠٠٧ ) : جواب السلام قوري ، فلو أخر الجواب عمداً أو سهواً ، بحيث لا يعد جواباً فيما لو أجاب بعد هذا التأخير ، فإذا كان في الصلاة يجب تركه ، وإن كان خارج الصلاة لا يجب الجواب .

( مسألة ١٠٠٨ ) : لا بد في الجواب من الاسماع ، ولو كان المسلم

أطرش يجب الرد بالنحو المتعارف .

( مسألة ١٠٠٩ ) : لا يشترط في جواب السلام قصد الدعائية ، فلو قصد عنوان التحية أيضاً صح .

( مسألة ١٠١٠ ) : لو سلم على جماعة أحدهم المصلي ، فإذا رد السلام غيره فلا يجوز له الرد .

( مسألة ١٠١١ ) : إذا سلم الرجل الاجنبي أو المرأة الاجنبية يجب الرد ، ولكن في جواب المرأة لا يحرك الكاف في قوله : « السلام عليك » في الصلاة .

( مسألة ١٠١٢ ) : لا تبطل الصلاة بترك الجواب ، ولكنه يأنم .

( مسألة ١٠١٣ ) : لا يجب رد السلام إذا كان السلام عن منغرية أو استمراء .

( مسألة ١٠١٤ ) : جواب السلام واجب كعائني فلو سلم على جماعة ورد واحد منهم يجزي ، وإن ترك الجواب أصلاً أثم الجميع .

( مسألة ١٠١٥ ) : إذا سلم على جماعة ورد من لم يقصده السلم فيجب على الباقي الجواب .

( مسألة ١٠١٦ ) : لو سلم على جماعة وشك أحدهم أنه المسمى به أيضاً أم لا ، لا يجب عليه الجواب ، وكذلك لو علم بذلك وحصل الجواب من غيره ، ولو علم بأنه المقصود أيضاً وجب عليه الجواب إذا لم يرد السلام غيره .

( مسألة ١٠١٧ ) : السلام مستحب ، والأفضل أن يسلم الراكب على الماشي ، والواقف على الجالس ، والأصغر على الأكبر .

( مسألة ١٠١٨ ) : يستحب في غير الصلاة رد السلام بالأفضل ،

قلو قال « السلام عليكم » يتول في الجواب « عليكم السلام ورحمة الله وبركاته » .

## ٧ - القهقهة .

( مسألة ١٠١٩ ) القهقهة هو الضحك المشتغل على الصوت ، سواء

كان عن عمد أو اضطرار ، ولا بأس بالنسيم ، ولا بالقهقهة سهوياً .

( مسألة ١٠٢٠ ) لو امتلأ جوفه من الضحك ، أو احمر وجهه عند

حبس النفس عن خروج الصوت ، فالأقوى صحة الصلاة ، إلا إذا خرج بذلك عن صورة المصلي ، فتجب حينئذ أعادتها .

## ٨ - البكاء .

( مسألة ١٠٢١ ) : تعمد البكاء لأمر دنيوي مبيح الصوت مبطل ،

وكذلك إذا كان بدون الصوت على الأحوط ( وجوباً ) ، نعم لو كان

سهوياً ، أو عن خوف ، أو لطلب أمر دنيوي من الله تعالى ، فلا بأس .

## ٩ - الفعل الماحي لصورة الصلاة .

( مسألة ١٠٢٢ ) : لا يجوز الأتيان بما يزيل صورة الصلاة ، كالوثبة

والصفقة والمفطة .

( مسألة ١٠٢٣ ) : السكوت الطويل مبطل للصلاة ، إذا خرج به عن

كونه مصلياً .

( مسألة ١٠٢٤ ) : لو شك في روال صورة الصلاة بعد الأتيان بفعل ،

فصلاته صحيحة .

## ١٠ - الأكل والشرب .

( مسألة ١٠٢٥ ) : تبطل الصلاة بالأكل والشرب إذا كانا ماحيين

لصورة الصلاة ، سواء كانا عمداً أو نسياناً ، ويستثنى من ذلك ما لو

عطش في صلاة الوتر وأراد الصوم وخاف من مفاجأة الفجر فيحسب لو اتم صلاته . وكان الماء امامه أو قريباً منه بخطوات ، فإنه لا بأس بأن يمضي اليه ويشرب ، على شرط أن لا يأتي بالمنافي .

( مسألة ١٠٢٦ ) : إذا كان الأكل - أو الشرب - العمدي موجباً لأختلال « الموالاة » أي لا يقال انه يصلي متوالياً فيجب عليه الاعادة هل الاحوط الرجوعي .

( مسألة ١٠٢٧ ) - لا تنطل الصلاة بابتلاع السكر المذاب في الغم وبقيايا الطعام .

١١ - الشك في الصلاة الثانية والثلاثية والركعتين الاوليين من الرباعية وسوف يأتي تفصيلها انشاء الله .

١٢ - زيادة جزء أو نقصانه عمداً كما عرفت وتعرفه انشاء الله .

١٣ - نقيصه الركن وزيادته ولو سهواً

( مسألة ١٠٢٨ ) : تبطل الصلاة بزيادة الركن ونقيصة . سواء كان

عمداً أو سهواً ، إلا في تكبيرة الاحرام . فإن زيادتها سهواً غير مبطله .

( مسألة ١٠٢٩ ) . لو شك بعد الفراغ من الصلاة في صدور بعض

المبطلات المذكورة فصلاته صحيحة .

## مكروهات الصلاة

( مسألة ١٠٣٠ ) : قد ذكروا في مكروهات الصلاة عدة أمور :

وقد ورد في أغلبها روايات صحاح أو معتبرة .

١ - الالتفات بالوجه قليلاً الى اليمين أو اليسار .

٢ - اغماض العين والالتفات بها يميناً ويساراً .

٣ - العبث باللحية واليد .

- ٤ - تشبيك الاصابع .
- ٥ - البصاق .
- ٦ - النظر الى حط القرآن او الكتاب او نقش الخاتم .
- ٧ - السكوت في أثناء القراءة لاجل الاستماع الى غيره .
- ٨ - لبس الجوارب الضيق .
- ٩ - الصلاة مع النعاس .
- ١٠ - مدافعة البول والغائط .
- ١١ - كل عمل يتنافى الخضوع والخشوع الى غير ذلك من الامور المذكورة في الكتب المفصلة .

## الموارد التي يجب فيها قطع الصلاة

- ( مسألة ١٠٣١ ) . يجب قطع الصلاة اذا توقف عليه حفظ نفس محترمة او مال يجب حفظه واما قطعها لحفظ المال غير المهم فمكروه .
- ( مسألة ١٠٣٢ ) اذا طالبه الدائن وهو في الصلاة مع سعة الوقت فان أمكنه الاداء في حال الصلاة وجب ذلك وان لم يمكنه إلا بقطعها وجب القطع وأداء الدين ثم استئناف الصلاة .
- ( مسألة ١٠٣٣ ) : لو التفت في أثناء الصلاة الى نجاسة المسجد وجب اتمام الصلاة مع ضيق الوقت ، وان وسع الوقت وامكن التطهير بدون قطع الصلاة وجب التطهير اما في أثناء الصلاة او بعد قطعها وان كان التطهير موجبا لقطع الصلاة جاز له القطع واما اذا كان في بقاء النجاسة في المسجد هتك ومهانة فيجب التطهير فوراً .

( مسألة ١٠٢٤ ) . من وجب عليه قطع الصلاة ولم يقطعها عمداً صحّت صلاته وإن اثم لكن الاحوط استعياباً إعادة الصلاة .

( مسألة ١٠٢٥ ) : إذا نسي الاذان والاقامة وتذكر قبل الوصول إلى حد الركوع فمع سعة الوقت يستحب قطع الصلاة لكي يأتي بها .

### المقصد السادس - في الشكوك

هي على ثلاثة أقسام :

١ - الشكوك المبطلّة للصلاة .

٢ - الشكوك التي لا يعتق بها .

٣ - الشكوك الصحيحة ومجموعها ٢٣ قسمًا ، هذا عرض إجمالي واليك التفصيل في ضمن فصول :

## الفصل الاول

### في الشكوك المبطله

( مسألة ١٠٣٦ ) . الشكوك المبطلّة ثمانية وهي :

١ - الشك في عدد ركعات الثنائية والثلاثية كملاة الصبح والمغرب والمسافر ويستثنى من ذلك الصلاة المستعجبة وصلاة الاحتياط ، فإن الشك فيها لا يبطل .

٢ - الشك في الركعة الاولى والثانية من الصلاة الرباعية .

٣ - الشك في الاتيان بركعة واحدة او اكثر في الصلاة الرباعية كما لو شك بين الاولى والثالثة .

٤ - الشك بين الاثنتين والاربع قبل اكمال السجدين في الرباعية .



- ٥ - الشك بين الاثنتين والخمس فصاعداً .
- ٦ - الشك بين الثلاث والست أو أكثر .
- ٧ - الشك في عدد الركعات ، بمعنى انه لم يدرك كم صلى ؟
- ٨ - الشك بين الاربع والست فصاعداً قبل اكمال السجدين واما بعد اكمال السجدين فالاحوط ان يبني على الاربع ويستم صلاته ويسجد سجدة السهو ، ثم يعيد صلاته وله ان يقطع الصلاة ويمتأف .
- ( مسألة ١٠٣٧ ) - لو ابتلى المكلف بأحد هذه الشكوك المبطله يجوز ابطال الصلاة بلا حاجة الى التروي والتأمل لكنه احوط استحباباً .

## الفصل الثاني

### في الشكوك التي لا يعتنى بها

- ( مسألة ١٠٣٨ ) الشكوك التي لا يعتنى بها ستة وفيما يلي موجزها :
- ١ - الشك بعد تجاوز المحل ، كما لو شك في قراءة الحمد بعد ما دخل في الركوع .
- ٢ - الشك بعد تسليم الصلاة .
- ٣ - الشك بعد الوقت .
- ٤ - شك كثير الشك .
- ٥ - شك الامام مع حفظ المأمومين لعدد الركعات وبالعكس .
- ٦ - الشك في الصلاة المستحبة .

## القسم الاول - الشك بعد تجاوز المحل

( مسألة ١٠٣٩ ) : لو شك أثناء الصلاة - في الاتيان بجزء من الاجزاء الواجبة ، ولم يدخل بعد في الجزء اللاحق المترتب عليه ، وجب عليه الاتيان بالجزء المشكوك كما لو شك في الحمد قبل ان يدخل في الصورة فانه تجب عليه قراءة الحمد .

( مسألة ١٠٤٠ ) : اذا شك أثناء الصلاة في جزء واجب وكان قد دخل في الجزء اللاحق المترتب عليه لا يعتق بشكه كما لو شك في الحمد بعدما دخل في السورة فانه لا يعتق بشكه ، بل يستمر في صلاته .  
( مسألة ١٠٤١ ) - لو كان مشتغلاً بآية وشك في الآية السابقة عليها ، او كان في الآية الاحقة من الحمد - مثلاً - وشك في الآية الاولى منها يستمر في صلاته ولا يعتق بشكه .

( مسألة ١٠٤٢ ) : اذا شك بعد رفع الرأس من الركوع او السجود في الاتيان بالذكر او في الاستقرار فيهما لا يعتق بشكه .

( مسألة ١٠٤٣ ) : لو شك في الركوع او في الانتصاب بعده وهو في حالة « الهوى » الى السجود فالأظهر عدم الاعتناء بالشك لكن لا يترك الاحتياط بالاتمام والاعادة او القطع واستئناف الصلاة .

( مسألة ١٠٤٤ ) : يستثنى من موارد الشك التي لا يعتق بها صورة ما لو شك في السجود وهو في حالة النهوض الى القيام فانه يجب عليه الرجوع والاتيان بالسجود .

( مسألة ١٠٤٥ ) : من كان وظيفته الصلاة جالساً او قائماً وشك في

السجود أو التشهد وهو مشعول بالحمد أو التسبيحات فلا يعتني بشكه وإما قبل ذلك فيأتي بالمشكوك .

( مسألة ١٠٤٦ ) : إذا شك في أحد أركان الصلاة قبل أن يدخل في الجزء اللاحق المترتب عليه ، فيأتي بالمشكوك كما لو شك في الاتيان بالسجدتين قبل قراءة التشهد .

( مسألة ١٠٤٧ ) . لو شك في ركن قبل أن يدخل في غيره فأتى بالمشكوك - عملاً بوظيفته - ثم تبين أنه قد أتى بالمشكوك سابقاً فصلاته باطله لزيادة الركن إلا تكبيره الاحرام فان زيادتها سهواً لا يضر كما مر .  
( مسألة ١٠٤٨ ) - إذا شك في جزء غير ركني ولم يكن داخلًا في الجزء اللاحق المترتب عليه فيأتي بالمشكوك فلو شك في الحمد قبل قراءة السورة فيأتي بالحمد ونصح صلاته حتى لو نسين له بعد ذلك انه كان قد أتى بالحمد سابقاً .

( مسألة ١٠٤٩ ) : إذا شك في اتيان الركن وقد دخل في غيره كما لو شك في السجدتين وقد دخل في التشهد فلا يعتني بشكه ولو تذكر بعد ذلك عدم الاتيان بالركن المشكوك يجب عليه الرجوع والاتيان بالمنسي ، إلا إذا دخل في ركن آخر - كما لو دخل في الركوع وتذكر انه نسي السجدتين - فانه تبطل الصلاة .

( مسألة ١٠٥٠ ) لو تذكر عدم الاتيان بجزء غير ركني فان كان ذلك قبل الدخول في الركن يرجع ويأتي به ويستمر في صلاته وإن كان بعد الدخول في الركن فلا يعتني ويمضي في صلاته .

( مسألة ١٠٥١ ) : لو شك في الاتيان بالتسليم أو في أدائه بصورة صحيحة فان كان ذلك قبل الدخول في التعقيب أو صلاة أخرى أو عمل

آخر مناف لصلاة فيأتي بالتسليم وإلا فلا يعتني بشكه وصحت صلاته .

## القسم الثاني - الشك بعد التسليم

( مسألة ١٠٥٢ ) . إذا شك بعد التسليم في صحة الصلاة - كما لو شك في آتيان الركوع فلا يعتني بشكه ونصح الصلاة .  
( مسألة ١٠٥٣ ) : لو كان شكه بعد التسليم موجباً لبطلان صلاته على كل تقدير كما لو شك بين الثلاث والخمس في الصلاة الرباعية بطلت صلاته وأما لو احتمل صحة صلاته على تقدير دون آخر فلا يعتني بشكه كما لو شك بعد تسليم الرباعية بين الأربع والخمس فإن صلاته صحيحة .

## القسم الثالث - الشك بعد الوقت

( مسألة ١٠٥٤ ) . لا يجب الاعتناء بالشك إذا كان بعد انقضاء الوقت كما لو شك في الآتيان بصلاة الظهر أو العصر بعد دخول الليل بل لا يعتني حق أو ظن بعدم الآتيان .  
( مسألة ١٠٥٥ ) . لو شك في صحة الصلاة بعد انقضاء الوقت لا يعتني بشكه .  
( مسألة ١٠٥٦ ) . لو علم بعد انقضاء الوقت بفوت صلاة رباعية كما لو علم بفوت واحدة من الظهر أو العصر يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمة .

( مسألة ١٠٥٧ ) أو علم بعد انقضاء الوقت بعوت صلاة مرددة بين ثلاثية ورباعية فيقتضيها جميعاً .

## القسم الرابع - شك كثير الشك

( مسألة ١٠٥٨ ) • يصدق كثير الشك على من شك ثلاث مرات في صلاة واحدة أو شك في كل ثلاث صلوات متتالية .

( مسألة ١٠٥٩ ) : يعتبر في كثرة الشك أن يكون في حالة اعتيادية فلو حصلت الكثرة لاعتشاش الهال كالأوف والمضب والعم فلا يجري عليه حكم كثير الشك .

( مسألة ١٠٦٠ ) • يجب على كثير الشك أن يبني على ما يوجب الصحة فإذا شك في نقص الركن فيبني على عدم النقص ولو شك في زيادة الركن يبني على عدم الزيادة .

( مسألة ١٠٦١ ) : من كثر شكه في جزء خاص من الصلاة كالسجود فلو شك صدقه في جزء آخر يجب أن يعمل بوظيفته مثلاً لو شك في الركوع وهو قائم يأتي به وإنما لو كان في السجود فلا يعتني به .

( مسألة ١٠٦٢ ) إذا كثر شكه في صلاة خاصة كصلاة الظهر فلا يجري أحكام كثرة الشك في غيرها من الصلوات .

( مسألة ١٠٦٣ ) : من كثر شكه في موضع خاص فهو صلى في مكان آخر وشك لا يجري أحكام كثير الشك .

( مسألة ١٠٦٤ ) . إذا لم يدر أنه وصل إلى حد كثير الشك أم لا فيعتني بشكّه كما أن كثير الشك لو احتمل زوال هذه الصفة عنه وشك

في الصلاة فلا يعتني بشكه .

( مسألة ١٠٦٥ ) - كثير الشك اذا احتمل عدم الاتيان بالركن ولم يعتني بشكه ثم تذكر عدم اتيانه يأتي به ان لم يدخل في ركن آخر وان دخل في ركن آخر فصلاته باطلة .

( مسألة ١٠٦٦ ) - لو شك كثير الشك في الاتيان بجزء غير ركن فلم يعتن به ثم تذكر بعد ذلك عدم الاتيان فان كان قبل الدخول في الركن اللاحق اتى به وان كان بعده فصلاته صحيحة ولا شيء عليه ، مثلاً اذا شك في قراءة العائذة فلم يعتن بها وتذكر عدم الاتيار وهو في القنوت عاد اليها وان تذكر في الركوع فلا شيء عليه وصحت صلاته و

### القسم الخامس - شك الامام والمأموم

( مسألة ١٠٦٧ ) - لو شك الامام في عدد الركعات مع ضبط المأموم وافهامه للامام فلا يعتني بشكه ولا يجب عليه الاحتياط وكذا لو شك المأموم مع ضبط الامام وافهامه للمأموم

### القسم السادس - الشك في الصلواة المستحبة

( مسألة ١٠٦٨ ) - من شك في اثناء الصلاة للمستحبة فلو كان طرف الاكثر موجباً للبطلان فيبي على الاقل كما لو شك بين الاثنتين والثلاث في نافلة الصبح فانه يبي على الاثنتين وان كان الاكثر غير موجب للبطلان تخير بين البناء على الاقل والاكثر .

( مسألة ١٠٦٩ ) : نقصان الركن في النافلة موجب لبطلانها بخلاف

الزيادة فلو كان في الركوع وتذكر عدم اتيان بعض الأجزاء السابقة فيرجع إليها ثم يعيد الركوع .

( مسألة ١٠٧٠ ) : من شك في جزء من النافلة فإن لم يدخل في الجزء المتأخر يرجع إليه وإن دخل فلا يعتى به من غير فرق بين الركن وغيره .

( مسألة ١٠٧١ ) لو نقص سجدة أو تشهداً من النافلة أو أتى بموجب سجود السهو لا يجب عليه القضاء ولا سجود السهو .

( مسألة ١٠٧٢ ) النافلة على قسمين مؤقتة وغير مؤقتة ، فلو شك في الاتيان بالمؤقتة وهو في الوقت أتى بها ولو كان بعد الوقت فلا يعتى بشكه . وأما غير المؤقتة فيأتي بها .

## الفصل الثالث

### الشكوك الصعبة

( مسألة ١٠٧٣ ) الشكوك الصعبة تسعة وهي خمسة بعدد ركعات الصلاة الرباعية ويجب على الشاك التروى والتكدر فإن تبين أو ظن بطرف من عليه وإن بقي على الشك عمل بأحكام الشكوك التسعة الآتية :

الاول - الشك بين الاثنتين والثلاث بعد رفع الرأس عن السجدة الثانية وحكمها ان يبقى على الثلاث ويستمر في صلاته وبعد الفراغ يصلي « صلاة الاحتياط » وهي اما ركعة قائماً أو ركعتان جالساً وموضح لك انشاء الله « كيفية صلاة الاحتياط » .

الثاني - الشك بين الاثنتين والأربع بعد رفع الرأس من السجدة الثانية.

وحكمه أن يبني على الأربع ويتم صلاته ويأتي ركعتين قائماً بعنوان « صلاة الاحتياط » .

الثالث - الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد رفع الرأس من السجدة الثانية .

وحكمه أن يجعلها رابعة ويتم صلاته ويصلي صلاة الاحتياط ركعتين من قيام وركعتين من جلوس .

الرابع - الشك بين الأربع والخمس بعد رفع الرأس من السجدة الثانية .

وحكمه أن يبني على الأربع ويتم صلاته ويأتي بسجدة السهو .  
ملاحظة : لو شك بعد الذكر وقبل رفع الرأس من السجدة الثانية

يجمع بين العمل بوظيفة الشك وإعادة الصلاة على الأحوط الوجوبي .  
الخامس - الشك بين الثلاث والأربع في أية حصة كان .

وحكمها أن يبني على الأربع ويتم الصلاة فيأتي بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس بعنوان صلاة الاحتياط .

السادس - الشك بين الأربع والخمس في حال القيام .  
وحكمه أن يهدم قيامه ويجلس ويتشهد ويسلم ويأتي بصلاة الاحتياط

أما ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس والأحوط ( وجوباً ) أن يسجد سجدة السهو لأجل القيام الزائد .

السابع - الشك بين الثلاث والخمس في حال القيام .  
وحكمه أن يهدم قيامه ويجلس ويتشهد ويسلم فيأتي بصلاة الاحتياط



ركعتين قائماً وبعده بسجدة السهو لقيام الزائد على الأحوط وجوباً .

الثامن - الشك بين الثلاث والأربع والخمس في حالة القيام .

وحكمه أن يهدم انقيام ويجلس ويتشهد ويسلم ويأتي بصلاة الاحتياط ركعتين قائماً وركعتين جالساً والأحوط وجوباً سجود السهو للقيام الزائد .

التاسع - الشك بين الخمس والست في حال القيام ، وحكمها أن

يجلس ويتشهد ويسلم ويأتي بسجدة السهو ، والأحوط الوجوبي الاتيان بسجدة السهو مرة ثانية .

( مسألة ١٠٧٤ ) - لو عرض أحد هذه الشكوك الصحيحة فلا

يجوز إبطال الصلاة على المشهور . ولكنتا قد أشكلنا في أدلتهم ، فالأظهر الجواز مع الكراهة ، وسواء قلنا بالحرمة أو بالكراهة فلو قطع الصلاة واستأنف صلاة ثانية ، بعد فعل المنافي - كالأنحراف عن القبلة - صحت صلاته ، ولكن لو استأنف الصلاة قبل فعل المنافي بطلت صلاته الثانية أيضاً على الأحوط .

( مسألة ١٠٧٥ ) : لو عرض أحد الشكوك الصحيحة وجب التروي

والتفكير فوراً ، كما مر بك في أول الفصل - ولكن إذا كان التأخير لا يضر بتحصيل العلم أو الظن بأحد الطرفين ، فلا بأس بالتأخير كما لو شك في حال السجود فإنه يجوز أن يكمل سجوده ويرفع رأسه ثم يتروى .

( مسألة ١٠٧٦ ) إذا اتفق له أحد الشكوك الصحيحة وبني على

ما تقتضي الوظيفة ، ثم تبدل شك بالظن ، وجب العمل بظنه وانمام الصلاة ، كما أنه لو ظن بأحد الطرفين ثم تبدل بالشك وجب العمل بوظيفة الشاك .

( مسألة ١٠٧٧ ) : لو تردد ولم يدر أن حالته شك أم ظن .  
وجب البناء على حالته السابقة من ظن أو شك ، والعمل على طبقهما ،  
واما الاكتفاء بوظيفة الشك فمشكل

( مسألة ١٠٧٨ ) : إذا علم بعد الصلاة بأنه كان أثناء الصلاة  
متردداً بين الاثنتين والثلاث - مثلاً - وقد بنى على الثلاث ، ولكن  
لا يدري هل كان تردده المذكور ظناً أو شكاً ، وجب عليه « صلاة الاحتياط » .  
( مسألة ١٠٧٩ ) : من كان في التشهد أو القيام وشك في الاتيان  
بالسجدتين وفي نفس الوقت اذيق له أحد الشكوك التي تصح بعد اكمال  
السجدتين - مثل الشك بين الثلاث والاربع - ، فصلاته صحيحة إذا  
عمل بمقتضى شكه .

( مسألة ١٠٨٠ ) : لو شك في الاتيان بالسجدتين قبل التشهد أو  
قبل القيام وعرض له أحد الشكوك التي لا تصح إلا بعد اكمال السجدتين  
- كالشك بين الاثنتين والثلاث ، بطلت صلاته

( مسألة ١٠٨١ ) : من شك - وهو قائم - بين الثلاث والأربع  
أو بين الثلاث والاربع والخمس وتذكر أنه نسى السجدتين من الركعة  
السابقة فصلاته باطلة .

( مسألة ١٠٨٢ ) : إذا تبدل شكه بشك آخر ، وجب العمل  
بموجب الثاني - كما لو شك أولاً بين الاثنتين والثلاث - ثم تبدل .  
( مسألة ١٠٨٣ ) : لو شك بعد الفراغ في أن شكه السابق هل  
كان بين الاثنتين والأربع أو الثلاث والاربع حمل بموجب كلا  
الشكين ، ويعيد الصلاة أيضاً ، وله أن يأتي بالمسائي ثم يستأنف الصلاة .  
( مسألة ١٠٨٤ ) : إذا علم بعد الصلاة بأنه قد شك فيها ولكنه

لا يدري هل كان من الشكوك الصحيحة أو للبطل ؟ وعلى تقدير انه من الصحيحة فأى قسم منها ؟ فعليه أن يأتي بصلاة الاحتياط ركعتين من قيام وركعتين من جلوس وسجدي السهو ثم اعادة الصلاة .  
وأيضاً يمكنه الاكتفاء بسجدي السهو ثم استئناف الصلاة بعد أن يأتي بالمنافي كما في المسألة السابقة .

( مسألة ١٠٨٥ ) . من يصلي جالساً اذا شك بين الثلاث والاربع أو أي شك آخر - يقتضي التخيير في صلاة الاحتياط بين ركعتين جالساً أو ركعة قائماً - فيتعين عليه ركعتان من جلوس .  
كما ان الشك لو كان يقتضى ركعتين من قيام فبالنسبة اليه تبدل بركعتين من جلوس .

( مسألة ١٠٨٦ ) . المصلي قائماً لو عجز عن القيام عند الاتيان بصلاة الاحتياط فحكمه حكم المصلي جالساً وقد تقدم في المسألة السابقة .  
( مسألة ١٠٨٧ ) من يصلي من جلوس اذا تمكن من القيام عند الاتيان بصلاة الاحتياط وجب عليه العمل بوطيقة المصلي قائماً .

## المقصد السابع - صلاة الاحتياط

( مسألة ١٠٨٨ ) نجب صلاة الاحتياط في عدة من الموارد كما تقدم في الفصل السابق ، وتحدث لها عن كیفيتها وأحكامها .  
أما كیفيتها : - فهي كباقي الصلوات ولكن تفرق عنها في أمور : -  
الأول : - الأحكام في قرائتها ولو كانت للصلوات الجهرية ، أما الإخفات في البسمة فبناءً على الاحتياط الوجوبي .

الثاني : - أن السورة ليست من اجزائها .

الثالث : عدم القنوت . .

الرابع : - عدم التلفظ بالنية واللازم الشروع فيها فوراً قبل

الآتيان بمبطلات الصلاة ، فالتلفظ بالنية مبطل لكونه من كلام الأدميين .

( مسألة ١٠٨٩ ) : إذا تذكر المصلي قبل الاحتياط ، بتمامية صلاته

لا يجب عليه الآتيان بها ، وإذا علم بذلك في الانتهاء لا يلزم اتعاها .

( مسألة ١٠٩٠ ) : لو التفت بعد التسليم وقبل صلاة الاحتياط

بنقصان ركعات صلاته ، فإن لم يأت بالمنافي ، وجب عليه تكميلها ،

ومسجدنا السهل للسلام الزائد ، وأما في صورة الآتيان بالمنافي ، فيلزم اعادةها .

( مسألة ١٠٩١ ) : إن علم المصلي بعد الآتيان بصلاة الاحتياط ،

أن نقصان صلاته بمقدار صلاة الاحتياط فصلاته صحيحة ، فكما إذا

شك بين الثلاث والأربع وأنه صلى صلاة الاحتياط ثم علم بأنها كانت

ثلاث ركعات .

( مسألة ١٠٩٢ ) : لو علم بعد الآتيان بصلاة الاحتياط ، أن

المقدار الناقص من الصلاة أقل منها فيجب عليه إعادة الصلاة ، مثلما

إذا كان شكه بين الاثنين والأربع وعلم بعد صلاة الاحتياط بأنها

كانت ثلاثاً .

( مسألة ١٠٩٣ ) : إذا كان الشك بين الثلاث والأربع صلى

الاحتياط ركعة ثم علم أن الناقص أكثر من ذلك أي تبين أنه قد صلى

ركعتين ، فتارة يعلم بذلك بعد الآتيان بأحد صافيات الصلاة فيجب

عليه إعادة الصلاة ، وأخرى يعلم قبل الآتيان بها فيأتي بالركعتين الأخيرتين

ثم يعيد الصلاة .

( مسألة ١٠٩٤ ) : لو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع فأنى بعد الصلاة ركعتي الاحتياط قائماً ، ثم علم بأنه قد صلى ركعتين ، لا يجب عليه بعد ذلك انيان ركعتي الاحتياط من جلوس .

( مسألة ١٠٩٥ ) : اذا اشتغل بصلاة الاحتياط للشك بين الثالثة والرابعة فالتفت في أثنائها بأنه قد صلى ثلاثاً فيلزم عليه اتمام صلاة الاحتياط ، والأحوط الوجوب إعادة الصلاة .

( مسألة ١٠٩٦ ) : إن شك بين الاثنتين والثلاث والأربع وشرع في ركعتي الاحتياط عن قيام ثم تذكر قبل ركوع الثانية بأنه قد صلى ثلاثاً فيجب عليه أن يجلس ويتشهد ويسلم ، والأحوط الوجوب إعادة الصلاة .

( مسألة ١٠٩٧ ) : اذا تذكر في أثناء ، صلاة الاحتياط بأن المقدار الناقص من الصلاة أكثر أو أقل من صلاة الاحتياط ، فإن لم يمكن تعديلها بنحو يجوز النقص وجب تركها والأتیان بما بقي من صلاته ، ثم يعيد الصلاة على الأحوط الوجوب ، مثال ذلك اذا شك بين الثلاث والأربع فأنى بصلاة الاحتياط جالساً ثم تذكر في أثنائها بأنه قد صلى ركعتين بحيث لم يمكن جعلها جابراً للنقص ، لأن الركعتين جالساً يعادل ركعة من قيام ، فيجب عليه تركها والأتیان بالركعتين الأخيرتين من صلاته لتدارك النقص ، ثم يعيد الصلاة ( على الاحتياط الوجوبي ) .

( مسألة ١٠٩٨ ) : لو شك في الاثنيان بصلاة الاحتياط وعدمه ، فإن كان

بعد انقضاء الوقت فلا يعتى بشكه ، وأما قبل انقضاء الوقت ففيه صور .  
 الصورة الأولى : أن لا يشتغل بفعل آخر ولم يقم من مصلاه ولم يأت بالمنافي ، وحكمها الاثنيان بصلاة الاحتياط .

الصورة الثانية : الأتيان بالثاني أو الفصل الطويل بين الصلاة والشك بحيث يخرج عن هيئة المصلي وحكمها إعادة الصلاة على الأحوط .  
الصورة الثالثة : الاشتغال بفعل آخر غير مناف للصلاة ، وحكمها أداء صلاة الاحتياط على الأحوط الوجوبي . ولا يسعى ترك الاحتياط بإعادة أصل الصلاة .

( مسألة ١٠٩٩ ) : لو راد في صلاة الاحتياط ركناً أو ركعة بطلت ويعيد الاحتياط وأصل الصلاة .

( مسألة ١١٠٠ ) : إذا شك أثناء صلاة الاحتياط في بعض أفعالها فإن كان قبل تجاوز المعلن أتى به . والا فلا .

كما لو شك في الحمد فإن لم يدخل في الركوع أتى به وإن دخل فلا يعنى به .

( مسألة ١١٠١ ) : إن شك في عدد ركعات صلاة الاحتياط ، فتارة يكون البناء على الأكثر يبطل الاحتياط ، وأخرى لا يبطل ، أما في الأولى يجب البناء على الأقل وفي الثانية يبني على الأكثر .  
مثال ذلك إذا شك بأنه أتى بركعتين أو ثلاث ، فيبني أن البناء على الثلاث يبطل وجب البناء على الاثنين ، ومع ذلك يعيد صلاة الاحتياط وأصل الصلاة ، على الاحتياط الوجوبي

( مسألة ١١٠٢ ) : من زاد أو نقص جزءاً ( غير ركعتي ) في صلاة الاحتياط سهواً فعليه أن يأتي بمسجدتي السهو على الاحتياط الوجوبي .  
( مسألة ١١٠٣ ) : بعد التسليم من صلاة الاحتياط لو شك في الأتيان بجزء أو شرط فلا يعنى بشكه .

( مسألة ١١٠٤ ) : إن نسي الاتيان بالسجدة أو التشهد من صلاة الاحتياط وجب قضائه بعد الصلاة .

( مسألة ١١٠٥ ) . اذا وجب صلاة الاحتياط وقضاء السجدة أو

سجدتنا السهو فيجب عليه تقديم صلاة الاحتياط .

( مسألة ١١٠٦ ) : الطن في عدد الركعات حكمه حكمه اليقين

عن طن انه صلى أربع ركعات فلا يجب عليه الاحتياط الا الظن  
بشيء يوجب البطال

واما الطن في الأفعال فحكمه حكم الشك على الأظهر . ولا ينبغي

ترك الاحتياط حسب التفصيل الآتي

١ - اذا ظن بعدم الاتيان بجزء ولم يتجاوز المحل فيأتي به .

٢ - لو ظن عدم الاتيان بجزء وقد تجاوز المحل ولم يدخل في  
الركن اللاحق فله ان لا يعتنى بظنه ويستمر في صلاته - على الأظهر -  
وان كان الاحتياط الاستحبابي ان يعمل بظنه ( أي يأتي بالجزء المشكوك  
وما بعده ) ثم يعيد الصلاة ايضاً .

٣ - اذا ظن بالأتيان بالجزء بعد المحل فلا يعتنى .

٤ - لو ظن الاتيان بالجزء قبل تجاوز المحل ، فله ان يكتفي باتيان  
الجزء ، ولا شيء عليه ( على الأظهر ) والأحوط استحباباً ( أن يعمل  
طبق ظنه ولا يأتي بالجزء المظنون ويعيد الصلاة ايضاً ،

( مسألة ١١٧ ) « لا فرق في احكام الشك والسهو والطن بين

الصلوات اليومية وغيرها من الصلوات الواجبة كصلاة الآيات مثلاً لو  
شك في صلاة الآيات يحكم ببطلانها لأنها ثنائية .

## سجدتا السهو

### الفصل الاول في موجبات سجدي السهو

( مسألة ١١٠٨ ) . تجب سجدتا السهو بعد الفراغ من الصلاة  
بالكيفية التي ذكرها لأحد الأمور الخمسة .

١ - التكلم سهواً في أثناء الصلاة .

٢ - التسليم في غير محله سهواً كما لو سلم في الركعة الأولى .

٣ - نسيان السجدة الواحدة .

٤ - نسيان التشهد .

٥ - الشك بين الأربع والخمس في الصلاة الرباعية بعد رفع  
الرأس من السجدة الثانية وكذلك الجلوس والقيام في غير محلهما  
كالجلوس أثناء قراءة الحمد والقيام عند التشهد .

بل الأحوط الوجوبي انبان سجدي السهو لكل زيادة ونقصه سهوية  
ويعمر بك تفصيلها في المسائل الآتية .

( مسألة ١١٠٩ ) . اذا تكلم سهواً في أثناء الصلاة او بزعم الفراغ  
منها فعليه سجدتا السهو .

( مسألة ١١١٠ ) : لا تجب سجدتا السهو للصوت الناشئ من  
السعال ، التأوه ، إلا اذا تولد منه حرفان فصاعداً كلفظة ( آخ ) أو ( آه )  
فانه تجب سجدتا السهو .

( مسألة ١١١١ ) . اذا اخطأ في قراءة شيء فأعادته على الوجه



الصحيح فليس عليه سجدة السهو لهذه الزيادة .

( مسألة ١١١٢ ) : اذا استمر في التكلم السهوي مدة من الزمن

بحيث يعد المجموع تكليماً واحداً فتكفي سجدة السهو مرة واحدة .

( مسألة ١١١٣ ) . اذا كرر التسيبحات الأربع أكثر من ثلاث

مرات سهواً فالأحوط ( وجوباً ) الاتيان بسجدة السهو .

( مسألة ١١١٤ ) لو سلم سهواً في غير محل التسليم كما اذا قال :

« السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » او « السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته » يسجد بسجدة السهو واما لو نفوه سهواً بجزء من التسليمين

او قال : « السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته » في غير محله

فالأحوط الوجوبي سجدة السهو .

( مسألة ١١١٥ ) : اذا أس بالتسليمات الثلاث في غير محلها سهواً

تكفيه سجدة السهو مرة واحدة .

( مسألة ١١١٦ ) لو تذكر قبل الدخول في الركوع انه نسي

التشهد او السجدة الواحدة وجب ان يجلس ويتشهد او يأتي بالسجدة

والأحوط الوجوبي سجدة السهو لقيام الزائد .

( مسألة ١١١٧ ) : اذا نسي التشهد او السجدة الواحدة وتذكر

اثناء الركوع او بعده يتم صلاته ويقضي السجدة والتشهد ثم يأتي

بسجدة السهو .

( مسألة ١١١٨ ) . لا يجوز ترك سجدة السهو عمداً ويجب الاتيان

بهما فوراً ففوراً واما اذا تركهما نسياناً فيأتي بهما متى تذكر فوراً .

اما صلاته فصحيحة في كلتا صورتين .

( مسألة ١١١٩ ) : إذا شك في أنه هل صدر منه موجب سجدة السهو أم لا ؟ لا يجب عليه شيء .

( مسألة ١١٢٠ ) : لو شك في وجوب سجدة السهو مرة وأكثر ؟ يكفيه الاتيان بسجدة السهو مرة واحدة .

( مسألة ١١٢١ ) : لو علم بأنه إما أن تقص سجدة من سجدة السهو ، أو زاد سجدة فيهما ، وجبت عليه الاعادة بصورة صحيحة .

## كيفية سجدة السهو

( مسألة ١١٢٢ ) : محل سجدة السهو بعد الصلاة ، وكيفيةها أن يضع جبهته على ما يصح السجود عليه نية سجدة السهو ويأتي بالذكر ، والأفضل أن يقول : « بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله » أو يقول : « بسم الله وبالله ، اللهم صل على محمد وآل محمد » أو يقول : « بسم وبالله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » ثم يجلس ويسجد مرة ثانية ، ويقول فيها أحد الأذكار المتقدمة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم .

## قضاء التشهد والسجدة المنسيين

( مسألة ١١٢٣ ) : يجب في قضاء السجدة والتشهد المنسيين توفر جميع الشروط المعتبرة في الصلاة ، كالطهارة واستقبال القبلة وبقية الشروط .  
( مسألة ١١٢٤ ) : إنما تصح قضاء السجدة والتشهد المنسيين قبل الاتيان بأحد منافيات الصلاة ، وأما لو فعل المتأني فلا بد من إعادة الصلاة .

( مسألة ١١٣٤ ) : اذا نسي سجدة متعددة من ركعات متعددة ، كما لو نسي سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثانية ، يقضيها مع سجدة السهو اللازمة لهما من دون حاجة الى التعمين ، بأن يقصد قضاء سجدة الركعة الأولى ، أو الثانية مثلاً ، وأما لو نسي سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الركعة الأخيرة - أو نسي تشهدين - فيجب على الأقوى تقديم قضاء السجدة الأخيرة ، ثم يتشهد ويسلم ثم يقضي السجدة الأولى ، وهكذا بالنسبة الى التشهد ويقضي التشهد الآخر ويسلم ثم يقضي التشهد الأول .

وهذا كله اذا لم يأت بالمسالي . وإلا فلا بد من إعادة الصلاة كما تقدم في المسألة السابقة .

( مسألة ١١٣٥ ) : لو نسي سجدة ونشهداً ، والاحوط الوجوبي تقديم قضاء ما نسيه أولاً .

وأما اذا لم يعم السابق ، والاحوط الاتيان بسجدةين بينهما تشهد ، أو تشهدين بينهما سجدة ليتحقق الترتيب اللازم

( مسألة ١١٣٦ ) : اذا قدم قضاء السجدة على التشهد بزعم أنها الغائنة السابقة ثم تبين العكس والاحوط الوجوبي قضاء السجدة مرة ثانية ليتحقق الترتيب في القضاء ، وهكذا عكس المسألة ، أي اذا رعم تقدم التشهد على السجدة في العوت فقدم قضاء التشهد على السجدة ثم انكشف العكس والاحوط الوجوبي قضاء التشهد مرة ثانية تصحيحاً للترتيب الحقيقي .

( مسألة ١١٣٧ ) : لو أتى — بين التسليم وقضاء السجدة أو التشهد بأحد مبطلات الصلاة ، كاستدبار القبلة ، فإن كانا من

الركعة الأخيرة فالأقوى إستئناف الصلاة ، وإن كانتا من الركعات السابقة فالأحوط الوجوبي أن يعيد الصلاة بعد قضاء السجدة أو التشهد .  
 ( مسألة ١١٢٨ ) إذا تذكر - بعد التسليم وقبل الاتيان بالمنافي ( كاستدبار القبلة ) - أنه ترك سجدة من الركعة الأخيرة فالأقوى أن يأتي - بقصد ما في الذمة - بالسجدة المنسية ثم التشهد والتسليم وسجدتي السهو ، وهكذا إذا تذكر ترك التشهد الأخير فإن الأقوى الاتيان بالتشهد والتسليم وسجدتي السهو بقصد ما في الذمة .

( مسألة ١١٢٩ ) - لو أتى بموجب سجدتي السهو - كان تكلم سهواً - بين التسليم وقضاء السجدة والتشهد العائت من الركعة السابقة ، فيأتي بقضاء السجدة أو التشهد ، ونكفيه سجدة السهو اللازمة للقضاء ، ولا تجب مرة ثانية للكلام السهوي .

( مسألة ١١٣٠ ) . لو علم أنه نسي التشهد أو السجدة وجب قضاؤهما ، وله تقديم أيهما شاء .

( مسألة ١١٣١ ) : إذا لم يعلم أنه ترك سجدة - أو تشهداً - أم لا ؟ لا يجب عليه شيء .

( مسألة ١١٣٢ ) . إذا علم بنسيان السجدة أو التشهد وشك في الاتيان به قبل ركوع الركعة اللاحقة وجب قضاؤه على الأحوط .  
 ( مسألة ١١٣٣ ) من وجب عليه قضاء السجدة أو التشهد وسجدتا السهو لأمر آخر ، يقدم القضاء على سجدات السهو .

( مسألة ١١٣٤ ) لو شك بعد الصلاة في الاتيان بقضاء السجدة أو التشهد وجب القضاء إن كان الوقت باقياً ، والأحوط الوجوبي القضاء .

## الاخلال باجزاء الصلاة وشرائطها وزيادة ونقصانها

( مسألة ١١٣٥ ) : تبطل الصلاة بالاخلال العمدي بشيء من

واجبات الصلاة ، زيادة او نقصاناً ولو بحرف واحد .

( مسألة ١١٣٦ ) : لو أخل بشيء من واجبات الصلاة زيادة او

نقصاناً ، بطلت صلاته ، وإن كان بسبب الجهل بالمـألة ، ولكن يستثنى من ذلك الاخفات موضع الجهر وبالعكس . والالتزام في موضع القصر ، فإن صلاته لا تبطل بذلك ، فيما اذا كان جاهلاً بالمـألة غير ملتفت الى السؤال .

( مسألة ١١٣٧ ) : لو علم في اثناء الصلاة بطلان وضوئه او غـسله

او عدم الاتيان بهما بطلت صلاته .

وكذلك لو تذكر بعد الصلاة ، فيعيدها ان كان في الوقت .

ويقضيها لو كان خارج الوقت .

( مسألة ١١٣٨ ) : لو علم في الركوع بعدم اتيان السجدين من

الركعة السابقة ، بطلت صلاته . وإن تذكر قبل الركوع ، يرجع ويأتي بهما ، ثم يقوم ويأتي بالحمد او التسيبحات ويتم الصلاة ، ثم يأتي بسجدي السهو على الاحوط الوجوبي .

( مسألة ١١٣٩ ) : لو علم قبل التسليم نقصان ركعة من الصلاة

يقوم ويأتي بها .

( مسألة ١١٤٠ ) : لو تذكر بعد التسليم نقصان ركعة ، فإن اتى

بالمشاقي الموجب لظلال الصلاة عمداً وسهواً كاستدبار القبلة تبطل صلاته ،  
وإن لم يأت بذلك قام وأتى بها فوراً .

( مسألة ١١٤١ ) لو التفت بعد العراخ من الصلاة عدم اتيان  
السجدين الاخيرتين فإن كان بعد اتيان للمشاقي الموجب لبطلان الصلاة عمداً  
وسهواً (كاستدبار القبلة) بطلت صلاته ، وإن كان قبل ذلك اتي بالسجدين  
ثم التشهد والسلام ، تم يسجد سجدتي السهو .

( مسألة ١١٤٢ ) لو تذكر بأن صلاته كانت قبل دخول الوقت ،  
أو كان مستدبراً للقبلة أو منحرواً الى اليمين ، أو اليسار ، بل مطلق  
الانحراف زائداً على المقدار الجيز عمداً أعاد الصلاة . في الوقت  
ويقضيها خارج الوقت .

هم لو حصل عن القبلة وحصل له الظن وصل وتبين بعد الصلاة  
انه كان متوجهاً الى ما بين اليمين واليسار وصلاته صحيحة .

## صلاة المسافر

( مسألة ١١٤٣ ) يجب على المسافر التقصير في الصلوات  
الرهبانية ، فيصلها ركعتين عدد توفر الشروط التالية .

### الشرط الاول : المسافة

ويعتبر ان لا يقل مسره من ثمانية فراسخ شرعية ، والفرسخ  
الشرعي ما يقرب من ( ٥/٥ ) كيلو مترات (١) ، ولا فرق في المسافة  
(١) فتكون المسافة الشرعية ( ٤٤ ) كيلو متراً تقريباً .

بين ان تكون امتدادية (أي يكون نمر الذهب ثمانية فراسخ ) او ملفقة بأن يذهب أربعة ويرجع أربعة .

( مسألة ١١٤٤ ) . اذا كان مجموع سفره ذهباً واياًباً ثمانية فراسخ ومعه التقصير في صلاته . اذا كان كل من الذهب والايباب أربعة فراسخ فصاعداً ، سواء اتصل ذهبه بأيايه بحيث اراد الرجوع ليومه ، ام انفصل عنه بحيث ليلة واحدة او اكثر في الطريق او في المقصد .

( مسألة ١١٤٥ ) : اذا كان مجموع الذهب والايباب ثمانية فراسخ ، لكن كان الذهب ثلاثة فراسخ والايباب خمسة ، او كان الذهب خمسة فراسخ والايباب ثلاثة ، فالأظهر وجوب التمام ، وان كان لا ينهي ترك الاحتياط بالجمع بين القصر والاتمام في كلتا الصورتين .

( مسألة ١١٤٦ ) : لا يجوز التقصير اذا كان سفره أقل من ثمانية فراسخ ، ولو بمقدار ضئيل جداً ، بل يصلي تماماً .

( مسألة ١١٤٧ ) . اذا شك في أن سفره بمقدار ثمانية فراسخ او أقل ، فلا يجوز التقصير ، بل يصلي تماماً ، إذا صعب الفحص عن مقدار المسافة ، واما إذا لم يكن الفحص والتحقيق شاقاً وجب عليه الفحص على الاحوط ، فإذا احبزه عادلان بأن المسافة ثمانية فراسخ ، او كان ذلك شائعاً بين الناس ، بحيث أوجب الاطمينان ، وجب التقصير .

( مسألة ١١٤٨ ) : اذا أخيره عادل ( واحد ) بأن سفره ثمانية فراسخ فيجب على الاحوط الجمع بين القصر والاتمام في الصلاة ، كما يجب أن يصوم في السفر ثم يقضيه .

( مسألة ١١٤٩ ) : إذا اعتقد بأن سفره ثمانية فراسخ فقصر ، ثم تبين عدم كونه ثمانية فراسخ فيجب عليه إعادة الصلاة تماماً في الوقت

وقضاؤها كذلك خارج الوقت .

( مسألة ١١٥٠ ) إذا اعتقد أن السعر أقل من ثمانية فراسخ فأنتم صلاته ، ثم ظهر كونه بمقدار المسافة ، وجب عليه الاعادة قصرًا في الوقت أو القضاء خارج الوقت .

( مسألة ١١٥١ ) : من تيقن بعدم طوع سفره ثمانية فراسخ أو شك في ذلك ، فإذا علم في أثناء الصريق أنه بمقدار ثمانية فراسخ وجب عليه القصر وأن بقي مقدار قيس من المسافة .  
وإذا كان قد صلى تماماً فعليه إعادة الصلاة قصرًا

( مسألة ١١٥٢ ) إذا تردد في أقل من أربعة فراسخ داهباً وجائياً مرات عديدة وجبت عليه الصلاة تماماً ، وإن بلغ المجموع ثمانية فراسخ أو أكثر .

( مسألة ١١٥٣ ) إذا كان نسفد طريقان أحدهما أقل من ثمانية فراسخ والآخر ثمانية فراسخ أو أكثر ، فإن سلك الطريق الأقرب يتم صلاته ، وإن سلك الطريق الأبعد يجب عليه التقصير .  
( مسألة ١١٥٤ ) . عبده المسافة من سور السد ، لو كان له سور . وإن لم يكن له فالمبعدة آخر البيوت

## الشرط الثاني - قصد المسافة من أول السفر

( مسألة ١١٥٥ ) إذا قصد الأقل من ثمانية فراسخ ، وبعد بلوعه قصد مقدار آخر أقل من ثمانية فراسخ أيضاً ، فيجب عليه الاتمام .  
وإن بلغ المجموع ثمانية فراسخ وذلك لأنه لم يكن من أول قاصداً للمسافة .



أما إذا قصد ثانياً الذهاب الى ثمانية فراسخ أو الذهاب الى أربعة فراسخ والرجوع الى وطنه أو محل إقامته قبل عشرة أيام ، فيجب عليه التقصر .

( مسألة ١١٥٦ ) طاب الصالة أو العريم يتم صلاته إذا لم يدر

أنه يقطع ثمانية فراسخ أولاً ؟

إذا حصل له في الأشاء قصد ثمانية فراسخ امتدادية أو مطلقاً من أربعة ذهاباً وأربعة إياباً .

( مسألة ١١٥٧ ) إذا سافر من غير قصد ثمانية فراسخ ثم أراد

الرجوع ، إذا كان مسافة الرجوع الى وطنه أو محل إقامته ( أي البلد الذي قصد الإقامة فيه عشرة أيام ) ثمانية فراسخ وجب عليه التقصير .

( مسألة ١١٥٨ ) المسافر إنما يجوز له التقصير إذا كان حين

الخروج عازماً على قطع المسافة ، فإذا خرج الى ماديون المسافة ينتظر الرفقة أن تيسروا سافر معهم وإلا رجوع . فإن كان مطمئناً بتيسر الرفقة قصر في صلاته ، وإلا وجب عليه الاتمام .

( مسألة ١١٥٩ ) لا يعتبر التولي في السير ، بل يكفي قصد

ثمانية فراسخ ولو في أيام كثيرة ، فإذا قصد المسافة يجب عليه التقصير إذا وصل الى ( حد الترحص ) أي المحل الذي لا يرى فيه جدران البلد ولا يسمع الأذان وإن قطع في اليوم مقداراً قليلاً من المسافة ما لم يخرج من صدق السفر عرفاً ، فإذا قطع في اليوم مسافة قليلة جداً بحيث لا يقال أنه مسافر وجب عليه الاتمام والاحوط استحباباً الجمع بين التقصر والاتمام .

( مسألة ١١٦٠ ) التابع لغيره في السفر كالخادم بالنسبة الى سيده

والرجعة بالنسبة الى الزوج اذا علم بأن سفر المتبوع بمقدار المسافة ،  
وجب عليه القصر ، واما اذا لم يعلم بالاحوط وجوبا الاستسلام من  
المتبوع لكي يقصر اذا كان مسره ثمانية فراعص .

( مسألة ١١٦١ ) . اذا علم - او ظن - التابع بمفارقة المتبوع ،  
وجب عليه الاتمام .

( مسألة ١١٦٢ ) . اذا شك التابع في انفصاله عن المتبوع قبل  
بلوغ اربعة فراعص ، وجب عليه الاتمام ، ولكن اذا كان شكه في ذلك  
من جهة احتمال طروء مانع له عن السفر وكان هذا الاحتمال بعيداً  
في نظر الناس وجب عليه القصر .

( مسألة ١١٦٣ ) . الطاهر وجوب القصر في السفر غير الاختياري  
اذا علم ببلوغه ثمانية فراعص . كما لو القى في سميحة او سيرة بقصد  
ايصاله الى نهاية المسافة .

### الشرط الثالث - استمرار قصد المسافة

( مسألة ١١٦٤ ) . اذا رجع من بية السفر في اثناء الطريق قبل  
بلوغ اربعة فراعص او تردد في ذلك ، وجب عليه التمام .

( مسألة ١١٦٥ ) . اذا بلغ اربعة فراعص ثم رجع عن قصد  
السفر فان كان عازماً على عدم العود او العهد بعد اقامة عشرة ايام هناك ،  
فيجب عليه الاتمام ، وكذا لو تردد في الرجوع وعدمه .

( مسألة ١١٦٦ ) . : اذا رجع عن بية السفر بعد بلوغ اربعة  
فراعص وكان عازماً على الرجوع ، ولم يقصد اقامة عشرة ايام في ذلك

المكان ، يقصر سواءً رجع في يومه أو رجع بعد أيام

( مسألة ١١٦٧ ) إذا قصد السفر إلى محل معين وكان بمقدار

المسافة وفي الأثناء عدل إلى غيره ، فإن كان مجموع ما مضى وما بقي إلى المحل الثاني بمقدار ثمانية فراسخ ، وجب عليه القصر

( مسألة ١١٦٨ ) إذا قصد - حين الخروج - السفر إلى أحد

البلدين من دون تعيين أحدهما وكان السفر إلى كل منهما بمقدار ثمانية فراسخ وجب عليه القصر ، كما لو خرج من الكوفة وقصد السفر إما إلى كربلاء أو الديوانية .

( مسألة ١١٦٩ ) إذا تردد قبل بدو ثمانية فراسخ في إقامته

السفر وعدمها ، ثم عزم على السير ، يجب عليه التقصير إذا لم يقطع مقداراً من المسافة في حال التردد ، وإما إذا سار في حال التردد ثم عزم على السير ، فإن قصد ثمانية فراسخ أخرى أو قصد الذهاب إلى أربعة فراسخ والرجوع ، من دون إقامة ، فيجب عليه القصر أيضاً ، أما إذا سار في حال التردد ثم عزم على السير ولم يكن المقدار الباقي من سفره ثمانية فراسخ ولم يكره عازماً على الرجوع يجب عليه الانعام

هذا إذا لم يكن مجموع ما قطعه قبل التردد وما يذهب إليه بعد

التردد بمقدار ثمانية فراسخ ، وإما إذا كان كذلك فالأحوط - وجوباً - الجمع بين القصر والانعام .

## الشرط الرابع

أن لا يكون عازماً - حين خروجه - على المرور بوطئه لو الإقامة

في محل عشرة أيام قبل بدو ثمانية فراسخ .

( مسألة ١١٧٠ ) : إذا كان يائساً من الاول على المرور بوطنه او الإقامة عشرة ايام قبل بلوغ المسافة ، وجب عليه اتمام الصلاة من اول السفر .

( مسألة ١١٧١ ) . إذا لم يدر انه يمر بوطنه او يقيم في محل عشرة ايام - قبل بلوغ ثمانية فراسخ - أم لا ؟ وجب عليه اتمام ( مسألة ١١٧٢ ) : إذا نوى المرور بوطنه او الإقامة عشرة ايام قبل الوصول الى ثمانية فراسخ ثم رجع عن نيته ، بأن عزم على اقامة السفر وعزم المرور بوطنه فيجب عليه اتمام أيضاً إلا إذا كان الباقي من سفره بمقدار ثمانية فراسخ او بمقدار اربعة فراسخ وقصد الرجوع فانه يجب عليه التقصر حينئذ .

ومثله المتردد في المرور بوطنه أو إقامة عشرة أيام . فانه يجب عليه اتمام ، حتى إذا عزم بعد ذلك على عدم المرور بوطنه او الإقامة عشرة ايام ، إلا إذا كان الباقي ثمانية فراسخ او اربعة مع قصد الرجوع .

## الشرط الخامس - اباحة السفر

( مسألة ١١٧٣ ) : إذا كان السفر حراماً يجب عليه اتمام الصلاة ، سواء كان نفس السفر حراماً كسمر الروجة بدون اذن الزوج في غير الواجب ، وسفر الولد مع نهي الابوين وايدائهما بذلك إذا لم يمكن سفره واجباً وكما إذا كان السفر مضرراً لبدنه .

أو كان غايته امرأ محرماً كما إذا سافر لقتل النفس المحترمة او للسرقة ، او للزنا

( مسألة ١١٧٤ ) : إذا سافرت الزوجة لحج الواجب بدون اذن

الروح بل مع دية فيجب عليها القصر ، وكذلك الولد اذا سافر للحج  
الواجب مع نهي الابوين .

( مسألة ١١٧٥ ) : اذا لم يكن سفره حراماً بنقله ولم يسافر  
لغاية محرمة ، فيجب عليه القصر ، وان ارتكب في السفر بعض المعاصي ،  
كما لو شرب الخمر او اعتاب أحداً في أثناء السفر

( مسألة ١١٧٦ ) : اذا سافر لأجل ترك الواجب ، وجب عليه  
الانتمام ، فلو كان مديناً متمكناً من أدائه الدين - في الحضر دون السفر -  
وكان الدائن مطالباً وسافر لأجل الفرار من أدائه دية ، فيجب أن  
يصل تماماً اما اذا لم يكن سفره لغرض ترك الواجب فقط بل كان غرضه  
المهم امرأ آخر ، فيجب عليه القصر والاحوط - استحباباً - الجمع بين  
القصر والانتمام .

( مسألة ١١٧٧ ) : اذا كان سفره مباحاً ، لكن ركب دابة  
مقصوبة لومش في أرض مقصوبة والاحوط - وجوباً - الجمع بين  
القصر والانتمام .

( مسألة ١١٧٨ ) : التابع للظالم اذا لم يكن مكرهاً على السفر معه  
وكان سفره إعانة له ، وجب عليه الانتمام ، أما إذا كان مكرهاً أو  
سافر معه بقصد دفع مظلمة ، فيجب عليه القصر .

( مسألة ١١٧٩ ) : السفر بقصد التزهد والسياسة ليس محرماً ،  
ويجب قصر الصلاة فيه .

( مسألة ١١٨٠ ) : اذا سافر للصيد - لهواً - فيجب عليه الانتمام .  
واما اذا كان الصيد لتهيئة معاشه ومعاش عياله ، فيجب القصر ، وكذلك  
اذا كان الصيد لأجل التجارة والكسب ، والأحوط استحباباً الجمع بين

القصر والاتمام ، ولكن يجب أن لا يصوم في سفره

( مسألة ١٨١ ) : العائد من سفر المعصية ، يقصر إذا كانت

العودة بمقدار المسافة سواءً باب أم لم يبق ، لكن الأحوط استحباباً ،  
الجمع بين القصر والاتمام في الرجوع إذا لم يكن تائساً .

( مسألة ١١٨٢ ) . من كان سفره سفر المعصية ، لكن رجع عن

قصد المعصية في أثناء الطريق فيجب عليه القصر إذا كان الباقي من  
سفره بمقدار ثمانية فراسخ أو أربعة مع قصد الرجوع قبل عشرة أيام .

( مسألة ١١٨٣ ) . إذا كان سفره مباحاً ، ثم قصد المعصية في

أثناءه وجب عليه اتمام الصلاة ، لكن لا يجب إعادة ما صلاه قصرأ  
قبل ذلك .

( مسألة ١١٨٤ ) إذا سافر لعائش أحديهما طاعة والأخرى معصية

وجب عليه الاتمام ، إلا إذا كانت المعصية تابعة ولم يكن سفره بدافع  
المعصية استقلالاً ، ولم تصلح لأن تكون غاية مستقلة لسفر ، فإنه يجب  
القصر والأحوط الاستحبابي الجمع .

## الشرط السادس

أن لا يكون له مسكن متنقل كاهل البوادي الذين ليس لهم مسكن

معين من الأرض بل يدورون مسح بيوتهم في الصحاري ويتسعون الماء  
والعشب .

وهؤلاء يتسعون صلاتهم حال اقامتهم في محل العشب والماء وفي سفرهم

إلى محل آخر .

( مسألة ١١٨٥ ) إذا سافر أحدهم لطلب الماء والعشب أو لاغتيال المنزل وكان سفره ثمانية فراسخ . فيجب عليه الجمع بين القصر والتمام على الاحوط إذا لم يكن معه أهله ولوازمه وإلا فيتم صلاته على الأقوى .

( مسألة ١١٨٦ ) لو سافر ( المدوي ) لمقصد آخر كالخج أو الزبارة أو التجارة ونحوها فيجب أن يصلي قصرأ .

## الشرط السابع

أن لا يتعد السفر مهنة له كاللكاري والملاح والراعي والتاجر المتجول وغيرهم من عمله السفر إلى ثمانية فراسخ فصاعداً .

( مسألة ١١٨٧ ) إذا كان المسافر من عمله السفر وجب عليه اتمام الصلاة في غير السفر الأولى ، وإن كان السفر لنفسه كما لو حمل اللكاري متاعه أو أهله من مكان إلى آخر

أما في السفر الأولى فيجب عليه القصر حتى إذا طالت سفرته ( مسألة ١١٨٨ ) إذا كان شقته السفر لكن سافر لغاية أخرى كالزبارة أو الخج ، فيجب عليه القصر ، ولكن إذا كان سائقاً للسيارة وأجر نفسه وسيارته للزبارة ودارت تماماً فيجب عليه الاتمام .

( مسألة ١١٨٩ ) . يجب الاتمام على ( الحملدارية ) إذا كان شعبهم السفر ، وأما إذا لم يكن شعبهم السفر ، بل يستعملون السفر في خصوص أشهر الخج ، فيجب عليهم القصر .

( مسألة ١١٩٠ ) « الحملدار » إذا كان سفره طويلاً كما لو

أتى بالحجاج من بلاد بعيدة بحيث يستغرق سفره أكثر أيام السنة أو جميعها ، فيجب عليه الاتمام .

( مسألة ١١٩١ ) إذا اتخذ السفر عملاً له في فصل معين كالسائق الذي يؤجر سياحته في الصيف فقط — فيجب عليه اتتمام الصلاة في سفره في ذلك الفصل ، والأحوط — استحباً — الجمع بين القصر والاتمام .

وأما إذا سافر في غير ذلك الفصل فحكمه القصر .

( مسألة ١١٩٢ ) إذا اتخذ السفر عملاً له لكن فيما دون المسافة ، قصر أن اتخذ السفر إلى ثمانية فراسخ ، لكن لو قيل — عرفاً — أن شعله السفر ، فيجب عليه — على الأحوط — الجمع بين القصر والاتمام لو سافر إلى ثمانية فراسخ .

( مسألة ١١٩٣ ) المكاري إذا أقام في وطنه عشرة أيام أو أكثر يقصر في السفر الأول بعد الإقامة سواء كان قاصداً من أول الإقامة في بلدته عشرة أيام أو أقام بلا قصد . والأحوط وجوباً في غير المكاري من اتخذ السفر عملاً له الجمع بين القصر والاتمام .

( مسألة ١١٩٤ ) إذا أقام في بلد ( غير وطنه ) عشرة أيام ، فإن كان من الأول قاصداً للإقامة عشرة أيام ، قصر في السفر الأول بعد الإقامة . وإن لم يكن قاصداً للإقامة من الأول ، أتم في السفر الأول والأحوط استحباباً الجمع بين التمام والقصر .

وأما غير المكاري من اتخذ السفر شعلاً له فيجب عليه الجمع بين القصر والاتمام — على الأحوط الوجوبي — في السفر الأول بعد الإقامة إن كان قاصداً لها من الأول ، إلا فعليه الاتمام .



( مسألة ١١٩٥ ) من اتخذ السفر عملاً له ، يتم صلاته إذا

ثبت في أنه هل أقيم في بلد — أو في بلد آخر عشرة أيام أو لا ؟

( مسألة ١١٩٦ ) . المسائح في الأرض الذي لم يتحد وطناً له يتم

صلاته

( مسألة ١١٩٧ ) من لم يتخذ اسماً عملاً ومهنة لكس كان له

متاع في بلد أو قرية يتوقف حجه إلى بيده على أسفار متعددة ، يجب عليه القصر .

( مسألة ١١٩٨ ) من اعرض عن وطنه ليختار وطناً آخر ،

وجب عليه القصر في السفر ، أن لم يكن شغله السر ولم يصدق عليه عنوان آخر مما يوجب اتمام الصلاة .

## الشرط الثامن : أن يصل إلى حد الترخص

( مسألة ١١٩٩ ) المسافر إذا يجب عليه القصر إذا ابتعد عن

وطنه أو البلد الذي أقام فيه عشرة أيام بمقدار لا يرى جدران ذلك البلد ولا يسمع أذاه ويسمى هذا الموضع ( حد الترخص ) ويعتبر أن لا يكون في الجو عمار وبحره يمنع من رؤية الجدران أو سماع الأذان .

( مسألة ١٢٠٠ ) لا يلزم أن يشهد بهيئت لا يرى المآذن والقبب

أو لا يرى شيئاً من الجدران ، بل يكفي الابتعاد بمقدار لا يرى الجدران بوضوح .

( مسألة ١٢٠١ ) إذا وصل المسافر إلى محل لا يسمع الأذان

ولكن يرى جدران البلد أو لا يرى الجدران لكن يسمع الأذان . فله

أراد الصلاة هناك ، عليه الجمع بين القصر والاتمام على الاحوط وجوباً — .

( مسألة ١٢٢ ) المسافر إذا عاد إلى وطنه ، يجب عليه الاتمام إذا رأى جدرانه وسمع أداؤه وأما إذا وصل المسافر إلى محل يجمع اذان البلد الذي قصد الإقامة فيه عشرة أيام و يشاهد جدرانه ، فيجب عليه — على الأحوط وجوباً — الجمع بين القصر والاتمام أو تأخير الصلاة حتى يدخل البلد .

( مسألة ١٢٠٣ . الميزان في «حد الترخص» الطندان للمتعارفة ، فلو كان البلد في محل مرتفع بحيث يرى من بعيد أو كان في مكان منخفض بحيث يخفى عن الأنظار بسرعة ، والمسافر من ذلك البلد إما يجب عليه القصر إذا ابتعد عنه بمقدار لا يشاهد جدرانه على تقدير كونه في أرض منسطة ومثله ما إذا كان ارتفاع الدور الاحية أو انخفاضها أكثر من المتعارف وأنه يجب ملاحظة المتعارف ، فيتمتع بالمقدار الذي يخفى جدران البيوت لو كان ارتفاعها أو انخفاضها بقدر المتعارف .

( مسألة ١٢٠٤ ) إذا سافر عن محل ليس فيه دور أو جدران فإنما يجب عليه القصر لو ابتعد عنه بمقدار لا يرى جدرانه على تقدير أن يكون له جدران .

( مسألة ١٢٠٥ ) إذا ابتعد عن بلده بمقدار لا يدري أن ما يسمعه هو الأذان أو صوت آخر ، فيجب عليه القصر ، والاحوط — استحباباً — الجمع بين القصر والاتمام ، ولكن إذا علم بأنه الأذان ولكن لم يتمكن من تمييز الكلمات ، فيجب عليه التمام

( مسألة ١٢٠٦ ) لو انتعد عن البلد بمقدار لا يسمع أذان الدور ، ولكن يسمع أذان قصر البلد الذي يكون على محل مرتفع بحسب العادة فلا يجوز له قصر الصلاة .

( مسألة ١٢٠٧ ) الميزان في الأذان هو المتعارف فلا عبرة بسمع الأذان من المكبرة و من مكان مرتفع جداً ، أو مكبرة الأذن ، فإذا لم يسمع أذان البلد مع كون الأذن في محل مرتفع بحسب المتعارف ، فيجب القصر حينئذ .

( مسألة ١٢٠٨ ) غير المتعارف من جهة النظر أو السمع يرجع إلى المتعارف بمعنى أنه يقصر في موضع لا يرى العين الاعتيادية جدران البلد أو لا يسمع الأذن المتعارفة أذان البلد

ومثله ما إذا كان الأذان حلال المتعارف ، فإنه يقصر في محل لا يسمع الأذان على تقدير كونه متعارفاً .

( مسألة ١٢٠٩ ) إذا شك بعد خروجه إلى السفر في الوصول إلى حد الترخص أولاً وجب عليه التمام ، وإذا شك في ذلك عند الرجوع إلى بلده ، فيجب عليه القصر ، بشرط أن لا يكون صلاته عند الذهاب والأياب في موضع واحد .

( مسألة ١٢١٠ ) المسافر الذي يمر بوطنه — في حال السفر — إذا وصل إلى موضع يشاهد فيه جدران بلده و يسمع أذانه يجب عليه الاتمام .

( مسألة ١٢١١ ) يجب الاتمام على المسافر الذي مر بوطنه ، ما دلم بقيا في الوطن ، أما إذا قصد الذهاب إلى ثمانية فراسخ أو إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع قبل العشرة ، فيجب عليه القصر إذا

وصل إلى « حد الترخيص » أي الموضع الذي لا يرى جدران بلده ولا يسمح أذانه .

( مسألة ١٢١٣ ) : الوطن هو المحل الذي اتعده الإنسان ليسكن فيه دائماً ، سواء كان مسقط رأسه أو وطن أبويه أم لم يكن ، بشرط أن يسكن فيه مقداراً يعده الناس متوطناً فيه .

( مسألة ١٢١٤ ) : إذا قصد أن يقبـ مدة في غير وطنه ثم ينتقل إلى موضع آخر فلا يتحقق الوطن بذلك .

( مسألة ٢١٤ ) : المحل الذي قصد البقاء فيه مدة طويلة ( ثلاثين سنة أو أكثر ) لا يبعد أن يعد وطناً عرفياً له ، لكن مع ذلك إذا سافر عن ذلك المحل ثم رجع إليه ، والأحوط وجوباً — الجمع بين التمام والقصر مادام لم يقصد الإقامة هناك .

( مسألة ١٢١٥ ) : من سكن في موضعين كما لو أقام في بلد ستة أشهر وفي بلد آخر ستة أشهر أيضاً فكل منهما يعد وطناً له وكذا لو اختار أكثر من موضعين لسكنائهم فإن الجمع يعد وطناً له .

( مسألة ١٢١٦ ) : الوطن لا يسقط إلا بالأعراض ، فما لم يعرض عنه يصلي تماماً ، وإذا أعرض يصلي فيه قصرأ ، وهم إذا أقام في ملك له ستة أشهر مع قصد التوطن ، ثم أعرض عنه ، والأحوط الاستحبابي — الجمع بينه وبين القصر والتمام كلما مر به ما دام باقياً على ملكه .

( مسألة ١٢١٧ ) : لا يجوز إتمام الصلاة إذا وصل إلى وطنه السابق الذي أعرض عنه وإن لم يتخذ يعد وطناً آخر .

( مسألة ١٢١٨ ) : للمسافر يتم الصلاة في البلد الذي قصد الإقامة

فيه عشرة أيام أو عد بأنه سوف يبقى فيه عشرة أيام من غير اختيار .  
( مسألة ١٢١٩ ) لا يلزم لمن قصد الإقامة عشرة أيام في بلد أن  
يتخذ سبيلاً الأولى وليمة الحادي عشر ، بل يكفي قصد الإقامة من فجر  
اليوم الأول إلى غروب الشمس من اليوم العاشر . لهذا قصد ذلك يتم  
صلاته .

مسألة ١٢٢٠ يكفي التعميق في الإقامة ولو تعدد المقام في بلد  
من ظهر اليوم الأول إلى صدر اليوم الحادي عشر فوضيعة التمتع ، ولا  
يجب عليه الجمع بين القصر والتنام .

ر مسألة ١٢٢١ يعتبر وحده بعد الإقامة . ومن قصد أن يقيم  
في مدين كالنجد والكويت وجب عليه القصر

( مسألة ١٢٢٢ ) : لا يصح قصد الإقامة ، أن يقصد من الأول  
الخروج إلى أطراف البلد في أثناء العشرة ، بشرط أن لا يكون بمقدار  
المسافة بحيث لا ينفي صدق الإقامة في ذلك البلد ، وإن لا يبقى هناك  
أكثر من عدة ساعات .

( مسألة ١٢٢٣ ) إذا لم يكن المسافر عازماً على الإقامة ، بل كان  
قاصداً لها على تقدير أن يجد رفيقاً ، أو يتيسر له منزل مناسب ، فيجب  
عليه القصر .

ر مسألة ٢٢٤ . من قصد البقاء في محل عشرة أيام ، يجب  
عليه التنام حتى لو احتمل طرو ما يمنعه عن البقاء .

هذا إذا لم يكن احتمالاً عقلياً بحيث يسأل العزم على البقاء ،  
أما لو كان كذلك فيجب القصر .

( مسألة ١٢٢٥ ) إذا قصد المقام إلى آخر الشهر وعلم بأن الباقي

من الشهر عشرة أيام أو أكثر ، وجب عليه التعمام ، وأما إذا لم يدر  
المقدار الباقي من الشهر ، فيجب عليه القصر ، وإن انكشف بعد ذلك  
أن الباقي كان عشرة أيام أو أكثر .

( مسألة ١٢٢٦ ) إذا رجع المسافر عن نية الإقامة أو تردد فيها  
وإن كان قد صلى تماماً ، وجب عليه التقاء على التعمام ما دام في ذلك  
البلد ، وإن لم يصل تماماً ، فيجب عليه القصر .

( مسألة ١٢٢٧ ) إذا قصد الإقامة ، فصام ، ثم عدل عن قصده  
بعد الظهر ، فإن كان قد صلى صلاة رابعة ، صح صومه ، ويجب أن  
يصلي تماماً ما دام في البلد ، وأما إذا لم يصل صلاة رابعة فصومه  
صحيح ، لكن يجب عليه قصر الصلاة ولا يصح منه صوم الأيام الآتية  
ما دام في ذلك البلد ما لم يقصد الإقامة .

( مسألة ١٢٢٨ ) إذا عدل عن نية الإقامة ، ولا يدري هل صلى  
تماماً قبل العدول أم لا ؟ وجب عليه القصر .

( مسألة ١٢٢٩ ) إذا دخل المسافر في الصلاة بنية القصر ، ثم  
نوى إقامة عشرة أيام وجب عليه إكمالها تماماً .

( مسألة ١٢٣٠ ) المسافر النائي للإقامة ، إذا رجع عن نيته في  
أنهاء الصلاة الرباعية ، أنها قصرأ إن لم يدخل في ركوع الركعة الثالثة ،  
ويبقى على القصر ما دام هناك .

وأما لو دخل في ركوع الثالثة ، ثم عدل عن قصد الإقامة ،  
فالأحوط الوجوب إكمال صلاته تماماً ، ثم إعادتها قصرأ ، ويجمع بين  
القصر والالتزام بالنسبة إلى الصلوات الآتية .

( مسألة ١٢٢١ ) إذا انتهت مدة الإقامة ( أي عشرة أيام ) فما دام لم يسافر يبقى على التعمم من دون حاجة إلى قصد إقامة جديدة .  
 ( مسألة ١٢٢٢ ) لو قصد الإقامة عشرة أيام ، ولم يصل إلى أن انتهت العشرة ، وجب عليه التعمم في ما زاد على العشرة حتى يسافر .  
 ( مسألة ١٢٢٣ ) : يجب على المسافر النائي للإقامة الاقسان بالصوم الواجب كما يجوز له الصوم المندوب وصلاة الجمعة ومواهل الظهر والعصر والعشاء .

( مسألة ١٢٢٤ ) من قصد إقامة عشرة أيام في بلد فصل صلاة رباعية ثم أراد الخروج إلى أقل من أربعة فراسخ ثم العودة إلى محل الإقامة بقصد السقاء فيه عشرة أيام أخرى فيجب عليه التعمم في الذهاب والأياب وفي محل الإقامة فإذا لم يقصد إقامة جديدة بعد الرجوع ، فإن قصد السفر عن محل الإقامة وجب عليه القصر في الذهاب والمقصد وفي الرجوع وبعد رجوعه وأما إذا لم يقصد السفر من محل الإقامة وجب التعمم عليه في جميع ذلك والاحوط استحباباً الجمع بين القصر والتعمم خصوصاً في الرجوع وفي محل الإقامة .

( مسألة ١٢٢٥ ) إذا قصد الإقامة وصلى صلاة رباعية ثم أراد الخروج إلى أقل من ثمانية فراسخ والإقامة هناك عشرة أيام وجب عليه التعمم في الذهاب والمقصد ، وأما إذا أراد الخروج إلى محل يبعد ثمانية فراسخ أو أكثر ولم يقصد الإقامة هناك عشرة أيام ، فيجب عليه القصر في الذهاب وفي المقصد .

( مسألة ١٢٢٦ ) : المقيم إذا صلى صلاة رباعية ثم أراد الخروج إلى الأقل من أربعة فراسخ وكان متردداً في الرجوع إلى محل إقامته أو

كان غافلاً عن الرجوع إليه أو كان قاصداً للرجوع لكن مع التردد أو الغفلة عن الإقامة هناك عشرة أيام فيجب عليه التمام في الذهاب والمقصد والاياب وفي محل الإقامة ما دام لم يقصد السفر عن محل الإقامة ( مسألة ١٢٣٧ ) : إذا قصد الإقامة في بلد يعتقـاد ان ربه فيه يقيمون فيه عشرة أيام فصلّى صلاة رابعة تم تبيير اهم لم يقصدوا الإقامة هناك وجب عليه التمام ما دام في ذلك البلد حتى لو رجع عن بية الإقامة .

( مسألة ١٢٣٨ ) من سافر إلى أربعة فراسخ وبقي في محل ثلاثين يوماً متزداً بين الإقامة والسفر يجب عليه التمام بعد انتهاء الثلاثين حتى لو بقي مدة قليلة بعد ذلك ، واما إذا تردد في الإقامة قبل وصوله أربعة فراسخ فيجب عليه التمام من حين التردد .

( مسألة ١٢٣٩ ) : إذا قصد المسافر الإقامة في بلدة مدة تقل عن عشرة أيام وبعدها قصد أيضاً ابقاء هناك تسعة أيام أو أقل وهكذا إلى ثلاثين يوماً فيجب عليه التمام في اليوم الحادي والثلاثين .

( مسألة ١٢٤٠ ) المسافر المت تردد ثلاثين يوماً انها يتم إذا أقام تلك المدة في موضع واحد ، واما لو أقام بعضها في محل وبعضها في محل آخر مع التردد يجب عليه القصر حتى بعد الثلاثين

### مسائل متفرقة

١ ( مسألة ١٢٤١ ) : المسافر غير بين القصر والتمام في الاماكن الاربعة المسجد الحرام ، مسجد النبي ، مسجد الكوفة والخائر الحسيني .



والتمام افضل والجمع بينهما احوط .

( مسألة ١٢٤٢ ) يجب القصر — على الاحوط — في المواضع

الملحقة بالمساجد الثلاث من جهة الدوسمة

( مسألة ١٢٤٣ ) . الاحوط في الحائز الحيني أن لا يعتمد عن

القبر الشريف بأكثر من خمسة وعشرين ذراعاً تقريباً ، ولو أراد المسافر الصلاة في موضع أبعد من ذلك ، وجب عليه القصر على الأحوط .

( مسألة ١٢٤٤ ) من كان ملتفتاً إلى أنه مسافر ووظيفته القصر

وأنتم صلاته عمداً في غير الأماكن الاربعة بطلت صلاته . وكذا من نسي وجوب القصر ، فانه إذا صلى تماماً يجب عليه الاعادة في الوقت ، وان تذكر بعد انقضاء الوقت ، وجب عليه القضاء — على الأحوط —

( مسألة ١٢٤٥ ) . لو علم المسافر بأن وظيفته القصر ، فأنتم

صلاته مع الغفلة عن ذلك بطلت صلاته .

( مسألة ١٢٤٦ ) . الجاهل بوجوب القصر إذا صلى تماماً ، فصلاته

صحيحة .

( مسألة ١٢٤٧ ) : إذا علم بوجوب القصر على المسافر ، لكن

جهل ببعض الخصوصيات كما لو أنتم صلاته في ثمانية فراسخ باعتقاد ان القصر إنما يجب في عشرة فراسخ ، فصلاته باطلة .

( مسألة ١٢٤٨ ) العالم بوجوب القصر على المسافر إذا تخيل ان

سفره أقل من ثمانية فراسخ ، فصلى تماماً ، ثم علم بأن سفره كان بمقدار ثمانية فراسخ فعليه إعادة الصلاة قصرأ سواء التفت إلى ذلك في الوقت أو في خارجه .

( مسألة ١٢٤٩ ) : إذا نسي أنه مسافر فصلّى تماماً رفان تذكر في الوقت أعادها قصراً . وأما إذا تذكر بعد الوقت ، فلا يجب القضاء .  
( مسألة ١٢٥٠ ) من وجب عليه التمام إذا صلى قصراً ، بطلت صلاته على جميع التقادير .

( مسألة ١٢٥١ ) : إذا شرع في الصلاة الرباعية ، ثم تذكر أنه مسافر ، أو تذكر أن سمعه بالغ ثمانية فرائع ، فإن لم يدخل في ركوع الثالثة ، أتمها قصراً . وإن دخل في ركوع الثالثة فصلاته باطلة ، ويجب أن يعيدها قصراً . وإن بقي من الوقت بمقدار ركعة واحدة .

( مسألة ١٢٥٢ ) : إذا جهل المسافر ببعض خصوصيات صلاة المسافر ، كما لو لم يعلم بوجوب القصر على من ذهب إلى أربعة فرائع قاصداً الرجوع قبل عشرة أيام ، فإن دخل في الصلاة بنية الصلاة الرباعية ، ثم علم بالحكم قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة ، وجب أن يتمها قصراً . وإن علم بذلك في الركوع أو بعده ، بطلت صلاته ، ووجب عليه أعادتها قصراً وإن بقي من الوقت بمقدار ركعة واحدة .  
( مسألة ١٢٥٣ ) : إذا أصر المسافر صلاته حتى وصل إلى وطنه أو محل يريد أن يقيم فيه عشرة أيام — وكان الوقت باقياً — وجب أن يصلي تماماً .

ولو سافر الحاضر بعد دخول الوقت ولم يصل ، فيجب عليه القصر .

( مسألة ١٢٥٤ ) : للمسافر الذي وظيفته القصر ، إذا فاتته صلاة

الظهر أو العصر أو العشاء ، وجب أن يقضيها قصراً ولو في الوطن .  
وكذا لو ماتته إحدى هذه الصلوات في الحضر ، فعليه القضاء تماماً ،  
ولو في السفر .

( مسألة ١٢٥٥ ) يستحب للمسافر أن يقول بعد كل صلاة  
« سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » ثلاثين مرة ،  
خصوصاً عقب صلاة الظهر والعصر والعشاء ، والأولى أن يأتي به بعد  
هذه الصلوات ستين مرة .

## فصل في صلاة القضاء

( مسألة ١٢٥٦ ) : كل من ماتته فريضة في وقتها ، يجب عليه  
قضاؤها ، وإن كان لأجل اليوم المستغرق لتمام الوقت ، ومثله الصكر  
والاغماء ، إذا كانا باختياره .

ويستثنى من ذلك الفرائض اليومية في حال الحيض أو النفاس ،  
فلا يجب قضاؤها ، وإنما صلاة الأيات ، فإن كانت لأجل الزلزلة  
والمخوفات السماوية ، فيجب على الحائض أو النفساء الانبيا بها بعد الظهر ،  
وإن كانت لأجل الخسوف أو الكسوف ، فلا يجب قضاؤها .

( مسألة ١٢٥٧ ) : إذا بلغ الصبي أو أفق المجنون أو المغمى  
عليه ، في الوقت ، وجب عليهم الأداء ، وإن لم يدركوا إلا مقدار ركعة  
ومع الترك ، يجب عليهم القضاء ، وكذلك الحائض والنفساء إذا زال  
عذرهما في الوقت ، كما أنه إذا طره المجنون أو الاغماء أو الحيض

أو النفاس بعد مضي مقدار صلاة المختار من أول الوقت ، بحسب حالهم من السفر والحضر والوضوء والتيمم ، ولم يأتوا بالصلاة ، وجب عليهم القضاء .

( مسألة ١٢٥٨ ) لو علم بعد انتهاء الوقت بطلان صلاته ، وجب تعاضلها .

( مسألة ١٢٥٩ ) يحرم التهاون والتسامح في قضاء الصلاة ، ولكن لا تجب الفورية .

( مسألة ١٢٦٠ ) يجوز الاتيان بالمأفلة لمن عليه صلاة القضاء .

( مسألة ١٢٦١ ) : يستحب القضاء احتياطاً عند احتمال موت الفريضة أو احتمال وجود خلل فيها .

( مسألة ١٢٦٢ ) : يعتبر الترتيب في القضاء بين صلاتي الظهر والعصر من يوم واحد ، وهكذا بين صلاتي المغرب والعشاء ، ولا يجب بالنسبة الى غيرها ، فيصح تقديم قضاء العشاء على العصر من يوم واحد كما يجوز تقديم قضاء العشاء على المغرب من يوم آخر ، ولا ينبغي ترك الاحتياط الاستحبابي بمراعاة الترتيب هنا ايضاً .

( مسألة ١٢٦٣ ) : لا يشترط الترتيب في قضاء الفرائض غير اليومية ، كصلاة الآيات ، ولا بينها وبين الصلاة اليومية .

( مسألة ١٢٦٤ ) - الأحوط الاستحبابي ، لمن نسي ترتيب صلواته الفائتة ، أن يقضيها بكيفية موجبة لتحقيق الترتيب الواقعي بينها ، مثلاً لو فاتته الظهر والمغرب ولم يعلم بترتيب فواتهما فبأي بالمغرب أولاً ، ثم بالظهر ، ثم بمغرب آخر ، أو يصلي الظهر ، ثم المغرب ، ثم ظهراً آخر ليحقق الترتيب الواقعي .

ولكن لو كانت الفوائت كثيرة بحيث يشق عليه مراعاة الترتيب ،  
فضاها بلا ترتيب .

( مسألة ١٢٦٥ ) إذا فاتته صلاة الظهر من يوم واحد ، وصلاة  
العصر من يوم آخر ، أو فاتته صلاتان للظهر ، أو صلاتان للعصر ، ولم  
يعلم السابقة منهما يمكنه الاكتفاء بصلاحي رباعيتين ، أوليهما بنية  
قضاء اليوم الأول ، وثانيتها بنية اليوم الثاني ، ولا يعتبر الترتيب .

( مسألة ١٢٦٦ ) الأحوط الاستحباب لمن فاتته صلاة للظهر  
وصلاة للمساء ، أو صلاة لعصر وصلاة لمساء ، ولا يدري السابقة ،  
أن يقضيها بنحو يتحقق الترتيب الواقعي على طلق الفوات ، مثلاً لو شك  
في أن المتقدمة هل هي الظهر أو المساء يقضي الظهر ، ثم المساء ثم ظهراً  
آخر ، أو يقضي المساء وبعدها الظهر ثم عشاء آخرى .

( مسألة ١٢٦٧ ) إذا عم أن عليه فاتة ولم يعلم أنها الظهر أو  
العصر ، يكفي أن يصلي صلاة رباعية بنية قضاء الفائتة .

( مسألة ١٢٦٨ ) : لو فاتته خمس فرائض متوالية ، ولم يعلم  
السابقة منها في الفوات ، كما إذا جهل بأن الفائتة الأولى هي الصبح أو  
الظهر أو غيرهما فتحكفيه خمس صلوات ، وأما إذا أراد أن يقضيها  
بترتيب الفوات ، فيصلي سبع صلوات ، ابتداء من صلاة الصبح وبعده  
الفراغ من الظهر والعصر والمغرب والعشاء يعيد الصبح والظهر والعصر فالمغرب ،  
ولو فاتته سبع صلوات متوالية بجملة الترتيب ، صلى عشر صلوات  
بالكيفية المتقدمة ، وهكذا كلما ازدادت فريضة على عدد فوائته المتوالية  
زاد صلاة على عدد المذكور ، وعليه فلو فاتته سبع صلوات متوالية صلى  
أحدى عشرة صلاة بالطريقة المتقدمة .

( مسألة ١٢٦٩ ) : من علم بأن فرائض الخمس اليومية قد فاتت كل واحدة منها من يوم ، وجعل ترتيبها ، فإذا أراد العمل بالترتيب المستحب أتى بصلوات خمسة أيام . ولو فاتته ست صلوات من ستة أيام ، صلى صلوات ستة أيام وكلما رادت فائته ، يريد صلوات يوم ، لكي يتحقق الترتيب الواقعي ، مثلاً لو علم بفوات سبع فرائض صلى عن سبعة أيام .

( مسألة ١٢٧٠ ) إذا فاتته صلاة معينة ، كالصبح ، عدة مرات ، ولم يعلم عددها ، كما لو لم يذكر أنها ثلاث أو أربع أو خمس ، يكفيه قضاء أقل التقادير فيكتفي بثلاث .

وكذا لو فاتته صلاة عدة أيام ، ولم يعلم عدد الأيام .  
أما لو علم العدد ثم نسيه ، فالاحتياط الوجوبي ، بل الأقوى الاتيان بأكثر الاحتمالات ، مثلاً لو نسى عدد ما فاتته من صلاة الصبح ، ولكن يعلم بأنها لم تكن أكثر من عشرة ، يحتاط بعشرة صلوات ، وكذا إذا علم عدد الأيام التي فاتته صلاتها ، فنسيها ، يأتي بأكثر الاحتمالات ( مسألة ١٢٧١ ) يجب - احتياطاً - تقديم صلاة القضاء

على الاداء ، فيما إذا كانت من نفس اليوم الحاضر ، وامكنه ذلك .  
فلو فاتته صلاة الصبح ، يقضيها أولاً ، ثم يشتغل بصلاة الظهر .  
( مسألة ١٢٧٢ ) إذا تذكر في الصلاة ، ان عليه فاتته من اليوم ففيه صورتان :

١ - ان يمكنه العدول الى صلاة القضاء مع سعة الوقت ، كما لو تذكر فائته الصبح ، قبل الوصول الى ركوع الركعة الثالثة من صلاة الظهر والاحتياط الواجب أن يرجع بنيتها الى صلاة الصبح ، ويتمها ركعتين ، ثم يصلي الظهر .

٢ - أن لا يمكنه العدول الى القضاء ، كما لو دخل في ركوع الثالثة من الظهر ، اد العدول الى الصبح موجب لزيادة الركوع ، وحكم هذه الصورة ، أن يتم صلاته الحاضرة ، ثم يأتي بالقضاء ، وهكذا لو أمكنه العدول ولكنه ضاق وقت الظهر .

( مسألة ١٢٧٢ ) من كان عليه فوائت من الأيام السابقة ، وهاتئة أو أكثر من اليوم الحاضر ولم يسعه الوقت لقضاء كلها ، أولم يرد قضاءها في يومه ، فالاحتياط الواجب تقديم قضاء فائتة اليوم على صلاة الاداء . ولكن لو أحب مراعات الترتيب المستحب ، أعاد قضاء فائتة ذلك اليوم بعد الفراغ من قضاء تلك الايام .

( مسألة ١٢٧٤ ) لا يصح قضاء الفوائت عن شخص حي ، وإن كان عاجزاً عن القضاء .

( مسألة ١٢٧٥ ) يجوز الاتيان بصلاة القضاء مع الجماعة ، سواء كان صلاة الامام اداءً لم قضاءً ، ولا يعتبر وحدة صلاتهما ، فيصح قضاء صلاة الصبح مع ظهر الامام مثلاً .

( مسألة ١٢٧٦ ) : من المستحب ، معويد الصبي المملا ( أي من يفرق بين الحسن والقبيح ) على الصلاة وبقية العبادات ، بل يستحب حمله على قضاء الصلوات أيضاً .

## فصل

### في قضاء فوائت الوالدين

( مسألة ١٢٧٧ ) : يجب على الابن الأكبر قضاء فوائت الوالد ،

من الصلاة والصوم بعد موته ، فيما اذا كان الوالد متعكفاً من القضاء حال الحياة ولم يقض .

( مسألة ١٢٧٨ ) : الصوم الفائت في السر يجب قضاءه على الولد ، وإن كان الوالد عاجزاً عن قضاؤه . ولا يترك الاحتياط بقضاء الصلاة التي أدرك الوالد وقتها وتمكن من الاتيان بها وإن مات في الوقت . وكذا الصوم الذي تركه بدون عذر وإن مات في رمضان .

( مسألة ١٢٧٩ ) . لا يوجد دليل معتبر ، على وجوب قضاء الفوائت عن الأم ، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه .

( مسألة ١٢٨٠ ) . لا فرق في وجوب القضاء على الولد الأكبر بين أن يكون الفوات بمصيان أو بغير مصيان .

( مسألة ١٢٨١ ) : بإمكان الولد أن يستأجر شخصاً لقضاء فوائت والديه ، ولا يجب أن يقضيها بنفسه .

( مسألة ١٢٨٢ ) : لا يجب على الولد الأكبر قضاء الصلاة والصوم عن والديه ، إذا شك في أنه هل مات منهما شيء أم لا .

( مسألة ١٢٨٣ ) : إذا تيقن الولد الأكبر بفوات صلوات عن والده ولم يعلم أنه تضاها في حياته أم لا ، فالاحتياط الواجب - بل الأقوى - أن يقضيها .

( مسألة ١٢٨٤ ) : لا يجب قضاء الفوائت على أي أحد من الأولاد ، فيما لو اشتبه الأكبر بينهم ، والاحتياط المستحب توزيعها بينهم أو تعيين أحدهم بالقرعة .

( مسألة ١٢٨٥ ) : إذا أوصى الميت ، باستيجار شخص لقضاء



فوائته ، فلا يجب على الولد الأكبر قضاؤها ، إذا أتى الأجير بها بصورة صحيحة .

وكذلك لو تبرع بالقضاء شخص آخر .

( مسألة ١٢٨٦ ) - يلاحظ الولد تكليف نفسه ، مثلاً يقضي

الصبح والمغرب والعشاء جهراً عن والدته .

( مسألة ١٢٨٧ ) - لو كان عليه قضاء الصلاة والصيام ، وأراد أن

يقضي فوائت والديه أيضاً ، صح الابتداء بأي منهما .

( مسألة ١٠٨٨ ) : لا يشترط في وجوب قضاء فوائت الوالد ، أن

يكون الولد الأكبر بالغاً عاقلاً ، حين موت الوالد ، بل يجب عليه القضاء بعد ما يبلغ .

ولو مات الولد قبل البلوغ أو قبل الإفاقة ، لم يجب على الولد

الثاني قضاؤها .

( مسألة ١٢٨٩ ) - لو مات الولد الأكبر قبل القيام بقضاء فوائت

والديه ، لا يجب على الولد الثاني .

## صلاة الجماعة

### الفصل الأول

#### في فضل صلاة الجماعة وما يتعلق بها

( مسألة ١٢٩٠ ) - نتحب الجماعة في كل فريضة ، خصوصاً

اليومية . وتتأكد في الصبح والمغرب والعشاء ، ولا سيما لحار المسجد ، ومن يسمع أذان المسجد .

( مسألة ١٢٩١ ) . الاحبار في فضل الجماعة كثيرة ، ففي بعضها أنه إذا انعقدت الجماعة بمأموم واحد ، فكل ركعة من صلاتهما يعادل ثواب مائة وخمسين ركعة ، وإذا اقتدى شخصان . فيعادل ثواب كل ركعة من صلاتهما ستمائة ركعة ، وكلما ازداد عددهم تضاعف ثواب صلاتهم ، وإذا تجاوز عددهم العشرة ، فعند ذلك لو صارت السماوات كلها قرطاساً والبحار مداداً والأشجار أقلاماً والجن والإنس مع الملائكة كتاباً ، لم يستطيعوا كتابة ثواب ركعة منها .

( مسألة ١٢٩٢ ) : لا يجوز ترك الجماعة استعفاً بها ، كما لا ينبغي ترك صلاة الجماعة بدون عذر .

( مسألة ١٢٩٣ ) . يستحب الانتظار وتأخير الصلاة حتى تنعقد الجماعة ، فيصلي معهم لأنها أفضل من صلاة المنفرد في أول الوقت ، كما أن صلاة الجماعة مع الاختصار أفضل من صلاة المنفرد مع الأطالة . ( مسألة ١٢٩٤ ) : إذا صلى منفرداً ، ثم انعقدت الجماعة يستحب له إعادة صلاته جماعة ، وبعد ذلك لو تبين بطلان صلاته الأولى تكفيه الثانية .

( مسألة ١٢٩٥ ) : من صلى جماعة — سواء كان اماماً أم مأموماً — يهكل أمانتها مرة ثانية مع الجماعة .

( مسألة ١٢٩٦ ) : من ابتلى بالوسوسة في صلاة المنفرد ولم يتمكن من التخلص منها إلا مع الجماعة ، فالأحوط — وجوباً — أن يصلي جماعة .

( مسألة ١٢٩٧ ) : إذا أمر أحد الوالدين ولدهما بصلاة الجماعة ،

فلا تجب الجماعة عليه بمجرد امرها ، لكن لو سبب اداهما وجبت الجماعة .

( مسألة ١٢٩٨ ) : لا تجوز الجماعة في الصلوات المستحبة ، إلا في صلاة الاستسقاء ، والصلوة التي كانت واجبة ، ثم أصبحت مستحبة لسبب من الاسباب ، كصلاة العيدين حيث أنها صارت مستحبة في زمن الغيبة .

( مسألة ١٢٩٩ ) : لا يعتبر اتحاد صلاة الامام والمأموم في الصلوات اليومية ، ولو كان الامام يصلي العصر يجوز الاقتداء به لمن يصلي الصبح . ( مسألة ١٣٠٠ ) : إذا كان الامام يعيد صلاته اليومية احتياطاً ، فيشكل الاقتداء به إلا في صورتين .

١ — أن يكون صلاة للمأموم أيضاً معادة احتياطاً ، وكان سبب احتياطهما جهة واحدة بحيث يقطع ببطلان صلاة الامام السابقة لو كانت صلاة للمأموم باطلة ، مثلاً يكون سبب احتياطهما اكتفائهما في الصلاة السابقة بتسبيحة واحدة صفراً في الركوع والسجود عمداً .

٢ — أن يكون الامام صلى سابقاً منفرداً ، وههنا يقصد الأمر الواقعي المتوجه اليه ، أما وجوباً إن كانت السابقة باطلا ، وأما استحباباً لكونه يعيدها جماعة .

( مسألة ٢٠١ ) : من يقضي الصلاة اليومية ، من نفسه أو غيره بأجرة أو بغير أجرة ، يجوز الاقتداء به فيما إذا كان القضاء قطعياً ، وأما لو كان احتمالياً ، فلاقتداء مشكل .

( مسألة ١٣٠٢ ) : لا يجوز الاقتداء ، لو لم يعلم أن الامام هل يصلي اليومية الواجبة أو النافلة .

## الفصل الثاني

### شروط انعقاد الجماعة

وهي أربعة

- الاول عدم وجود حائل بين الامام والمأموم . او بين بعض المأمومين مع البعض الآخر من يكون واسطة في الاتصال بالامام .
- ( مسألة ١٣٠٣ ) : إذا كان الامام في محراب ذي جدار . وليس حوله مأموم . فلا يجوز لمن يقف على طرفي المحراب الاقتداء بالامام . لو كان الجدار مانعاً من رؤية الامام .
- ( مسألة ١٣٠٤ ) : يصح اليتعام لمن في جاني الصف الاول ، وإن لم يروا الامام بسبب طول الصف ، وكذا لو كان المصلون لا يرون الصف الامامي ، لطول صفهم .
- ( مسألة ١٣٠٥ ) : إذا امتدت صفوف الجماعة إلى باب المسجد ، صح الاقتداء لمن في مقابل الباب خلف الصف ، وكذا من يقتدي خلفه وأما من يقتدي في جانبيه ، فلا تصح صلاته ، لو لم ير الصف المتقدم .
- ( مسألة ١٣٠٦ ) : لا يصح صلاة الواقف خلف الاسطوانة ، إذا لم يتصل بالامام بواسطة شخص من يمينه أو يساره .
- ( مسألة ١٣٠٧ ) : الظاهر عدم عد الشاك من الحائل إلا مع ظيق الثوب بحيث يصدق السترة
- ( مسألة ١٣٠٨ ) : الثوب الرقيق حائل وإن لم يمنع من المشاهدة وكذلك الزجاج على الأحوط .

( مسألة ١٢٠٩ ) لا بأس بالحائل غير المستقر . كمرور انسان ، ولو اتصلت المارة بطلت الجماعة .

( مسألة ١٣١٠ ) لو التفت إلى وجود الحائل في أثناء الصلاة ، فصلاته فرادى وتصح صلاته ، إذا عمل بوظيفة المنفرد ، وكذا لو تجدد الحائل في أثناء الصلاة .

( مسألة ١٣١١ ) : إذا كان الامام رجلاً والمأموم امرأة ، فلا يقدر وجود الحائل بينهما ، أو بينها وبين الرجال المأمومين ، وأما لو كان الامام امرأة فيعتبر أيضاً أن لا يكون بينهما حائل .

الثاني . أن لا يتباعد المأموم عن الامام ، أو عن الصف المتقدم المتصل به بما يكون كثيراً بحسب العادة ، والأحوط — أن لم يكن أقوى — عدم الفصل بين مسجد المأموم وموقف الامام ، أو الصف المتقدم المتصل به بأكثر من الخطوة المتعارفة .

( مسألة ١٣١٢ ) إذا عرض الفصل الكثير بين المأموم والامام ، أو من يتصل بواسطته بالامام ، فتتقلب صلاته إلى الانفراد ، فإذا عمل بعد ذلك بوظيفة للمفرد ، صححت صلاته .

( مسألة ١٣١٣ ) . لو انتهت صلاة الصف للتقدم ، أو قصدوا الامراد ، انقلبت صلاة الصف المتأخر إلى الانفراد ، وتصح صلاتهم إذا عملوا بوظيفة المنفرد .

( مسألة ١٣١٤ ) : الأحوط الوجوهي أن يصير الصف المتأخر حتى يتم اقتدائه الصف للتقدم ، ولا يكفي تهيؤهم للاقتداء ، وكذلك المأموم الذي يتصل إلى الامام بواسطة مأموم آخر ، وأنه يقتدي بعده .

( مسألة ١٣١٥ ) إذا علم بطلان صلاة أحد الصفوف الامامية ،

فلا يجوز له الاقتداء في الصفوف الخلفية ، اما مع الشك في ذلك فيجوز له الاقتداء .

الثالث : أن لا يكون موقف الامام اعلى من موقف المأموم ، ولا يصر الارتفاع اليسير ، وكذا لا يصر علو الامام في الارض المنخفضة قليلا ، بصورة تدريجية ، بحيث تعتبر الارض مسطحة .

اما المأموم فيجوز ارتفاع موقفه عن موقف الامام ، إلا إذا كان الارتفاع كثيراً بحيث لا يصدق معه الاجتماع هراً .

الرابع : ان لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف ، والأحوط الاستعجابي تأخره عنه ولو يسيراً ، اما إذا كان المأموم أطول من الامام ، فالأحوط — وجوباً — أن يقف على نحو لا يتقدم على الامام في الركوع والسجود .

## الفصل الثالث

### شروط الامامة

يجب ان تتوفر في امام الجماعة الأمور الآتية .

- ١ — البلوغ .
- ٢ — العقل .
- ٣ — أن يكون امامياً اثناً عشرياً .
- ٤ — العدالة .
- ٥ — طيب الولادة .
- ٦ — أداء الصلاة بصورة صحيحة .

٧ — الرجولة ، فيما لو كان المأموم ذكراً .

( مسألة ١٣١٧ ) يصح اقتداء الصبي المميز بصبي مميز آخر .

( مسألة ١٣١٨ ) اذا كان عالماً بعدالة شخص ثم شك في بقاء عدالته

يجوز له الاقتداء به .

( مسألة ١٣١٩ ) من يصلي قائماً لا يجوز ان يأتيه من يصلي في

حال الجلوس او الاضطجاع ، وكذا لا يجوز لمن يصلي جالساً الاقتداء

بمن يصلي مضطجماً .

( مسألة ١٣٢٠ ) من يصلي جالساً او مضطجماً ، يجوز له

الاقتداء بمن يصلي جالساً ، وكذلك يجوز لمن يصلي في حال الاضطجاع

ان يأتيه من يصلي مضطجماً

( مسألة ١٣٢١ ) : يجوز الاقتداء بالامام الذي يصلي في لباس

رجس ، او مع التيمم ، او بوضوء الجبيرة ، سبب عذر شرعي .

( مسألة ١٣٢٢ ) : يجوز الاقتداء بالمسلوس والمبطون . وكذلك

يجوز لغير المستحاضة ، ان تقتدي بالمستحاضة اذا عملت بوظيفتها .

( مسألة ١٣٢٣ ) : بناء على الاحتياط الواجب ، يلزم أن لا يتصدى

للمجنون والابرص لامامة الجماعة .

## الفصل الرابع

### احكام الجماعة

( مسألة ١٣٢٤ ) . لا يجوز الاقتداء مع العلم ببطلان صلاة

الامام ، كما لو علم بكونه محدثاً ، وإن كان الامام جاهلاً بذلك

( مسألة ١٣٢٥ ) لو انكشف للمأموم بعد الفراغ من الجماعة ،

ان الامام فاقده لبعض شروط الامامة كالعدالة ، او كانت صلاته باطلة

لسبب من الأسباب ، كعدم الطهارة ، فصلاته صحيحة ، فيما اذا كان قد عمل بوظيفة المفرد . ما عدا ترك القراءة .

( مسألة ١٣٢٦ ) : من شك اثناء الصلاة في انه اقتضى أم لا ، فان كان مشتغلاً بما هو وظيفة المأموم ، كالاستماع لى قراءة الامام ، فالأحوط وجوباً ان ينسوي الانفراد ، ولكن لو كان يرى نفسه مقتدياً ، فالأظهر عدم الاعتناء بشكه .

اما لو كان في حالة مشتركة بين المأموم والمفرد ، كالركوع او السجود ، فيجب اتمام صلاته بنية الانفراد .

( مسألة ١٣٢٧ ) . الأحوط - وجوباً - عدم العدول من الاستماع الى الانفراد ، إذا كانت الجماعة واجبة عليه .

واما اذا لم تكن الجماعة واجبة ، فيجوز الانفراد في الانتهاء ، كما ان الاقوى جواز قصد الانفراد قبل الشروع في الصلاة ، لكن الاول بل الأحوط تركه .

( مسألة ١٣٢٨ ) : إذا نوى الانفراد بعد انتهاء الامام من القراءة

سواء كان لعدد أم لا ، لا يجب عليه القراءة . واما لو قصد الانفراد قبل اتمام الحمد والسورة ، فلا بد ان يقرء المقدار الباقي من الحمد والسورة .

( مسألة ١٣٢٩ ) : من نوى الانفراد في اثناء الجماعة ، لا يجوز

له الرجوع اليها . واما اذا تردد في قصد الانفراد وعدمه ، ثم عزم على اتمام الصلاة مع الجماعة صحت صلاته .

( مسألة ١٣٣٠ ) : اذا شك المأموم في انه نوى الانفراد أم لا ، بنى على عدم الانفراد .

( مسألة ١٣٣١ ) : من اقتدى حين ركوع الامام وادرك ركوعه



— ولو بعد اتمام الذكر — صحت صلاته ، وتحسب له ركعة .  
 واما إذا هوى إلى الركوع ولم يدرك ركوع الامام ، فصلاته باطلة  
 والأحوط الاستحبابي ان يتم الصلاة ويعيدها ثانية ، إلا إذا كان معتقداً  
 بأنه يدرك ركوع الامام فلا أقوى صحة صلاته ، والأحوط اعادةها .  
 ( مسألة ١٣٢٢ ) : لو ركع وشك في أنه أدرك ركوع الامام  
 لم لا بطلت صلاته ، ويستحب احتياطاً ، اتمام الصلاة واعادتها ثانية .  
 نعم إذا كان معتقداً ، بأنه يدرك الامام ، فلا أقوى صحة صلاته ،  
 والأحوط الاستحبابي اعادةها .

( مسألة ١٣٢٣ ) : إذا اقتدى بالامام في حال الركوع ورفع الامام  
 رأسه قبل وصول المأموم إلى حد الركوع ، فيجوز له نية الانفراد ، كما  
 يجوز له أن يصبر حتى يصل الامام إلى ركوع الركعة الثانية ، فيركع  
 معه ، ويجعله مبدء صلاته ، واما إذا ابطأ الامام في وصوله إلى الركعة  
 الثانية بحيث يخرج المأموم عن عنوان المقتدي ، فلا بد أن ينوي الانفراد .  
 ( مسألة ١٣٢٤ ) : من اقتدى في أول الصلاة أو أثناء القراءة ،  
 واتفق أنه لم يدرك ركوع الامام ، صحت صلاته جماعة .

( مسألة ١٣٢٥ ) : يمكن ادراك ثواب الجماعة ، حال كون الامام  
 في التشهد الاخير : بأن ينوي ويكبر ويجلس ويتشهد مع الامام بقصد  
 القرية المطلقة ، بدون أن يأتي بالتسليم ، وبعد انتهاء صلاة الامام ،  
 يقوم ويقرء الحمد والسورة ، من دون اعادة النية وتكبيرة الاحرام ، وبعد  
 ذلك الركعة الاولى من صلاته .

( مسألة ١٣٢٦ ) : لا يجوز تقدم المأموم على الامام في المكان ،  
 ولا بأس بالمحاذاة ، والأحوط الاستحبابي التأخر ولو يسيراً

وأما إذا كان أطول قامة من الإمام ، فبناءً على الاحتياط الوجوبي يلزم أن يقف على نحو لا يتقدم على الإمام في الركوع والسجود .

( مسألة ١٣٣٧ ) يشترط في صلاة الجماعة أن لا يكون بين الإمام والمأموم أو من يتوسط في الاتصال بالإمام حائل يمنع المشاهدة ويلزم الاحتياط عن الزجاج الذي يحكي ورأته ، وأما النسبة إلى المرأة ، فلا بأس بالمخاطلة بينهما وبين الرجال .

( مسألة ١٣٣٨ ) لا يجب قراء الحمد والسورة على من يقتضي بالإمام في الركعة الثانية ، ولكن يتبع الإمام في الغنوت والتشهد ، والأحوط — وجوباً — أن يعتمد في التشهد على الأصبع بديه ومقدم قدميه ولا يصح ركبتيه على الأرض ، وبعد الفراغ من التشهد ، يقوم مع الإمام ، ويأني بالحمد والسورة ، وله ترك السورة إذا عرف أن الوقت لا يسع لأدراك ركوع الإمام ، وأما لو لم يسع المجال لقراءة الحمد أيضاً ، فالأحوط الوجوبي ، أن يهوي الأفراد ، ويعمل بوضيعة المنفرد .

( مسألة ١٣٣٩ ) : من يقتضي بالإمام في الركعة الثانية من صلاة رباعية ، يجب أن يتحلف عن الإمام في الركعة الثانية من صلاته التي هي الثالثة للإمام ، ويتشهد ، ويقتصر على المقدار الواجب ، ثم يلحق بالإمام ، ويأني بالتسبيحات الأربع ، وإذا لم يسع المجال ، اقتصر على مرة واحدة ولحق بالإمام في الركوع .

( مسألة ١٣٤٠ ) من يريد الالتحاق بالجماعة في الركعة الثالثة أو الرابعة ، ويعلم أنه لو اقتضى وقراء الحمد ، يفوته ركوع الإمام ، فالأحوط الوجوبي ، أن يصبر حتى يركع الإمام ، ثم يقتدي به ، وليس عليه القراءة حينئذ .

( مسألة ١٣٤١ ) . لو اقتدى بالامام في الركعتين الاخيرتين ، وجب عليه قراءة الحمد والسورة ، وله ان يترك السورة فيما إذا لم يسمع الوقت لادراك ركوع الامام .

( مسألة ١٣٤٢ ) . إذا عم المأموم ، أنه لا يدرك ركوع الامام لو أتم السورة أو القنوت ، وإن أتى بهما عمداً وفاته الركوع ، انفرد في صلاته وتصحح فيما إذا عمل بوظيفة المنعرد .

( مسألة ١٣٤٣ ) . من اطمئن بأن الايمان بالسورة أو اتمامها لا يمنعه من ادراك ركوع الامام بالاحتياط الوجوبي ، ان يقرأها أو يتمها .

( مسألة ١٣٤٤ ) . اذا تيقن المأموم ، انه مع قراءة السورة يدرك ركوع الامام ، فادأقرأها ولم يدركه صحت صلاته .

( مسألة ١٣٤٥ ) . يجوز للمأموم الاقتداء في حال قيام الامام ، وإن لم يعلم انه في أي ركعة . لكن يجب عليه قراءة الحمد والسورة بقصد القربة المطلقة ، وصحت صلاته ، حتى لو تبين بعد ذلك كونه في الركعة الاولى أو الثانية .

( مسألة ١٣٤٦ ) . اذا ترك الحمد والسورة باعتقاد ان الامام في الركعة الاولى أو الثانية ، ثم ظهر كونه في الاخيرتين ، صحت صلاته . واما لو انكشف الحال قبل الركوع ، فلا بد أن يأتي بالحمد والسورة ، وله الاكتفاء بالحمد ، ان لم يسمع الوقت ليلتحق بركوع الامام .

( مسألة ١٣٤٧ ) . المأموم اذا قرأ الحمد والسورة ، يزعم ان الامام في الثالثة أو الرابعة ، ثم تبين كون الامام في الاولى أو الثانية ، صحت صلاته .

( مسألة ١٣٤٨ ) إذا كان في نافلة ، فاقبعت الجماعة ، ولم يطعن بإدراك الجماعة فيما لو أتم النافلة ، استحب له قطعها ، بل يستحب ذلك حتى مع عدم الاطمينان بإدراك الركعة الأولى من الجماعة .

( مسألة ١٣٤٩ ) من كان يصلي صلاة ثلاثية أو رباعية فانهقدت الجماعة فإن لم يدخل في ركوع الركعة الثالثة ، يستحب ان يتم تلك الصلاة ركعتين بية النافلة ، فيما لو لم يطعن بإدراك الجماعة ، على فرض اتمام صلاته .

( مسألة ١٣٥٠ ) لا يجب على المأموم نية الانفراد ، اذا انتهت صلاة الامام وهو لم يزل في التشهد . او السلام .

( مسألة ١٣٥١ ) المتأخر عن الامام بركعة ، يستحب له ان يجلس كالمتخير للقيام ، بأن يجعل اصابع يديه ومقدم قدميه على الارض ويرفع ركبتيه ، ويصبر حتى ينتهي الامام من السلام ، ثم يقوم ويأتي بالركعة الأخيرة .

( مسألة ١٣٥٢ ) يجب على المأموم ان يعين الامام عند النية ولا يلزم معرفة اسمه ، بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر .

( مسألة ١٣٥٣ ) يجب ان يقرأ المأموم كل ما يلزم قراءته في الصلاة ، ما عدا الحمد والسورة . لكن اذا كان الامام في الركعة الثالثة او الرابعة ، والمأموم في الاولى او الثانية ، فيجب عليه قراءة الحمد والسورة .

( مسألة ١٣٥٤ ) يسقط قراءة الحمد والسورة عن المأموم في الصلاة الجهرية ، فيما اذا كان يسمع قراءة الامام ، وان لم يميز كلماتها ، اما اذا لم يسمع صوت الامام ، فيستحب قراءة الحمد والسورة اخفائاً ،

وان جهر بها سهواً ، فلا بأس بذلك .

( مسألة ١٣٥٥ ) الأحوط الوجوبي ان يترك المأموم القراءة ، اذا سمع مقداراً من قراءة الامام .

( مسألة ١٣٥٦ ) اذا سمع صوت الامام ، لكن قرء الحمد والسورة سهواً ، فصلاته صحيحة ، وكذلك تصح صلاته فيما اذا قرء الحمد والسورة بتخيل ان ما يسمعه ليس صوت لامام ، ثم تبين انه كان صوته

( مسألة ١٣٥٧ ) لو شك في انه يسمع صوت الامام ام لا ، أو أن ما يسمعه هو صوت الامام او غيره ، يجوز له قراءة الحمد والسورة .

( مسألة ١٣٥٨ ) الأحوط الوجوبي ان يترك المأموم قراءة الحمد والسورة في الركعة الأولى والثانية من صلاة الظهر والعصر ويستحب له الاشتغال بالذكر بدل القراءة .

( مسألة ١٣٥٩ ) لا يجوز ان يتقدم المأموم على الامام في تكبيرة الاحرام ، بل الأحوط - استحباباً - ان يؤخرها حتى ينتهي الامام من من التكبيرة .

( مسألة ١٣٦٠ ) لا يجب متابعة الامام في الاقوال ، غير تكبيرة الاحرام ، حتى التسليم . فيجوز ان يسلم المأموم قبل الامام ، وان سمع تسليم الامام او علم متى يسلم ، ولا يجب إعادة السلام مع الامام ، نعم الأحوط الاستحبابي أن لا يتقدم المأموم على الامام في الأقوال .

( مسألة ١٣٦١ ) يجب على المأموم متابعة الامام في الافعال كالركوع والسجود ، بأن يأتي بها مقارناً للامام ، او مع التأخر قليلاً ، فلو تقدم على الامام او تأخر عنه كثيراً ، كان عاصياً - على الأحوط - ، لكن صلاته صحيحة وان كان الأحوط استحباباً ، اعادتها .

( مسألة ١٣٦٢ ) إذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الامام - سهواً - وجب عليه الرجوع ان كان الامام بعد في الركوع ، متابعة للامام ، ولا يوجب زيادة الركن - اي الركوع - هنا بطلان الصلاة نعم تطل صلاته لو ركع المأموم وقد رفع الامام رأسه قبل ان يصل المأموم الى حد الركوع .

( مسألة ١٣٦٣ ) لو رفع المأموم رأسه من السجدة قبل الامام سهواً وجب عليه العود الى السجدة متابعة للامام . فاذا رفع رأسه قبل الامام سهواً ورجع في كلتا السجدين ، لا تبطل صلاته ، وزيادة الركن هنا مفتقرة .

( مسألة ١٣٦٤ ) لا تبطل الصلاة اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام ، ثم رجع اليها ، وقد رفع الامام رأسه قبل ان يسجد المأموم الا اذا تكرر ذلك في كلتا السجدين .

( مسألة ١٣٦٥ ) اذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام سهواً ، ولم يرجع اليهما سهواً او بتخيل عدم ذلك الامام فصلاته صحيحة .

( مسألة ١٣٦٦ ) لو رفع المأموم رأسه من السجدة ، ورأى الامام في السجود فرجع الى السجدة للمتابعة بزعم انها الاولى ، ثم ظهر انها كانت السجدة الثانية للامام فصلاته صحيحة ، وبعد تلك سجدة ثانية له . اما اذا تخيل انها السجدة الثانية للامام وسجد معه ، ثم انكشف انها الاولى يجب ان يتبعها بقصد المتابعة للامام ، ثم يسجد السجدة الثانية مع الامام والأحوط - استحباباً - في الصورتين اتمام الصلاة بنية الجماعة ، ثم اعادتها .

( مسألة ١٣٦٧ ) لو تقدم على الإمام في الركوع سهواً وعلم بأنه يدرك مقداراً من قراءة الإمام ، يجب عليه رفع رأسه ، ثم الركوع مع الإمام ، وتكون صلاته صحيحة . والأحوط الاحتجابي إعادة الصلاة . وإذا لم يرجع عمداً ، فالأحوط الوجوبي إتمام الصلاة ، ثم إعادة لها .

( مسألة ١٣٦٨ ) إذا ركع المأموم قبل الإمام سهواً ، وعلم أنه لو رجع لا يدرك شيئاً من قراءة الإمام ، فيجوز أن يصبر حتى يركع الإمام ، ويجوز أن يرفع رأسه بقصد متابعة الإمام ليركع معه .

( مسألة ١٣٦٩ ) إذا سجد المأموم قبل الإمام سهواً ، يجوز أن يصبر حتى يسجد الإمام ، كما يجوز أن يرفع رأسه للمتابعة ويسجد مع الإمام ، ولا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة في هذه الصورة .

( مسألة ١٣٧٠ ) لو أتى الإمام سهواً بالتشهد أو القنوت في الركعة التي ليس فيها تشهد أو قنوت : لا يجوز للمأموم متابعته في ذلك ، كما لا يجوز له أن يركع أو يقوم قبل الإمام ، بل يجب أن يصبر حتى ينتهي الإمام من القنوت أو التشهد ، فيركع أو يقوم معه .

## مستحبات صلاة الجماعة

( مسألة ١٣٧١ ) يستحب في صلاة الجماعة أمور

- ١ - وقوف المأموم على يمين الإمام لو كان رجلاً واحداً ، وأما إذا كان امرأة فتقف على يمين الإمام ، لكن مع التأخير عنه بحيث يكون موضع سجودها محاذياً لركبة الإمام أو قدميه . وإن كان المأموم رجلاً واحداً وامرأة ، أو نساء ، فيستحب أن يقف

الرجل على يمين الإمام ، وتقف النساء خلف الإمام . وإن كانوا رجالا  
أو نساء ، فيستحب وقوفهم خلف الإمام وإن كانوا رجالا ونساء وقف  
الرجال خلف الإمام والنساء خلف الرجال . ويستحب أن تقف المرأة  
الواحدة بحذاء الإمام إن كان الإمام امرأة .

٢ - وقوف الإمام في وسط الصف .

٣ - وقوف أهل الفضل والتقوى في الصف الأول .

٤ - تنظيم الصفوف وتسويتها

٥ - عدم الفصل بين المأمومين في صف واحد ، والمحاذاة بين  
منكب كل من المأمومين .

٦ - قيام المأموم عند قول المؤذن « قد قامت الصلاة » .

٧ - مراعاة حال أضعف المأمومين وعدم تطويل القنوت والركوع  
والسجود إلا مع العلم برغبة المأمومين في ذلك .

٨ - رفع الإمام صوته عند قراءة الحمد والسورة - في الصلوات

الجهرية - والأذكار بحيث يسمعه المأموم ، بشرط أن لا يخرج عن المتعارف .

٩ - إذا كان الإمام في الركوع وعلم بوجود من يريد الاقتداء به  
فيستحب تطويل الركوع ضعف المقدار المتعارف عنده ، ولا يستحب  
التطويل أكثر من ذلك ، وإن علم بوجود شخص آخر يريد الاقتداء به .

## مكروهات صلاة الجماعة

( مسألة ١٣٧٢ ) يكره في صلاة الجماعة أمور .

١ - وقوف المأموم في صف وحده ، إذا وجد موضعاً في الصفوف

٢ - رفع المأموم صوته بالأذكار بحيث يسمعه الإمام .



- ٣ - اقتداء الحاضر بالمسافر الذي وظيفته القصر .  
٤ - اقتداء المسافر في الصلاة المقصورة بالحاضر .

## صلاة الآيات

( مسألة ١٣٧٣ ) يجب صلاة الآيات بالكيفية الآتية ، لأحد  
الأسباب الأربعة التالية :

- ١ - كسوف الشمس
- ٢ - خسوف القمر ، وإن كان كل منهما قليلا وغير موجب للرعب .
- ٣ - الزلزلة ، وإن لم توجب خوفاً .
- ٤ - الرعد والبرق وهبوب الرياح السوداء والحمراء ونحوها بشرط  
أن تسبب الخوف لأكثر الناس .

( مسألة ١٣٧٤ ) يجب تكرار صلاة الآيات بعدد الأسباب الموجبة  
لها ، فيما إذا حدث سببان أو أكثر ، فلو حدث الكسوف والزلزلة مثلا  
وجب الصلاة مرتين .

( مسألة ١٣٧٥ ) إذا وجبت عليه صلوات آيات متعددة بتكرر  
سبب واحد ، كما لو كسفت الشمس ثلاث مرات ، ولم يصلها في وقتها  
فلا يجب التعيين عند قضائها ، وكذلك لا يجب التعيين لو وجب عليه  
صلوات للرعد والبرق والرياح السوداء والحمراء وامثالها .  
أما لو وجبت عليه صلوات لأجل الكسوف والخسوف والزلزلة ،  
أو الاثنتين منها ، فالاحتياط الواجب تعيين كل واحدة منها .

( مسألة ١٣٧٦ ) لا تجب صلاة الآيات إلا على أهل المدينة التي

حدثت فيها اسبابها . نعم اذا كانت البلدة الأخرى قريبة منها ، بحيث  
تعدان واحدة فتجب على أهلها ايضاً .

( مسألة ١٢٧٧ ) وقت صلاة الآيات في الكسوف والخسوف هو  
بداية الشروع فيهما . والاحتياط الواجب عدم تأخيرها الى حين الأخذ  
في الانجلاء .

( مسألة ١٣٧٨ ) لو أخر صلاة الآيات الى ان اخذ القرص في  
الانجلاء او تم الانجلاء فلا بد ان يأتي بها بقصد القرية المطلقة ، ولا  
يجب نية القضاء ولا الأداء .

( مسألة ١٣٧٩ ) اذا لم ينع مدة الخسوف أو الكسوف إلا بمقدار  
ركعة أو أقل من صلاة الآيات ، وجب الاتيان بها بقصد القرية المطلقة .  
وهكذا لو كانت المدة كافية ولكن أخر الصلاة الى ذلك الوقت .

( مسألة ٣٨٠ ) تجب صلاة الآيات فوراً عند حدوث الزلزلة  
والرعد والبرق وامثالها ، ويحرم التأخير ، ومتى صلاهما تكون اداء الى  
آخر العمر .

( مسألة ١٣٨١ ) اذا لم يعلم بالخسوف أو الكسوف إلا بعد الانجلاء  
فلو كان كلياً ، وجب القضاء ، وإلا لم يجب .

( مسألة ١٣٨٢ ) لا تجب صلاة الآيات بسبب اخبار جماعة  
بالكسوف أو الخسوف ما دام لم يثق بقولهم . ثم لو انكشف بعد ذلك  
صدق قولهم ، وجب القضاء ، اذا كان الكسوف كلياً ، وإلا فلا يجب  
والاحتياط المستحب القضاء ايضاً . وهكذا الحكم في صورة اخبار شخصين  
لم تثبت عدالتهما ثم تبين أنهما عادلان

- ( مسألة ١٣٨٣ ) إذا حصل الاطمينان من اخبار علماء الفلك واهل الفن بالخصوف أو الكسوف ، وجب العمل بطبقته على الأحوط ، مثلاً لو حددوا وقت الخسوف ومدة بقائه وجب احتياطاً الأنسان بصلاة الآيات في ذلك الوقت ، وعدم تأخيرها عن المدة المحددة للاخذ في الانجلاء .
- ( مسألة ١٣٨٤ ) لو عم بعد الفراغ من صلاة الآيات بطلانها ، وجب اعادتها في الوقت ، او قضائها مع انتهاء الوقت .
- ( مسألة ١٣٨٥ ) من كان عليه صلاة الآيات وصلاة يومية يقدم ايها شاء مع صفة الوقت . وان ضاق وقت احدهما ، وجب تقديمها ولو ضاق وقتها معاً وجب تقديم اليومية .
- ( مسألة ١٣٨٦ ) اذا علم بضيق وقت صلاة الآيات ، وهو يصلي اليومية ، فلو كان وقتها ضيقاً ايضاً ، انما ، ثم اشتغل بصلاة الآيات وان كان وقت اليومية متسعاً ، قطعها ، وقدم صلاة الآيات عليها .
- ( مسألة ١٣٨٧ ) لو شرع في صلاة الآيات وضاق وقت اليومية ، قطع صلاة الآيات واشتغل باليومية ، وبعد الفراغ يكمل صلاة الآيات من حيث قطعها ، قبل الاتيان بمناويات الصلاة .
- ( مسألة ١٣٨٨ ) لا تجب على الحائض والنفساء صلاة الآيات ، بسبب الكسوف والخسوف ولا قصائنها .
- أما لو اتمقت الزلزلة أو الرعد أو البرق وامثالهما في حال الحيض والنفساء ، وجب عليها الاتيان بصلاة الآيات بعد النقاء .

## كيفية صلاة الآيات

( مسألة ١٣٨٩ ) صلاة الآيات ركعتان ، وفي كل ركعة خمسة ركوعات بالطريقة التالية :

يسوي ، ثم يكبر ويقرأ الحمد وسورة كاملة ويركع ، ثم يرفع رأسه من الركوع ويقرأ الحمد والسورة ، ثم يركع . وهكذا حتى يتم له خمسة ركوعات ، ثم يرفع رأسه ، عن الركوع الخامس ، ويأتي بالسجدين ، ثم يقوم ويأتي بالركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى ، وبعده يتشهد ويسلم ، وقد تمت صلاته .

( مسألة ١٣٩٠ ) يصح في كل ركعة الاكتفاء بسورة واحدة ، وذلك بتوزيعها على الركوعات الخمسة ، بأن يقرأ منها آية أو أكثر ويركع ثم يرفع رأسه وبدون أن يقرأ الحمد يقرأ آية أخرى من تلك السورة ويركع . وهكذا حتى يتم السورة وينتهي للركوع الخامس .

ومثال ذلك أن يقول - بعد الفراغ من الحمد - « بسم الله الرحمن الرحيم » بقصد سورة « الاخلاص » ، ويركع ، ثم يرفع رأسه ويقول « قل هو الله احد » ويركع ، ثم يقوم ويقول « الله الصمد » ويركع ثم يقوم ، ويقول « لم يلد ولم يولد » ويركع ، ثم يقوم ، ويقول : « ولم يكن له كفواً احد » فيركع خامساً ، ويقوم ، ثم يسجد السجدين ، ويفعل في الركعة الثانية كما صنع في الاولى ، ثم يتشهد ويسلم .

( مسألة ١٣٩١ ) الأقوى جواز الاكتفاء بأقل من آية ، وإن كان

الأحوط عدم الاكتفاء .

( مسألة ١٣٩٢ ) : لا مانع من تقسيم السورة في ركعة وتكرار الحمد والسورة خمس مرات في الركعة الأخرى

( مسألة ١٣٩٣ ) في صورة توزيع السورة على الركوعات ، لا يقرأ الفاتحة إلا مرة واحدة بعد تكبيرة الأحرام . إلا إذا اكمل سورة في القيام الثاني أو الثالث مثلاً ، فإنه يجب عليه بعد الركوع في القيام اللاحق الفاتحة ، ثم سورة أو بعضها .

وهكذا كلما أتم سورة ، وجبت الفاتحة في القيام اللاحق بخلاف ما لو ركع عن بعض السورة ، فإنه يقرأ من حيث قطع ، ولا يعيد الحمد كما عرفت ، لكن لا يترك الاحتياط بانتمام السورة التي يقرأها .  
- فعلاً - قبل الركوع الخامس .

( مسألة ١٣٩٤ ) كلما يجب أو يستحب في الصلاة اليومية ، يجب ويستحب في صلاة الآيات أيضاً . غير أن من المستحب أن يقال « الصلاة » ثلاث مرات بدل الأداء والأقامة

( مسألة ١٣٩٥ ) يستحب في صلاة الآيات أمور

١ - القنوت قبل الركوع الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ويمكن الاكتفاء بالقنوت الأخير .

٢ - الجهر بالقراءة

٣ - أن يقول - بعد الركوع الخامس والعاشر - « سمع الله لمن حمده » .

٤ - التكبير ، قبل كل ركوع وبعده ، إلا بعد الركوع الخامس والعاشر .

( مسألة ١٣٩٦ ) تبطل صلاة الآيات بالشك في عدد ركعاتها .  
أن لم يستقر رأيه على طرف .

( مسألة ١٣٩٧ ) لو شك بين الركوع الأخير من الركعة الأولى والركوع الأول من الثانية ولم يستقر رأيه على طرف ، سقطت صلاته .  
ولكن لو شك في أنه ركع أربعة أو خمسة مثلاً ، وجب الاتيان بالمشكوك ما دام لم يصل إلى السجدة ، وأما أن كان في السجود فلا يعتني بشكه .

( مسألة ١٣٩٨ ) الركوعات التي في صلاة الآيات أركان ، كعسا  
هي في الصلاة اليومية . فتبطل الصلاة بزيادتها ونقصها عمداً كان أو سهواً .

## صلاة عيدي الفطر والاضحى

( مسألة ١٣٩٩ ) صلاة العيدين واجبة في زمن حضور الإمام (ع)  
ويشترط فيها الجماعة ، وأما في عصر العينة فهي مستحبة ، وتصح جماعة  
وفردى .

( مسألة ١٤٠٠ ) وقت صلاة العيدين من طلوع الشمس يوم العيد  
إلى الزوال .

( مسألة ١٤٠١ ) الأفضل الاتيان بصلاة العيدين عند ارتفاع  
الشمس ، وتمتاز صلاة عيد الفطر باستحباب تأخيرها إلى ما بعد  
الافطار وإدائه زكاة الفطرة

( مسألة ١٤٠٢ ) صلاة العيدين ركعتان ، يأتي في الركعة الأولى

بعد الحمد والسورة بخمس تكبيرات ، وبعد كل تكبيرة قيت ويكبر  
بعد القنوت الخامس ويركع ثم يسجد السجدين ، ويقوم للركعة الثانية  
وبعد قراءة الحمد والسورة يكبر أربع تكبيرات ويقنت بعد كل تكبيرة  
وبعد الانتهاء من القنوت الأخير يكبر ويركع ويسجد السجدين ويتشهد  
ويسلم .

( مسألة ١٤٠٣ ) لا يشترط في قنوت صلاة العيدين ذكر أو دعاء خاص  
ولكن الأحسن قراءة هذا الدعاء « اللهم اهل الكبرياء والعظمة ، واهل  
الجلود والجبروت ، واهل العفو والرحمة ، واهل التقوى والمغفرة ، اسألك  
بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ، ولمحمد ( صلى الله عليه وآله )  
ذخراً وشرفاً ومريداً ، أن تصل على محمد وآل محمد وأن تدخلني في كل  
خير ادخلت فيه محمداً وآل محمد ، وأن تخرجني من كل سوء اخرجت  
منه محمداً وآل محمد صلاتك عليه وعديهم ، اللهم اني اسألك خير ما  
سألك منه عبادك الصالحون ، واعوذ بك بما استعاذ منه عبادك المتخلصون »  
( مسألة ١٤٠٤ ) يستحب في عصر غيبة الامام (ع) قراءة خطبتين

بعد الفراغ من صلاة العيدين ، والاحسن ان يبين في خطبة صلاة عيد  
الفطر احكام زكاة الفطرة ، وفي خطبة صلاة عيد الاضحي احكام الأضحية  
( مسألة ١٤٠٥ ) ليس لصلاة العيدين - بعد الحمد - سورة خاصة  
ولكن الأحسن أن يقرأ في الركعة الأولى سورة الشمس ( سورة ٩١ )  
وفي الركعة الثانية سورة الغاشية ( سورة ٨٨ ) ، أو يقرأ في الأولى  
سورة الأعلى ( سورة ٨٧ ) وفي الثانية سورة الشمس .

( مسألة ١٤٠٦ ) تستحب إقامة صلاة العيدين في الصحراء ولكن  
الأفضل لمن في مكة المكرمة ادائها في المسجد الحرام .

- ( مسألة ١٤٠٧ ) من المستحب أن يقتصر قبل صلاة العيـد ،  
 ثم يخرج اليها ماشياً حافياً بوقار وسكينة ، متعمماً بعمامة بيضاء .
- ( مسألة ١٤٠٨ ) يستحب في صلاة العيد السجود على الارض ،  
 ورفع اليدين حال التكبير والحجر فيها لو كان النصلي اماماً أو ممرداً .
- ( مسألة ١٤٠٩ ) تستحب هذه التكبيرات بعد الفراغ من صلاة  
 المغرب والعشاء من ليلة عيد النطر وبعد صلاة الفجر ، وبعد صلاة  
 العيد « الله أكبر ، الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله  
 الحمد ، الحمد لله على ما هدانا ، وله الشكر على ما أولانا » .
- ( مسألة ١٤١٠ ) يستحب التكبيرات المتقدمة في المسئلة السابقة  
 ما عدا جملة « وله الشكر على ما أولانا » بعد عشر صدوات اوليها صلاة  
 الطهر من عيد الاضحى واحيتها صلاة العصر من اليوم الثاني عشر ، ثم  
 يقول ( الله أكبر على ما رزقنا من بركة الانعام ، والحمد لله على ما أبلانا ) .  
 وان كان يوم الاضحى بمعنى يستحب قراءة هذه الاذكار بعد خمس عشرة  
 صلاة ، اوليها صلاة ظهر العيد واحيتها صلاة الصبح من اليوم الثالث عشر .
- ( مسألة ١٤١١ ) الاحتياط المستحب امتناع النساء من الحضور  
 لصلاة العيد إلا العجائز .
- ( مسألة ١٤١٢ ) يجب على المأموم قراءة ما عدا الحمد والسورة  
 من الاذكار في صلاة العيد كسائر الصلوات .
- ( مسألة ١٤١٣ ) من أدرك بعض تكبيرات الامام لا بد له من اتمام  
 التكبيرات مع قنوتاتها بعد ما دخل الامام في الركوع ويكفيه في كل  
 قنوت كلمة ( سبحان الله ) أو ( الحمد لله ) .
- ( مسألة ١٤١٤ ) إذا أدرك الامام في الركوع يمكنه ان يموي



ويكبر التكبير الأول ويركع مع الإمام .

( مسألة ١٤١٩ ) إذا نسي السجدة أو التشهد في صلاة العيـد  
يقضيها بعده احتياطاً ، وهكذا لو فعل ما يوجب سجدة في السهو ، بأن  
الأحوط الأتيان بهما بعد الصلاة .

## الصلاة الاستيجارية

( مسألة ١٤١٦ ) يجوز الاستيجار لقضاء الصلوات الفائتة من  
الميت في حياته ، وكذا بقية عباداته . كما يصح التسريح بقصائمه من  
دون اجرة .

( مسألة ١٤١٧ ) يجوز الاستيجار عن الأحياء في بعض المستحبات  
كزيارة قبر النبي (ص) والائمة عليهم الصلاة والسلام  
كما يجوز أن يأتي بأي عمل مندوب ثم يهدي ثوابه الى الاموات  
أو الى الأحياء .

( مسألة ١٤١٨ ) يشترط في الأجير لقضاء الصلاة عن الميت أن  
يكون بجهداً أو عارفاً بمسائل الصلاة عن تقليد صحيح أو يعمل بالاحتياط التام  
( مسألة ١٤١٩ ) لا يجب على الأجير معرفة اسم الميت ، بل يكفي  
تعيينه حين النية ، فإذا نوى الصلاة عن من استؤجر له صح ذلك .  
( مسألة ١٤٢٠ ) لا بد للأجير أن يأتي بالعبادة بقصد ما في ذمة  
الميت .

( مسألة ١٤٢١ ) لا يشترط عدالة الأجير ، بل يكفي كونه أميناً بحيث  
يطمئن بآتيانه على الوجه الصحيح ، وإن لم يكن عادلاً .

( مسألة ١٤٢٢ ) من استأجر شخصاً لقضاء العساوات عن الميت  
ثم تدين أنه لم يأت بها أصلاً ، أو أتى بها بصورة باطلة . لا بد له من  
الاستيجار ثانياً

( مسألة ١٤٢٣ ) يجب على من صهر عليه آثار الموت وكان عليه  
واجب من الصلاة والميتام . الايضاً باستيجاره . ويجب على الوصي  
اخراجها من الثلث .

ومما يحل من الحج والواجبات المالية كالركاة والخمس والمظالم  
والكفارات . فانها تخرج من اصل المال أو من به أو لم يوص  
بهم لو أوصى بأن يخرج من الثلث وتخرج منه فان لم يف الثلث  
بها ، يخرج الزائد من الأصل .

( مسألة ١٤٢٤ ) لو شك في إجازة هل أدى العمل أم لا . وجب  
— على الاحوط — الاستيجار ثانياً ، وإن كان الاجير يدهي الاداء . ولما  
إذا علم بأن الاجير قد أتى بالعمل ولكن شك في صحته وبطلانه . فلا  
يجب الاستيجار ثانياً .

( مسألة ١٤٢٥ ) لا تصح اجارة ( دوى الاعداد ) كالمصلي جالساً  
أو مع التيمم . وإن كان الميت معذوراً بنقص هذا العذر  
( مسألة ١٤٢٦ ) يجوز استيجار الرجل عن المرأة وبالعكس .  
ويعمل كل منهما في الجهر والاحتمات بحسب تكليف نفسه

( مسألة ١٤٢٧ ) إذا اشترط على الاجير أن يؤدي العساة على كيفية  
خاصة . وجب عليه ذلك ، فيما إذا لم يكن باطلة في نظره  
واما إذا لم يشترط عليه ، فيجب أن يؤدي على طبق تكليف نفسه  
والاحتياط الاستحسائي أن يعمل بأحوط الأمرين من وظيفة نفسه ووظيفة

الميت ، مثلاً لو كان الميت يفلد من يوجب التحيات الأربع ثلاث مرات والاجير يفلد من يكفي مره واحدة - او بالعكس - ينبغي أن يقرها ثلاث مرات .

( مسألة ١١٠٨ ) يجب على الاجير الاتيان بالقدر المتعارف من المستحبات ان لم يعين مقدار خاص

( مسألة ١٤٢٩ ) اذا استؤجر شخص لعضاء صلوات الميت ، لا يجب تعيين وقت مخصوص لكل واحد منهم .

غير أن الاحتياط المستحب الذي لا ينبغي تركه تعيين وقت خاص لكل واحد منهم حذراً من وقوع صلاتين في زمن واحد مثلاً اذا عين لاحدهم أن يصلي من الصبح الى الزوال . ينبغي أن يعين للآخر أن يصلي من الزوال الى الليل .

كما أن المستحب - احتياطاً - تعيين الصلاة التي يبتدئ بها في كل مرة ، مثلاً يعين أن يكون أول صلاة يقضيها هي الصبح ، ويعتمد الدورة بالعشاء ، أو يعين أن يكون بداية الدورة صلاة الظهر فيختتمها بالصبح . وهكذا يستحب أن يشترط عليهم الاتيان بصلوات يوم كامل في كل دورة ، فان بقيت ناقصة اسقطوها من الحساب ، واستأنفوا دوره جديدة .

( مسألة ١٤٣٠ ) لو استؤجر شخص لعضاء صلوات الميت سنة كاملة مثلاً ، ثم مات قبل انتهاء السنة ، وجب استئجار شخص آخر لتكميل ما علم أو احتمل بقاؤه .

( مسألة ١٤٣١ ) اذا تسلم الاجير تمام الأجرة ، ومات قبل تكميل الصلوات ، وجب على ورثة الاجير رد اجرة البقية الى ولي الميت، مثلاً

لو بقى نصف الصلوات ، يدفعون من ماله نصف الاجرة هذا في صورة اشتراط المباشرة في قضاء جميع الصلوات ، واما اذا لم يشترط عليه المباشرة ، وجب على ورثته استئجار شخص آخر من ماله لتكميل الصلوات فان لم يكن له مال ، لم يجب على الورثة شيء .

( مسألة ١٤٣٢ ) لو مات الاجير قبل تكميل الصلوات وكان عليه قضاء صلوات لنفسه ايضا ، وجب الاستئجار من ماله لتكميل الصلوات الاستيعارية ، فان زاد من ماله شيء ، يستأجر شخص لقضاء صلوات نفسه . بشرط أن يكون قد لوصى بذلك واجاز الورثة فان لم يجيزوا يستأجر له بمقدار ثلث ماله .

## « الصوم »

### ( فصل في احكام الصوم )

الصوم هو الامساك عن المظترات الآتية من طلوع الفجر الصادق الى المغرب الغروي ( زوال الحمرة المشرقية ) مع النية وقصد التقرب الى الله تعالى .

( مسألة ١٤٣٣ ) ينقسم الصوم الى الواجب والمندوب والحرام والمكروه ( بمعنى قلة الثواب ) ، والواجب منه ثمانية : ١ - صوم شهر رمضان ٢ - صوم القضاء ٣ - صوم الكفارة بأقسامها ٤ - صوم بدل الهدي في الحج ٥ - صوم النذر والعهد واليمين ٦ - صوم الأجار ونحوها - كالشرط في ضمن العقد ٧ - صوم الثالث من ايام الاعتكاف ٨ - صوم الولد الأكبر عن والده -

(مسألة ١٤٣٤) وجوب الصوم في رمضان من ضرورات الدين، ومنكره مرتد ،  
فإن كان قهراً يقتل وإن كان ملياً يستتاب فإن لم يتب يقتل .  
ومن لم ينكره لكنه أفاطر بدون عذر يعزر مرتين وبعد الثالثة يقتل  
إن عذر في السابقتين .

## النية

( مسألة ١٤٢٥ ) لا يلزم التلفظ بالنية ، ولا إحطارها في الدهن  
بل يكفي مجرد الامساك احتشالاً لأمر الله تعالى . ولاجل تحقق  
العلم بالامساك من أول الوقت إلى انتهاء المدة لابد من الامساك بمدة  
قليلة قبل أذان الصبح ، وعدم الإفطار بمدة قليلة بعد أذان المغرب .  
لكي يتيقن بوقوع الامساك في المدة الواجبة .

( مسألة ١٤٣٦ ) لا يلزم أن تكون النية مقارنة للفجر ، بل يجوز  
أن ينوي في أي لحظة أراد من أول الليل إلى وقت الفجر ، والأحسن  
أن ينوي أيضاً في الليلة الأولى من رمضان صوم الشهر بأكمله

( مسألة ١٤٣٧ ) وقت النية في الصوم المستحب ، من أول الليل  
إلى ما قبل المغرب ، بمقدار يكفي للنية ، أن لم يرتكب شيئاً من المعطرات  
( مسألة ١٤٣٨ ) من لم ينو الصوم خلال الليل ، ونام ثم استيقظ  
قبل الزوال ، جاز له نية الصوم - سواء كان واجباً أو مستحباً -

وأما إذا أفاق بعد الزوال جاز نية الصوم للمستحب دون الواجب  
( مسألة ١٤٣٩ ) لا يصح في شهر رمضان نية صوم عيد رمضان  
كالقضاء ، فلو نوى عمداً صوم القضاء في شهر رمضان ، لم يحسب من

رمضان، ولا قضاء". وأما إذا جهل دخول رمضان، أو نسيه وأدى صوم غير رمضان، فيحسب صومه من رمضان.

(مسألة ١٤٤٠) لا يلزم في شهر رمضان أن ينوي صوم شهر رمضان، بل يكفي نية الصوم المطلق أما في غير رمضان، فيجب تعيين النوي بأن يعين مثلاً كونه قضاء شهر رمضان.

(مسألة ١٤٤١) من صام بنية اليوم الأول من شهر رمضان ثم نسي أنه اليوم الثاني أو الثالث مثلاً فصومه صحيح.

(مسألة ١٤٤٢) من أدى الصوم خلال الليل في شهر رمضان ثم اغشي عليه وافاق انتهاء النهار، فالأحوط الوجوبي أن يتم صيامه ويقضيه أيضاً. وهكذا الحكم بالنسبة إلى السكران والمجنون.

(مسألة ١٤٤٣) لو نوى الصوم قبل أداء الفجر وبأن ثم افترق بعد المغرب صح صومه.

(مسألة ١٤٤٤) من جهل أنه في شهر رمضان أو نسيه وانفتحت إلى ذلك في أثناء النهار فإن كان قبل الظهر ولم يصدر منه ما يوجب البطلان وجب عليه أن ينوي الصوم ويكون صومه صحيحاً. وأما إذا صدر منه أحد المبطلات أو كان التمتع بعد الزوال فيجب عليه الإمساك إلى المغرب ويقضي ذلك اليوم أيضاً.

(مسألة ١٤٤٥) إذا بلغ الصبي قبل الفجر في شهر رمضان وجب عليه صوم ذلك اليوم. وأما إن كان بلوغه بعد الفجر فعليه صوم واليك تفصيلها :-

١ - أن كان نابواً للصوم قبل الفجر وجب عليه أن يتم الصيام

٢ - أن لم يكن نابواً وبلغ قبل الزوال ولم يركب شيئاً من

المفطرات فالأحوط الوجوبي أن ينوي الصوم .

٣ - إذا بلغ قبل الزوال لكن صدر منه بعض المفطرات ، فلا يجب

عليه الصوم

٤ - أن لم يكن نائماً وبلغ بعد الزوال ، فلا يجب عليه الصوم

وإن لم يصدر منه شيء من المفطرات .

( مسألة ١٤٤٦ ) من جعل نية إجراً للصوم عن الميعة يجوز له

الصوم المستحب وأما من عليه قضاء الصوم الواجب فلا يجوز له ذلك

ولو نسي وصام استحباً فنية ثلاث صور - الأولى - أن يتذكر

قبل الزوال فيبطل صومه المستحب ويمكنه تغيير نيته إلى قضاء الواجب

الثانية أن يتذكر بعد الزوال ، فعينه يكون صيامه باطلاً وليس له تغيير النية

إلى قضاء الصوم الواجب - الثالثة - أن يتذكر بعد المغرب ، والأقوى

هنا بطلان الصوم أيضاً .

( مسألة ١٤٤٧ ) لو وجب على المكلف صيام يوم معين بنذر أو شبهه

فيجب عليه أن ينوي الصوم قبل طلوع الفجر الصادق ، فلو ترك النية

متعمداً إلى أن طلع الفجر بطل صومه

ولو جهل أو نسي وجوب صوم ذلك اليوم ولم ينو قبل الفجر ، فإن

تذكر قبل الزوال ولم يصدر منه شيء من المفطرات جاز له أن ينوي

الصوم وينتصر في الأمسك ، وأما لو تذكر بعد الزوال أو أتى بأحد

المفطرات بطل صومه .

( مسألة ١٤٤٨ ) إذا وجب على المكلف صيام يوم غير معين كصوم

الكفارة ، جاز له تأخير النية إلى قبل الزوال فلو عزم على عدم الصوم

أو كان متردداً في ذلك ، تكفيه النية قبل الزوال على شرط عدم ارتكاب

## أحد المفطرات

( مسألة ١٤٤٩ ) لو أسلم الكافر بعد طلوع الفجر في شهر رمضان فلا يصح صومه في ذلك اليوم حتى لو نوى الصوم قبل الزوال ولم يرتكب مفطراً .

( مسألة ١٤٥٠ ) لو برء المريض قبل الزوال من شهر رمضان ، فإن لم يصدر منه المفطر ، فالأحوط الوجوبي أن ينوي الصوم وإذا كان يرويه بعد الزوال ، فلا يجب عليه صوم ذلك اليوم .  
( مسألة ١٤٥١ ) لا يجب صيام يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان ، ولا يصح صومه بنية رمضان . كما لا يصح مع التردد في النية بأن ينوي : « أن الغد إن كان من شعبان ، كان تدياً أو قضاءً . وإن كان من رمضان ، كان واجباً » .

ويصح أن يقصد الصوم المستحب أو صوم القضاء فقط . ولو انكشف بعد ذلك كونه من رمضان ، أجزأ عن صوم رمضان .  
( مسألة ١٤٥٢ ) لو صام يوم الشك نية القضاء أو استحباباً ثم تبين أنه من شهر رمضان - أثناء النهار - فيجب العدول بيته إلى صوم رمضان .

( مسألة ١٤٥٣ ) لا بد من استمرار النية في صيام شهر رمضان وفي كل صوم واجب معين . فلو قصد أن يبطل صومه أو تردد في الإبطال وعدمه بطل صومه . سواء تاب ورجع إلى نية الصوم أم لا . وسواء ارتكب المفطر أم لا . ولكن لو كان تردده من جهة حدوث ما يحتمل مفطريته صح صومه فيما إذا لم يأت بالمفطر ، ولم يوجب ذلك التردد في نية الصوم .



( مسألة ١٤٥٤ ) إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً غير معين ونوى الإبطال أو تردد فيه ، صح صومه إن لم يصدر منه الممطر ورجع إلى نية الصوم قبل الروال ، في الواجب غير المعين ، وقبل المغرب في المستحب .

## فصل في مفطرات الصوم

- وهي عشرة :
  - ١ و ٢ - الأكل والشرب
  - ٣ - الجماع
  - ٤ - الاستمناء
  - ٥ - الكذب على الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله ) وهكذا بالمسة إلى الأئمة ( عليهم السلام ) على الاحوط الوجوبي
  - ٦ - إيصال القهار الغايظ إلى الخلق على الاحوط الوجوبي
  - ٧ - غمس الرأس في الماء
  - ٨ - تعمد البقاء على الجنابة أو حدث الحيض إلى العجر ، وهكذا النفاس على الاحوط الوجوبي
  - ٩ - الاحتقان بالمائع
  - ١٠ - تعمد القيء
- هذا مرجعها واليك تفصيلها :

## ١٩٢ - الأكل والشرب

( مسألة ١٤٥٦ ) يبطل الصوم بالأكل والشرب عمداً ، سواء كان ما يأكله أو يشربه متعارفاً كاللحم والخبز أم لا ، كالتراب والنهط ، وسواء كان قليلاً أم كثيراً .

( مسألة ١٤٥٧ ) إذا ادخل شيئاً كالمسواك في فمه وأخرجه وكان فيه رطوبة ، فلا يجوز ادخاله في الفم وابتلاعه رطوبته ، ويبطل صومه بذلك . إلا إذا استهلكك تلك الرطوبة في ماء الفم بنحو لا يصدق عليها أنها رطوبة خارجية .

( مسألة ١٤٥٨ ) إذا عم بطلوع العجر في أثناء الأكل ، وجب اخراج اللقمة من فمه ، ولو ابتلعه متممداً بطل صومه ووجب عليه الكفارة وسيأتي تفصيلها .

( مسألة ١٤٥٩ ) لا يبطل الصوم بالأكل أو الشرب سهواً

( مسألة ١٤٦٠ ) الاحوط الوجوبي أن يجتنب الصائم عن استعمال الأبر المغذية ، وأما الأبر المستعملة لتداوي أو التخدير ( البنج ) فلا بأس بها .

( مسألة ١٤٦١ ) لو ابتلع الصائم عمداً ما بقي من الطعام بين أسنانه ، بطل صومه .

( مسألة ١٤٦٢ ) لا يجب على من يريد الصوم تحليل الأسنان وتنظيفها من بقايا الطعام قبل الفجر ، ولكن لو علم أو اطمئن بأنها سوف تبطل نهاراً فلم ينظفها ، ثم دخل شيء منها في جوفه ، بطل صومه

ولو كان يفرغ معد على الاحوط .

( مسألة ١٤٦٣ ) لا بأس بإبتلاع الريق ، وإن تجمعت في الفم .  
أخذه ، كما لو تصور شيئاً حامضاً .

( مسألة ١٤٦٤ ) لا يضر ابتلاع بخامة الرأس أو احتلاط الصدر  
دلم تصل إلى فضاء الفم ، وإن وصلت ، لا يحوط الوجوهي ترك ابتلاعه ،  
بل لا يخلو من قوة .

( مسألة ١٤٦٥ ) لو عطش الصائم إلى حد يحاور على نفسه من  
من الموت يجوز له شرب الماء بمقدار الضرورة ، ولكن يبطل صومه  
ويجب الامساك ببقية النهار ، إذا كان في شهر رمضان .

( مسألة ١٤٦٦ ) يجوز مضغ الطعام في الفم لأجل التبل أو الطير .  
كما يجوز ذوقه ونحو ذلك بما لا يصل إلى الخلق عادة ، كمنع الحاتم  
والحصي ومضغ العنك واشباهها ، ولا يبطل صومه بذلك وإن وصل إلى  
الخلق اتفاقاً ، أما إذا كان مطمئناً بأنه سيصل إلى الخلق ، وجب عليه  
القضاء والكفارة .

( مسألة ١٤٦٧ ) لا يجوز الإفطار لأجل الضعف إلا إذا كان  
مفرطاً بحيث لا يتحمل عادة ، فيجوز له الإفطار .

### ٣ - الجماع

( مسألة ١٤٦٨ ) الجماع مبطل للصوم ، وإن كان بإدخال مقدار  
الحشفة ( وهي رأس الذكر إلى حد الحتان ) سواء أتزل المتزني أم لا .  
( مسألة ١٤٦٩ ) لا يبطل الصوم بإدخال أقل من مقدار الحشفة

فيما اذا لم ينزل المني .

( مسألة ١٤٧٠ ) اذا شك في الدخول بمقدار الحشفة لم يبطل صومه .

( مسألة ١٤٧١ ) اذا جامع زوجته ناسياً للصوم أو اكره على الجماع

بحيث لم يعد فعلاً له ، فصومه صحيح ، ولكن لو تذكر الصوم في الاثناء

أو ارمع الاكره فيجب أن يترك الجماع فوراً وإلا يبطل صومه .

#### ٤ - الاستحناء

( مسألة ١٤٧٢ ) يبطل الصوم بالاستحناء وهو انزال المني من ماله

متممداً ، ويشمل العادة السرية وانزال المني بالملامسة والتقبلة والتنفخيد وغير ذلك .

( مسألة ١٤٧٣ ) لا يبطل الصوم بخروج المني من دون اختيار .

إلا اذا قصد فعل ما يؤدي الى خروج المني بلا اختيار .

( مسألة ١٤٧٤ ) اذا علم بأنه لو نام يحتمل . فلا يجب عليه ترك

النوم ، ولو نام لم يبطل صومه وإن احتمل .

( مسألة ١٤٧٥ ) اذا تحرك المني واستيقظ قبل خروجه . فلا يجب

عليه معه . كما لا يجب عليه منع الباقي لو استيقظ في أثناء الاحتلام .

( مسألة ١٤٧٦ ) يجوز للصائم المحتمل أن يبول ويستبرئ بالطريقة

التي ذكرناه في صفحة ١١ في مسألة ٤٦ وإن عم بخروج المني الباقي في

المجرى بسبب البول أو الاستبراء .

( مسألة ١٤٧٧ ) من احتمل في النهار وعلم بوجود بقايا المني في

المجرى ، بحيث لو لم يبيل قبل العمل لخرج بعده في النهار ، فالاحوط

وجوباً أن يبطل قبل الغسل .

( مسألة ١٤٧٨ ) لو اشتغل بعمل يقصد انزال المني ، كالقبيل والملاعبة بطل صومه وإن لم ينزل ، ووجب عليه القضاء دون الكفارة إذا لم ينزل .

( مسألة ١٤٧٩ ) إذا اشتغل بالملاعبة والقبيل من دون قصد لانزال المني ، وكان مطمئناً بعدم خروج المني ، فإن خرج انفاقاً ، لم يبطل صومه ، أما إذا لم يطمئن بعدم الانزال وخرج ، فصومه باطل ، ويجب عليه القضاء والكفارة .

## ٥ - الكذب على الله تعالى ورسوله «ص»

( مسألة ١٤٨٠ ) يبطل الصوم بالكذب على الله تعالى ورسوله (ص) عمداً ، سواء كان باللسان أو الكتابة أو الإشارة المهمة ، وإن أعقبه ورأى بالتوبة أو الاعتراف بالكذب ولو كذب على أحد المصومين (عليهم السلام) أو الأنبياء السابقين (ع) ، يبطل صومه أيضاً بناء على الاحتياط الوجوبي ( مسألة ١٤٨١ ) لو أراد نقل خبر يشك في صحته ، فالأحوط أن يستدعي الناقل أو إلى الكتاب الذي ذكر فيه ذلك الخبر ، بأن يقول سمعت من الشخص الفلاني أو رأيت في الكتاب الفلاني هكذا .

( مسألة ١٤٨٢ ) لو نقل عن الله تعالى أو أحد المصومين (ع) قولاً يعتقد صدقه ، ثم انكشف كذبه ، فلا يضر ذلك بصومه .

( مسألة ١٤٨٣ ) من أسد قولاً إلى الله تعالى أو أحد المصومين (ع) معتقداً بكذبه ، مع علمه بأن الكذب عليهم يبطل الصوم ، فصومه

باطل ، وإن ظهر بعد ذلك أنه كان صدقاً .

( مسألة ١٤٨٤ ) لو اسند إلى الله تعالى أو إلى أحد المعصومين (ع)

كذباً افتراه غيره بطل صومه ، نعم لا بأس بيقينه عن قول المفتري .

( مسألة ١٤٨٥ ) إذا سئل الصائم عن صدور قول من أحد

المعصومين (ع) فاجاب بالاثبات وهو يعلم بعدم صدوره منهم بطل صومه

وهكذا لو اجاب بالنفي مع علمه بصحة الخبر

( مسألة ١٤٨٦ ) إذا نقل عن الله أو أحد المعصومين (ع) ما يعتقد

صدقته ، ثم قال كذبت في ذلك ، بطل صومه ، وشبهه ما لو نسب إليهم

كذباً في الليل ثم أيداه في النهار كما إذا قال ما ذكرناه في الليل

مطابق للواقع .

## ٦ - إيصال الغبار إلى الخلق

( مسألة ١٤٨٧ ) الاحوط وجوباً بطلان الصوم بإيصال الغبار

الغليظ إلى الخلق بل وغير الغليظ سواء كان مما يحل أكله كغبار الدقيق

أو مما يحرم أكله كغبار التراب ، وسواء أثاره الصائم بكنس ونحوه أو

أثاره الهواء ، مع التماسه إليه وعدم تحمضه منه .

( مسألة ١٤٨٨ ) الاحوط الوجوبي إلحاق المحارر الغليظ والدخان

بالغبار ، فيبزم أن يتحفظ الصائم عن وصولهما إلى حلقه

( مسألة ١٤٨٩ ) إذا لم يتحفظ الصائم ووصل الغبار ونحوه إلى

حلقه فإن كان مطمئناً من عدم الوصول ، صح صومه ، وإلا فالاحوط

الوجوبي قضاء الصوم حتى في صورة الظن من عدم الوصول

( مسألة ١٤٩٠ ) لا بأس بوصول العبار ونحوه الى الخلق قهراً  
لو مع النسيان ، لكن يجب احراجه ان امكن .

## ٦ - الارتعاس

( مسألة ١٤٩١ ) يبطل الصوم برمس تمام الرأس في الماء عمداً  
ولو مع خروج البدن ، ولو ادخل جميع بدنه في الماء وكان بعض رأسه  
خارج الماء لم يبطل صومه .

( مسألة ١٤٩٢ ) اذا ادخل نصف رأسه في الماء واحرجه وبعد  
ذلك ادخل النصف الآخر ، لم يبطل صومه .

( مسألة ١٤٩٣ ) لا يبطل الصوم مع الشك في إحاطة الماء لتمام  
الرأس .

( مسألة ١٤٩٤ ) لو رمس متعمداً جميع الرأس في الماء لكن بقي  
مقدار من الشعر خارج الماء ، بطل صومه .

( مسألة ١٤٩٥ ) الاحوط وجوباً ترك رمس الرأس في الماء المضاف .

( مسألة ١٤٩٦ ) اذا رمس رأسه في الماء مع نسيان الصوم لم يبطل  
صومه ، وكذا لو وقع في الماء من غير اختيار واحاط الماء برأسه

( مسألة ١٤٩٧ ) اذا التقي نفسه في الماء مع الاطمئنان بعدم الرمس  
لكن احاط الماء برأسه بلا اختيار ، لم يبطل صومه ، ولما مع عدم  
الاطمئنان ، فالاحوط وجوباً أن يستمر في الامساك ويقضي صومه .

( مسألة ١٤٩٨ ) من ارتمس في الماء ناسياً للصوم أو القاه شخص  
آخر في الماء مكرهاً له على ذلك ، فان تذكر الصوم أو ارتفع الاكراه

وهو تحت الماء . وجب عليه إخراج رأسه فوراً . والا بطل صومه .  
( مسألة ١٤٩٨ ) إذا نسي الصوم فرمس رأسه في الماء بنية العمل  
صح صومه وغسله .

( مسألة ١٤٩٩ ) من رمس رأسه في الماء متعمداً بنية العمل مع  
الالتفات إلى الصوم ، بطل صومه وصح عنه أن كان الصوم مستحباً  
أو واجباً غير معين . وأما إذا كان واجباً معيناً كصوم شهر رمضان ،  
بطل الصوم والغسل معاً .

( مسألة ١٥٠٠ ) إذا رمس رأسه في الماء لأجل انقضاء العريق  
بطل صومه ، وإن كان الانقضاء واجباً .

## ٧ - تعمد البقاء على الجنبابة إلى الفجر

( مسألة ١٥٠١ ) لو اجنب في الليل ولم يفتل حمداً ، أو لم يتيمم  
— إذا كان وظيفته التيمم — إلى طلوع الفجر ، بطل صومه ، إذا كان  
في شهر رمضان أو قساراً ، وأما في غيرهما فإن كان واجباً معيناً يبطل  
الصوم أيضاً على الاحوط الوجوبي ، والا فلا يبطل الصوم سواء كان  
واجباً موسعاً أو مستحباً ، لكن الاحوط الاستحبابي الغسل أو التيمم  
قبل الفجر .

( مسألة ١٥٠٢ ) إذا ترك المجنب الغسل والتيمم حتى طلوع  
الفجر من غير عمد كما لو منعه شخص عن الغسل والتيمم ، صح صومه  
إن كان واجباً معيناً كصوم شهر رمضان .

( مسألة ١٥٠٣ ) لو لم يفتل المجنب متعمداً حتى ضاق الوقت



وأراد الصوم الواجب المعين كصوم شهر رمضان ، وجب عليه التيمم ،  
والاحوط الاستحبابي قضاء ذلك .

( مسألة ٤ ١٥ ) المجنب إذا نسي الغسل في شهر رمضان وتذكر  
بعد يوم ، وجب عليه قضاء ذلك اليوم . وإن تذكر بعد أيام ، وجب  
عليه قضاؤها ولو شك في عدد الأيام ، فإن كان عالماً في الاستدلاء ثم  
طراً عليه النسيان ، فلا بد أن يقضي الأكثر ، كما لو شك بين الثلاثة  
والأربعة فإنه يقضي أربعة . ولو كان شكه من الأول قضى القدر المتيقن  
من الأيام الفائتة ، ويقضي ثلاثاً في العرص المذكور

( مسألة ٥ ١٥ ) لا يجوز لمن يريد الصوم الواجب المعين أن  
يجنب نفسه مع ضيق الوقت عن الغسل والتيمم ، وإن فعل ذلك بطل  
صومه ووجب عليه القضاء والكمارة . أما إذا أمكنه التيمم فقط صح  
صومه مع التيمم ، والاحوط الاستحبابي أن يقضي ذلك اليوم .

( مسألة ٦ ١٥ ) لو دحر فطن بسعة الوقت لدخل فأجنب نفسه  
ثم تبين ضيق الوقت ، وتيمم بدلاً عن الغسل صح صومه . لكن لو  
حصل له الظن من غير فحص بالاحوط الاستحبابي قضاء ذلك اليوم .

( ٥٠٧ ) من كان جنباً في ليلة شهر رمضان وهو يعلم بأنه لو  
نام لم يستيقظ قبل العجر ، فلا يجوز له النوم ، وإن نام ولم يستيقظ  
بطل صومه ووجب عليه القضاء والكفارة .

( مسألة ٨ ١٥ ) إذا نام المجنب في ليلة شهر رمضان ، ثم انتبه  
جاء له اليوم ثانياً قبل الغسل إن كان من عادته أن يستيقظ في وقت  
يتسع للغسل ، وإن لم يكن من عادته ذلك فلا يجوز له النوم قبل  
الغسل على الاحوط الوجوبي وإن احتمل الاستيقاظ قبل الفجر .

( مسألة ١٥٠٩ ) ان علم المجنب في ليلة شهر رمضان انه اذا نام يستيقظ او كان من عادته ذلك فان نام عارماً على العمل ولم يستيقظ اتفاقاً صح صومه .

( مسألة ١٥١٠ ) لو نام المجنب — في ليلة شهر رمضان — وكان من عادته ان ينتبه قبل الفجر ، ولكن كان عافلاً عن وجوب العمل بعد الانتباه ، فان استمر نومه الى الفجر فالاحوط الوجوب ان لم يكن اقوى ، وجوب القضاء والكفارة عليه .

( مسألة ١٥١١ ) المجنب اذا نام — في ليلة شهر رمضان — وكان يعم او يحتمل بانه يستيقظ قبل الفجر ، فان كان عازماً على عدم الغسل او كان متردداً في ذلك واستمر نومه الى طلوع الفجر ، يجب عليه القضاء والكفارة .

( مسألة ١٥١٢ ) لو نام المجنب في ليلة شهر رمضان — ثم استيقظ يجوز له النوم ثانياً اذا علم انه يستيقظ قبل الفجر او كان من عادته ذلك وعزم على الغسل كما مر . ولكن ان استمر نومه الثاني الى الفجر يجب عليه القضاء وهكذا اذا استيقظ من النوم الثانية ونام ثالثاً مع العلم بالانتباه قبل الفجر ، او الاعتياد والعزم على الغسل ولكن لم ينتبه فهنا ايضاً يجب عليه القضاء ، الا انه في هذه الصورة يكفر على الاحوط الاستحبابي .

( مسألة ١٥١٣ ) يجب عند النوم التي احتلم فيها ، نومة اولى على الاحوط الوجوبي وعليه لو نام ثانياً وعلم او اعتاد الانتباه قبل الفجر وكان يانياً على الغسل فاتفق استمرار نومه الى الفجر قضى ذلك اليوم على الاحوط الوجوبي واذا نام ثالثاً واستمر نومه الى الفجر يقضى ذلك اليوم وجوباً ويكفر على الاحوط الاستحبابي .

( مسألة ١٥١٤ ) ليس من الضروري الاسراع الى الغسل عند

الاحتلام في النهار

( مسألة ١٥١٥ ) لو استيقظ بعد الفجر - في شهر رمضان -

فراى نفسه محتلماً . صح صومه وان علم بتحقيق الاحتلام قبل الفجر

( مسألة ١٥١٦ ) من اراد ان يصوم قضاء عن رمضان وبقي جزءاً

الى الفجر . بطل صومه ، سواء تعمد البقاء على الجنابة اولاً

( مسألة ١٥١٧ ) من اراد صوم القضاء وانتهى بعد الفجر فوجد

نفسه محتلماً وعلم بان الاحتلام كان قبل الفجر . فان كان وقت القضاء

موسماً بطل صومه وان كان مصيقاً كما لو وجب عليه قضاء خمسة

ايام ولم يبق من شعبان الا خمسة ايام . فالاحوط الوجوب ان يصوم

ذلك اليوم ويقضيه بعد رمضان .

( مسألة ١٥١٨ ) البقاء على الجنابة من غير عمد ان كان في صوم

رمضان أو قضاؤه فقد مر تفصيله . وان كان في صوم واجب غير رمضان

او قضاؤه صح صومه ان كان ذلك الواجب معيناً كما لو نذر الصوم

في يوم خاص وان لم يكن معيناً كصوم الكفارة . فالاحوط الوجوب

بطلان الصوم بل لا يخلو من قوة .

( مسألة ١٥١٩ ) لو طهرت المرأة من الحيض قبل الفجر فلم

تغتسل عمداً او لم تتيمم - ان كان وظيفتها التيمم - فيبطل صومها

اذا كان في شهر رمضان واما في قضاء رمضان او في صوم الواجب المميز

فالاحوط الوجوبي البطلان . والنقص اذا طهرت قبل الفجر يكون حكمها

كالخائض على الاحوط .

( مسألة ١٥٢٠ ) لو وجب الغسل في الليل على من يريد الصيام

في النهار — سواء كان الغسل للحيض أو النفاس أو الجنابة — ولم يتسع الوقت ، فإن كان الصوم في شهر رمضان أو كان واجباً معيناً ، كما لو نذر صوم يوم عرفة وجب التيمم بدلاً عن الغسل ، والاحوط وجوباً ترك النوم إلى العجر ، وأما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً غير معين كصوم الكفارة ، ففي كفاية التيمم تأمل

( مسأله ١٥٢١ ) لو طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل الفجر بقليل ولم يسع الوقت للغسل أو التيمم ، أو كانت جاهلة بطهرها والتفتت إلى ذلك بعد الفجر ، فإن كان الصوم واجباً معيناً كصوم رمضان صح صومها وإلا ففي صحته إشكال

( مسأله ١٥٢٢ ) يبطل صوم المرأة بمجرد خروج دم الحيض ، كما إذا لو طهرت من الحيض أو النفاس في أثناء النهار لم يصح صومها .  
( مسأله ١٥٢٣ ) لو نسيت المرأة غسل الحيض أو النفاس فصامت عدة أيام بدون غسل ، ثم التفتت إلى ذلك فصومها صحيح .

( مسأله ١٥٢٤ ) يبطل صوم المرأة فيما إذا طهرت من الحيض قبل الفجر ونسأحت وتركت الغسل عمداً إلى أن طلع الفجر ، وأما إذا لم تقصر في ذلك ( كما لو فوجئت بطلوع الفجر وهي منتظرة لفتح الحمام ) ، فصومها صحيح حتى لو نامت ثلاث مرات والاحوط الوجوبي الحاق النفاس بالحيض في هذه المسألة .

( مسأله ١٥٢٥ ) يصح الصيام من المرأة المستحاضة بشرط الاتيان بالاغسال حسب ما بيناه في احكام المستحاضة .

( مسأله ١٥٢٦ ) من وجب عليه غسل من الميث ، يصح منه الصوم وإن لم يغتسل ، كما أنه يجوز للصائم من الميث ولا يبطل صومه بذلك .

## ٨ - الاحتقان بالمائع

( مسألة ١٥٢٧ ) الاحتقان بالمائع مفتر حتى اذا كان لأجل الضرورة والتداوي ، ولا بأس بالاحتقان بالجماد

## ٩ - التقيؤ

( مسألة ١٥٢٨ ) تعمد التقيء موجب لبطلان الصوم وان كان مضطراً للمرض ونحوه ولكن لا يوجب الكفارة واما اذا كان سهواً او بلا اختيار فلا يضر بالصوم .  
 ( مسألة ١٥٢٩ ) لو أكل أو شرب في الليل ما يعلم بأنه موجب للتقيؤ في النهار بلا اختيار فناء على الاحتياط الوجوبي بقضي صوم ذلك اليوم .  
 ( مسألة ١٥٣٠ ) يجب على الصائم التحفظ من القيء عند حصول حالة التقيؤ لو امكنه ذلك ولم يستلزم الضرر او المشقة عليه .  
 ( مسألة ١٥٣١ ) لو دخلت دبابه في حلق الصائم فان امكنه اخراجها من دون أن يتقيأ وجب عليه ، ولكن ان علم بان الاخراج يوجب التقيؤ فلا يجب عليه ذلك ولا يفد صومه .  
 ( مسألة ١٥٣٢ ) يحرم التجشؤ عمداً لو علم بخروج شيء الى الخلق بسببه ، وفي صورة عدم العلم يجوز ذلك .  
 ( مسألة ١٥٣٣ ) اذا نجساً ووصل شيء من جوفه الى الخلق أو الى الفم فلا بد من اخراجه ، ولو رجع بلا اختيار صح صومه .  
 ( مسألة ١٥٣٤ ) لو ابتلع الصائم شيئاً سهواً وتذكر قبل وصوله

الى الجوف ، وجب اخراجه مع الامكان ، ولا يبطل صومه .

## فصل في احكام المفطرات

( مسأله ١٥٢٥ ) لو ارتكب الصائم احد المفطرات عن نسيء واختيار بطل صومه وان لم يكن عن عمد فلا يبطل . واما الجنب اذا نام في الليل ولم يعتدل ، فيبطل صومه بالتفصيل المذكور سابقاً .

( مسأله ١٥٢٦ ) اذا صدر من الصائم احد المفطرات سهواً فتغيب بطلان صومه فارتكب المفطر ثانياً عمداً بطل صومه

( مسأله ١٥٢٧ ) الاكراه والاجبار على فعل المفطر يتصور على

نحوين :

الاول ان يثبت الاختيار منه نهائياً كما اذا ادخل الطعام في حلقه قهراً . او ادخل رأسه تحت الماء جبراً . ففي هذه الصورة لا يبطل الصوم

الثاني : أن يهدده احد بالخاق سرور مالي أو نفسي . اذا لم يأت بالمفضل ، فلو ارتكب المفطر دوماً للصرر بطل صومه وعليه القضاء دون الكفارة .

( مسأله ١٥٢٨ ) لا يجوز للصائم الذهاب الى موضع يعلم بوجود من يكرهه على ان يرتكب المفطر معه . ولو ذهب ثم اجبر عليه بطل صومه

## فصل في ما يكره على الصائم

- ( مسألة ١٥٢٩ ) يكره على الصائم عدة امور منها
- ١ — حب الدواء في الدين والاكتعال ، فيما اذا وصلت رائحته او طعمه الى الحلق .
  - ٢ — فعل ما يوجب الضعف كالنصد ، او الاستحمام .
  - ٣ — السحوط ( استعمال الانمية ) مع عدم العلم بوصولها الى الحلق ، واما مع العلم فيحرم
  - ٤ — شم الميانات المعطرة كالنرجس والرياحان
  - ٥ — جلوس المرأة في الماء
  - ٦ — الحقنة بالجامد
  - ٧ — بل الثوب على الجسد
  - ٨ — كل فعل يؤدي الى خروج الدم في النعم كقلع الاسنان .
  - ٩ — السواك بالعود الرطب
  - ١٠ — ادخال الماء او شئ آخر في النعم عيشاً
  - ١١ — الملامسة والتقبيل ، وكلما يوجب تحريك الشهوة بدون قصد الانزال ، لما مع قصده فيبطل صومه

## فصل في موارد وجوب القضاء والكفارة

( مسأله ١٥٤٠ ) يجب القضاء والكفارة عند ارتكاب أحد المفطرات السابقة عمداً من دون كره ولا اجبار ومع العلم بمعطيته إلا في موردين  
١ — نعمة القبي.

٢ — نوم الجنب في الليل مرتين مع استمراره يومه الثاني إلى ما بعد الفجر على التفصيل المتقدم سابقاً .

ويجب في هذين الموردين الفسخ دون الكفارة .

( مسأله ١٥٤١ ) لو صدر منه المفطر جهلاً ، فإن كان متمكناً من تعلم المسألة ولم يتعلم وجب عليه القضاء والكفارة وإن لم يتمكن من التعلم وجب القضاء دون الكفارة

## كفارة الصوم

( مسأله ١٥٤٢ ) من وجب عليه كفارة شهر رمضان فلا بد أن يختار إحدى الأمور الآتية :

١ — عتق رقبة ٢ — صوم شهرين متتابعين بالكيفية الآتية

٣ — إطعام ستين مسكيناً والإطعام يتحقق إما بأشباعهم أو إعطاء كل مسكين مداً من الطعام كالحنطة والشعير والرز والتمر ونحو ذلك والمد يساوي ثلاثة أرباع الكيلو تقريباً وإن عجز عن هذه الأمور الثلاثة ، فقبل بالتخيير بين الإطعام بمقدار تمكنه والصوم ثمانية عشر



يوماً . لكن الاحوط الوجوبي لاختيار الاطعام وان عجز عن الاطعام فعليه ان يستعذر الله من ذنبه ولو مره وان تمكن بعده من الكفارة أتى بها بناء على الاحتياط الوجوبي

( مسألة ١٥٤٣ ) المتابع الذي يشترط في صوم الشهرين من كفارة شهر رمضان ليس معناه صوم سنتين يوماً على التوالي ، بل يكفيه ان يصوم واحداً وثلاثين يوماً متتابعاً ( متوالياً ) واما سائر الايام ، فيجوز أن يأتي بها متفرقة .

( مسألة ١٥٤٤ ) يجب على من اراد صوم شهرين متتابعين أن يطمئن من عدم تحلل يوم يحرم فيه الصوم - كعيد الاضحى - في ضمن الواحد والثلاثين يوماً . وهكذا لا بد أن يطمئن من عدم وجود يوم يجب صيامه بالنذر ومحوه ، فان شرع في الصوم وفي اثناء الايام الواحد والثلاثين صادف يوماً يحرم او يجب صيامه أو ترك عمداً صوم يوم منها . وجب عليه أن يستأنف صوم الشهرين

( مسألة ١٥٤٥ ) لو طرأ في ضمن الصوم المتتابع عذر شرعي كالحيض والنفس او السفر الاضطراري ، وبعد زوال العذر لا بد أن يستمر في الصيام ولا يجب عليه الاستئناف

( مسألة ١٥٤٦ ) من افطر عمداً بمحرم - سواء كان حرمة اصلية كحرب الخمر والزنا او عرقية كاكل الطعام المضرا لصحته والجماع مع الروجة في حال الحيض ، فيجب عليه - على الاحوط - الجمع بين الكفارات الثلاث المتقدمة ، وهي عتق الرقبة واطعام ستين مسكيناً وصوم شهرين متتابعين . وان لم يتمكن من الجمع بينها فيأتي بالفرد المأمور

( مسأله ١٥٤٧ ) من كذب على الله تعالى أو أحد المصومين «ع»

لا تجب عليه كفارة الجمع وإن كان قد افطر بالحرام

( مسأله ١٥٤٨ ) لو جامع الصائم جماعاً محرماً ، فعليه كفارة

الجمع ولو تكرر ذلك في يوم واحد تكررت كفارة الجمع ، ولما إذا كان الجماع حلالاً ، فيجب عليه إحدى الكفارات الثلاث . ولو تكرر تكررت الكفارة ولكن لو افطر بغير الجماع وجب عليه كفارة واحدة وإن تكرر الانطار .

( مسأله ١٥٤٩ ) إذا بطل صومه بغير الجماع ثم جامع زوجته

فعليه إعطاء كفارتين على الاحوط الوجوبي .

( مسأله ١٥٥٠ ) إذا أتى بمفطر حلال غير الجماع كشرب الماء

ثم أتى بمفطر حرام غير الجماع كشرب الخمر فتكفي كفارة واحدة .

( مسأله ١٥٥١ ) لو صعد بالتجشؤ شيء من الطعام إلى فمه

وابتلعه عمداً ، بطل صومه ووجب عليه القضاء والكفارة . أما إذا خرج عند التجشؤ ما يحرم أكله كالدم أو الطعام الذي انقلب إلى صورة مستغيثة ، فيجب أن يقضي الصوم ويلزمه كفارة الجمع بناء على الاحتياط الوجوبي

( مسأله ١٥٥٢ ) من نذر صوم يوم معين وافطر فيه عمداً وجب

عليه إحدى الكفارات الثلاث ، وهي عتق الرقبة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على الاحوط .

( مسأله ١٥٥٣ ) إذا تمكن من معرفة الوقت لكنه افطر استناداً

إلى من أخبر بتحقيق الغروب الشرعي ثم ظهر أن افطاره كان في النهار وجب عليه القضاء والكفارة .

( مسألة ١٥٥٤ ) من افطر عمداً وسافر قبل الزوال او بعده  
مقصود الفرار عن الكفارة لم تقط عنه الكفارة بل لو اتفق له السفر  
قبل الروال فالاقوى وجوب الكفارة .

( مسألة ١٥٥٥ ) اذا افطر عمداً ثم عرض له العذر المذوغ للمطر  
كالحيض او النفاس او المرض ، فلا تجب عليه الكفارة .

( مسأله ١٥٥٦ ) من نيقن ان هذا اليوم اول شهر رمضان فافطر  
فيه متعمداً ثم انكشف انه كان آخر يوم من شعبان ، فلا يجب عليه  
الكفارة .

( مسأله ١٥٥٧ ) لو ارتكب الممطر عمداً وهو يعتقد ان هذا اليوم  
آخر رمضان او يشك في انه من رمضان او شوال ثم انكشف انه كان  
من شوال فليس عليه الكفارة

( مسأله ١٥٥٨ ) الصائم في شهر رمضان لو جامع زوجته وهي  
سائحة فان اجبرها على الجماع ، وجب عليه كفارتان ، احديهما عن نفسه  
والاخرى عن زوجته . واما اذا كانت الروجة راضية بالجماع ، وجب  
على كل منهما كفارة واحدة

( مسأله ١٥٥٩ ) اذا اجبرت الزوجة زوجها على الجماع او على  
ارتكاب احدى المفطرات لا يجب عليها دفع الكفارة عن الزوج  
( مسأله ١٥٦٠ ) لو اجبر الزوج زوجته على الجماع فرضيت الزوجة  
في الاثناء يجب على الزوج كفارتان وعلى الزوجة كفارة واحدة بناء على  
الاحتياط الوجوبي

( مسأله ١٥٦١ ) لو جامع الصائم زوجته الصائمة وهي بائنة  
وجب على الزوج كفارة واحدة عن نفسه ، واما الزوجة فصومها صحيح

ولا يجب عليها شيء.

( مسأله ١٥٦٢ ) لو اجبر الزوج زوجته على مفطر غير الجماع فلا يجب عليه دفع الكفارة عنها . كما لا يجب عليها الكفارة ايضاً .  
( مسأله ١٥٦٣ ) من لم يكن صائماً لسفر أو مرض . لا يجوز له اجبار زوجته الصائمة على الجماع ولو اجبرها لا يجب عليه الكفارة .  
( مسأله ١٥٦٤ ) لا ينبغي التسامح في دفع الكفارة . ولكن لا يجب الاعطاء فوراً .

( مسأله ١٥٦٥ ) لا يريد شيء على الكفارة مسبباً «تأخير» وهو بعدة سنين .

( مسأله ١٥٦٦ ) لا يجوز في كفارة الاطعام ان يدفع لكل فقير مدين أو أكثر أو يشمه أكثر من مرة لاجل يوم واحد . بل لابد من توزيع الكفارة على ستين مسكيناً . نعم يجوز ان يدفع للفقير أكثر من مد بعدد افراد عائلته ولو كانوا صغاراً .

( مسأله ١٥٦٧ ) الصائم قضاءً عن شهر رمضان لو اطر عمداً بعد الزوال يجب ان يعطي عشرة مساكين لكل مسكين مداً من الطعام ومع عدم التمكن يصوم ثلاثة ايام

## فصل في موارد وجوب القضاء دون الكفارة

( مسأله ١٥٦٨ ) يجب القضاء فقط في الموارد الآتية .

الاول — فيما اذا نقياً الصائم عمداً في شهر رمضان الثاني —  
ما لو اجنب في الليل ونام الى ما بعد الفجر بالتفصيل المذكور في مسأله ١٥١٢

الثالث — ان لا يرتكب الماطر ولكن لم يتو لصوم او صام رياء

او قصد عدم الصوم

الرابع — اذا سى غسل الحاية وصام جنباً يوماً او اياماً.

الخامس — ان يرتكب الماطر قبل المحصر عن الفجر ثم ظم.

سبق طلوع الفجر وكذلك لو صحر ولكن لم يحصل له العلم بطلوع

العجر بل نثر أو شك بالطلوع ومثل المنايا ثم ظهر ان الفجر طالع

السادس — ارتكاب الماطر اعتماداً على من اخبره بعدم طلوع

العجر مع انكشاف الخلاف بعده

السابع — ان يخبره شخص بطلوع العجر ولكنه لم يعتمد عليه

لزعمة انه يمارح او يكذب ، فارتكب الماطر ثم تبين طوع الفجر سابقاً

الثامن — ان يفطر الاخصى ويحدوه مستنداً الى قول المحبر بتحقيق

المعرب ، فكشف خلافه

التاسع — ان يفطر بتوهم دخول الليل بسبب الظلمة مع صحو

الجو ثم يتكشف الخلاف ، واما مع وجود العيم في السماء فلا يحتاج

الى القضاء

العاشر — ان يتمضمض بالماء للتبريد أو عبثاً فيدخل الى حنكته

من دون اختيار لكن لو سى انه سائم فشرب الماء او تمضمض للصوم

فتزل الماء في حلقه فلا اختيار ولا يحتاج الى القضاء والاحوط — وجوباً —

الاقتصار في ترك القضاء بخصوص ما اذا كانت المضمضة للصوم الصلاة

الواجبة .

الحادي عشر — الارتماس في الماء لاقاذ غريق

الثاني عشر — ان يسامر الشخص قبل الروال سفرأ يقصر في

صلواته أو يرجع من السفر ( بعد الروال أو قبل الزوال وقد افطر )  
إلى بلده أو ما هو بحكمه .

الثالث عشر — الحائض والنفساء تقضيان صوم أيام الحيض أو  
النفساء

الرابع عشر — لو سعى المسافر أن صومه في السفر في شهر رمضان  
باطل وصام

الخامس عشر — من فاته الصوم برخص أو رخص يصوم معه الصوم  
السادس عشر — من فاته صوم شهر رمضان لاستمرار سكره في  
نهار الصوم

السابع عشر — المرند سواء كان ملياً أو فداً يأتصلي صوم أيام رده  
( مسألة ١٥٦٩ ) لو أدخل شيئاً غير الماء في فمه أو استنشق الماء  
بأنفه فوصل إلى الحلق من غير اختيار ليس عليه القضاء

( مسألة ١٥٧٠ ) يكره للصائم الاكثار من المصمصة ، ولو أراد  
ابتلاع ما في فمه من الريق بعد المصمصة فالأحسن أن يبتلع ثلاث  
مرات قبله

( مسألة ١٥٧١ ) إذا علم الصائم أنه يجب المصمصة سوف يدخل  
الماء إلى حلقه نسياناً أو بلا اختيار ، ويجب عليه الامتناع من استعماله  
( مسألة ١٥٧٢ ) لا يجب القضاء على من ارتكب المفطر فيما إذا  
فحص وتيقن بعدم طلوع الفجر ثم انكشف الطلوع .

( مسألة ١٥٧٣ ) لو شك الصائم في دخول المغرب الشرعي يحرم  
عليه الإفطار . ولما إذا شك في طلوع الفجر يجوز له ارتكاب المفطر  
ولو بلا فحص ، ولكن عند كشف الخلاف يلزمه القضاء كما مر تفصيلاً .

## فصل في احكام صوم القضاء

( مسألة ١٥٧٤ ) اذا اداوا المجهول فلا يجب عليه قضاء ما فاته

من الصوم في زمان الجنون

( مسألة ١٥٧٥ ) اذا اسلم الكافر فلا يجب عليه قضاء الصوم العائت

منه حال الكفر . اما المسلم اذا ارتد ثم اسلم ، فيجب عليه قضاء ما فاته حال الارتداد .

( مسألة ١٥٧٦ ) يجب قضاء الصوم الذي فاته بسبب السكر حتى

او كان شرب المسكر لاجل التداوي .

( مسألة ١٥٧٧ ) من افطر عدة ايام لعذر شرعي ، ثم شك في

زمان زوال العذر فلم يعرف عدد الايام التي يجب عليه قضاؤها ، فان كان عالماً بزمان زوال العذر سابقاً ثم نسى ذلك وجب عليه قضاء اكثر عدد يحتمله . مثلاً لو شك في انه افطر خمسة ايام او ستة قضى ستة ايام وان لم يعلم زمان الزوال سابقاً فيقضي اقل ما يحتمله اي خمسة ايام في المثال السابق ، وان كان الاحوط الاستحبابي قضاء الاكثر .

( مسألة ١٥٧٨ ) لو كان عليه قضاء الصوم من عدة سنوات جاز

له تقديم ما شاء مع سعة الوقت لقضاء جميعها ، واما عند ضيق الوقت ، فيجب ان يقضي صوم السنة الاخيرة بناء على الاحتياط الوجوبي ، مثلاً اذا كان عليه قضاء خمسة ايام من رمضان السنة الاخيرة وبقي الى رمضان لاحق خمسة ايام فقط فالاحوط الوجوبي تقديم قضاء هذه الايام الخمسة على قضاء السنوات السابقة .

( مسألة ١٥٧٩ ) إذا كان عليه قضاء الصوم من عدة سنوات ولم يعين في النية ان القضاء عن أي منها فيجب قضاء عن السنة الأولى  
( مسألة ١٥٨٠ ) يجوز لمن صام قضاء ان يفطر قبل الزوال مع سعة وقت القضاء . وأما مع ضيق الوقت فإن كانت الايام الباقية الى رمضان اللاحق بمقدار ما عليه من القضاء ، فلا يجوز له الافطار على الاحوط

( مسألة ١٥٨١ ) يستحب عدم الافطار بعد الزوال لمن يصوم قضاء من الميت

( مسألة ١٥٨٢ ) إذا فاته ايام من شهر رمضان بسبب المرض او الحيض او النفاس ومات قبل انتهاء الشهر لم يجب القضاء عنه .  
( مسألة ١٥٨٣ ) لو فاته صوم شهر رمضان او بعضه لمرض واستمر به المرض الى رمضان الثاني ، فلا يجب عليه القضاء لكن يجب عليه دفع القدية للفقير عن كل يوم بعد من الطعام كالحنطة والشعير والخبز والزبيب والتمر وأما إذا كان افطاره لعذر آخر كالسفر وقد استمر الى رمضان الثاني ، فالاحوط الوجوبي قضاء الايام التي لم يصم فيها واعطاء حد من الطعام للفقير عن كل يوم

( مسألة ١٥٨٤ ) من افطر في شهر رمضان لأجل المرض ، وبعد انتهاء الشهر زال مرضه ولكن عرض له مانع آخر من الصوم واستمر الى رمضان الآتي ، فالاحوط الوجوبي قضاء ما فاته واعطاء حد من الطعام وهكذا الحكم لو افطر لمانع غير المرض وبعد انتهاء الشهر صار مريضاً واستمر به المرض الى رمضان الآتي

( مسألة ١٥٨٥ ) إذا افطر في شهر رمضان لعذر وبعد رمضان



ارتفع العذر لكنه ترك القضاء عمداً الى رمضان الثاني ، وجب عليه القضاء والغدية بعد من الطعام عن كل يوم .

( مسألة ١٥٨٦ ) من كان عليه القضاء واخره نهاوناً الى ان ضاق الوقت فمرض له عذر مانع من الصوم فيجب عليه القضاء ودفع الغدية الى العقيم عن كل يوم بعد من الطعام . اما اذا لم يكن نهاوناً بل آخر القضاء لوجود مانع عن الصوم وكان عاجزاً على القضاء بعد ارتفاع المانع لكنه لم يرتفع الا بعد ان ضاق الوقت وحينما اراد القضاء عرض له عذر آخر منعه من الصوم في هذا الوقت الصيق فالاحوط الوجوبي الجمع بين القضاء والغدية .

( مسألة ١٥٨٧ ) لو استمر الممرض سنين عديدة ، فيجب عليه بعد الشفاء ان يقضي عن رمضان الأخير . واما بالنسبة الى السنوات السابقة فيدفع الغدية للعقيم عن كل يوم منها بعد من الطعام .

( مسألة ١٥٨٨ ) يجوز ان يدفع فدية عدة ايام الى فقير واحد .

( مسألة ١٥٨٩ ) اذا اخر القضاء متعمداً الى عدة اعوام يجب عليه

القضاء والغدية عن كل يوم بعد من الطعام

( مسألة ١٥٩٠ ) من ترك صوم شهر رمضان عمداً يجب عليه

القضاء والكفارة وهي صوم شهرين متتابعين او عتق رقبة او اطعام ستين مسكيناً وان اخر القضاء عمداً الى رمضان المقبل يجب عليه زائداً على القضاء والكفارة دفع الغدية عن كل يوم بعد من الطعام

( مسألة ١٥٩١ ) اذا ترك الصوم في شهر رمضان متعمداً وجامع

في النهار عدة مرات تكررت الكفارة بناء على الاحتياط الواجب ، اما اذا تكرر منه الانقطاع بغير الجماع فلا يوجب ذلك تعدد الكفارة

( مسألة ١٥٩٢ ) يجب على الولد الأكبر قضاء ما فات عن والده من الصلوات والصيام حسب التعميل المتقدم في مسألة القضاء عن الوالدين .  
واما الخلق الولدة بالوارد في هذا الحكم فليس عليه دليل معتبر ،  
ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط .

( مسألة ١٥٩٣ ) اذا مات الوالد وعليه صوم واجب غير صوم رمضان - كالدور - فيدزم أن يقضيه الولد الأكبر على الاحوط الوجوبي ولا يسمى ترك الاحتياط بالنسبة الى الولدة

( مسألة ١٥٩٤ ) حكم الصوم في السفر من حيث الاطلاق وعدمه ملازم لحكم الصلاة في القصر والامام ، فيجب الصوم على المسافر الذي شمله السفر والذي سفره معصية وعمرهما : ان يتم صلاواه في السفر .  
( مسألة ١٥٩٥ ) لا بأس بالسفر في شهر رمضان ، ولكن يكره  
اذا كان لاجل الفرار عن الصوم .

( مسألة ١٥٩٦ ) لو وجب على الشخص صوم يوم معين غير شهر رمضان كما اذا نذر أن يصوم يوماً معيناً ، فبناء على الاحتياط الوجوبي يدرمه ترك السفر في ذلك اليوم إلا للضرورة . وادا كان في السفر فان لمكنه البقاء في مكان وجب عليه ان يقصد إقامة عشرة ايام ويصوم ذلك اليوم .

( مسألة ١٥٩٧ ) من نذر صوم يوم عي معين لا يجوز له ان يصوم في السفر اما لو نذر ان يصوم في السفر يوماً معيناً ، وجب عليه الاتيان به في السفر وهكذا لو نذر ان يصوم يوماً معيناً سواء كان في السفر ام لا ، فيجب عليه صيام ذلك اليوم حتى اذا كان في السفر .

( مسألة ١٥٩٨ ) يجوز للمسافر ان يصوم مدياً ثلاثة ايام في المدينة

المثورة لقضاء الحوائج والاخبار التي وردت من المعصومين عليهم السلام في هذا المورد مختصة بيوم الاربعاء والخميس والجمعة مع اعمال مخصوصة .  
( مسألة ١٥٩٩ ) الصوم الجائز في السفر أربعة : الاول صوم ثلاثة ايام بدل الهدي في الحج الثاني صوم نهاية عشر يوماً بدل البديعة من افاض من عرفات قبل اعروب عامداً الثالث والرابع صوم النذر وصوم ثلاثة ايام في المدينة كما مر .

( مسألة ١٦٠٠ ) اذا صام المسافر وهو جاهل بطلان الصوم في السفر ، فان علم بالحكم اثناء النهار بطل صومه ، وان استمر جهله الى المغرب صح .

( مسألة ١٦٠١ ) لو نسي انه صام او نسي ان الصوم في السفر باطل وصام في السفر بطل صومه .

( مسألة ١٦٠٢ ) اذا سافر بعد الزوال وجب عليه اتمام الصوم اما اذا كان السفر قبل الزوال يجوز له الافطار بعد وصوله الى حد الترخص اي الموضع الذي لا يشاهد فيه جدران البلد ولا يسمع اذانه ولا يجوز له الاستمرار على بية الصوم بعد ذلك ، كما لا يجوز له الافطار قبل الوصول الى حد الترخص ، ولو افطر وجب عليه الكفارة على الاحوط الوجوبي .

( مسألة ١٦٠٣ ) لو وصل المسافر قبل الظهر الى وطنه او الى الموضع الذي يقصد الإقامة فيه عشرة ايام ، فان لم يرتكب للفطر ، وجب عليه ان يتم الصوم ، والا فصومه باطل اما لو كان وصوله بعد الظهر فلا يصح منه الصوم مطلقاً .

( مسألة ١٦٠٤ ) يكره على المسافر الجماع في نهار شهر رمضان

واشباع نفسه من الطعام والشراب . وهكذا كل من يكون معدوراً في ترك الصوم .

## فصل في من لا يجب عليه الصوم

( مسألة ١٦٠٥ ) يجوز الافطار في شهر رمضان للشيخ والشيخة اذا تعذر او تعسر عليهما الصوم . ولكن يجب على كل منهما دفع الفدية للفقير من كل يوم بمد من الطعام . ويلزمهما القضاء بعد ذلك ان تمكنا من الصوم بلا مشقة .

( مسألة ١٦٠٦ ) لا يجب الصوم على الحامل المقرب اذا اضر الصوم بها او بحملها ، ويجب دفع الفدية والقضاء بعد ذلك

( مسألة ١٦٠٧ ) يجوز الافطار في شهر رمضان لمن به داء يوجب العطش الشديد اذا لم يقدر على تحمله لو كان شاقاً عليه ، ولكن يجب دفع الفدية عن كل يوم بمد من الطعام . كما يجب عليه القضاء ان تمكن من الصوم بعد ذلك والاحوط الاستحبابي ان لا يسرب اكثر من المقدار الضروري

( مسألة ١٦٠٨ ) لا يجب الصوم على المرضعة القليلة اللبن اذا كان الصوم مضراً بها او برضيعها سواء كانت المرضعة أم الطفل او اجيرة او متبرعة . ويجب عليها القضاء والفدية . هذا اذا لم توجد مرصعة اخرى تنوب عنها في ارضاع الطفل بلا اجرة او مع الاجرة من الاب او الام او غيرهما ، والا فيجب ان تدفع الطفل الى تلك المرضعة وتصوم .

## طرق ثبوت الهلال

( مسألة ١٦٠٩ ) يثبت الهلال بحمسة امور

- ١ - الرؤية . بان يشاهد الانسان الهلال بنفسه .
- ٢ - الشهاده . وهو ان يشهد دارؤية جماعة يحصل العلم من قولهم وبي حكمه كل ما يوجب العلم بتحقيق الرؤية
- ٣ - ان يشهد رجلان عادلان ، بالرؤية بشرط عدم اختلافهما في اوصاف الهلال .

٤ - مضي ثلاثين يوماً من اول الشهر السابق .

٥ - ان يحكم الحاكم الشرعي بذلك .

( مسألة ١٦١٠ ) اذا حكم الحاكم الشرعي بأول الشهر فحكمه نافذ حتى على غير معتقديه لكن من علم بخطأ الحاكم او خطأ مستنده ، فلا يجوز له العمل بحكمه .

( مسألة ١٦١١ ) لا يثبت الهلال بقول المنجمين الا اذا حصل العلم منه .

( مسألة ١٦١٢ ) ارتفاع الهلال في السماء او تأخر غروبه لا يدل

على ان الليلة السابقة كانت الليلة الاولى من الشهر .

( مسألة ١٦١٣ ) اذا شهد رجلان عادلان برؤية الهلال في الليلة

الماضية فيجب القضاء على من لم يصم ذلك اليوم لعدم ثبوت الهلال عنده

( مسألة ١٦١٤ ) ثبوت الهلال في بلد لا يعيد بالنسبة الى اهل

بلد آخر ، إلا اذا كان البلدان متقاربين أو كان افقهما متحداً او متقارباً

بحيث يلزم رؤية الهلال في أحدهما مع رؤيته في الثاني .

( مسألة ١٦١٥ ) لا يثبت الهلال بالمعاينة الهاتمية أو البرقية  
إلا إذا علم بأن المخبر قد استند الى حكم الحاكم أو شهادة العدلين بشرط  
أن يكون السداد قريبين أو متحدى الاتفاق أو متقاربين في الاتفاق .

( مسألة ١٦١٦ ) يجب الصوم في اليوم الذي يشك في أنه آخر  
رمضان أو أول شوال ، ولكن لو علم أثناء النهار أنه من شوال وجب  
عليه الافطار

( مسألة ١٩١٧ ) المسجون إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بشهر رمضان  
يجب عليه العمل بالظن ، فيصوم الشهر الذي يظن بأنه شهر رمضان ،  
وإن لم يتمكن من تحصيل الظن أيضاً صح منه الصوم في أي شهر شاء  
لكن يشكل الاكتفاء بالشهر الذي يحتمل أنه قبل رمضان ، والنسبة  
الى السنة الآتية يجب عليه أن يصوم شهراً بعد مضي أحد عشر شهراً  
من الشهر الذي صام فيه

### ( فصل في الصوم المحرم والمكروه )

( مسألة ١٦١٨ ) يحرم صوم العيدين ( عيد الفطر والاضحى )  
وصوم ايام التشريق ( الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي  
الحجة ) لمن كان في مي ، وكذلك يحرم صوم اليوم المردد في أنه آخر  
شعبان أو أول رمضان إذا صامه بثية رمضان .

( مسألة ١٦١٩ ) يحرم الصوم المستحب على المرأة إذا كان مزاحماً  
لحق الزوج ، والاحوط الامتعيابي أن لا تصوم بدون إذن الزوج حتى  
مع عدم المزاحمة لحقه .

( مسألة ١٦٢٠ ) يحرم الصوم وفاة عن صدر المعصية كان يقول مثلاً • له على أن أصوم يوماً شكراً له أن ظفرت على مائل مؤمن وسرقت ألف دينار •

( مسألة ١٦٢١ ) يحرم صوم الوصال بأن ينوي صوم يوم وليلة إلى السحر أو يومين مع الليلة المتوسطة بينهما أما إذا نوى الصوم في النهار ولكن أخرج الإفطار إلى السحر أو إلى الليلة الثانية مع عدم تية الصوم في الليلة • فلا يكون ذلك حراماً • وإن كان الإحوط الاستحبابي الاجتناب عنه

( مسألة ١٦٢٢ ) يحرم على الولد الصوم المستعجب إذا كان موجباً لأبى الأب أو الأم أو الجد •

( مسألة ١٦٢٣ ) لو صام الولد استحباباً بدون أدنى والده • ثم نهي الوالد عن الصوم في أثناء النهار فإن كان ترك الإفطار موجباً لا يذاه الوالد، وجب الإفطار وإلا • فلا يجب •

( مسألة ١٦٢٤ ) من علم بأن الصوم لا يصير بصحته، وجب عليه أن يصوم وإن منعه الطبيب من ذلك وإذا علم أو ظن بأن الصوم يصره فيحرم عليه وإن قال الطبيب لا يوجد ضرر في الصوم • وإذا صام كان صومه باطلاً

( مسألة ١٦٢٥ ) إذا صح الطبيب عن الصوم وحصل لمكلف ظن بالصرر من قوله ( أو تخاف الصرر ) وجب عليه ترك الصوم •

( مسألة ١٦٢٦ ) إذا احتمل بأن الصوم يضره وحصل له الخوف بسبب هذا الاحتمال • حرم عليه الصوم • إن كان احتمالاً مقبولاً عند الناس وإذا صام كان صومه باطلاً •

( مسألة ١٦٢٧ ) من اعتقد بأن الصوم لا يصره فصام ، ثم علم بعد المغرب بأنه كان مضراً ، فلا يجب عليه القضاء .  
 ( مسألة ١٦٢٨ ) يكره الصوم في اليوم العاشر من المحرم وهكذا في اليوم المردد بين عرفه وعيد الاضحى .  
 وهناك انواع اخرى من الصوم المحرم والمكروه مذكورة في الكتب للفصلة .

## الصوم المندوب

- ( مسألة ١٦٢٩ ) يستحب الصوم في جميع ايام السنة إلا الايام التي يحرم أو يكره وقد مر تفصيلها . وقد ورد في الاحبار الحث على الصوم في بعض الايام بالخصوص .
- واليك بعضها . - ١ - يوم الخميس الاول والاخير من كل شهر .
  - ٢ - اول اربعاء بعد اليوم العاشر من كل شهر .
  - ومن لم يستطع من صيام هذه الايام الثلاثة فيستحب له قضاؤها ولو لم يتمكن من القضاء ايضاً يستحب ان يدفع الى الفقير عن كل يوم بمد من الطعام ، أو يدفع من الفضة مقدار ( ٦ / ١٢ ) حمصة .
  - ٣ - اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر
  - ٤ - مجموع ايام شهري رجب وشعبان ، وكذلك يستحب صوم بعض ايامهما ولو يوماً واحداً .
  - ٥ - يوم النبروز وهو رأس السنة العجمية .
  - ٦ - اليوم الرابع الى التاسع من شهر شوال .



- ٧ - اليوم الخامس والعشرون والتاسع والعشرون من ذي القعدة
- ٨ - اليوم الاول الى التاسع من ذي الحجة ( اى الى يوم عرفة )  
 لكن يكره الصوم في يوم عرفة اذا كان الصوم موجباً لضعفه عن الدعاء .
- ٩ - عيد العذير المبارك ( اليوم - ١٨ - من ذي الحجة ) .
- ١٠ - اليوم الاول والثالث والسابع من محرم الحرام
- ١١ - يوم الرابع والعشرين من ذي حجة ( وهو يوم المجاهلة )
- ١٢ - يوم المولد النبوي ( وهو السابع عشر من ربيع الاول )
- ١٣ - اليوم الخامس عشر من جمادى الاولى
- ١٤ - يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرين من شهر رجب  
 ( مسألة ١٦٣ ) يجوز الافطار في الصوم المستحب ولو بعد الروايل  
 بل اذا دعاه اخوه المؤمن الى الطعام يستحب له الاجابة والافطار .

### ( الموارد التي يستحب الامساك فيها لغير الصائم )

- ( مسألة ١٦٣١ ) يستحب الامساك عن المفطرات لسته اشخاص  
 وان لم يكونوا صائمين .
- ١ - ( المسافر ) اذا وصل قبل الظهر الى وطنه او الى الموضع  
 الذي ينوي فيه اقامة عشرة ايام وقد افطر في السفر .
- ٢ - ( المسافر ) اذا وصل بعد الظهر الى وطنه او المكان الذي  
 ينوي فيه الاقامة .
- ٣ - ( المريض ) اذا برأ بعد الظهر .

- ٤ - ( المريض ) اذا برأ قبل الظهر وقد افطر قبل ان يبرأ .
- ٥ - ( المرأة ) اذا طهرت من الحيض أو النفاس اثناء النهار .
- ٦ - ( الكافر ) اذا اسلم بعد الزوال ( مسألة ١٦٣٢ ) يستحب للصائم ان يصلي المغرب والعشا قبل الافطار الا في صورتين :
  - ١ - اذا كان ينتظره احد .
  - ٢ - اذا كان يميل الى الطعام بنحو يمنعه من الصلاة مع حضور القلب والاحسن في هاتين الصورتين ان يأتي بالصلاة بقدر الامكان في وقت الفصيلة .

## الخمس

- ( مسألة ١٦٣٢ ) يجب الخمس في سبعة اشياء ، وهي —
    - ١ - ارباح المكاسب .
    - ٢ - المعدن .
    - ٣ - الكنز .
    - ٤ - المال المختلط بالحرام .
    - ٥ - ما يستخرج بالفوس .
    - ٦ - غنائم دار الحرب .
    - ٧ - الارض الذي اشتراها الذمي من المسلم .
- هذا موجزها ونعرض لها بالتفصيل في ضمن مصول .

## الفصل الاول

### ارباح المكاسب

( مسألة ١٦٣٤ ) اذا استعاد الانسان مالا من تجارة أو صناعة أو أي نوع آخر من انواع المكاسب ، وحتى لو كان من قبيل اجرة الصلاة الاستيعارية ، كل ذلك يجب فيه الخمس . عدا ما صرفه في مؤنة السمة لنفسه أو عائلته

( مسألة ١٦٣٥ ) المال الذي يحصل عليه عن غير طريق الاكتساب — كالهبة — الاقوى دفع خمسة فيما لو راد عن مصارف سنته

( مسألة ١٦٣٦ ) لا خمس في مهر الروجة ، ولا في الارث ، نعم لو كانت القرابة مع الميت بعيدة وغير معلومة لدى الوارث فالاحوط الوجوبي دفع خمس التركة .

( مسألة ١٦٣٧ ) لو ورث مالا وعلم بأن الميت لم يخرج خمسة وجب عليه دفعه . وكذلك لو لم يكن في هذا المال خمس ولكن علم بأن في ذمة الميت خمس مال آخر . يجب على الوارث اخراجه من نفس التركة .

( مسألة ١٦٣٨ ) اذا اقتصد في مصارفه اثناء الحول وراد بسبب ذلك مال فيجب دفع خمسة .

( مسألة ١٦٣٩ ) من يتكفل غيره في مصارفه يجب ان يدفع

خمس ماله كله .

( مسألة ١٦٤٠ ) الوقف الذري مثلاً إذا استفادوا منه شيئاً  
بزرع أو غرس يجب الخمس فيما زاد عن مصارف سنتهم وكذلك لو  
انتفعوا من الأرض منفعة أخرى، كما لو أجروها والاحوط اخراج خمس  
الزائد عن مصارف السنة من هذه المنفعة .

( مسألة ١٦٤١ ) ما يصل إلى العقيق ويزيد عن مصارف سنته  
إذا كان بهوان الصدقة للمستحقة أو كان بمصوان الخمس أو الزكاة، بناء  
على إمكان الزيادة فيهما، فيجب فيه الخمس على الاظهر وإذا انتفع بهذا  
المال كما لو حصل على شجرة خمساً واشمرت فيجب دفع خمس الثمار  
لو زادت عن مصارف سنته .

( مسألة ١٦٤٢ ) لو اشترى شيئاً بمير مال لم يدفع حمسه - بأن  
يقول البائع ( انى اشتريت هذه البضاعة بهذا المال ) - وإجاز الحاكم  
الشرعي المعاملة على خمس المال ، كانت المعاملة على ذلك المقدار صحيحة  
ويجب أن يدفع خمس ما اشتراه

وإذا لم يجزها الحاكم فالمعاملة على ذلك المقدار باطلة والمال الذي  
أخذه البائع لو كان باقياً بنفسه يأخذ الحاكم الشرعي حمسه ، وإن لم  
يكن باقياً فيطالب الحاكم الشرعي بعوض الخمس من البائع أو من  
المشتري

( مسألة ١٦٤٣ ) إذا اشترى شيئاً ، وبعد المعاملة دفع الثمن من  
مال غير خمس ، فالمعاملة صحيحة ، ويكون المشتري مديناً للبائع بمقدار  
الخمس لعدم كون المال خمساً . والثمن لو كان باقياً يأخذ الحاكم الشرعي  
حمسه ، وإن لم يكن باقياً فيطالب الحاكم الشرعي بعوضه من البائع  
أو من المشتري .

( مسألة ١٦٤٤ ) إذا اشترى مالا لم يخمس ، ولم يجوز الحاكم الشرعي للمعاملة على خمس المال ، فتكون المعاملة على مقدار الخمس باطلة ، ويجوز للحاكم الشرعي أن يأخذ خمس المال . وأما إذا أجارها للبائع فالمعاملة صحيحة وعلى المشتري أن يدفع خمس الثمن إلى الحاكم الشرعي . وإذا كان قد سلم المال للبائع يجوز أن يسترجع خمسه .  
( مسألة ١٦٤٥ ) المال الذي يصل إلى الإنسان من كافر أو من شخص لا يعتقد بالخمس لا يجب دفع خمسه .

( مسألة ١٦٤٦ ) التاجر أو الكاسب والعامل ، إذا مضت سنة على اشتغاله بالكسب ، يجب عليه اخراج الزائد على خمس سنته . وكذا لو حصلت فائدة اتفاقاً لم لا يشتغل بالكسب وموت سنة عليها ، فيجب دفع خمس الزائد على مصارف تلك السنة .

( مسألة ١٦٤٧ ) الربح الذي نحصل عليه أثناء السنة يجوز اداء خمسه عند حصوله كما يجوز تأخير دفعه إلى آخر السنة .

( مسألة ١٦٤٨ ) التاجر والكاسب وأمثالهما ممن يلزم أن يعين مبدأ السنة لاداء الخمس إذا حصل له ربيع ثم مات أثناء السنة نستثنى من هذا الربح مصارفه إلى حين وفاته ، ويدفع خمس الباقي .

( مسألة ١٦٤٩ ) إذا اشترى شيئاً لأجل التجارة ، وارتفعت قيمته ولم يبعه ، ثم انخفضت قيمته أثناء السنة ، لا يجب عليه دفع خمس تلك الزيادة .

( مسألة ١٦٥٠ ) إذا ارتفعت قيمة الشيء الذي اشتراه لأجل التجارة ولم يبعه وجاءاً لارتفاع أكثر حتى انتهت سنته ، ثم انخفض سعره ، فلا يجب عليه خمس تلك الزيادة .

( مسألة ١٦٥١ ) إذا اشترى شيئاً بمال أدى خمسه أو بمال لم يتعلق به الخمس كالارث والمهر ثم ارتفعت قيمة ذلك الشيء ولا الخمس عليه ما لم يبعه ، وأما إذا باعه ، فإن كان ارتفاع قيمة هذا الشيء مقارناً لارتفاع قيمة جميع الأشياء بحيث يكون ارتفاع القيمة من جهة انخفاض سعر النقود ، فلا يجب الخمس في الزيادة ، وأما إذا ارتفعت قيمته ابتعاقاً مع بقاء أكثر الأشياء على السعر السابق وجب عليه أداء خمس الزيادة .

( مسألة ١٦٥٢ ) لو اشترى شجراً أو حيواناً بمال ليس فيه الخمس أو أدى خمسه ففيه صور :

١ — أن يقصد من إبقائه التكبب بحبه ففي مثل ذلك يجب عليه الخمس في الزيادة الحاصلة ، سواء كانت الزيادة منفصلة كشجرة الشجرة أو متصلة كما لو سمحت الشاة

٢ — أن يقصد التكبب بنمائه المنفصل ، بأن اشترى الشجر لبيع ثمره أو اشترى الشاة لبيع لبنها أو ولدها وفي مثل ذلك يجب الخمس في الزيادة المنفصلة أي الثمر واللبن والولد أما الزيادة المتصلة فلا يتعلق بها الخمس ، فإذا سمحت الشاة لا يجب عليه أن يؤدي خمس الزيادة الحاصلة لها بسبب السمن .

( مسألة ١٦٥٣ ) إذا أحدث بماله ، ولم يتعلق بنفس البستان خمس بأن أحدثه بمال ورثه أو بالمهر مثلاً أو برأس المال الذي يحتاج إليه في معاشه أو أحدثه بعمل يده من دون مال وكان مما يحتاج إليه أو إلى ثمره لضرورة معاشه في تلك السنة أو أحدثه وأدى خمسه ، فإن كان لأجل أن يبيعه بعد ارتفاع قيمته ، وجب أن يدفع خمس الثمار

ونماء الاشجار . واذا باع البستان ايضاً وجب ان يؤدي خمس زيادة قيمته اذا زادت عن المئونة . واما اذا كان قصده بيع الثمار وجب الخمس في الثمار فقط .

( مسألة ١٦٥٤ ) اذا غرس اشجاراً يستفاد من اخشابها كالعصاف وجب اداؤه خمسها في السنة التي تصير فيها معدة للبيع حتى اذا لم يبعها في تلك السنة . ولكن لو ربح شيئاً من اغصانها التي تقطع كل سنة عادة وزاد ذلك الربح وحده او مع سائر الماشع عن مصارف سنته ، فيجب اداؤه خمس في نهاية كل سنة

( مسألة ١٦٥٥ ) من كان يشتغل بعدة انواع من الكسب كالبيع والعمارة واجارة الاملاك والرياسة ، وربح في الجميع او ربح في بعضها ولم يربح في البعض الاخر ولم يخسر فيه ، فيجب عليه اداؤه خمس ما زاد عن مصارف سنته . اما لو ربح في نوع وخسر في نوع آخر ، فيلزمه دفع خمس الربح بناء على الاحتياط الوجوبي .

( مسألة ١٦٥٦ ) ما يصرفه الانسان في سبيل تحصيل الربح كأجرة الدلال والحمال يجوز يجعله من مصارف سنته التي لا يتعلق بها الخمس ( مسألة ١٦٥٧ ) لا يجب الخمس فيما يصرفه الانسان من ارباح المكاسب اثناء السنة في الاكل واللبس وشراء الاثاث والسكن وفي الزواج وتجهيز البنت والزبارة وامثالها ، ولكن يجب ان لا يصرف اكثر مما يناسب شأنه .

( مسألة ١٦٥٨ ) المال الذي يصرفه الانسان في التذلل او الكفارة يعتبر من مؤنة سنته . كذلك المال الذي يعطيه هبة لآخر او جائزة ، ولكن على شرط ان يكون صرفه مناسباً لشأنه .

( مسألة ١٦٥٦ ) إذا كان الانسان في بلد يتعارف فيه ان يعطى كل سنة مقداراً من جهاز ابنته واشترى ذلك للمقدار اثناء السنة من منافع تلك السنة . فلا خمس عليه . واما اذا اشترى في العلم اللاحق ولكن من منافع العام السابق عليه . وجب دفع خمسة .

( مسألة ١٦٦٠ ) ما يصرفه الانسان في الحج او في الزيارات الاخرى يعتبر من مصارف السنة التي ابتدأ سفره فيها وان استمر بعد ذلك لمقدار من السنة اللاحقة .

( مسألة ١٦٦١ ) يجوز للانسان ان يصرف في مؤنة سنته من ارباح تجارته فقط ، وان كان عنده مال آخر لا خمس فيه ولكن لو صرف من المال الاخر . فلا يجوز احتسابه من الارباح .

( مسألة ١٦٦٢ ) المتاع الذي يشتريه لاجل ان يصرفه في مؤنة سنته ، لو زاد مقدار منه آخر السنة يجب ان يدفع خمس الزائد ، واذا اراد ان يعطى قبضة الخمس ، بدلا عن دفعه من العيـة نفسه ، فيجب ان يلاحظ ثمنه آخر السنة .

( مسألة ١٦٦٣ ) اذا اشترى اثاثا ليسته . من منافع تلك السنة وبعد ذلك استغنى عن هذا الاثاث . فلا خمس عليه . وكذلك ادوات الريـة للنساء التي تستغنى عنها بعد كبر سنـها .

( مسألة ١٦٦٤ ) السنة التي لا يحصل فيها على منافع ، لا يجوز ان يخرج مصروفات تلك السنة من منافع السنة اللاحقة لها ، بل تلاحظ منافع كل سنة ومصارفها .

( مسألة ١٦٦٥ ) اذا لم يربح شيئاً في بداية السنة ، فصرف من رأس المال ، ثم ربح في نهايتها ، جاز ان يخرج من هذا الربح



المقدار الذي صرفه من رأس المال ، فيما لو كان بحاجة ماسة الى تمام رأس المال .

( مسألة ١٦٦٦ ) اذا تلف من رأس المال شيء ، وحصل من الباقي ربح يريد على مصارف سنته ، فلا يجوز ان يكمل ما نقص من رأس المال بذلك الربح ، ولكن لو لم يتمكن من الاكتساب بالباقي من رأس المال كسباً يتناسب مع شأنه او لم يكن الربح الحاصل من المقدار الباقي كافياً لمصارف سنته ، جاز ان يكمل ما نقص من رأس ماله بهذا الربح .

( مسألة ١٦٦٧ ) اذا تلف منه شيء آخر غير رأس ماله ، لا يجوز ان يعوضه من منافع رأس المال . واما لو كان محتاجاً لسدك الشيء التالف في تلك السنة ، فيجوز اثناء السنة ان يعوضه من منافع كسبه ( مسألة ١٦٦٨ ) لو اقتضى مالا في بداية السنة لاجل مصارفه وقبل انتهاء السنة حصل له ربح ، جاز ان يؤدي دينه من هذا الربح .

( مسألة ١٦٦٩ ) اذا لم ينتفع بشيء في طول السنة ، واقتضى لاجل مصارفه ، فيجوز ان يؤدي دينه من منافع السنين اللاحقة .

( مسألة ١٦٧٠ ) اذا اقتضى لاجل ان يزيد ماله ، او لاجل ان يشتري ملكاً لا يحتاج اليه ، لا يجوز ان يؤدي مثل هذا الدين من منافع كسبه ، ولكن لو تلف ما اقترضه او تلف ذلك الملك ، واضطر لاداء دينه جاز اداؤه من منافع كسبه

( مسألة ١٦٧١ ) يجوز ان يدفع الانسان الخمس من نفس الشيء الذي تعلق به الخمس كما يجوز ان يدفع قيمته من النقود ، ولو اراد ان يدفع خمسة من جنس آخر فالاحوط الوجوبي مداورته او مداورة

قيمته ، ثم يدفع ذلك الجنس الآخر بعنوان العوض .

( مسألة ١٦٧٢ ) من وجب عليه الخمس لا يجوز نقله إلى ذمته بمعنى ان يعتبر نفسه مدينأً لمستحق الخمس ، لاجل ان يتمكن من التصرف في جميع المال ، ولكن لو تصرف وتلف المال ، وجب دفع خمسة ( مسألة ١٦٧٣ ) من وجب عليه الخمس ، اذا صالح الحاكم الشرعي به . جاز له التصرف في جميع المال والارباح الحاصلة بعد المصالحة تكون له بالخصوص .

( مسألة ١٦٧٤ ) اذا كان شخص شريكاً مع آخر ، ودفع احدهما الخمس ، دون الآخر ، ففي السنة اللاحقة ، او كان رأس المال حاوياً على المال الذي لم يدفع خمسة ، لا يجوز لكل منهما التصرف فيه . ( مسألة ١٦٧٥ ) اذا حصل للصبي بعض المنافع من رأس ماله فالأحوط الوجوبي دفع خمسها بعد بلوغه وان كان وجوب الدفع على الولي غير بعيد

( مسألة ١٦٧٦ ) لا يجوز للإنسان ان يتصرف في المال الذي يتيقن بعدم تخمينه . ولكن يجوز له التصرف في المال الذي يشك في تعلق الخمس به . وأما لو علم بتعلق الخمس وشك في ادائه فالتصرف فيه مشكل وان اجاز المالك

( مسألة ١٦٧٧ ) من لم يدفع الخمس من اول بلوغه ، لو اشترى ملكاً لا لان يبيعه بعد ارتفاع قيمته كما لو اشترى أرضاً للزراعة ثم ارتفعت قيمتها ففيه صورتان .

١ — ما لو اشتراه في الذمة ، ثم دفع الثمن من مال لم يدفع خمسة وفي هذه الصورة ، يجب دفع خمس ثمنه .

٢ — ما لو اشتراه بعين المال الذي لم يؤد خمسه ( كان يدفع المال الى البائع ويقول اشترى بهذا المال ) . فان اجاز الحاكم الشرعي المعاملة على خمس المال ، وجب على المشتري اداء خمس القيمة الفعلية لتلك الارض .

( مسألة ١٦٧٨ ) الشخص الذي لم يدفع خمسه من اول بلوغه اذا كان قد اشترى من ارباح كسبه شيئاً لا يحتاج اليه ، وقد مر على شرائه سنة ، يجب دفع حصة ، واما لو اشترى اثاثاً لبيته او اشياء اخرى يحتاج اليها بحيث تناسب شأنه . فلو علم بأنه قد اشتراها في اثناء سنة رابعة ، فلا يجب عليه دفع خمسها ، واما اذا لم يعلم بأنه قد اشتراها في اثناء السنة او بعدها ، فالاحوط الوجوهي مصالحته مع الحاكم الشرعي

## الفصل الثاني المعدن

( مسألة ١٦٧٩ ) يجب الخمس في المعدن فيما اذا بلغ حد النصاب ، و انواع المعدن كثيرة منها — الذهب والفضة والرسامس والنحاس ( الصفر ) والنقط والمحم الحجري والفيروزج والعقيق والزاج والملح .

( مسألة ١٦٨٠ ) نصاب المعدن (١٥) مثقالا بالمشقال المتداول من الذهب ، فاذا استخرج من المعدن وبلغت قيمته — بعد استثناء المصارف التي يذللها في طريق الاستخراج — خمسة عشر مثقالا من الذهب ، يجب دفع خمسه ، والاحوط الاستحبابي ان يراعي زكاة النقدين بان

يخمس سواء بلغت قيمته نصاب الذهب ، أو نصاب الفضة ( ١٠٥ مثاقيل فضة ) .

( مسألة ١٦٨١ ) إذا لم تبلغ قيمة ما استخرج من المعدن ( ١٥ ) مثقالاً من الذهب ، فيدخل في أرباح المكاسب وإنما يجب الخمس فيه لو زادت على مصارف سنته لوحدها أو مع بقية الفوائد . والاحوط إخراج الخمس من المعدن اليالغ ديناراً شرعياً ، بل مطلقاً .

( مسألة ١٦٨٢ ) الجهر والنورة ، وطين الفسل ، والطين الأحمر ليست من المعدن وتدخل في أرباح المكاسب ، وإنما يجب فيها الخمس لو زادت مصارف سنته لوحدها ، أو مع بقية الفوائد .

( مسألة ١٦٨٣ ) يجب دفع الخمس على من استخرج المعدن ، سواء كان المعدن على الأرض أو نحتها ، وسواء كانت الأرض مملوكة أو غير مملوكة .

( مسألة ١٦٨٤ ) إذا لم يعلم ببلوغ ما استخرجه من المعدن ، حد النصاب وهو ( ١٥ ) مثقالاً من الذهب ، فلاحتياط الواجب تعيين ذلك بالوزن ، أو بوسيلة أخرى .

( مسألة ١٦٨٥ ) إذا اشترك جماعة في استخراج المعدن ، فيناه على الاحتياط الواجب يلزم دفع الخمس إذا بلغت قيمة المعدن ( ١٥ ) مثقالاً بعد استثناء مصارف استخراجها وإن لم تبلغ حصة كل واحد منهم مقدار النصاب .

( مسألة ١٦٨٦ ) للمعدن المستخرج من ملك الغير ، يكون جميع ما استخرجه لصاحب الملك ولكن بما أن المالك لم يبذل شيئاً في استخراجها لذلك ، يجب عليه دفع خمس المعدن كله . من دون استثناء مصارف

الاستخراج .

( مسألة ١٦٨٧ ) لو استخرج المعدن مني او عجنون تعلق به الخمس

على الاقوى ، ووجب على الولي اخراج الخمس

## الفصل الثالث

### « الكنز »

( مسألة ١٦٨٨ ) الكنز هو المال المنخور في ارض او في شجرة ، او

جبل او جدار وقد عثر عليه ، وكان بصورة يسمى عند العرف

( كنزاً ) .

( مسألة ١٦٨٩ ) الكنز الذي يعثر عليه في ارض لا يملكها احد

يكون ملكا لواحد ، ويجب اداء خمسة

( مسألة ١٦٩٠ ) اذا كان الكنز ذهباً او فضة ، فنصاه هو اول

نصابي الذهب والفضة المذكورين في الزكاة ، فلو بلغ حد النصاب ،

يجب دفع خمسة ولكن بعد استثناء مصارف اخراجه .

( مسألة ١٦٩١ ) الكنز الذي يعثر عليه في الارض المستترية ، لو

علم بأن هذا الكنز ليس للمالكين السابقين عليه ، كان ملكا للواجد ،

ووجب عليه خمسة . واما اذا احتمل كونه لاحدهم ، فيجب ان يخرج

المالك الذي سبقه ، فان نفاه فراجع المالك الذي قبله ، وهكذا ، ولو

نفاه الجميع وعلم بأنه ليس ملكا لاي واحد منهم ، ملكه الواجد ، ويجب

دفع خمسة .

( مسألة ١٦٩٢ ) المال الذي يعثر عليه في ظروف متعددة مدفونة

في موضع واحد اذا بلغ (١٥) مثقالا من الذهب فيلزمه الخمس بناء على الاحتياط الواجب ، اما اذا عثر على الظروف في مواضع متعددة ، فأي ظرف بلغ قيمة ما يحتويه حد النصاب ، يلزم دفع خمسة ولا خمس في الظروف الذي لا يبلغ عتواء حد النصاب .

( مسألة ١٦٩٣ ) لو عثر شخصان على كنز تبلغ قيمته (١٥) مثقالا من الذهب ، فيلزم دفع خمسة بناء على الاحتياط الواجب وان لم تبلغ حصة كل واحد منهما النصاب .

( مسألة ١٦٩٤ ) اذا اشترى حيوانا وعثر في جوفه على مال ، واحتمل كونه لبائع ، يجب ان يخبره بذلك ، ولو بقاء ، وجب ان يخبر الذي قبله ، وهكذا ، فان تبين ان المال ليس لاحد من المالكين السابقين ، ففي هذه الصورة يكون لواجده ، ويجب دفع خمسة في صورة زيادته عن مائة سنته ، حتى لو لم تبلغ قيمته (١٥) مثقالا من الذهب او (١٠٥) مثاقيل من الفضة .

## الفصل الرابع

### المال المختلط بالحرام

( مسألة ١٦٩٥ ) لو اختلط المال الحلال بالحرام ، بصورة لا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر ، ولا يعرف مقدار الحرام ولا صاحبه ، يجب دفع خمس تمامه ، ويكون الباقي بعد اداء الخمس حلالا .

( مسألة ١٦٩٦ ) اذا اختلط الحرام بالحلال ، وهلم مقدار الحرام

ولم يعرف صاحبه ، فيجب ان يتصدق بذلك المقدار عن صاحبه  
 [ مسألة ١٦٩٧ ] اذا كان جاهلا بمقدار الحرام ، ولكنه يعرف  
 صاحبه ، يجب ان يتراضى معه . ولكن لو لم يرص بذلك ، فان ثبت  
 بمقدار ، وجب ان يدفع اليه المقدار المتبقن دون الزائد المشكوك فيه ،  
 والاحوط الاحتياطي ان يدفع اليه ايضا المقدار الذي يحتمل بانه له .  
 [ مسألة ١٦٩٨ ] لو تبين بعد دفعه الخمس ، ان الحرام اكثر منه ،  
 فبناء على الاحتياط الواجب لابد ان يتصدق بالمقدار الزائد عن صاحبه  
 ويحتاط في مقام الدفع بأن يدفعه الى فقير هاشمي .  
 [ مسألة ١٦٩٩ ] اذا اخرج خمس المال المختلط بالحرام ، او  
 تصدق بالمال المجهول المالك من صاحبه ، وبعد ذلك تعرف على صاحبه  
 فهي الصورة الاولى يعطيه بمقدار حقه على الاحوط الاحتياطي الذي  
 لا ينهي تركه . وفي الصورة الثانية ، يجب — على الاقوى — اعطاؤه  
 بمقدار ماله ، ان لم يكن قد دفعه الى الحاكم الشرعي  
 ( مسألة ١٧٠٠ ) اذا اختلط المال الحلال بالحرام ، وعلم بمقدار  
 الحرام وانعصر مالكة في جماعة معينة ، ولكن لم يعرفه بالخصوص ،  
 فلا بد ان يسترضي الجميع بناء على الاحتياط الواجب ، فان لم يرضوا  
 بذلك ، وجب تقسيم المال بينهم بصورة متساوية

## الفصل الخامس الغوص

[ مسألة ١٧٠١ ] إذا أخرج بالغوص من البحر لؤلؤاً أو مرجاناً أو أي جوهر سواه كان نباتياً أو معدنياً ، فيجب دفع خمسة إذا بلغت قيمته ( ١٨ ) حمصة من الذهب ، بعد استثناء مصارف إخراجها ، ولا فرق في ذلك بين إخراجها من البحر دفعة واحدة أو دفعات ، وبين كون ما أخرجها من جنس واحد أو من أجناس مختلفة ، وبين كون المخرج فرداً واحداً ، أو عدة أفراد .

[ مسألة ١٧٠٢ ] الجواهر المستخرجة من البحر بفنون غوص ، أو بوسيلة أخرى غير الغوص ، يجب دفع خمسين على الأحوط فيما إذا بلغت قيمتها [ ١٨ ] حمصة من الذهب ، بعد استثناء مصارف الاستخراج وأما الجواهر التي تؤخذ من سطح البحر أو ساحله فتدخل في أرباح المكاسب ، وإنما يجب فيها الخمس لو زادت على مصارف سنته لوحدتها أو مع سائر أرباح مكاسبه وفوائده .

[ مسألة ١٧٠٣ ] السمك والحيوانات المائية التي تؤخذ من دون غوص في البحر ، تدخل في أرباح المكاسب ، ولا يجب فيها الخمس إلا إذا زادت على مائة سنته بنسبتها أو مع سائر الفوائد .

[ مسألة ١٧٠٤ ] إذا غاص في البحر دون أن يقصد استخراج شيء ، ولكن وقعت في يده بعض الجواهر صدقة فبناء على الاحتياط الواجب لا بد من دفع خمسين ، وبناء على الأقوى ، يجب دفع الخمس



إذا قصد الحيازة حين أخذ تلك الجواهر .

[ مسألة ١٧.٥ ] إذا غاص الانسان في البحر ، واستخرج حيواناً وعثر في جوفه على شيء من الجواهر قيمته [ ١٨ ] حمصة من الذهب او اكثر ، فهو كال ذلك الحيوان كالصدق وشبهه مما يوجد عادة في جوفه بعض الجواهر ، وجب دفع خمسها ، واما اذا لم يكن الحيوان كذلك ، بل ابتلع بعض الجواهر اتفاقاً ، فتدخل في ارباح المكاسب ، وانما يجب الخمس فيها فيما لو زادت على مصارف سنته لو حادها او مع بقية فوائده

[ مسألة ١٧.٦ ] اذا غاص في الانهار الكبيرة ، امثال دجلة والفرات واستخرج منها بعض الجواهر ، يجب عليه دفع خمسة فيما لو كان النهر مما تتكون فيه الجواهر عادة .

[ مسألة ١٧.٧ ] لو غاص في الماء واستخرج مقداراً من العنبر تبلغ قيمته [ ١٨ ] حمصة من الذهب او اكثر ، وجب دفع خمسة ، واما اذا اخذ العنبر من سطح الماء او من الساحل فيلزمه دفع خمسها بناء على الاحتياط الواجب ، وإن لم يبلغ قيمته ذلك المقدار .

[ مسألة ١٧.٨ ] من كان كسبه الغوص او استخراج المعادن ، اذا كان قد اعطى خمس ذلك بعد استخراجه ، فلا يجب عليه الخمس ثانياً ، لو زادت على مصارف سنته بعنوان العائدة .

[ مسألة ١٧.٩ ] اذا استخرج الصي والمجنون معدناً او كان له مال محتلط بالحرام ، او عثر على كنز ، او استخرج بعض الجواهر بواسطة الغوص يجب على الولي دفع خمسها .

## الفصل السادس

### الغنيمة

[ مسألة ١٧١٠ ] الغنيمة هي تلك الاشياء التي استولى عليها المسلمون في الحرب مع الكفار ، فيما لو كان قتالهم بأذن الامام [ ع ] ولا بد ان تخرج منها المصارف التي بذلت على هذه الغنيمة ، كمصارف حفظها ، او حملها ونقلها ، وكذلك يستثنى منها ما يرى الامام [ ع ] المصلحة في صرفه وكذلك الاشياء المختصة بالامام ع ، والساقى من ذلك كله يجب فيه الخمس .

## الفصل السابع

### الارض التي اشتراها الذمي من المسلم

[ مسألة ١٧١١ ] الارض التي يشتريها الذمي من المسلم ، يجب دفع خمسها من نفس تلك الارض او من مال آخر وان انتقل منه ثانيا الى مسلم يبيع او ارث ، واما اذا اشترى من المسلم داراً ، او دكاناً أو مائلاًهما فوجوب الخمس فيها محل اشكال ، ولا يلزم قصد القرية في دفع هذا النوع من الخمس بل لا يلزم قصد القرية ايضاً على حاكم الشرع الذي يأخذ الخمس من الذمي .

[ مسألة ١٧١٢ ] اذا اشترط الذمي عند شرائه الارض ان لا يدفع خمسها ، او اشترط ان يدفع البائع خمسها ، فشرطه غير صحيح ، ويجب

على الذمي دفع خمسها ، واما اذا شرط على البائع ان يدفع الخمس من قبله - اي الذمي - فلا اشكال في هذا الشرط

[ مسألة ١٧١٣ ] الذمي او كان صغيراً واشترى له الولي ارضاً من مسلم ، فيجب دفع خمسها .

( مسألة ١٧١٤ ) الارض التي تنتقل من المسلم الى الذمي عن غير طريق البيع والقره . كما لو انتقلت بالصلح ، لا يجب على الذمي دفع خمسها .

## مصرف الخمس

( مسألة ١٧١٥ ) يقدم الخمس قسمين : - نصف للسادة ، وهم فقراء بني هاشم وبنو ابي طالب وابناء السبيل منهم .

ونصف للأمام ( عليه السلام ) وهذا النصف يجب ان يدفع في العصر الحاضر الى المجتهد الجامع للشرائط ، او يصرف في المآورد الذي يبيحه المجتهد ، ولا يجوز دفعه لمجتهد آخر غير مقلده إلا اذا علم بتوافقهما في كيفية صرفه .

( مسألة ١٧١٦ ) يشترط في الهاشمي النسيم ان يكون فقيراً ايضاً ولما ابن السبيل فيجوز ان يدفع اليه الخمس حتى لو لم يكن فقيراً في بلده .  
( مسألة ١٧١٧ ) يجوز دفع الخمس للهاشمي غير العادل ، واما غير الهاشمي فلا يجوز دفع الخمس اليه .

( مسألة ١٧١٨ ) لا يجوز دفع الخمس الى الهاشمي الذي يرتكب المعاصي اذا كان دفع الخمس اعانة له على ارتكابها . ولما المتجاهر بالمعصية

بناءً على الاحتياط الذي لا يترك لا يدفع الخمس اليه وإن لم يساعده على المعصية .

( مسألة ١٧١٩ ) ابن السبيل إذا كان سفره عن معصية لا يدفع الخمس اليه ، سواء على الاحتياط الواجب .

( مسألة ١٧٢٠ ) لا يجوز دفع الخمس لمن ادعى أنه هاشمي إلا إذا شهد له عادلان ، أو كان مشهوراً بين الناس بحيث يتيقن الإنسان بذلك . وإما من كان مشهوراً في بلده بأنه هاشمي ، يجوز دفع الخمس اليه وإن لم يتيقن الإنسان بذلك ( مسألة ٧٢١ ) إذا كانت الزوجة هاشمية — بناءً على الاحتياط الواجب — لا يجوز أن يدفع الزوج حقه اليها لأجل أن تنفق منه في مصارفها ، وأما إذا وجب أن تنفق الزوجة على غيرها ولم تتمكن من ذلك ، جاز أن يدفع الزوج حقه اليها .

( مسألة ١٧٢٢ ) لو وجب عليه نفقة هاشمي غير زوجته ، لا يجوز أن يعطيه الأكل والثياب من الخمس ، على الأحوط الوجوبي . ( مسألة ١٧٢٣ ) إذا لم يوجد في بلده مستحق ، ولا يحتمل أن يوجد ، أو لا يمكن حفظ الخمس إلى أن يوجد ، يجب نقل الخمس إلى بلد آخر ليدفعه للمستحق ، ويمكن إخراج مصارف النقل من الخمس ولو تلفت الخمس فإن كان قد قصر في حفظه وجب دفع عوضه ، وإن لم يقصر فلا يجب عليه شيء .

( مسألة ١٧٢٤ ) لا يدفع للفقير أكثر من مصارف سنته ، على الأحوط الوجوبي .

( مسألة ١٧٢٥ ) لو لم يوجد مستحق في بلده ولكن يحتمل وجوده بعد ذلك فإنه وإن جاز حفظ الخمس إلى وقت وجوده مع ذلك يجوز

نقله الى بلد آخر . فاذا تلف مع عدم تقصيره في حفظه لا يجب عليه شيء فيما اذا كان قد افرز الخمس او تلف للمال جميعاً ، ولا يخرج مصارف نقله من الخمس .

( مسألة ١٧٢٦ ) يجهز نقل الخمس الى بلد آخر يوجد فيه مستحق . وان وجد مستحق في بلده ، وجبئذ يكون مصارف نقله على ضمه ، وان تلف الخمس فهو سامن وان لم يقتصر في حفظه .

( مسألة ١٧٢٧ ) لو تلف الخمس الذي ينقله الى بلد آخر باذن الحاكم الشرعي ، فلا يجب دفعه ثانياً ، وكذلك لو دفعه لوكيل الحاكم الشرعي وقد نقله الى بلد آخر

( مسألة ١٧٢٨ ) اذا لم يدفع الخمس من نفس الشيء ، يجوز له دفع القيمة . اما الدفع من جنس آخر فمحل اشكال

( مسألة ١٧٢٩ ) من كان له على المستحق دين ، يجوز احتساب الدين بعنوان الخمس ، بمعنى ان يملكه المال الذي في ذمته ، والاحوط ان يدفع الخمس للمستحق ، وبعد ذلك يرجعه الى الدائن بعنوان الدين . ( مسألة ١٧٣٠ ) لا يجوز ان يأخذ المستحق الخمس ثم يبيعه للمالك . ولكن اذا كان الانسان مديناً بمقدار كثر من الخمس ، وقد اصبح فقيراً ، ويريد تعريض دمه من الخمس ، فان كان المستحق راضياً بأن يأخذ الخمس ثم يردّه ، فلا اشكال فيه .

## « الزكاة »

الزكاة هي من الاركان التي يسي عليها الاسلام ووجوبها من ضروريات الدين ومنكرها مدرج في سلك الكفار مع عدم احتمال شبهة في حقه ، ففي جملة من الروايات ان مانع قيراط منها ليس من المؤمنين ولا من المسلمين ويقال له عند موته « مت ان شئت يهودياً او نصرانياً » .

واما فضل الزكاة فعظيم وثوابها جسيم فقد وردت ايضاً اخبار كثيرة في ذلك ويكتفيك ما ورد في فصل الصدقة الشاملة للزكاة من انها تدفع ميتة السوء وتطفي غضب الرب وتصعوا الدبيب العظيم وتمون الحساب . وتنمي المال وتزيد في العمر .

## الفصل الاول ما يجب فيه الزكاة

( مسألة ١٧٣١ ) يجب الزكاة في تسعة اشياء .

١ — الخنطة .

٢ — الشعير .

٣ — التمر

٤ — الزيتون .

٥ — الذهب .

٦ — الفضة .

٧ — الابل .

٨ — البقر .

٩ — الغنم .

فلو ملك الانسان احد هذه الانبياء التسعة مع توفر الشروط الانية ، وجب عليه اخراج ركنها وصرفها في الموارد المقررة التي سنذكرها ان شاء الله تعالى

( مسألة ١٧٣٢ ) الاحوط الوجوبي تعلق الزكاة بالملك والعلم اما الملك فهي حبة من ماء كالخضعة لكن له خاصية الشعر . واما العلم فيهبه الخنطة ويعتاد اكله اهل صنعا .

( مسألة ١٧٣٣ ) يستحب الزكاة في كل ما ابتنت الارض ، كما يكال او يوزن ، كالدره والارز والماش ، عدا العضر والبقول كالبدويان والخباز والهطيط وغير ذلك ، وتستحب ايضاً في مال التجارة وفي الخيل الاناث دون الذكور منها ودون البعال والحمير ، وكذا الرقيق .

## الفصل الثاني شروط وجوب الزكاة

( مسألة ١٧٣٤ ) يشترط في وجوب الزكاة امور .

١ — ان يبلغ المال حد النصاب ، كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى .

٢ — الملكية . فلا زكاة على المال الموهوب والمقروض قبل القبض

ولا على المال الموصى به الا بعد الوفاة والقول .

٣ — البلوغ ، فلا تجب على غير البالغ .

٤ — العقل ، فلا ركاة على المجنون .

٥ — الحرية ، فلا تجب على العبد .

٦ — التمكن من التصرف في المال ، فلا ركاة على المحجور ولا

في الوقت ، وإن كان خاصاً .

( مسألة ١٧٢٥ ) لو كان مالكا للذهب والفضة والالعام الثلاثة ،

( البقر والغنم والابل ) أحد عشر شهراً ، يجب دفع زكاتها في بداية

الشهر الثاني عشر ، ولكن يعد بداية السنة بعد نهاية الشهر الثاني عشر .

( مسألة ١٧٢٦ ) إذا بلغ الصبي في أثناء السنة ، وكان مالكا للبقر

والغنم والابل والذهب والفضة ، «الاحوط الوجوب» دفع زكاتها ، مثلاً

لو ملك أربعين غنماً في أول شهر المحرم ثم بلغ بعد شهرين ، فيجب

عليه الزكاة بعد مضي أحد عشر شهراً من أول المحرم فيما اذا توفرت

بقية الشروط .

( مسألة ١٧٢٧ ) وقت وجوب الزكاة في الحنطة والشعير حينما

يصدق عليهما اسم الحنطة والشعير . ووقت وجوب زكاة الزبيب حين

صيورته حمرماً على الاحوط ، ووقت وجوب زكاة التمر حين الاحمرار

او الاحمرار على الاحوط . ولكن وقت وجوب الاداء في الحنطة والشعير

بعد التصفية واقرار التبن ، وفي التمر والزبيب عند الجفاف .

( مسألة ١٧٢٨ ) اذا كان مالك الحنطة والشعير والتمر والزبيب

بالأحدين تعلق الزكاة الذي مسمى في المسألة السابقة ، وجب عليه

دفع الزكاة .

( مسألة ١٧٢٩ ) اذا كان مالك البقر والغنم والابل والذهب



والفضة مجنوماً طول السنة . لم يجب عليه الركاة لما اذا كان مجنوماً في  
بعض السنة ووافق في آخرها ، فلاحوط الوجوبي دفع الزكاة .

( مسألة ١٧٤٠ ) لو كان مالك هذه الاشياء ( المذكورة في المسألة  
السابقة ) سكران او مغمى عليه في بعض السنة ، فلا تسقط عنه الزكاة  
وكذا اذا كان سكران او مغمى عليه في وقت وجوب زكاة الحنطة والشعير  
والتمر والزبيب .

( مسألة ١٧٤١ ) المال المعضوب اذا لم يتمكن مالكه من التصرف  
فيه ، لا تجب فيه الزكاة ، وكذا لو عصب الزرع حين تعلق الزكاة .  
لكن يجب دفع الزكاة بعد ما رجع الى الدائم على الاحوط .  
( مسألة ١٧٤٢ ) اذا استقرص مالا زكواً ، كالذهب والفضة  
وغيرهما وبقي عنده سنة وركانه عليه لا على الدائن .

## الفصل الثالث

### زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب

( مسألة ١٧٤٣ ) اما تجب الزكاة في هذه الاشياء اذا بلغت حد  
النصاب وهو ( ٨٤٧/٢٠٧ ) كيلو غراماً

( مسألة ١٧٤٤ ) لو تصرف في الحنطة والشعير او التمر والزبيب  
قبل اداء زكاتها ، او دفع الى الفقير شيئاً منها ، يجب دفع زكاة المقدار  
الذي تصرف فيه .

( مسألة ١٧٤٥ ) يجب اداء الزكاة لو مات للمالك بعد تعلق الزكاة  
بالمال ، واما لو مات قبل التعلق ، فلا يجب ، الا اذا بلغ حصة كل

واحد من الورثة حد النصاب .

( مسألة ١٧٤٦ ) من حق وكيل الحاكم الشرعي الأمور لحماية الزكاة المطالبة بالزكاة بعد تسوية الحنطة والشعير . وهدف التمر والزيت ، ولو امتنع المالك من الدفع وتعب المثل الزكوي ، وجب عليه دفع البذل .

( مسألة ١٧٤٧ ) اذا اشترى التمر او الكرم او الدرر قبل ان يعلق الزكاة اي قبل اصفرار ثمره الاحمرار مثلاً ، وجب اداء الزكاة عليه دون البائع .

( مسألة ١٧٤٨ ) لو باع التمر او العنب او الحنطة او الشعير بعد علق الزكاة بها كما اذا اصفر او حمر التمر مثلاً ، وجب اداء الزكاة على البائع دون المشتري .

( مسألة ١٧٤٩ ) ما يشترى الاموال الزكوية اذا علم بأن البائع قد ادى ركانه او شك في ادائها فلا يجب عليه الزكاة ، واما لو علم بعدم اداء زكاة ما اشتراه ، بطل البيع في مقدار الزكاة ان لم يجره الحاكم الشرعي ، وان اجار المعامنه صح البيع ووجب على المشتري اداء قيمة الزكاة ، وله ان يرجع الى البائع لاسترداد قيمة الزكاة فيما لو كان قد دفعها اليه .

( مسألة ١٧٥٠ ) التمر والزيت والحنطة والشعير لو بيع وزنها — طرياً — الى حد النصاب ( ١٤٧/٢٠١ ) كباو غراماً ، ثم بعد الجماف نقص عن حد النصاب ، فلا يجب فيها الزكاة .

( مسألة ١٧٥١ ) لو تصرف في الحنطة او الشعير او التمر والزيت قبل جفافها ، وكانت بمقدار يبلغ حد النصاب بعد الجماف ، وجب

عليه اداء الزكاة .

( مسألة ١٧٥٢ ) التمر الذي يقتطف قبل الجفاف ولا يؤكل إلا رطاً ، كالبربر وشبهه . يجب اداء زكاته ، لو كان بمقدار النصاب على تقدير الجفاف ، ولو فرض عدم صدق التمر على ياقه ، لم تجب الزكاة .

( مسألة ١٧٥٣ ) الحنطة والشعير والتمر والزبيب . اذا دفع زكاتها فلا تجب احراج الزكاة منها ثانياً ، ولو بقيت عنده سنوات عديدة .

( مسألة ١٧٥٤ ) ما يبقى بماء النهر او المطر او تمتص هروقة الرطوبة من الارض كمزارع مصر بمقدار زكاتها هو العشر ، واما ما يبقى بالآلات ، كاللداء والمكانس . فزكاته نصف العشر ، واما ما يبقى تارة بماء المطر — او الجاري — واخرى بواسطة الآلات على السواء ، فزكاة نصفها العشر ونصفها الاخر نصف العشر ، اي ثلاثة اسهم من اربعين سهماً .

( مسألة ١٧٥٥ ) اذا سقى الزرع او البستان بكلا المائتين ، اي بماء المطر وشبهه وماء الباعور وسجوه . فان صدق غلبة السقي بماء المطر فزكاته العشر ، ولو صدق غلبة السقي بماء الباعور وشبهه . فزكاته نصف العشر .

( مسألة ٧٥٦ ) لو شك في تساوي السقي بالمطر مع السقي بالدلاء مثلاً ، او ان ماء المطر كان غالباً ، جاز له ان يدفع من نصفه العشر ومن نصفه الاخر نصف لعشر . كما يجوز اداء نصف العشر لزكاة الجميع في صورة الشك في تساوي السقي بهما او غلبة الدلاء .

( مسألة ١٧٥٧ ) المرعة — او البستان — اذا كانت مستغنية بماء المطر عن السقي بالدلاء ونحوها . ولكن سقيت بالدلاء ايضاً ، فاذا

لم يكن السقي بالدلاء سبباً لزيادة الانتاج ، فزكاتها العشر ، واما لو استغنت بالدلاء وسحوها عن المطر والجاري ومعدلك سقيت بهما ولم يكن السقي في هذه الصورة موجباً لزيادة المحصول ، فزكاتها نصف العشر .

( مسألة ١٧٥٨ ) اذا كانت مزرعة تسقى بالدلاء وشبهها والى جنبها ارض زراعية تمتص رطوبة تلك المزرعة بلا حاجة الى السقي ، كانت زكاة المزرعة نصف العشر ، وزكاة الارض التي في جنبها العشر .

( مسألة ١٧٥٩ ) ما يصرف في سبيل تنمية الحطة والشجر والتمر والزبيب يستثنى من المحصول . فان كانت البقية بمقدار النصاب ( وسو — ٨٤٧/٢٠٧ — كيلو غراماً ) ، وجبت قيمها الزكاة .

( مسألة ١٧٦٠ ) الدر المصروف للزراعة اذا كان للمالك ، ينقص بمقداره من المحصول وان كان قد اشتراه ، فيحسب قيمته جره من المؤن .  
( مسألة ١٧٦١ ) الارض والآلات الزرع ان كان للمالك ، لم يحتسب اجرتها من المؤن ، كما انه لا يحتسب ايضاً لو اشتمل هو بنفسه او برع آخر بالعمل ، فانه لا ينقص مقدار اجرتها من المؤن

( مسألة ١٧٦٢ ) لو اشترى التمر او العنب قبل الاقطف ، يحسب قيمتها من المؤن ، بخلاف ما لو اشترى الحل او الكرم ، فان قيمتهما لا يوضع من المؤن .

( مسألة ١٧٦٣ ) الارض المشقاة للزرع لا يحتسب ثمنها من المؤن . اما لو اشترى الزرع ، فيجعل ثمنه جزء من المؤن بعد اخراج قيمة الثمن الحاصل من الزرع عن الثمن ، مثلاً اذا اشترى الزرع بخمسمائة دينار وانتج تسماً بقيمة مائة دينار ، فيجعل اربعمائة دينار فقط — من المؤن .

( مسألة ١٧٦٤ ) الراعي المتمكن من الزرع بدون الآلات كاللحراث

والثور ، اذا اشترى هذه الاشياء ، لم يحتسب قيمتها من المؤن .

( مسألة ١٧٦٥ ) من لم يتمكن من الزرع بدون الآلات اذا اشتراها

واستهلكت بالكلية بسبب الزراعة ، يحتسب تمام قيمتها من المؤن ، واما

ان نقصت من قيمتها ، يحتسب المقدار الناقص فقط . واما لم ينقص

من قيمتها شيء بسبب الاستعمال في الزراعة ، لم يحتسب شيء من

قيمتها في المؤن .

( مسألة ١٧٦٦ ) اذا زرع ما به الزكاة كالخنطة وما ليس فيه الزكاة

كالحمص والارز في ارض واحدة ، فان كان مقصوده الاصلي زرع غير

الزكوي ، ثم زرع معه الزكوي ، فلا يحتسب مصارف هذا الزرع من

المؤن ، واما لو كان مقصوده الاصلي زرع الزكوي فقط ، ثم زرع معه

غير الزكوي ، فان المصارف كلها تحتسب من المؤن ، وان كان قد قصد

كلا الزراعتين وكان مصارفهما على حد سواء فيحسب نصف المصروف

من المؤن .

( مسألة ١٧٦٧ ) ما يصرف في اصلاح الارض الزراعية من

حرث وغيره ، بحيث تبقى ثمرته سنوات عديدة ، يجوز احتسابه من

مؤنة السنة الاولى

( مسألة ١٧٦٨ ) اذا كان للانسان احدى الفلات الاربع كالخنطة -

في بلاد محتدمة لا يحصل الزرع فيها في وقت واحد لاختلاف فصول

الانتاج ، ولكن بعد الجميع من محصول عام واحد ، فان كان ما يسبق

نتاجه اولاً بمقدار النصاب ، وهو (  $847/2.7$  ) كيلو غراماً ، وجب

دفع زكاته حين الانتاج ، ثم يدفع زكاة الباقي في وقته قل او كثر .

وكذا إذا كان أقل من النصاب ونيقن بأن المجموع منه وما يحصل بعداً بمقدار النصاب ، وجب حينئذ اداء زكاته حين الانتاج وزكاة الباقي في وقته .

وأما إذا لم يتيسر ، يصير حق يستحق المجموع ، وإن كان بمقدار النصاب يدفع زكاته ، والا فلا زكاة عليه .

( مسألة ١٧٦٩ ) لو اثمر الكرم او النخل في سنة واحدة مرتين فإذا كان المجموع بمقدار النصاب فالأحوط الوجوبي دفع زكاته .

( مسألة ١٧٧٠ ) لو كان سبعة رطاً ورساً ، مقدار يبلغ بأية حد النصاب ، فإن دفع منهما بقصد الزكاة مقدراً يكون بقدر الزكاة الواجبة على تقدير الجفاف ، ولا اشكال فيه .

( مسألة ١٧٧١ ) من وجب عليه زكاة التمر او الزبيب لا يجوز له ان يدفع من الرطب او العنب ، وكذا لا يجوز لمن وجب عليه زكاة العنب او الرطب ان يدفع من التمر او الزبيب ، نعم يجوز دفع احدهما او شيء آخر عن الآخر بقصد قيمة الزكاة .

( مسألة ١٧٧٢ ) اذا مات المديون وكان عنده اموال تتعلق بها الزكاة فيجب اولاً اخراج الزكاة من ماله ، ثم اداء الدين

( مسألة ١٧٧٣ ) اذا مات المديون وكان عنده إحدى العلل الأربع ودفع الورثة الدين من مال آخر قبل تعلق الزكاة بها ، وجب على كل من بلغ حصته حد النصاب ( ٢٠٧ / ٨٤٧ ) كيلوا غراماً ، اخراج الزكاة . أما اذا لم يؤد الورثة الدين قبل تعلق الزكاة ولم يصموا ادائه مع رضا الدائن بذلك ، فإن كان مال الميت بمقدار الدين ، فلا تجب الزكاة وإن كان المال أكثر من الدين وتوقف ادائه على دفع مقدار من المال

الزكوي . مما يدفع منه للدين لا يجب فيه الزكاة ، وأما الباقي فهو للورثة ، فإن لمع حصه كل سهم حدد بنصاب وجب عليه الزكاة ( مسألة ١٧٧٤ ) ، إذا كان المال أزكوى مشتملاً على الجيد والردى فالأحوط الوجوب أن يؤدي زكاة النوع الجيد من الجيد وزكاة النوع الردى من الردى .

## الفصل الرابع زكاة النعمدين

( مسألة ١٧٧٥ ) للذهب نصابان :

الاول — عشرون مثقالاً شرعياً ، وسواي خمسة عشر مثقالاً متعارفاً .

فإذا بيع الذهب حدد المقدار وكانت الشروط الأخرى متحققة .  
وجب أن يدفع ربع عش <sup>١</sup> (  $\frac{1}{4}$  ) للعقبة بقصد الزكاة ، وأما إذا لم يبيع بالذهب خمسة عشر مثقالاً متعارفاً فلا يجب فيه الزكاة .

النصاب الثاني — أربعة مثاقيل شرعية تساوي ثلاثة مثاقيل متعارفة ، فأو راد على النصاب الاول ثلاثة مثاقيل متعارفة ، وجب دفع زكاة الجميع وقدره ربع العشر <sup>١</sup> (  $\frac{1}{10}$  ) وأما إذا راد على النصاب الاول أقل

من ثلاثة مثاقيل متعارفة لم يجب في الزائد شيء .  
وهكذا كلما زاد ثلاثة مثاقيل متعارفة ، وجب الزكاة بمقدار ربع

العشر  $(\frac{1}{4})$  ولا تجب في الاقل من ثلاثة مثاقيل متعارفة .

( مسألة ١٧٧٦ ) للفضة نمايان ، النصاب الاول ( ١٠٥ ) مثاقيل متعارفة ، فإذا بلغ الفضة الى هذا المقدار ، وجب فيها الزكاة عند توفر الشروط المتقدمة ، وقد روي ربع العشر  $(\frac{1}{4})$  مثقالين و ( ١٥ ) حمصة فضة .

النصاب الثاني ( ٢١ ) مثقالاً متعارفاً .

فلو زاد على النصاب الاول هذا المقدار ، وجب دفع زكاة الجميع وهو ربع العشر ايضاً ، ولما لو زاد على النصاب الاول اقل من ( ٢١ ) مثقالاً ، فلا يجب الزكاة في الرائد عن النصاب الاول ، وهكذا كلما زاد ( ٢١ ) مثقالاً ، وجب الزكاة في الجميع ، ولا تجب الزكاة لو زاد اقل من ذلك .

( مسألة ١٧٧٧ ) لو دفع ربع العشر من كل ما يملكه من الذهب والفضة ، فقد ادى ما وجب عليه من الزكاة ، بل ربما يكون قد دفع اكثر من المقدار الواجب كما لو كان يملك ( ١١٥ ) مثاقيل من الفضة ودفع ربع عشرة ، فيكون قد ادى زكاة ( ١٠٥ ) مثاقيل الواجبة عليه مضافاً الى زكاة ( ٥ ) مثاقيل التي لم تجب عليه .

( مسألة ١٧٧٨ ) اذا كان عنده من الذهب او الفضة اكثر من النصاب وادى زكاته في العام الاول ، فيجب اخراج زكاته في كل عام الى ان ينقص من النصاب .

( مسألة ١٧٧٩ ) انما تجب الزكاة في الذهب او الفضة فيما اذا كانا مسكوكين وكانت المعاملة بهما متداولة بين الناس ، سواء بقيت



السكة او مـجـتـ بالعرض، وكذا ( على الاحوط ) اذا كانت السكة باقية  
وكان يتعامل بها سابقاً لا فعلاً .

( مسألة ١٧٨٠ ) لا تجب الزكاة في الخلي . نعم لو اتحد الذهب  
والفضة المسكوكين لزينة فان كانت المعاملة بهما متداولة بين الناس  
تعلق بهما الزكاة على الاحوط الذي لا شعبي تركه .

( مسألة ١٧٨١ ) اذا كان منده مقدار من الذهب والفضة، لكن  
لم يبلغ كل منهما حد النصاب، كما لو ملك ( ١٠٤ ) مثاقيل من الفضة  
و ( ١٤ ) مثقالاً من الذهب، فلا يجب عليه ركانهما .

( مسألة ١٧٨٢ ) يشترط في وجوب الزكاة في الذهب والفضة ان  
يكون مالكا بنصب في تمام الحول (احد عشر شهراً)، وهو كان مالكا لمقدار النصاب  
من الذهب والفضة، لكن نقص عنه في اثناء الحول لم تجب عليه الزكاة .

( مسألة ١٧٨٣ ) لو بدل ما يملكه من الذهب والفضة اثناء الحول  
بالذهب والفضة او بشيء آخر، او اذا بهما فلا تتعدق بهما الزكاة إن  
لم يفعل ذلك بقصد العرار منها، اما اذا قصد بذلك الفرار من اداء  
الزكاة ويستحب له دفع الزكاة .

( مسألة ١٧٨٤ ) لو ادا بالذهب والفضة المسكوكين في الشهر  
الثاني عشر، ونقص وزن كل منهما بسبب الدوبان . وجب عليه دفع  
الزكاة الواجبة عليه قبل الدوبان .

( مسألة ١٧٨٥ ) اذا كان يملك النوع الجيد والردي من الذهب  
والفضة، يجوز له ان يدفع زكاة الردي من الردي، وزكاة الجيد من الجيد،  
والافضل ان يؤدي الجميع من النوع الجيد .

( مسألة ١٧٨٦ ) اذا كان لذهب والفضة خليط من الممزجات زائداً

على المقدار المتعارف ، وبلغ المقدار الخالص منهما حد المصاب وجب دفع زكاتها ، وأما لو شك في بلوغ النصاب فالأحوط الوجوبي تعيين المقدار الخالص منهما بالأذابة أو هندو آخر .

( مسألة ١٧٨٧ ) إذا كان الذهب أو الفضة خيطهما بالمقدار المتعارف لا يجوز دفع زكاتها ما يكون خيطه أكثر من المتعارف ، إلا أن يدفع بمقدار يحصل له العلم بكون خالصهما بقدر الزكاة الواجبة عليه .

## الفصل الخامس زكاة الإبل والبقر والغنم

( مسألة ١٧٨٨ ) يعتبر في زكاة الانعام الثلاثة — زائداً على الشروط المتقدمة — شرطان آخران :

١ — أن لا تكون عوامل طول السنة ، ولو عملت يوماً أو يومين من السنة ، فالاحتياط الاستعجابي دفع الزكاة .

٢ — الرعي في الصحراء طول الحول ، ولو اعتلقت تمام الحول أو بعضه ولو كان يوماً واحداً ، لا تجب فيها الزكاة ، سواء كان المالك أو لشخص آخر .

نعم يستحب الزكاة فيما إذا اعتلقت يوماً أو يومين

( مسألة ١٧٨٩ ) لو رعت انعامه في المراعي الطبيعية التي اشتراها أو استأجرها أو أخذها من ظالم برشوة ونحوها ، فالواجب دفع زكاتها .

( مسألة ١٧٩٠ ) الإبل التي تدفع زكاة لا بد أن تكون أنثى كما

سبق .

## نصاب الابل

( مسألة ١٧٩١ ) نصاب الابل اثني عشر :

١ - خمسة وركاتها شاة، ولا ركاة فيما لم يصل الى هذا العدد

٢ - عشرة وركاتها شاتان .

٣ - خمسة عشر وركاتها ثلاث شياه .

٤ - عشرون وركاتها اربع شياه .

٥ - خمسة وعشرون وركاتها خمس شياه .

٦ - ستة وعشرون وركاتها ست عناصر من الابل ، وهي الاثني

التي دخلت في السنة ، الثانية واذا لم يكن له بيت حاضر ، يدفع ابن لبون

٧ - ستة وثلاثون وركاتها ست لبون وهي الاثني من الابل التي

دخلت في السنة الثالثة .

٨ - ستة واربعون وركاتها سبعة وهي ، الاثني من الابل الداخلة

في السنة الرابعة

٩ - احدى وستون وركاتها جدعة وهي ، الاثني من الابل التي

دخلت في عامها الخامس .

١٠ - ستة وسبعون وركاتها ستا لبون ، وقد تقدم معنى ست لبون

١١ - احدى وتسعون وركاتها حقتان وقد مر معنى الحقة .

١٢ - مائة واحدى وعشرون ، مادا وصل العدد الى هذا المقدار

وصاعداً ، يحسب إما لربعي اربعي يدفع عن كل اربعين بيت لبون ، او

خمس مائة يعطى عن كل خمسين حقة ، او يحسب اربعين وخمسين

فيدفع من الاربعين بنت لبون وعن الخمسين حقه  
وعلى اي حال لا بد ان يكون الحساب على نحو لا يبقى شيء او  
يبقى اقل من العشرة .

ولو كان العدد متناسباً للاربعين بحيث اذا حسب بالاربعين لا تبقى  
شيء كالمائة والستين، عمل على الاربعين، وان كان مطابقاً للخمسين كالمائة  
والخمسين، حسب على الخمسين، وادا كان مطابقاً لكل منهما كالمائتين فتخير  
بين العد، الاربعين او بالخمسين وان كان مطابقاً لمجموعهما كالمائتين وستين  
فيعمل عليهما اي يدفع حقتين الخمسين واربع بنات لبون للاربعين،  
وعلى اي تقدير لا بد ان يكون الحساب بنحو لا يبقى اكثر من تسعة .

( مسألة ١٧٩٢ ) لا يجب الزكاة فيما يقع بين المصابين واداراد  
العدد عن النصاب الاول ( وهو الخمسة ) ولم يصل الى النصاب الثاني  
( اي العشرة ) لا يكون في الرائد شيء . كما لو كان له تسعة من الاول  
فانه يدفع شاة عن الخمسة ولا زكاة على الاربعة الباقية .

## نصاب البقر

( مسألة ١٧٩٣ ) للبقر نصابان :

الاول ثلاثون ، فاذا بلغ عدد البقر ثلاثين مع توفر الشروط  
السابقة ، وجب ان يدفع - بعنوا الزكاة - عجلة داخلية في السنة الثانية  
ويسمى ( تبيعاً ) او عجلة داخلية في السنة الثانية وتسمى ( تبيعة )  
الثاني : الاربعون ، وركاته ( مسمه ) وهي ما دخلت في السنة  
الثالثة من اثنان البقر .

ولا تجب الزكاة فيما بين الثلاثين والاربعين ، مثلاً لو كان عنده ( ٣٩ ) بقراً لا يجب سوى دفع ركاة الثلاثين وهو ( التبيع ) ، كما انه لا زكاة فيما بين الاربعين والستين . فاذا بلغ الستين ، وجب دفع تبيعين باعتبار انه يملك ضعف النصاب الاول .

وهكذا مهما بلغ العدد ، يجب ان يحسب ثلاثين ثلاثين او اربعين اربعين او ثلاثين واربعين ، ويؤدي زكاتها بحسب ما تقدم ، لكن يجب ان يحسب بنحو لا يبقى شيء او يكون الباقي اقل من عشرة . فلو ملك سبعين بقرة ، فيجب ان يدفع تبيع ومسه باعتبار ان عنده ثلاثين واربعين ، ولا يجوز ان يحسبها بالثلاثين إذ تبقى عشرة لم يؤدي زكاتها .

## نصاب الغنم

( مسألة ١٧٩٤ ) : للغنم خمسة نصاب .

- الاول : اربعون ، وزكاتها شاة واحدة ، ولا تجب الزكاة ما لم تبلغ عدد الغنم الى الاربعين .
- الثاني . مائة واحد وعشرون ، وزكاتها شاتان
- الثالث مائتان وواحدة ، وزكاتها ثلاث شياه
- الرابع ثلاثمائة وواحدة ، وتجب فيها اربع شياه .
- الخامس اربعمائة فصاعداً ، ويجب ان يحسب مائة مائة ويعطى لكل مائة ، شاة

( مسألة ١٧٩٥ ) لا يذم ان يدفع الزكاة من نفس الغنم التي يجب ركاؤها ، ويكفي ان يعطي شاة من غيرها او يدفع قيمة الشاة من النقد او المتاع .

( مسألة ١٧٩٦ ) لا تجب الزكاة فيما بين المصابين ، فادا راد عدد ما صدته من الغنم عن الاربعين فيجب دفع ركاة الاربعين فقط ولا ركاة في الزائد ما لم يبلغ عدد الغنم مائة واحدة وعشرين الذي هو المصاب الثاني ، وهكذا الحال بالنسبة الى النسب الاخرى .

( مسألة ١٧٩٧ ) تجب الزكاة في البقر او الشاة او الابل اذا بلغت حد النصاب ، سواء كان الجميع ذكورا ام انثى ام مختلما .

( مسألة ١٧٩٨ ) يعد البقر والجاموس حسا واحدا في باب الزكاة ولا فرق في الابل بين العربية وغير العربية ، كالبهائية ) وكذا لا فرق في الشاة بين الضأن والمعز .

( ١٧٩٩ ) يعتبر في الشاة التي تخرج للركاة ان لا يقل عمرها عن سبعة اشهر ، والاحوط الاستحبابي ان يتجاوز السنة الاول وتدخل في الثانية اما المعز فيجب ان لا يقل عمره عن السنة والاحوط الاستحبابي ان يتجاوز السنة الثانية .

( مسألة ١٨٠٠ ) لا يعتبر في الشاة التي تخرج زكاة ان تكون متساوية مع ساير الشياه في القيمة ، فيجوز ان تكون قيمتها اقل من غيرها بقليل ، لكن الاحسن ان يدفع شاة يكون قيمتها اكثر من غيرها وهكذا الحكم في الابل والبقر .

( مسألة ١٨٠١ ) لو اشترك جماعة في ملكية البقر او الغنم او الابل

فيجب الزكاة على كل من بلغ حصته حد النصاب ، واما من لم يبلغ حصته حد النصاب فلا يجب عليه شيء .

( مسألة ١٨٠٢ ) يجب على من ملك مقدار النصاب من الشاة أو البقر أو الابل اخراج زكاتها وان كانت في اماكن متعددة .

( مسألة ١٨٠٣ ) لا يعتبر في وجوب الزكاة على من ملك مقدار النصاب من الابل أو البقر أو العنم ، ان يكون جميعها صحيحة وسالمة وشابة ، بل تجب الزكاة حتى لو كان الجميع او البعض مريضة او معيبة او هرمة .

( مسألة ١٨٠٤ ) لو كان كل ما عنده من البقر أو الغنم والشاة مريضة او معيبة او هرمة ، جاز ان يؤدي زكاتها من نفسها . اما اذا كان جميعها سالمة وصحيحة وشابة ، فلا يجوز ان يدفع المريضة او المعيبة او الهرمة ، بل لو كان عنده خليطاً . من المريضة والسالمة او الصحيحة والمعيبة ، او الشاة والهرمة ، ، لاحظ الوجوبي ان يدفع الزكاة من الصحيحة والسالمة والشابة .

( مسألة ١٨٠٥ ) اذا عاوض ما عنده من البقر أو الشاة أو الابل قبل مضي احد عشر شهراً بشيء آخر او عاوض مقدار النصاب الذي عنده بنصاب آخر ، فلا تجب عليه الزكاة .

( مسألة ١٨٠٦ ) من عليه زكاة البقر والعنم والابل ، لو دفع زكاتها من النقود أو الذهب والنقطة يجب عليه دفع زكاتها ككل عام ما لم ينقص عددها من النصاب . واما اذا دفع زكاتها من انفسها فنقص عددها عن النصاب الاول فلا تجب عليه الزكاة في العام الثاني ، مثلاً من كانت له اربعون غنماً لو دفع زكاتها من مال آخر ، فما لم ينقص

غُتِمَ عن الاربعين يجب عليه دفع شاة في كل عام ، واذا دفع زكاتها من انفسها فلا تجب فيها الزكاة بعد ذلك الا اذا بلغت الاربعين

## الفصل السادس مصرف الزكاة

( مسألة ١٨٠٧ ) يمكن للانسان ان يصرف الزكاة في ثمانية

موارد :

الاول الفقير ، وهو من لا يملك نفقة السنة اللائقة بحاله وحاله عياله . ومن كان له رأس مال او ملك او صنعة توفر له مؤنة السنة ، فليس بعقير .

الثاني . - المسكين ، والمراد به - هنا - من يكون اسوء حالا من الفقير .

الثالث - العاملون عليها ، وهم الموظفون من قبل الامام ( ع ) او الحاكم الشرعي لجباية الزكاة وصيبتها وحسابها وايصالها الى الامام ( ع ) او نائبه او الفقراء .

الرابع . - المؤلفة قلوبهم - وهم الكفار الذين ان دفع الزكاة اليهم يرغبون في الاسلام ، لوتألف قلوبهم مع المسلمين فيعاونونهم في الحرب مع سائر الكفار وكذلك المسلمون الذين عقائدهم ضعيفة الخامس : - شراء الرقيق واعتاقهم .

السادس : - العارمون - وهم العاجزون عن اداء ديونهم .

السابع . - سبيل الله اي المصالح العامة المفيدة للدين ، كبناء



المسجد او المدرسة الدينية .

الثامن : - ابن السبيل ، وهو المسافر المضطر في سفره . ويأتي تفصيل هذه الأمور في المسائل الآتية .

( مسألة ١٧٠٨ ) يجوز اعطاء الفقير او المسكين من الزكاة أكثر من نفقة السنة له ولعيله دفعة واحدة .

واما اذا كان كاسباً وله ما يكفي له بعض سنته ، فالأحوط الاستحبابي ان لا يعطى أكثر مما تكمل به نفقة سنته ، وان كان ذلك جائزاً .

( مسألة ١٧٠٩ ) من كان واجداً لمؤنة سنته اذا صرف منه ثم شك في كفاية الباقي لمؤنة سنته ، لا يجوز له اخذ الزكاة .

( مسألة ١٨١٠ ) التاجر او المالك او العامل او صاحب الصناعة الذي يعوز نفقة ، يجوز له نكميلها من الزكاة وليس عليه ان يبيع ملكه او ادوات صنعته او رأس ماله لتتميم نفقته .

( مسألة ١٨١١ ) المقدر الذي لا يملك نفقة السنة لنفسه وعياله يجوز له اخذ الزكاة وان كان له دار سكنى او حيوان يحتاج اليهما بحسب شؤونه ، وهكذا اثاث البيت والاولاد والملابس الصيفية والشتوية وسائر ما يحتاج اليه بحسب حاله وشأنه . كما انه لو كان فاقداً لهذه الاشياء وعحتاجاً اليها يجوز له شرائها من الزكاة .

( مسألة ١٨١٢ ) اذا لم يصعب على الفقير تعلم صناعة او حرفة فالأحوط الوجوبي ان لا يأخذ الزكاة . بل يتعلم تلك الحرفة او الصناعة ويجوز ان يعيش على الزكاة ما دام مشغولاً بالتعلم .

( مسألة ١٨١٣ ) يجوز اعطاء الزكاة لمن كان فقيراً سابقاً ، ويدعي الفقر فعلاً وان لم يطمئن بقوله .

( مسألة ١٨١٤ ) من يدعي الفقر ولم يكن فقيراً قبل ذلك ، لا يجوز إعطاء الزكاة له إلا إذا اطعش بقوله .

( مسألة ١٨١٥ ) من عليه الزكاة ، إذا كان دائماً لفقر يجوز احتساب دينه زكاة .

( مسألة ١٨١٦ ) لو مات الفقير وليس له مال يكفي لإداء دينه جاز للدائن احتساب دينه زكاة ، وأما إذا كان ماله واقعياً لإداء دينه ولكن الورثة امتنعوا عن أدائه دينه أو لم يتمكن الدائن من تسلم دينه لمانع آخر ، فالأحوط الوجوبي أن لا يحتسب دينه من الزكاة .

( مسألة ١٨١٧ ) لا يجب على الإنسان إعلام المقيم بأن ما يدفعه إليه زكاة ، بل يستحب إعطاؤها باسم الهدية — ونسبة الزكاة — إذا كان الفقير ممن يترفع عنها حياء .

( مسألة ١٨١٨ ) لو زعمه فقيراً ، وأعطاه الزكاة ثم انكشف غناه أو أعطى الزكاة لمير الفقير جهلاً بالمسألة ، فإذا كان ما أعطاه واقعياً يسترده ويؤديه إلى المستحق ، وإن كان بالمال والأخذ عالماً بأنه زكاة ، يأخذ عوضه منه ليدفعه إلى المستحق ، وإذا كان الأخذ جاهلاً بأنه زكاة لا يجوز إحدسيته بل يجب أن يدفع زكاته ثانية إلى المستحق .

( مسألة ١٨١٩ ) المدين العاجز عن أدائه دينه يجوز له أن يؤديه من الزكاة وإن كان مالكا لثقلته سنته ، إذا لم يصرف ما استدانه في المعصية .

وإن كان قد صرفه في المعصية فيؤدي دينه مما عنده من المال ، ثم يكمل نفقته بالزكاة بهتوان سهم العقراء

( مسألة ١٨٢٠ ) لو دفع الزكاة إلى مدين عاجز عن أدائه دينه

ثم تبين ان ما استقرضه قد صرفه في المعصية فان كان للمدين فقيراً يجب

ان يؤدي دينه من نفقته ثم يصرف الزكاة التي احدها في مصارفه

( مسألة ١٨٢١ ) يجوز احتساب الدين زكاة اذا كان المدين عاجزاً

عن الاداء وان كان واجداً لنفقة سنه

( مسألة ١٨٢٢ ) المسافر او احتاج في سفره الى نفقة او مركب

للسفر ولم يتمكن من القرض او بيع شيء جار له اخذ الزكاة لذلك

ولو لم يكن في وطنه فقيراً على شرط ان لا يكون سفره معصية واما اذا

تمكن من تحصيل ما يحتاج اليه في مكان آخر باستدانة او بيع شيء

فلا يجوز له اخذ الزكاة الا بمقدار يوصنه الى ذلك المكان .

( مسألة ١٨٢٣ ) لو اضطر المسافر الى اخذ الزكاة لكي يصل الى

وطنه ثم راد عنده شيء من الزكاة يجب ردها الى المالك او وكيله

وان لم يتمكن فالى الحاكم الشرعي واعلامه بذلك .

## الفصل السابع

### شروط مستحقي الزكاة

( مسألة ١٨٢٤ ) يشترط في مستحق الزكاة الامور التالية .

١ — الايمان .

٢ — عدم التجاهر بالفسق .

٣ — ان لا تجب نفقته على المالك .

٤ — ان لا يكون هاشمياً .

## ١ - الإيمان

( مسألة ١٨٢٥ ) لا تعطى الزكاة الى الكافر ولا المخالف للحق وان كان من فرق الشيعة .

( مسألة ١٨٢٦ ) لو اعتقد ايمان شعور فدفع اليه الزكاة ثم انكشف خلافه يجب دفع الزكاة ثانياً .

( مسألة ١٨٢٧ ) يجوز اعطاء الزكاة الى ولي المجنون أو الطفل من الامامية اذا كانا فقيرين لينفقهما في مصارفهما .

( مسألة ١٨٢٨ ) لو لم يتمكن من ايصال الزكاة الى ولي الطفل أو المجنون جاز له صرفها عليهما بنفسه أو بواسطة امين ولا بد من نية الزكاة عند الصرف .

## ٢ - عدم التجاهر بالفسق

( مسألة ١٨٢٩ ) الاحوط الوجوبي عدم اعطاء الزكاة للمتجاهر بالمعاصي الكبيرة .

( مسألة ١٨٣٠ ) لا يجوز اعطاء الزكاة لمن يصرفها في المعصية .

( مسألة ١٨٣١ ) يجوز دفع الزكاة الى المستعطي ( وهو السائل بالكف ) .

### ٣ - ان لا تجب نفقته على المالك

( مسألة ١٨٢٢ ) لا يجوز اعطاء الزكاة الى من تجب نفقته على المالك كالأبوين والأولاد والزوجة الدائمة والمملوك .

الا اذا لم يكن له مال غير الزكاة فيجوز صرفها في نفقاتهم واذا لم يتمكن من القيام بالاتفاق عليهم جاز لغيره صرف الزكاة عليهم .

( مسألة ١٨٢٣ ) يصح اعطاء الزكاة للمديون العاجر عن اداء دينه ولو كان واجب النفقة على المالك .

( مسألة ١٨٢٤ ) لا بأس باعطاء الزكاة الى ولده الفقير ليصرفه في مصارف زوجته وخادمه .

( مسألة ١٨٣٥ ) يجوز دفع الزكاة الى ولده الفقير ليشترى الكتب العلمية الدينية اذا احتاج اليها

( مسألة ١٨٣٦ ) اذا احتاج الولد الى الزواج جاز لوالده اعطاء الزكاة اليه لو كان فقيراً وكذا العكس فيجوز اعطاء الولد زكاته لوالده الفقير ليتزوج .

( مسألة ١٨٣٧ ) لا يجوز اعطاء الزكاة لمرأة يتكفل زوجها بنفقتها او يمكن اجباره على الاتفاق .

( مسألة ١٨٣٨ ) الزوجة المنقطعة يجوز دفع الزكاة اليها من الزوج او غيره اذا كانت فقيرة .

نعم لو وجبت نفقتها عليه بالشرط في ضمن العقد أو طريق آخر وانفق عليها فلا يجوز اعطائها الزكاة .

( مسألة ١٨٣٩ ) يجوز لتزوجة ان تدفع زكاتها الى زوجها الفقير  
وان كان يصرفها في نفقتها .

## ٤ - ان لا يكون هاشمياً

( مسألة ١٨٤٠ ) الهاشمي لا يجوز له ان يأخذ الزكاة من غير  
الهاشمي .

ولو لم يكفه سهم السادة وسائر الحقوق الشرعية المنطبقة عليه  
لمصارفهم الثلاثة بحاله واضطر الى اخذ الزكاة جاز له اخذها من غير  
الهاشمي .

( مسألة ١٨٤١ ) لا يجوز دفع الزكاة الى من يشك في انتسابه  
الى هاشم اذا كان احتمال الانتساب عقلاً ثانياً نعم لا يعني بالاحتمال الضعيف .

## الفصل الثامن

### نية الزكاة

( مسألة ١٨٤٢ ) يجب على المالك قصد القرية في دفع الزكاة ،  
بان ينوي به امتثال امر الله تعالى ، والاحوط الوجوبي ان يعين في النية  
ان ما يدفعه زكاة الفطرة او زكاة المال ، لكن لو وجب عليه زكاة الخنطة  
والشعر مثلاً كفى بنية الزكاة ، ولا يلزم تعيين كونه زكاة الخنطة او زكاة  
الشعر .

( مسألة ١٨٤٣ ) من وجب عليه زكاة عدة اشياء ودفع مقداراً

من الزكاة ، ولم يعين كونه زكاة اي واحد منها ، فان كان ما دفعه من جنس احدها ، عد زكاة له ، وان كان معيبراً لجميع تلك الاشياء يوزع عليها ، مثلاً لو وجب عليه زكاة اربعين غنماً وزكاة عشرين مثقالاً من الذهب ، ودفع شاه بقصد الزكاة ، ولم يعين احدهما فتحتسب زكاة للعم . واما اذا دفع مقداراً من العضة بعنوان الزكاة ، فيقسم على زكاة الغنم والذهب معاً .

( مسألة ١٨٤٤ ) اذا اتحد وكيلان ليؤدي زكاة ماله ، والاخوط الوجوبي ان يؤدي حين تسليمها الى الوكيل ، كون ما يعطيه الوكيل للفقير فيما بعد زكاة ، كما يجب على الوكيل نية الزكاة عن المالك عند دفع المال الى الفقير .

( مسألة ١٨٤٥ ) لو دفع المالك او وكيله الزكاة من دون قصد القرية فان كان المال بعد موجوداً وقصد المالك القرية كفى ويرثت دمه .

## الفصل التاسع في المسائل المتفرقة

( مسألة ١٨٤٦ ) يلزم على الاخوط الوجوبي دفع الزكاة لفقير عند افراز الخطة او الشعير عن التبن ، وعد جعاق التمر والعنب ، كما يدفع زكاة النقدين والانباع الثلاثة بمجرد الدخول في الشهر الثاني عشر ، نعم يجوز التأخير في صورة تعيين مقدار الزكاة بكتابة او عزل بشرط ان لا يصل الى حد التسوية والاهمال في امثال الحكم الشرعي .

( مسألة ١٨٤٧ ) لا يجب اعطاء الزكاة بعد العزل فوراً كما امر

نعم الاحوط الاستعجابي عدم التأخير مع وجود المستحق .

( مسألة ١٨١٨ ) القادر على دفع الزكاة الى المستحق اذا لم يدفعها وتلفت بسبب تقصيره في حفظها ، فعليه دفع عوضها .

( مسألة ١٨٤٩ ) اذا لم يدفع الزكاة الى المستحق مع تمكنه من ذلك وتلفت من دون تقصير في حفظها ، لكن اخرها يندو لا يقال انه دفعها فوراً ، وجب عليه دفع عوضها . اما اذا لم يؤخرها بهذا المقدار كما لو أخر ساعة او ساعتين وتلفت في هذا الوقت ، فلا يجب عليه شيء . ان لم يكن المستحق موجوداً ، وان كان موجوداً فالاحوط الوجوبي دفع العوض .

( مسألة ١٨٥٠ ) اذا عزل مقدار الزكاة من نفس المال الركوي ، جاز له التصرف في الباقي ، كما انه يجوز له التصرف في جميع المال لو عزل الزكاة من مال آخر .

( مسألة ١٨٥١ ) لا يجوز للمالك بعد عزل الزكاة ان يتصرف فيها ، ولا ان يبدلها بشيء آخر .

( مسألة ١٨٥٢ ) اذا عزل الزكاة وحصل لها نماء كانت للفقير مثلاً لو عزل شاء بعنوان الزكاة ، فانتهجت كان النتائج للفقير .

( مسألة ١٨٥٣ ) اذا حضر المستحق عند عزل الزكاة ، فالاحسن ان يدفعها اليه ، الا اذا قصد اعطاؤها لشخص آخر يكون دفع الزكاة اليه اولى .

( مسألة ١٨٥٤ ) اذ تجزى الزكاة المعزولة ، بلا اذن من الحاكم الشرعي ، فخر في المعاملة فالحسارة عليه ، ولا ينقص من الزكاة شيء . اما لو ربح فيها كان الربح للفقير على الاحوط الوجوبي .



- ( مسألة ١٨٥٥ ) لو اعطى للفقير مالا بعنوان الزكاة قبل وجوبها عليه ، لم يستحب من الزكاة لكن يجوز احتسابه من الزكاة بعد وجوبها عليه ان كان ذلك المثل موجوداً بعينه وكان الفقير باقياً على فقره .
- ( مسألة ١٨٥٦ ) الفقير الذي يعلم بعدم وجوب الزكاة على شخص اذا اخذ منه مالا بعنوان الزكاة وتلف المال عنده ، كان ضامناً له ، فيجوز للمالك بعد وجوب الزكاة عليه ، احتساب عوض ما دفعه الى الفقير زكاة لو كان الفقير باقياً على فقره .
- ( مسألة ١٨٥٧ ) الفقير الذي لا يعلم بعدم وجوب الزكاة على شخص اذا اخذ منه شيئاً بعنوان الزكاة وتلف في يده لا يضمه ، فليس للمالك احتساب عوضه زكاة بعد وجوبها عليه .

## الفصل العاشر في اعطاء الزكاة

- ( مسألة ١٨٥٨ ) يستحب تقديم الاقرباء على غيرهم ، واهل العلم والكمال على غيرهما ، وتقديم المعجوب على المستعطي كما يستحب اعطاء البقر والغنم والبعير الى المتعفين واهل الشرف من الفقراء ، ولو كان اعطاء الزكاة الى فقير ارجح من غيره يستحب ان يدفع اليه .
- ( مسألة ١٨٥٩ ) الاولى التجاهر في الزكاة ، والاخفاء في الصدقات المستحبة .

- ( مسألة ١٨٦٠ ) اذا لم يكن في البلد مستحق ولم يمكن صرف الزكاة في الموارد المعينة لها وكان مأبوساً من وجود المستحق في المستقبل يجب عليه نقل الزكاة الى بلد آخر ويصرفها في الموارد المعينة ، ويجوز

له احتساب مصاريف النقل من الزكاة ، ولو تلفت لم يكن ضامناً .

( مسألة ١٨٦١ ) يجوز نقل الزكاة الى بلد آخر مع وجود المستحق في البلد ، ومصاريف النقل تكون عليه ، وإذا تلفت يكون ضامناً إلا ان يكون النقل بأذن الحاكم الشرعي ووكالة منه في القبض والايبصال .  
( مسألة ١٨٦٢ ) اجرة الكيل والوزن لخراج الزكاة على المالك .

( مسألة ١٨٦٣ ) الاحوط عدم دفع الزكاة الى فقير واحد نقل من النصاب الاول من العضة وهو مثقالا وخمس عشرة حمصة وهكذا في زكاة الغلات لا يدفع اقل من المعدل المذكور ، وان كان الاظهر جواز اعطاء الاقل .

( مسألة ١٨٦٤ ) يكره للمالك ان يطالب المقيم ببيع الزكاة عليه ، نعم لو كان المقيم بصدد البيع للمالك اولى من غيره بالشراء بالثمن الذي يشتريه غيره .  
( مسألة ١٨٦٥ ) من شك في اداء الزكاة يجب عليه اداؤها ولو كان الشك بالنسبة الى السنوات الماضية .

( مسألة ١٨٦٥ ) لا يجوز مصالحة الزكاة بأقل من مقدارها ، ولا يجوز تقبل شيء بأكثر من قيمته بدلا عن الزكاة كما لا يجوز للفقير ان يهب الزكاة الى المالك ، نعم لو كان عليه زكوات كثيرة ومصار فقيراً فلم يتسكن من اداؤها ويريد التوبة ، فيجوز للفقير ان يهبها له بعد المداور بأن يأخذها منه اولا ثم يهبها له والاحسن اخذ الزكاة منه ثم دفعها اليه بعنوان القرص وتوكيله في اداؤها الى الفقراء تدريجاً بأي بأي مقدار ممكن .

( مسألة ١٨٦٦ ) يجوز للمالك شراء القرآن الكريم والكتب الدينية وكتب الادعية ووقفها ولو على من تجب عليه نفقته كالاولاد ،

كما يجوز ان يجعل التولية له أو لأولاده .

( مسألة ١٨٦٧ ) لا يجوز لمالك ان يشتري من الزكاة ملكا يوقفه على أولاده ليكون العائد لهم .

( مسألة ١٨٦٨ ) يجوز للعقير اخذ الزكاة لسعر الحج والزيارة .  
بل يجوز لنفي الذي ليس واجداً لمؤنة الحج ان يأخذ من سهم سبيل الله لأنه لا يشترط الفقر في أخذه .

( مسألة ١٨٦٩ ) لو وكل المالك فقيراً في اداء زكاة أمواله . جاز للوكيل ان يأخذ لنفسه حصة منها ، إلا اذا كان صاهر كسلام المالك الاعطاء للغير .

( مسألة ١٨٧٠ ) اذا اخذ العقير زكاة من الانعام أو اشتقدين .  
ثم توفرت فيها شرائط وجوب الزكاة ، وجب عليه ادؤها .

( مسألة ١٨٧١ ) الشريكان في مال زكوي اذا دمع احدهما زكاته دون الآخر . ثم قسم المال بينهما ، فهو علم بهدم دمع شريكه الزكاة ولا يجوز له التصرف في الحصة التي تعود اليه بعد القسمة .

( مسألة ١٨٧٢ ) من كان عليه خمس أو زكاة ، ووجب عليه كفاره أو نذر ، وكان مديناً ايضاً ولا يتمكن من اداء الجميع ، وان كان عين المال الذي فيه الخمس أو الزكاة موجودة . يجب دمع الزكاة أو الخمس ، وامامع ثلث الدين ، والجميع سواء .

( مسألة ١٨٧٣ ) اذا كان على الميت دين ونذر ونحوه وزكاة أو خمس ، ولم تكف تركته لاداء الجميع ، فان كان عين المال الذي فيه الخمس أو الزكاة موجودة ، وجب اخراج الزكاة أو الخمس أولاً ، ثم صرف بقية المال في سائر ما وجب عليه ، وإن كانت العين تالفة، وجب

توزيع ماله بنسبة متساوية على جميع ما وجب عليه ، مثلاً لو كان عليه الخمس لربعين ديناراً وكان دينه عشرون وبمجموع التركة ثلاثون ، وجب دفع عشرين ديناراً للخمس وعشرة دنائير للدين .

( مسألة ١٨٧٤ ) يجوز لطالب العلم الاخذ من الزكاة وان كان قادراً على التكسب على تقدير ترك التحصيل بشرط وجوب تحصيل العلم عليه . واما لو لم يكن التحصيل واجباً ، بل كان مستحباً ، فايضاً يجوز له الاخذ ، لكن من سهم سبيل الله ، واما لو لم يكن واجباً ولا مستحباً فاعطاه الزكاة مشكلاً .

## زكاة الفطرة

( مسألة ١٨٧٥ ) تجب زكاة الفطرة على من كان بالغاً عاقل غير مغمى عليه غنياً حراً عند غروب الشمس من ليلة عيد الفطرة .  
( مسألة ١٨٧٦ ) من توفرت عنده الشروط المتقدمة يجب عليه دفع الزكاة عن نفسه وعن من يعوله ، ومقداره صاع ( ٣ - كيلوات تقريباً ) عن كل شخص ، من الخنطنة او الشعير او الارز او الذرة وامثالها ، ويكفي دفع قيمتها .

( مسألة ١٨٧٧ ) لا تجب زكاة الفطرة على الفقير وهو من لا يملك نفقة السنة لنفسه وعياله ولا تكون له مهنة تكفيه لذلك .

( مسألة ١٨٧٨ ) يجب دفع الفطرة عن من يعد من عائلته عند غروب الشمس من ليلة عيد الفطر ، صغيراً كان أو كبيراً ، مسلماً كان أو كافراً

سواء كان واجب النفقة عليه أم لا ، كان في بلده أم في بلد آخر .  
( مسألة ١٨٧٩ ) أو كان أحد أفراد العائلة في بلد آخر فوكله في  
دفع زكاته عن مال المعيل وكان موضع الثقة يطمئن بأنه يدفع ، لم  
يجب على المعيل أن يدفع فطرة الوكيل بنفسه .

( مسألة ١٨٨٠ ) يضيف الوارد قبل غروب الشمس من ليلة العيد مع رضا  
صاحب الدار إذا أبقى عنده إلى هلال العيد يجب دفع فطرته على  
صاحب الدار .

( مسألة ١٨٨١ ) يجب دفع فطرة الضيف الوارد قبل غروب  
الشمس من ليلة العيد ولو كان بدون رضا صاحب الدار على الأقوى ،  
كما يجب على للمعيل فطرة من أجور على الاتفاق عليه .

( مسألة ١٨٨٢ ) لا تجب فطرة الضيف إذا دخل بعد غروب  
الشمس ولو كان مدعواً قبل الغروب وانظر عنده .

( مسألة ١٨٨٣ ) من أمسى مجنوناً أو مغمى عليه عند غروب  
الشمس ، لم يجب عليه زكاة الفطرة .

( مسألة ١٨٨٤ ) إذا بلغ الصبي مقارناً للغروب أو قبله ، أو أفاق  
المجنون ، أو صار الفقير غنياً وجبت عليه زكاة الفطرة مع توفر سائر  
الشروط .

( مسألة ١٨٨٥ ) من كان فاقداً للشروط وجوب الفطرة عند  
غروب الشمس ثم توفرت فيه الشروط ما بينه وبين الزوال من يوم  
العيد ، يستحب له دفع زكاة الفطرة .

( مسألة ١٨٨٦ ) لا تجب زكاة الفطرة على من أسلم بعد الغروب  
من ليلة الفطر ، وأما إذا تشيع بعد الغروب وجب دفع زكاة الفطرة .

( مسألة ١٨٨٧ ) إذا كان الشخص لا يملك الا مقدار صاع من الزكاة ( ثلاث كيلوات تقريباً ) يستحب له دفع زكاة الفطرة ، فإذا كانت له عائلة ، يجوز دفع الصاع الى احد افراد العائلة بنية الزكاة ثم هو يدفعه الى الثاني كذلك ، وهكذا يديرونه بينهم حتى ينتهي الى آخر افراد العائلة ، والاحسن حينئذ ان يدفع الفرد الاخير الزكاة الى الأجنبي ، والاحوط اذا كان فيهم صعيد ، ان يأخذها الوي من قبله ولا يدفعها الى الغير .

( مسألة ١٨٨٨ ) لو دخل في ضمن عائلته شخص او توالد له طفل بعد الغروب ، لم تجب عليه فطرتها ، وان كان يستحب دفعها عن دخل في عائلته ما بين الغروب وبين الزوال

( مسألة ١٨٨٩ ) من كان داخلاً في عائلة ، ثم خرج قبل الغروب ، ودخل في عائلة اخرى ، وجبت زكاته على الثاني . كما لو خرجت الميشت من بيت أهلها ودخلت قبل الغروب بيت زوجها ، فتكون فطرتها على زوجها

( مسألة ١٨٩٠ ) لو كانت فطرته على غيره ، فلا يجب عليه دفع فطرة نفسه .

( مسألة ١٨٩١ ) من وجبت فطرته على الغير ، ولكن لم يؤدها ، فلا تجب عليه فطرة نفسه .

( مسألة ١٨٩٢ ) اذا وجبت فطرته على الغير ، لكن اداها بنفسه لم يسقط الوجوب عن الغير .

( مسألة ١٨٩٣ ) المرأة اذا لم يقوم زوجها بنفقتها ، فان عدت من عائلة الغير وجب فطرتها عليه ، وان كانت مستقلة ، ولو لم تكن فقيرة

فالفطرة على نفسها .

( مسألة ١٨٩٤ ) لا يجوز لغير الهاشمي دفع فطرته الى الهاشمي  
حق ولو كان الهاشمي بعد من افراد عائلته . فلا يجوز للمعيل دفع  
فطرة هذا الهاشمي الى هاشمي آخر .

( مسألة ١٨٩٥ ) فطرة الطفل للارتضاع من رضعة او من امه هل  
من يتكفل نفقاتهما ، اما لو كانت الام او المارضة ترزق من مال  
الطمل ، فلا يجب دفع فطرة الطفل على احد .

( مسألة ١٨٩٦ ) الفطرة لا بد ان تدفع من المال الحلال ، وان  
كان ما ينفقه على العائلة من الحرام .

( مسألة ١٨٩٧ ) اذا استأجر شخصاً وشرط الاجير عليه القيام  
بنفقته ثم قام بذلك ، او انفق عليه من غير شرط ، وجب عليه دفع  
فطرته ايضاً . اما لو شرط اعطائه ما لا يكفيه لنفقته ، لم تجب عليه  
زكاة فطرته .

( مسألة ١٨٩٨ ) لو مات بعد الغروب ليلة العيد ، يخرج فطرته  
وفطرة عياله من اصل ماله اما لو مات قبل الغروب ، فلا يجب دفع فطرته  
وفطرة عياله من ماله .

## مصرف زكاة الفطرة

( مسألة ١٨٩٩ ) مصرف زكاة الفطرة هو مصرف زكاة المال من  
الاصناف الثمانية ، والاحوط الاستحبابي اعطاؤها لفقراء الشيعة فقط .  
( مسألة ١٩٠٠ ) الطفل الشيعي اذا كان فقيراً ، يجوز ان يصرف

عليه من الفطرة او تمليكها للطفل بدفعها الى وليه .

( مسألة ١٩٠١ ) لا يعتبر العدالة فيمن يدفع الزكاة اليه ، والاحوط الوجوبي عدم دفعها الى شارب الخمر والمتعاطر بالفسق .  
( مسألة ١٩٠٢ ) لا يجوز دفع زكاة الفطرة الى من يصرفها في المعصية .

( مسألة ١٩٠٣ ) الاحوط الوجوبي عدم دفع الزكاة الى فقير واحد اقل من صاع ( ثلاث كيلوات تقريبا ) ولا بأس بالاكثرة  
( مسألة ١٩٠٤ ) اذا دفع نصف الصاع من الحنطة الجيدة التي تعادل قيمة صاع واحد من المتعارف ، فلا يكفي دفع ذلك النصف بقصد الفطرة ، وكفاية دفعه بقصد قيمة الفطرة على تأمل .  
( مسألة ١٩٠٥ ) لا يكفي في صاع واحد ان يدفع نصفه من جنس الحنطة ونصفه من جنس آخر كالشعير ، وفي جوار دفع الصاعين بعنوان قيمة الفطرة تأمل .

( مسألة ١٩٠٦ ) يستحب في اعطاء زكاة الفطرة ان يقصد اولا الاقرباء ، ثم الجيران ، ثم اهل العلم ، نعم اذا كان هناك صنف افضل من هؤلاء ، يستحب تقديمه عليهم .

( مسألة ١٩٠٧ ) لو تميل فقر شخص ودفع اليه الزكاة ، ثم انكشف انه غني ، فان كان المال المندفع اليه باقياً استرجعه ودفعه الى الفقير ، اما لو نلف المال وعلم الاخذ بأن ما دفع اليه كانت فطرة ، وجب عليه رد عوضه ، وان لم يعلم لم يجب عليه العوض ، ووجب على الدافع اعطاء الفطرة ثانياً

( مسألة ١٩٠٨ ) لا يجوز دفع ردة الفطرة الى من يدهي الفقر



إلا إذا حصل له الاطمئنان ، أو كان عالماً بفقره سابقاً .

## مسائل منفردة في زكاة الفطرة

( مسألة ١٩٠٩ ) يجب عند دفع زكاة الفطرة أن يقصد القرية  
أي ( تحتللاً لأمر الله تعالى ) ، وأن يقصد الفطرة عند الدفع .

( مسألة ١٩١٠ ) لا يصح دفع زكاة الفطرة قبل شهر رمضان ،  
والأحوط عدم الاعطاء في رمضان أيضاً . وإن كان الأقوى الجواز كما  
صرح به في صحيحه المصنوع ، نعم يصح لو دفعها إلى الفقير قبل الشهر  
أو في اثني عشر من الدين . ثم بعد وجوب الفطرة عليه تحسبه ما في  
ذمة الفقير زكاة الفطرة .

( مسألة ١٩١١ ) المعتبر في كل ما يدفع من زكاة الفطرة ، كالخطة  
أن تكون ثقية من الخليط ، سواء كان تراباً أو جنساً آخر ، نعم لو  
كان الخالص من الخليط بمقدار صاع ( ثلاث كيلوات تقريباً ) ، أو  
كان الخليط قليلاً لا يعتنى به ، فلا يضر .

( مسألة ١٩١٢ ) لا يكفي إعطاء الفطرة من الجنس المعيب .  
( مسألة ١٩١٣ ) من وجبت عليه فطرة جماعة ، فلا يلزم عليه  
إعطاء الجميع من جنس واحد ، ويكفي إذا دفع مثلاً فطرة بعض من  
الخطة وفطرة الآخر من النوع .

( مسألة ١٩١٤ ) من كان يصلي العيد فالأحوط الوجوبي أن يدفع  
الفطرة قبل الصلاة ، ولكن يجوز لمن لا يصلي العيد تأخير دفع زكاة

الفطرة للزوال .

( مسألة ١٩١٥ ) لو اخرج مقداراً من المال بنيت زكاة الفطرة ولم يدفعه الى المستحق حتى الزوال ، فالاحوط الوجوب ان ينوي زكاة الفطرة عند الدفع .

( مسألة ١٩١٦ ) اذا لم يدفع زكاة الفطرة حتى الوجوب ، ولم يفرضها عن ماله في ذلك الوقت . وجب دفعها بمنزلة الفطرة من جواز نية الاداء أو القضاء .

( مسألة ١٩١٧ ) اذا افترض الفطرة عن ماله . لا يجوز التصرف فيها بتهديلها ودفع جنس آخر مكانها .

( مسألة ١٩١٨ ) اذا كان لديه مال قيمته اكثر من مقدار الفطرة فلم لم يدفع الفطرة وقصد ان يكون مقدار من ذلك المبال الفطرة حتى غير المراز فيه اشكال .

( مسألة ١٩١٩ ) للمال المفروض للزكاة اذا تلف مع التهاون في الدفع مع وجود المستحق . وجب عليه اداء عوضها . اما اذا لم يكن المستحق موجوداً ، فلا يكون شاملاً .

( مسألة ١٩٢٠ ) الاحوط الاستصحابي الذي لا ينبغي تركه ان لا ينقل الزكاة عن البلد مع وجود المستحق فيه . ولو نقلها حريته وتلفها وجب عليه اداؤها .

المحتوى	الصفحة
مباحة التقلد	٣
<b>كتاب الطهارة</b>	٧
الحكم بالماء	
احكام التنفل	١٠
الاستنجاء ( الاستبراء )	١١
مستحبات التنفل ومكروهاتها	١٢
<b>النجاسات</b>	١٣
١ . ٢ . البول والغائط	
٣ - المني	
٤ - الميتة	١٤
٥ - الدم	١٥
٦ . ٧ - الكلب والخنزير . ٨ - المسكر	١٦
٩ الفقاخ . ١٠ الكافر	١٧
١١ عرق الابل الجلالة	١٨
طرق ثبوت النجاسة أو التنجيس	١٩
احكام النجاسات	٢٠
كيفية تنجيس الاشياء بالنجاسات النجاسات المظفوة	٢٢
في الصلاة :	
١ - دم الجروح والقروح	
٢ - الدم الاقل من درهم ٣ - ما لا يقع ساتراً	٢٣
للعورتين	

المحتوى	الصحيحة
٤ - ما صار من البواطن والتوابع	٢٤
٥ - ثوب المربية لولدها	
<b>المطهرات</b>	٢٥
١ - الله	
٢ - الارض	٢٨
٣ - الشمس	٢٩
٤ - الاستحالة	٣٠
٥ - الانقلاب	٣١
٦ - ذهاب الثلثين	
٧ - الانتقال	٣٢
٨ - الاسلام	
٩ - التبعية	٣٣
١٠ - زوال عين الاجاسة	٣٤
١١ - القبة	٣٥
١٢ - الاستبراء	
احكام الاواني	٣٦
<b>كتاب الصلاة</b>	٣٧
المبحث الاول مقدمات الصلاة	
المقدمة الاولى الطهارة	
<b>القسم الاول - الوضوء</b>	٣٨
الفصل الاول - اجزاء الوضوء	
الفصل الثاني - شرائط الوضوء	٤٠

المحتوى	الصفحة
١ ، ٢ - طهارة الماء وإطلاقه	٤١
٣ - إباحة الماء	
٤ ، ٥ ، ٦ - إباحة الماء	٤٢
الوضوء ومكانه ومصب مائه	
٧ - عدم كون الأثناء ذهباً أو فضة	
٨ - طهارة أعضاء الوضوء	
٩ - أن لا يكون الوقت ضيقاً للوضوء	٤٣
١٠ - النية	
١١ - الترتيب بين الأعضاء	٤٤
١٢ - المؤلّاة	
١٣ - المباشرة	
١٤ - عدم المانع من استعمال الماء	٤٥
١٥ - عدم وجود المانع في أعضاء الوضوء	
الفصل الثالث - أحكام الوضوء	٤٦
الفصل الرابع - غايات الوضوء	٤٧
الفصل الخامس - مستحبات الوضوء	٤٩
الفصل السادس - نوافض الوضوء	٥٠
الفصل السابع - وضوء الجبيرة	٥١
القسم الثاني - الغسل	٥٣
المقدم الأول - الجنابة	
الفصل الأول - ميب الجنابة	

المحتوى	الصفحة
الفصل الثاني — ما يحرم على الجنب	٥٥
الفصل الثالث — ما يكره على الجنب	٥٦
الفصل الرابع — واجبات غسل الجنابة	
١ - الترتيب	٥٧
٢ - الاوتاعل	٥٨
الفصل الخامس — احكام غسل الجنابة	٥٩
المقصد الثاني — الحيض	٦٢
احكام المائض	٦٤
المقصد الثالث — الاستحاضة	٦٧
المقصد الرابع — النفاس	٧٠
المقصد الخامس — ما يتعلق بالاموات	٧١
الفصل الاول — احكام من ظهر منه امارات الموت	
الفصل الثاني — الاحتضار	٧٢
الفصل الثالث — غسل الميت	٧٣
الفصل الرابع — تكفين الميت	٧٧
الفصل الخامس — التحنيط	٨٠
الفصل السادس — الجريدان	٨٢
الفصل السابع — التخييع	٨٣
الفصل الثامن — صلاة الميت	٨٥
الفصل التاسع — كيفية الصلاة على الميت	٨٧
الفصل العاشر — مستحبات صلاة الميت	٨٩

المستوى	الصفحة
الفصل الحادي عشر - واجبات الدفن	٩٥
الفصل الثاني عشر - مستحبات الدفن	٩٢
الفصل الثالث عشر - صلاة الوضوء الكيفية الاولى المضمومة	٩٦
الكيفية الثانية	٩٧
الكيفية الثالثة	
الفصل الرابع عشر - ما يتعلق بالمعزى	
الفصل الخامس عشر - نبش القبر	٩٨
المقصد السادس - غسل من الميت	٩٩
المقصد السابع - الاغسال المندوبة	١٠١
القسم الثالث - التيمم	١٠٥
الفصل الاول - موقوفات التيمم	
١ - عدم وجدان الماء الكافي	
٢ - عدم الوصول الى الماء للوجود	١٠٨
٣ - خوف الضرر من استعمال الماء	١٠٩
٤ - الخوف من استعمال الماء على نفسه وحياله	
٥ - معاوضة استعمال الماء في الوضوء او الغسل	١١٠
لواجب اهم	
٦ - ضيق الوقت عن تحصيل الماء او عن استعماله	
الفصل الثاني - ما يصح التيمم به	١١١
الفصل الثالث - كيفية التيمم	١١٣
الفصل الرابع - شروط التيمم	١١٤

الفصل الخامس - احكام التيمم

مضائل الصلاة

المقدمة الثانية - الوقت

١١٨

الفصل الاول - عدد المراتم وتوافلها

١٢٠

الفصل الثامن - اوقات اليومية واحكامها

١٢١

الفصل الثالث - الصلوات التي يجب التزيم بينها

١٢٥

الفصل الرابع - اوقات التوافل

١٢٧

المقدمة الثالثة - القبلة

١٢٨

المقدمة الرابعة - الستر

١٣٠

الفصل الاول - تعريف الستر

الفصل الثاني - شروط السائر

١٣٢

الشرط الاول - طهارة اللباس

الشرط الثاني - اباحة اللباس

١٣٥

الشرط الثالث - عدم كونه من اجزاء الميتة

١٣٦

الشرط الرابع - عدم كونه من غير مأكول اللحم

الشرط الخامس - عدم كون لباس الرجل من الذهب

١٣٧

الشرط السادس - عدم كون لباس الرجل من الحرير الخالص

١٣٨

الفصل الثالث - الموارد التي لا يشترط فيها طهارة السائر

١٤٠

١ - دم الجروح والقروح

١٤١

٢ - الدم الأقل من الدرهم

١٤٢

٣ - ما لا تتم الصلاة فيه

١٤٣



المحتوى	الصفحة
٤ - توحيد المربية لطفلها	١٤٤
الفصل الرابع - مستحبات ومكروهات السائر	
<b>المقدمة الخامسة - المكان</b>	١٤٥
الامر الاول - اباحة المكان	
الامر الثاني - استقرار المكان	١٤٧
الامر الثالث - عدم المزاحم للاستقرار	١٤٨
الامر الرابع - سعة المكان	
الامر الخامس - عدم التقدم على قبر المصوم (ع)	١٤٩
الامر السادس - عدم كون المكان ذا نجاسة متعدية	
الامر السابع - عدم ارتفاع موضع الجبهة	
الامر الثامن - عدم كون النقاء محرماً	١٥٠
الامر التاسع - ان لا يكون ما يحرم التوقف والقيام والقعود عليه .	
الفصل الثاني - المواضع المفضلة للصلاة فيها	١٥١
الفصل الثالث المواضع المكروهة فيها الصلاة	١٥٢
الفصل الرابع احكام المساجد	١٥٣
<b>المقدمة السادسة - الاذان والاقامة</b>	١٥٦
المبحث الثاني - افعال للصلاة	١٦١
المقصد الاول واجبات الصلاة	
الاول - النية	١٦٢

المحتوى	الصفحة
الثاني - تكبيرة الاحرام	١٦٤
الثالث - القيلم	١٦٥
الرابع - القراءة	١٦٨
الخامس - الركوع	١٧٦
السادس - السجود	١٨٠
الفصل الاول - كيفية السجود واحكامه	
الفصل الثاني - ما يصح السجود عليه	١٨٦
مستحبات السجود	١٨٨
مكروهات السجود	١٨٩
السابع - الذكر	١٩٠
الثامن - التمهيد	
التاسع - التسليم	١٩١
العاشر الترتيب	١٩٢
الحادي عشر للوالاة	
القنوت	١٩٣
المقصد الثاني - التحقيب	
المقصد الثالث مجلات الصلاة	١٩٤
مكروهات الصلاة	٢٠٠
مولود وجوب قطع الصلاة	٢٠١
المقصد السادس - العكوك	٢٠٢
الفصل الاول - العكوك للمبطله	

المصيفة	المحتوى
٢٠٣	الفصل الثاني - العكوك الخمر المعنى بها
٢٠٤	القسم الاول - العك بعد تجاوز الفصل
٢٠٦	القسم الثاني - العك بعد التسليم
	القسم الثالث - انعك بعد الوقت
٢٠٧	القسم الرابع - شك كثر العك
٢٠٨	القسم الخامس - شك الامام والمأموم
	القسم السادس - العك في الصلاة المنعجة
٢٠٩	الفصل الثالث - العكوك الصحيحة
٢١٣	المقصد السابع - صلاة الاحتياط
٢١٨	سجدتا السهو
	الفصل الاول - موجبات سجدتي السهو
٢٢٠	كيفية سجدتي السهو
	قضاء التعمد والسجدة للتيميم
٢٢٣	الاختلال بأجزاء الصلاة وشرائطها
٢٢٤	<b>صلاة المسافرين</b>
	الشرط الاول - المسافة
٢٢٦	الشرط الثاني قصد المسافة
٢٢٨	الشرط الثالث استمرار القصد
٢٢٩	الشرط الرابع ان لا يكون عازماً على المرور بوطئه ونحوه
٢٣٠	الشرط الخامس اباحة السفر

المحتوى	الصفحة
الشرط السادس أن لا يكون متنقلا	٢٣٢
الشرط السابع أن لا يؤخذ السفر مهنة	٢٣٢
الشرط الثامن الوصول الى حد الترخيص	٢٣٥
مسائل متفرقة	٢٤٢
<b>صلاة القضاء</b>	٢٤٥
قضاء وائت الوالدين	٢٤٩
<b>صلاة الجماعة</b>	٢٥١
الفصل الاول فضل صلاة الجماعة	
الفصل الثاني شروط انعقاد الجماعة	٢٥٤
الفصل الثالث شروط الامامة	٢٥٦
الفصل الرابع احكام الجماعة	٢٥٧
مستحبات صلاة الجماعة	٢٦٥
مكروهات صلاة الجماعة	٢٦٦
<b>صلاة الايات</b>	٢٦٧
كيفية صلاة الايات	٢٧٠
<b>صلاة عيدي الفطر والاضحي</b>	٢٧٢
<b>الصلاة الاسميّجارية</b>	٢٧٥
<b>كتاب الصوم</b>	٢٧٨
احكام الصوم	
النية	٢٧٩
منفطرات الصوم	٢٨٢

المحتوى	الصفحة
١ ، ٢ الأكل والخرب	٢٨٤
٣ الجماع	٢٨٥
٤ الاستمناة	٢٨٦
٥ الكذب على الله تعالى ورسوله (ص)	٢٨٧
٦ إيصال التعبير الى الخلق	٢٨٨
٧ الارتعاس	٢٨٩
٨ نعمة البقاء على الجنابة	٢٩
٩ الاحتقان بالمنايع	٢٩٥
١٠ التقبؤ	
احكام المفطرات	٢٩٦
ما يكره على الصائم	٢٩٧
موارد وجوب القضاء والكفارة كساعة الصوم	٢٩٨
موارد وجوب القضاء دون الكفارة	٣٠٢
احكام صوم القضاء	٣٠٥
من لا يجب عليه الصوم	٣١٠
طرق ثبوت الهلال	٣١١
الصوم المحرم والمكروه	٣١٣
الصوم المندوب	٣١٤
الموارد الى يستحب الامساك فيها بالعيد الصائم	٣١٦
<b>كتاب الخمس</b>	٣١٧
الفصل الاول لربح المكاسب	
الفصل الثاني المعدن	٣٢٥
الفصل الثالث الكنز	٣٢٧
الفصل الرابع المال المختلط بالحرام	٣٢٨

المصنف	المستوى
٢٢٠	الفصل الخامس الغوص
٢٢٢	الفصل السادس الغنمة
٢٢٣	الفصل السابع الارض التي اشتراها النعمي من المسلم مصرف الخمس
٢٢٦	<b>كتاب الزكاة</b>
	الفصل الاول ما يجب فيه الزكاة
٢٢٧	الفصل الثاني شروط وجوب الزكاة
٢٢٩	الفصل الثالث زكاة الحقة والشعر والتمر والزبيب
٢٤٥	الفصل الرابع زكاة النخيل
٢٤٨	الفصل الخامس زكاة الابل والبقر والغنم
٢٤٩	نصاب الابل
٢٥٠	نصاب البقر
٢٥١	نصاب الغنم
٢٥٤	الفصل السادس مصرف الزكاة
٢٥٧	الفصل السابع شروط مستحق الزكاة
٢٥٨	١ - الايمان ٢ - العدالة
٢٥٩	٣ - ان لا نجس نفقته على المالك
٢٦٠	٤ - ان لا يكون عاصياً
	الفصل الثامن نية الزكاة
٢٦١	الفصل التاسع المسائل المتفرقة
٢٦٣	الفصل العاشر ما يتعلق بدفع الزكاة
٢٦٦	<b>زكاة الفطرة</b>
٢٦٩	مصرف زكاة الفطرة
٢٧١	مسائل متفرقة في زكاة الفطرة

## ملاحظة

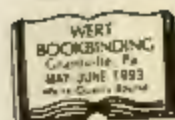
بما ان ادلة بعض المسححات و المكروهات ضعيفة  
و احصار من بلغه ثواب اما تدل على اعطاء الثواب  
و لا تدل على ان ذلك العمل واقعاً مستحب لهذا  
يعمل بالمستحبات و يترك المكروهات بقصد الرجاء  
لا بقصد الورود .

$\int_{\mathbb{R}^n} \Delta u \, dx = 0$









Princeton University Library



32101 061494546